

حلی و غیر

( الحاج احمد خلوصی و الحاج مصطفی درویش )  
( و شرکاسی صحافیہ عثمانیہ شرکتی )

شرکتہ ترک بدایت تشکیلند و کتب و رسائل عربیہ و ترکیہ  
ضایت مصحح و اہسون فیئاتلہ نشر اولندیغی کبی لہ الحمد  
اشبو بیک اوچیوز اون ایکی سندہ سی دخی ( حلی صغیر )  
نام کتابک تصحیحہ اہتمام ایلہ طبعہ موفق اولنوب بیوک  
دیوزیتوسی حکاکلار قہ زقاغندہ ( ۲ و ۴ ) نومرولی مغازہ اولوب  
شعبہ لوندن برنجی شعبہ سی حکاکلردہ ( ۳ ) نومرولی دکاندہ  
و ایکنجی شعبہ سی از میردہ کاغد جیلر ایچندہ بککری زاده  
حافظ احمد طلعت افندینک ( ۱۶ ) نومرولی دکاندہ و اوچنجی  
شعبہ سی قونیہ دہ صوفی زاده محمد رضا افندینک دکاندہ و درنجی  
شعبہ سی طربزونندہ سپاہی بازارندہ کاش صحاف موسی افندینک  
دکاندہ و بشنجی شعبہ سی ارضرومدہ کلیساقیوسندہ منلا داود  
زاده شمس الدین و کورجی قیوسندہ شیخ افندی یکنی سلیمان رفقی  
افندیلرک دکانلرندہ و التنجی شعبہ سی بارطیندہ احسانہ جادہ سندہ  
قرہ قاش زاده ابراہیم رحی افندینک دکاندہ بالیکسریدہ ابراہیم بک  
جامع شریفی جوارندہ بروسدہ وی احمد افندی دکاندہ بروسدہ  
صحافلر چار شوشندہ عبداللہ رشدی افندینک دکاندہ مکرو و مصارفات  
نقلیہ سی ضم ایلہ استانبول فیئاتنہ صائلقدہ در و سلانیکدہ دخی  
استانبول چار شوشندہ مصطفی صدق افندینک دکاندہ صائلقدہ در

( در سعادت )

معارف نظارت جلیلہ سنک رخصتنامہ سیلہ سلطان بایزید جامع  
شریفی کتبخانہ سی تختندہ ۸۷ نومرولی ( صحافیہ عثمانیہ شرکتی )

مطبعہ سندہ طبع اولمشدر

﴿ فهرست غنية المتلى شرح منية المصلى ﴾

٥ شرائط الصلوة	١١٥ الشرط الخامس
٥ فرائض الوضوء	١٢٢ الشرط السادس
٧ سنن الوضوء	١٢٧ فرائض الصلوة
١٢ آداب الوضوء	١٢٨ تكبيرة الافتتاح
١٤ ومن الآداب ان يستاك	١٣٠ الثاني القيام
١٧ مناهى الوضوء	١٣٦ الثالث القراءة
١٩ فروع وفي فوائده ابي حفص	١٣٨ الرابع الركوع
المكبر	١٤٠ الخامس السجدة
٢٠ الطهارة الكبرى	١٤٣ السادس القعدة الاخيرة
٢٢ فروع قالت جني	١٤٤ السابع الخروج بصنعه
٢٣ فرائض الفصل	١٤٥ الثامن تعديل الاركان
٢٦ سنن الفصل	١٤٥ واجبات الصلوة
٢٨ فروع ان اجنب المرأة	١٤٧ صفة الصلوة
٣١ فصل في التيمم	١٦٤ كراهية الصلوة
٤٢ فروع لو تيمم لجأزة	١٧٧ سنن الصلوة
٤٥ فصل في المياه	١٨٠ فصل في النوافل
٤٨ فصل في الحياض	١٨١ صلوة الضمى
٥٤ فصل في المسح على الخفين	١٨٥ صلوة التروايح
٦٣ فصل في نواقض الوضوء	١٨٩ فروع فاته ترويحاً
٧٤ فصل في التجاسة	١٩٠ صلوة الوتر
٧٩ فصل في البر	١٩١ تنبيه لا يقنت في صلوة
٨٤ فصل في الاسار	غير الوتر
٨٩ الشرط الثاني	١٩٢ تمت من النوافل
١٠٤ فروع شتى من تعلق التجاسة	١٩٢ صلوة الكسوف
١٠٥ فارة ماتت في دهن	١٩٣ صلوة الاستسقاء
١٠٧ الشرط الثالث	١٩٣ من النوافل ركعتا شكر
١١١ الشرط الرابع	الوضوء



٢٣٦	شروط المحاذاة	١٩٣	ومن النوافل ركعتا الاستمخارة
٢٣٧	فصل فيما يتابع المقتدى	١٩٣	ومن النوافل ركعتا السفر
٢٣٨	فصل في قضاء الفوائت	١٩٤	ومن النوافل ركعتا القدوم
٢٤٠	فصل في المسافر		والتسبيح
٢٤٣	ثم اعلم ان الصلوة مادام	١٩٤	ومن النوافل صلوة الحاجة
	وقتها باقيا	١٩٥	مفسدات الصلوة
٢٤٤	فصل في صلوة الجمعة	١٩٥	ومن النوافل قيام الليل
٢٤٨	مسائل متفرقة	٢٠٤	فروع ولو نفخ في الصلوة
٢٤٩	فصل في صلوة العيد	٢٠٥	تذيل في الحدث في الصلوة
٢٥٠	فروع الخروج الى المصلى	٢٠٧	فصل في سجود السهو
	وهو الجبنة	٢١٤	واعلم ان المسبوق واللاحق
٢٥٢	فصل في الجنائز		والدرك
٢٥٣	السنة ان يكفن الرجل	٢١٧	فوائد في التطوع
٢٥٤	وصفة التكفين	٢١٨	فصل في زلة القارى
٢٥٥	مبحث الاولى بالامامة	٢٢٥	تنبيه ومن ذكر كلمة مكان كلمة
٢٥٥	صلوة الجنائز اربع تكبيرات	٢٢٧	فوائد لو قدم بعض حروف
٢٦٠	نوع في الشهيد		الكلمة
٢٦١	مسائل متفرقة من الجنائز	٢٢٧	تمت فيما يكره فعله
٢٦٤	فصل في احكام المسجد	٢٣٠	سجدة التلاوة
٢٦٧	فصل في مسائل شتى	٢٣٤	مباحث الامامة

## حاي صغير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل العبادة مفتاح السعادة \* ومطمح السيادة وملح الحسنی  
والزيادة \* وجعل الصلوة عمود قيامها \* وذروة سنامها وعمدة احكامها  
والصلوة والسلام على افضل خلقه \* سيدنا محمد الذي جعلت في الصلوة  
قرة عينه \* وعلى آله واصحابه الذين فازوا من معدن الدين بلجينه وعينه  
(وبعد) فيقول المفتقر الى رحمة ربه الغنى \* ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي  
فدكنت شرحت كتاب منية المصلي شرحا وسميته بغنية التملی لكن رأيت  
فيه بعض الاطالة التي ربما اوجبت للبديين والقاصرين الملالة فاحببت  
ان اختصر من فرائد دلائله \* وازيد في فوائد مسائله \* تسهلا للطالين \*  
وتنويلا للراغبين والله سبحانه هو المستعان على كل مراد \* منه المبدأ واليه  
المعاد وهو حسي ونعم الوكيل \* قال المصنف (بسم الله الرحمن الرحيم)  
تيمنا وتبركا واقتداء بالقرآن وكذا قوله (الحمد لله رب العالمين) واتبع  
ذكر الله تعالى بذكر رسوله فقال (والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله)  
اي اهله (اجمعين اعلموا) خطاب عام لمن يطلب الاستفادة (وفقكم الله)  
اي جعلكم موفقين لطاعته (وايانا ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع  
بالتحصيل) متعلق باهم (مسائل الصلوة) لانها واجبة على الغنى والفقير  
بخلاف الزكاة والحج ومتكررة كل يوم وليلة بخلاف الصوم (فلما رأيت

افتتح كتابه بقوله  
بسم الله الرحمن الرحيم  
لان ذلك سنة الله في  
كتابه المبين وسنة انبيائه  
وسائر عباد الصالحين  
والاقتداء بهم اصل  
الدين وكذلك اردف  
بقوله الحمد لله رب  
العالمين اقتداء بكتاب  
الله تعالى واتباعا لعباده  
المؤمنين وايضا جع  
ببتهما في الابتداء بهما  
صونا لكتابه عن  
عدم البركة للخبر  
المستفاد من قوله  
عليه السلام كل امر  
ذي بال لم يبدأ فيه  
بالحمد لله فهو اقطع

رغبة المقتبسین ) جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس ای اخذ القبس وهو  
 شعلة نار تؤخذ من معظمها شبه العلم بالنور العظيم وطالبیه بالمقتبسین  
 من ذلك النور ( فی تحصيلها ) متعلق برغبة والضمير للسائل ( النقطة )  
 جواب لما ای انتقبت ( ما كثر وقوعه للصلين وما لا بد لهم منه من مصنفات  
 المتقدمين ) متعلق بالنقطة ( ومن مخنارات المتأخرين نحو الهداية والمحيط  
 وشرح الاسبغيات ) على مختصر الطحاوی ( والغنية ) بالغین  
 المضمومة فی اکثر النسخ وفي بعضها بالقاف المكسورة ( والمناقب والذخيرة  
 وفتاوی قاضیخان وجامعیه ) الكبير والصغير ( وسمیته ) ای سمیت الكتاب  
 الذي التقطته ( منية المصلی ) ای ما يتناه ( وغنية المبتدئ ) ای ما يستغنى به  
 عن غيره ( واسئل الله ) ای وانا اسئل الله فالواو للحال ( ان يحمل ما  
 اعتمدته ) وقصدته ( خالص الوجهه ) ای لذاته ( ومكفرا ) ای سببا  
 ( لتكفير ) ذنوبی ( ای سترها بعدم المؤاخذه بها ) بفضلها ( ای بتفضله  
 لا باستحقاق ) وان يغفر لي ولوالدي ولاستاذی ( بتشديد الياء المفتوحة  
 جمع استاذ ( وهو الموفق للسداد ) بفتح السين ای للصواب وعدم الخطأ  
 ( ومنه الهداية ) ای خلق الاهتداء ( والرشاد ) ای الاستقامة على طريق  
 الحق ( اعلم ) خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة ( بان الصلوة  
 فريضة ) ای مفروضة مقطوعة بالحكم بها ( ثابتة ) صفة الفريضة  
 ( بالكتاب ) ای القرآن ( والسنة ) ای الطريقة المنقولة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم سوى القرآن ( واجماع الامة ) ای بقول اجتهاد المجتهدين  
 اما الكتاب فقوله تعالى ( اقيموا الصلوة ) فانه امر وهو يقتضى الوجوب  
 والمراد باقامتها اداها في اوقاتها ( و ) قوله تعالى وقوموا لله قانتين \*  
 ای صلوا لله قائمين وقيل قوموا في الصلوة خاشعين او مطيعين القيام ( و )  
 قوله تعالى ( حافظوا ) ای داوموا ( على الصلوات والصلوة الوسطى )  
 وهی صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها  
 اول الاهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها الكونها في وقت كثرة الاشتغال  
 ( و ) قوله تعالى ( فيحسان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد  
 في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون ) ای سبحوا لله في هذه الاوقات  
 والمراد صلوا على ما روى عن ابن عباس رضى الله عنه انه قيل له هل تجد  
 ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تمسون تمسون صلوة المغرب

7-1-65 1945

٤ وفي رواية اجزم  
 وهو كناية عن عدم  
 البركة رواه ابو داود  
 والنسائي وابن ماجه  
 وفي رواية لا يبدأ  
 فيه بسم الله الرحمن  
 الرحيم رواها ابن  
 حبان وكلاهما بدو  
 فان الابتداء يعتبر  
 في العرف ممتدا من  
 حين الاخذ في  
 التصنيف الى الشروع  
 في المقصود فقارنه  
 التسمية والتحميد ونحو  
 هما والحمد الثناء بالجمل  
 تعظيم الشيء عليه والشكر  
 مقابلة النعمة بالطاعة  
 والله علم لذات الحق  
 سبحانه والرب المالك  
 والعالمون اسم لذوى  
 العقل من الخلق وهم  
 الملائكة والانس  
 والجن وكونه تعالى  
 بهم يستلزم كونه  
 رب جميع الخلق لان  
 سائر الاشياء تبع  
 للعقل ومخلوقة لاجلهم  
 فربهم ربها اذ ما  
 للعبد لمولاه  
 « شرح كبير »



والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون  
 صلوة الظهر وقوله عشيا متصل بقوله \* حين تمسون وله الحمد في السموات  
 والارض \* اعتراض بينهما وهما ان على المميزين كلهم من اهل السموات  
 والارض ان يحمده كذا في الكشف ( و ) قوله تعالى ( ان الصلوة كانت  
 على المؤمنين كتابا موقوتا ) اى فرضا موقتا محدودا باوقات لا يجوز  
 اخراجها عنها ( واما السنة فمأروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين  
 انه قال بنى الاسلام ) اى الايمان فانهما شئ واحد عند اهل السنة  
 ( على خمس ) اى خمس خصال ( شهادة ان لا اله الا الله ) بجر شهادة بدلا  
 من خمس وبرفعها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليها ( وان محمدا  
 رسول الله ) عطف على ان لا اله الا الله فهذه الشهادة واحدة من الخمس  
 ( واقام الصلوة ) اى اقامتها ثمانية ( وايتاء الزكاة ) ثالثة ( وصوم شهر  
 رمضان رابعة ) وحج البيت ) خامسة ( من استطاع اليه سبيلا )  
 محله الرفع على انه فاعل المصدر المضاف الى مشغوله والاستطاعة عند الجمهور  
 القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن الحوائج الاصلية واللوازم الشرعية  
 ( وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لكل شئ علم ) اى علامة دالة على تحققه  
 ( وعلم الايمان الصلوة ) فهمى علامة لوجوده في القلب باعتبار الظاهر  
 وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* الصلوة عماد الدين فن اقامها فقد قام  
 الدين ومن تركها فقد هدم الدين \* كان الخيمة تقوم باقامة عودها وتسقط  
 بسقوطه ( وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( خمس صلوات ) مبتدأ ( افترضهن  
 الله تعالى على العباد ) خبره ( من احسن وضوءهن ) باسباغه والايتان بسننه ٢  
 وآدابه ( وصلاهن لوقتهن واتم ركوعهن وسجودهن ) ٧ بالطمانينة فيه  
 ( وخشوعهن ) اى وخضوعهن باحضار القلب وجمع الهمة وصرف  
 الشواغل الدنيوية عن الفكر ( كان له على الله عهد ) اى وعد مؤكدا ( ان يغفر له )  
 اى بان يغفر له ذنوبه ( وقوله صلى الله عليه وسلم ( الفرق بين العبد وبين الكفر  
 اى بين العبد وبين ان يصل الى الكفر ( ترك الصلوة ) اى ان يترك الصلوة وهذا  
 كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد اى بينك وبين بلوغ مرادك ان تجتهد  
 فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث  
 المعنى لان ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم والمراد  
 بهذا الحديث وامثاله الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها ٩ ( واما اجماع

٢ بسننه ( لمعه )  
 ٧ واما لفظ سجودهن  
 من بعد ركوعهن فغير  
 ثابت وكأنه عليه  
 السلام اكتفى بذكر  
 الركوع عن ذكره  
 لكونه قرينة كما في  
 قوله تعالى  
 « تقيم الحرة »  
 « شرح كبير »

الامة) فان الامة قد اجتمعت من لدن رسو الله صلى الله تعالى عليه وسلم على فرضيتها من غير تكبر ومنكر ولا منازعة وكان ذلك اجاعا واجاع المسلمين حجة لقوله عليه السلام \* لا تجتمع امتي على الضلالة \* ثم اعلم اى بعدما علمت ثبوت فرضية الصلاة ( بان للصلاة شرائط قبلها ) جمع شريطة بمعنى الشرط والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة الابتداء عليه فاقوله قبلها صفة موضحة ومبينة لمعنى الشرط ( وفرائض ) جمع فريضة بمعنى ٢ الفرض والمراد به هنا ما لاصح للصلوة بدونه سوى الشرائط والاركان ( واركانا ) جمع ركن والمراد هنا ما يكون جزءا من الصلوة ( وواجبات ) جمع واجب والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة بتركه بل ان تركه سهوا يجب سجود السهو وان تركه عدا تصح الصلوة مع النقصان فوجب اعادتها وان لم يعدها يكون فاسقا وآثما ( وسننا ) جمع سنة والمراد بها هنا ما يثاب بفعله في الصلوة ان تركه يكون الصلوة مكروهة كراهة تنزيه ولا يجب سجود السهو بتركه سهوا ( وادابا ) جمع ادب وهو دون رتبة السنة فلا كراهة في تركه ( وكراهية ) بخفيف الياء والمراد بها ما يتضمن ترك سنة وهو كراهة التنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم ( ومناهى ) جمع منهى وهو محل النهى والمراد بها ما يفسد الصلوة ( فيها ) اى في الصلوة ( اما الشرائط ) التى قبلها المجمع عليها ( فستة الطهارة من الحدث ) اى ما يوجب الفسل او الوضوء ويسمى النجاسة الحكمية ( والطهارة من النجاسة الحقيقية وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية اما الطهارة من الحدث فلاغتسال ) من الجنابة ويسمى الطهارة الكبرى وموجبه الحدث الاكبر ( والوضوء ) ويسمى الطهارة الصغرى وموجبه الحدث الاصغر ( عند وجود الماء والقدرة ) اى مع القدرة ( عليه ) اى على استعماله للاغتسال او الوضوء ( وعند عدمهما اى عدم وجود المال والقدرة او عدم احدهما فالطهارة الواجبة ) هى التيمم ولكل منهما ( اى لكل واحد من الاغتسال والوضوء ) فرائض وسنن واداب ومناهى ) وليس للفسل ولا للوضوء واجب فلذا لم يذكره ( اما فرائض الوضوء ) قدمه لكثرة تكرره وهو ثلاثة انواع فرض وهو وضوء المحدث عند ارادة الصلوة ولو جنازة او سجدة التلاوة او مس المصحف وواجب وهو الوضوء للطواف وندوب وهو الوضوء للنوم اذا اراده والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ كلما احدث والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد

٩ روى ان الشافى سئل عن آية في كتاب الله تعالى تدل على ان الاجاع حجة فقرأ القرآن ثلاثا مرة حتى وجد قوله تعالى (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونفسه جهنم وساءت مصيرا ) فهذه الآية تدل على حرمة مخالفة الاجاع ( قاضى زاده ) ( جلال الدين ) ٢ وانما بدل الفرض بالفريضة ليشير به الى ان المراد بالفرض ههنا ليس الشئ الفرض اعنى به الفرض المطلق بل المراد به فرض الشئ المقيد بالاضافة كفرض الوضوء والفسل والمراد ههنا فرض الصلاة اعم من الشرط والركن ومن القطعى والظنى على طريق عموم المجاز على تأويله بما لا صحة للصلاة بدونه ٧

الشعر وبمد القعدة في غير الصلاة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضيان  
والخلاصة ( فاربعة ) كأنهم مما ( قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم ) اى  
اذا اردتم القيام ( الى الصلوة ) وانتم محدثون ( فاغسلوا وجوهكم ) الغسل  
الاسالة وحدها عندهما ان يتقاطر الماء ولو قطرة وعند ابى يوسف يجزئ  
ان يسيل على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح الهداية لابن الممام وحد الوجه  
ما بين قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمى الاذنين ( وايدىكم الى المرافق )  
جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو مفصل الذراع في المضد  
( وامسحوا برؤوسكم ) المسح في اللغة امرار الشئ على الشئ وهو المراد في التيم  
واريد به في الوضوء اصابة اليد المبتلة مامر بمسحه ( وارجلكم الى الكعبين )  
قرئ بالنصب وبالجر فقيل النصب بالعطف على وجوهكم والجر على الجوار  
والصحيح ما ذكرناه في الشرح ٧ وجوز الشيعة المسح على الارجل بلاخف  
ويرده مافى الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما توضؤا  
واعقابهم تلوح لم يمسها الماء فقال عليه السلام \* ويل للاعقاب من النار \*  
( والمرقان والكعبان ) وهما العظام الناتئان في جانبي القدمين ( يدخلان في فرض  
الغسل ) خلافا لفر ( وكذا ما بين العذار ) بكسر العين وهو مسال على الخد  
من الحية مأخوذ من عذار الفرس ( والاذن يجب غسله ) لما ذكرناه من دخوله  
في حد الوجه خلافا لابي يوسف رح واما الحية فعن ابى حنيفة رح يفرض  
مسح ربهما قياسا على مسح الرأس وهى رواية الحسن وعنه يفرض مسح  
ما يلاقى بشرة الوجه واختاره قاضيان وصححه واظهر الرويات عنه فرض  
غسل ما يلاقى البشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدراية  
وهو الاصح وفي فتاوى الظهيرية وبه يفتى ووجه انه لما سقط غسل  
ما تحته انتقل فرض الغسل اليه كالشارب والحاجب حيث انتقل فرضية  
غسل ما تحتهما اليهما واما ما استرسل منها فلا يجب غمده ولا مسح لانه  
ليس من الوجه وعن ابى يوسف بفرض استيعابها بالمسح وعنه سقوطه  
اصلا وهو ايضا رواية عن ابى حنيفة ولو امر الماء على شعر الذقن  
او الرأس او الشارب او الحاجب ثم خلقه لا يجب غسل ما تحته وفي البقالى لوقص  
الشارب لا يجب تخليله وان طال يجب تخليله ووجهه ان قطعه مسنون  
فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ما تحته بخلاف الحية فان اعفاها هو المسنون  
( وانفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس عندنا )

٧ قرئ في السبعة  
بالنصب والجر والمشهور  
ان النصب بالعطف  
على وجوهكم والجر  
على الجوار والصحيح  
ان الارجل معطوفة  
على الرأس في القرأتين  
ونصبها على المحل  
وجرها على اللفظ  
وذلك لامتناع العطف  
على المنصوب للفصل  
بين العاطف والمعطوف  
بجملة اجنبية والاصل  
ان لا يفصل بينهما  
بفرد فضلا عن الجملة  
ولم يسمع في الفصح  
نحو ضربت زيدا  
ومررت بعمر وبكر  
بعطف بكر على زيد واما  
الجر على الجوار فانما  
يكون على قلة في النعت  
كقول بعضهم هذا  
جحر ضرب خرب بحر  
خرب وفي التأكيد  
كقول الشاعر يا صاح  
بلغ ذوى الزوجات  
كلهم ان ليس وصل  
اذا انجلت عرى الذنب \*  
يجز كلهم على ما حكاه  
الفراء واما في عطف  
النسق فلا يكون لان  
العاطف يمنع المجاورة  
( شرح كبير )



وقال مالك واحد رجهما الله مسح الكل فرض وقال الشافعي الفرض مسح  
ادنى جزء منه ولو ببعض شفرة وقد حققنا الدليل في الشرح ٧ ومن جلته قوله  
( لما روى المغيرة بن شعبه رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اتى  
سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه ) السباطة بضم السين  
الكناسة ثم فرضية مسح مقدار الربع هي الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات  
قدر ثلاث اصابع وصححه بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح وان  
مسح باصبع او اصبعين وامرهما لم يجز حتى يعدهما الى الماء ويستوفي  
مقدار ربع رأس او ثلاث اصابع خلافا لزمرو وكذا في مسح الخف ولو كان  
له ذؤابتان مربوطتان حول رأسه كما تفعل النساء فمسح عليهما لم يجز  
سواء ارسل او لم يرسل هو الصحيح وقيل يجوز اذا لم يرسل كذا في الحدادي  
ولو بقي لمعة في بعض اعطاء الوضوء قبلها من بلة عضو آخر لا يجوز  
وان بلها من بلة عضوها جاز وفي الجنبابة يجوز بلها من بلة عضو آخر لان  
البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت البلة التي  
اخذها تسيل والا فلا يجوز ( واماسنته ) اي سنن الوضوء ( فغسل اليدين  
قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلاثا ) لما في الصحيحين انه عليه السلام  
قال \* اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا  
فانه لا يدري اين باتت يده \* والرسغ بالضم مفصل ما بين الذراع والكف  
ثم غسلها ابتداء سنة تنوب عن الفرض وموضعه اول الوضوء لانهما  
آلة التطهير وكيفية الغسل ان يأخذ الاناء بشماله ويصب الماء على يمينه  
ثلاثا ٧ ثم يأخذه بيمينه ويصب على شماله كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا  
ومعه اناصير ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضومة في الاناء ويصب  
على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى  
في الاناء ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن على يديه نجاسة ( وتسمية الله  
تعالى في ابتداء الوضوء ) لقوله عليه السلام \* لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله  
تعالى عليه \* والمراد في الكمال لقوله عليه السلام \* اذا تطهر  
احدكم فذكر اسم الله تعالى عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر  
اسم الله تعالى على طهور لم يطهر الا ما امر عليه الماد \* ولفظ التسمية ان يقول  
بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله  
الرحمن الرحيم بعد النعوذ وفي المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لو قال

٧ وذلك لانه لا كان  
معنى الباء الا لصاق  
ومعنى المسح امرارشي  
على شيء آخر ولا شك  
ان المراد بالشيء الاول  
ههنا هو اليد لانه آلة  
التطهير واليد تقارب  
ربع الرأس في المقدار  
فاذا امرت ادنى امرارا  
بحيث يسمى مسح حصل  
الربع فكان مسح الربع  
ادنى ما يطلق عليه اسم  
المسح المراد من الآية  
وظهر بهذا عدم صحة  
الرواية التي صححها بعض  
اصحابنا من التقدير  
بثلاث اصابع نظرا الى  
ان الواجب الصاق  
اليد والاصابع اصلها  
والدلائل اكثرها  
ولذلك حكم الكل كما  
ذكر في الاصول  
( شرح كبير )

لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله بصير مقيما للسنة ( والاصح  
انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ) للاستنجاء ( ومرة بعد سترها  
عند ابتداء غسل سائر الاعضاء ) احتياطا للخلاف الواقع فيها حيث قال  
بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمى بعده فحسب وكذا  
الخلاف في وقت غسل اليدين والاصح انه يغسلهما مرتين قبله وبعده  
كما في التسمية ولو نسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فسمى لا تحصل  
السنة بخلاف الاكل ( والمضمضة والاستنشاق ) لانه عليه السلام  
فعلهما على المواظبة ( بمائتين جديدتين ) لما روى الستة من حديث عبد الله  
ابن زيد رضي الله عنه في حكاية وضوءه عليه السلام وفيه مضمض واستنشق  
واستنثر ثلاث غرفات وروى الطبراني بسنده انه عليه السلام توضأ  
فضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا يأخذ لكل واحد ماء جديدا ( وايصال الماء  
الى ما تحت الشارب والحاجبين ) سنة ايضا تكميلا للفرض لان غسلها  
فرض فكان كتحليل الحية والاصابع وعده في التجنيس من الاداب  
ومسح ما استرسل ( اي تزل ) من الحية ) تكميلا للفرض ايضا ( وتخليها )  
اي الحية لما روى انه عليه السلام كان يخلل لحيته وهذا قول ابي يوسف  
وعند ابي حنيفة ومحمد تخليها مستحب وفي رواية جازر ورجح في المبسوط  
قول ابي يوسف وهذا اذا كانت كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت  
خفيفة بان ترى بشرتها لم يزل غسل ما تحتها كذا في الظهيرية ( واستيعاب  
جميع الرأس ) في المسح لمواظبة النبي عليه السلام مع الترك في بعض الاوقات  
بماء واحد لما روى اصحاب السنن عن علي رضي الله عنه في حكاية وضوءه  
عليه السلام انه مسح مرة واحدة والادلة على عدم تثليث المسح كثيرة  
ذكرناها ٧ في الشرح ( وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه  
واصابعه ثم يلقى الاصابع ) اي يضمها ( ويضع على مقدم رأسه من كل يد  
ثلاث اصابع الخنصر والبنصر والوسطى ) ويمسك ابهاميه وسبابتيه  
مرفوعات ( ويحافي ) اي يباعد ( بطن كفيه ) عن رأسه ( ويمسحهما ) اي  
اي يديه ( الى الفقاء ثم يضع ) كفيه ( على جانبي الرأس ويمسحهما ) اي  
جانبي الرأس بكفيه ( ويمسح ظاهراذنيه بياطن ابهاميه وباطن اذنيه بياطن  
مسيبتيه ) وهما المراد بالسابتين فيم تقدم يقال الاصبع التي تلي الابهام مسبوحة  
بكسر الباء لانها يشار بها الى التوحيد عند التشهد وتقال لهما السبابة لانهم

٧ واحاديث عثمان  
الصحيح تدل على ذلك  
فانهم ذكروا الوضوء  
ثلاثا ثلاثا وقالوا ومسح  
برأسه ولم يذكروا  
عددا وروى ابو  
داود عن ابن عباس  
انه رآه عليه السلام  
يتوضأ ثلاثا ثلاثا ومسح  
برأسه واذنيه مسحة  
واحدة وروى  
الطبراني في الاوسط  
عن راشد ابي محمد  
الحناقي قال رأيت انسانا  
بالزواية فقلت اخبرني  
عن وضوء رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
فانه بلغني انك كنت توضحه  
فساق الحديث الى ان  
قال ثم مسح برأسه مرة  
غير انه امرهما على  
اذنيه فمسح عليهما  
( شرح كبير )

كانوا يشيرون بها الى السب في المحاصمة ونحوها ( ومسح الاذنين ) ايضا  
سنة ( كذا ذكره ) اى المسح بهذه الكيفية ( في المحيط ) وغيره وليست  
هذه الكيفية امرا لازما والمقصود الاستيعاب باى وجه كان وقد استوفينا  
الكلام عليه في الشرح ٧ وما ذكره من مسح الاذنين مع الرأس بماء اذا  
لم يمس العمامة بان كانت موضوعة واما ان مسحها فلا بد ان يأخذلها ماء  
جديدا ( ومسح الرقبة بظهور الاصابع الثلاث ) المقدم ذكره او قوله  
( بماء جديد ) لاحاجة اليه لان البلة التى على ظهور الاصابع باقية فلا  
حاجة الى التجديد ( وقال بعضهم هو ) اى مسح الرقبة ( آداب ) ليس بسنة  
وقال في فتاوى قاضيهان ليس بادب ولا سنة وقال بعضهم وهو سنة وعند  
اختلاف الاقوال يكون فعله اولى من تركه واقتصر في الكافي على انه مستحب  
وهو الاصح لانه روى فعله عنه عليه السلام في بعض الاحاديث دون غالبها  
( وتحليل الاصابع ) سنة ايضا في اليدين والرجلين لقوله عليه السلام للقيط  
ابن صبرة اذا توضأت فاسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وانما يكون التحليل  
سنة وبعد وصول الماء وكيفية في الرجلين ان يخلل بخصر يده اليسرى  
ابتداء من خصر رجله اليمنى من اسفل ويتحتم بخصر رجله اليسرى  
( وتكرار الغسل الى الثلاث ) سنة ايضا لما روى انه عليه السلام توضأ  
مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وانه عليه السلام  
توضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء ما يضاعف الله له الاجر مرتين وانه  
عليه السلام توضأ ثلاثا ثلاثا في غالب احواله فكان سنة لا فريضة الزيادة  
على الثلاث للضرورة طمانينة القلب عند حصول الشك ثم المرة الاولى  
فرض والثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة وقيل الثالثة اكمل السنة كذا  
ذكره في الاختيار والاولى ان تكون الثانية والثالثة كلتاهما سنة لان التثنية  
الذى هو سنة انما يحصل بهما ( والنية ) سنة ايضا هو الصحيح ٦ وقيل  
مستحبة ومحلها القلب ويستحب ان يضيف التلطف باللسان اليه فيقول نويت  
رفع الحدث او نويت الوضوء ووقتها عند غسل الوجه ( والترتيب )  
المذكور في لفظ آية الوضوء سنة وليس بفرض لان العطف فيها بالواو  
وهى لمطلق الجمع من غير تعرض للترتيب ( والدلك ) ايضا سنة لانه اكمل  
الفرض في محله ( والموااة ) وهى ان يفصل كل عضو على الاثر الذى قبله  
ولا يفصل بينهما بحيث يحجب السابق عند اعتدال الهواء سنة ايضا

٧ قال الزيلعي هذا  
لا يفيد اذ لابد من  
الوضع والمدفان كان  
مستعملا بالوضع  
الاول فكذا بالثاني  
فلا يفيد تأخيرها انتهى  
وايضا قد اتفقوا ان  
الماء مادام في العضو  
لم يكن مستعملا  
فالاولى ان يضع كفيه  
واصابعه على مقدم  
رأسه ويعدهما الى القفا  
على وجه يستوعب  
جميع الرأس ثم يمسح  
اذنيه باصبعيه ولا  
يكون الماء مستعملا  
لان الاستيعاب بماء  
واحد لا يكون الا  
بهذا الطريق قال في  
فتاوى قاضيهان  
وصورة ذلك ان يضع  
اصابع يديه على مقدم  
رأسه وكفيه على فؤديه  
ويعدهما الى قفاه  
واشار بعضهم الى  
طريق آخر احترازا  
عن الماء المستعمل  
الا ان ذلك لا يمكن  
الا بكلفة ومشقة  
فيحوز الاول ولا  
يصير الماء مستعملا  
ضرورة اقامة السنة  
انتهى ( شرح كبير )  
٦ وقال الشافعي هـ  
فرض لقوله عليه



لمواظبة النبي عليه السلام عليهما ( واما آدابه اي آداب الوضوء ) فهو ان تذهب للصلاة ( بالوضوء ) ( قبل دخول الوقت ) اذ لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهم لان فيه قطع طمع الشيطان من تبيطه عنها ( وان يجلس للاستنجاء ) وهو ازالة النجس وهو ما يخرج من البطن من النجاسة ( متوجها الى عين القبلة او الى يسارها ) فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها فاستقبلها واستدبرها حالة الاستنجاء ترك ادب ومكروه وكرهية تزبه كافي مدار الرجل اليها واما حالة البول او التغوط فمكروه وكرهية تحريم ثم اذا جلس للاستنجاء فلا ادب ان يجلس ( متفرجا ) اي متوسعا بين رجليه ويرخي مقعده ما يمكنه مبالغة في التنظيف ( الا ان يكون صائما ) فلا يتفرج ولا يرخي كيلا تنفذ البللة الى الداخل فيفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا ينفس حالة الاستنجاء لذلك وفيه نظر فانه لا يصل بالنفس شيء الى الداخل مع ما فيه من الحرج على انهم قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع الحقنة وقلا يكون ذكروه في الخلاصة ( وان يغسل مخرج النجاسة ) بعد الاجار او دونها مبالغة في التنظيف والغسل بالماء وان كان اذ بالكن قد ادبت به سنة الاستنجاء وانما يكون ادبا ( اذ لم يجاوز النجاسة ) مخرجها اما اذا جاوزت مخرجها ولم يكن ( المجاوز ) قد الدرهم فغسله سنة وان كان قد الدرهم فغسله واجب ( والدليل ما قرناه في الشرح ٣ ) ( وان زادت ) النجاسة المجاوزة للمخرج ( على قدر الدرهم فغسله ) اي التمس او المخرج ( فرض ) اجاءا ( و ) الادب في الغسل المذكور ( ان يغسله ) اي يخرج النجاسة ( حتى يقيه ) وينظفه لان المقصود هو الانتقاء ( وليس فيه ) اي في الغسل ( عدد مسنون ) من ثلاث او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلاث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عين في الاحليل الثلاث وفي المقعد الخمس والصحيح انه مفوض الى رأيه فيغسله حتى يقع في قلبه انه طهر الا ان يكون موسوفا فيقدر في حقه الثلاث كافي كل نجاسة غير مريئة وقيل بسبع وفي النوازل حتى يعود من اللينة الى الخشونة ويفصل بطن اصبع او اصبعين او ثلاث لابرؤوسها تحرزها عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك ( وكذا في الاستنجاء بالاجار ) ليس فيه عدد مسنون عندنا ( بل يمسحه حتى يقيه ) وعند الشافعي بدلا في اقامة السنة من ثلاث مسحات وفي فتاوى قاضيه ان في كيفية الاستنجاء بالاجار يدبر بالجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر الثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث

السلام \* انما الاعمال بالنيات \* ولئلا يسهل عليه السلام لم يعلم الا عرابي حين علمه مع جعله ولو كان فرضا لعله كذا في العيني على التحفة ( جال الدين ) ٣ وذلك لان القليل من النجاسة عفو دفعا للحرج لان ما عمت بلبته هانت قضيته والتحرز عن القليل فيه حرج وقدر بالدرهم لان محل الاستنجاء مقدربه وقد اجمع على ان الاستنجاء بالماء ليس بفرض والجبر لا يتأصل النجاسة ولذا لو جلس في ماء قليل نجسه واعتبر ذلك فيما وراء موضع الاستنجاء لان الذي في موضع الحرج ساقط المبرة فكان طاهرا حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثنائه تعالى على الانتصار بسببه فبقي ما وراءه فان كان اقل من قدر الدرهم فهو عفو خلافا لغيره والشافعي فيس غسله للخروج من الخلاف مع نذب ٧

وشكرك وتلاوة كتابك \* وعند الاستنشاق اللهم لا تخرمني راحة نعيمك  
وجنانك اواللهم ارحني راحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحني راحة النار  
\* وعند غسل الوجه \* اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه  
وتسود وجوه اواللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض وجوه اولياك  
ولا تسود وجهي بذونوبي يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل يده اليمنى  
اللهم اعطني كتابي بيمينى وحاسبني حسابا يسيرا \* وعند غسل يده اليسرى  
اللهم لاتعطني كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري ٩ ولا تحاسبني حسابا  
شديدا \* وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار واظلني  
تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اواللهم غشني برحمتك واتزل علي من  
بركانك \* وعند مسح الاذنين \* اللهم اجعلني من الذين يسمعون للقول  
فيتمتعون احسنه \* وعند مسح الرقبة \* اللهم اعتق رقبتى من النار الرقبة  
هنا عبارة عن جميع البدن كما في قوله تعالى قهر بر رقبة اى مملوك واحفظني  
من السلاسل والاغلال \* وعند غسل الرجلين \* اللهم ثبت قدمي على الصراط  
يوم تزل فيه الاقدام \* وقبل هذا عند غسل الرجل اليمنى وامامى اليسرى فيقول \*  
اللهم اجعل لي سعيام شكورا وذنبام مقبورا وعلاما مقبولا وتجارة لن تبور (و)  
من الآداب (ان يعضض) اى يتمضمض والمضمضة تحرك الماء في الفم والمراد  
هنا ان يدخل الماء في فيه للمضمضة (ويستشق) اى يصعد الماء في انفه (يده اليمنى  
لاللهما من جملة الظهور) (ويتمخط ويستنثر يده اليسرى) لانه من ازاله الاذى قالت  
عائشة رضي الله عنها كانت يدر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليمنى لظهور  
وطهامه وكانت يده اليسرى لخلاؤه وما كان من اذى (وينبغي ان يأخذ لكل  
واحد منهما ماء جديدا) على حدة (و) من الآداب (ان يستاك) اى يدلك  
اسنانه (بالسواك) بالكسر وهو العود الذى يستاك به كالمسواك وقد عده  
الفدورى والاكثر من السن وهو الاصح لما ذكرنا في الشرح ٧ ثم المستحب  
ان يكون من شجرة مرة لزيادة ازالة تغير الفم ويستاك بكل عود الا الرمان  
والقصب وافضله الاراك ثم الزيتون وان يكون طوله شبرا في علقا الخنصر ومن  
فوايده انه مطهرة للفم مرضاة للرب مطردة للشيطان مفرحة للملائكة ويكفر  
الخطيئة ويزيد في الحسنات ويذهب الباغم والحقر ويشد الاسنان ويقوى  
المعدة ويطيب نكهة الفم ويحلوا البصر ويتأكد استحبابه في خمسة مواضع  
عند اصفران الاسنان وتغير الرايحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة

٨ وجعل الاسلام نوار  
(نسخة)

٩ الورا بمعنى خلف  
وقد يكون بمعنى قدام  
كافى قوله تعالى وكان  
وراءهم ملك اى اما  
مهم وهى من الاضداد  
ولذا قال ولا من وراء  
ظهري للافهم القدام  
(قاضي زاده جمال  
الدين ٧) وقال  
صاحب الهداية انه  
مستحب وابطل الشيخ  
كمال الدين ابن الهمام  
على كونه مستحبا لاسنة  
بانهم يرد حديث يصرح  
بمواظبته عليه السلام  
عليه عند الوضوء بل  
الوارد في الصحيحين  
لولا ان اشق على امتي  
لامرهم بالسواك مع كل  
صلوة او عند كل صلوة  
وفي رواية للنسائي عند  
كل وضوء ورواه ابن  
حزيمة في صحيحه  
وصحها الحاكم  
وذكرها البخارى  
تعليقا قال ولا سنة ٤

وعند الوضوء قاله في الكفاية واما وقته يعني في الوضوء فذكر في كفاية  
 البيهقي والوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي نخبة الفقهاء وزاد  
 الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكميلا للانقاء وفي مبسوط شيخ الاسلام  
 ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك انتهى وهذا ( ان كان له مسواك  
 ولا ) وان لم يكن له مسواك ( فبالاصبع ) اى يستاك بالاصبع قال في المحيط  
 قال على رضى الله تعالى عنه التشويص بالمسحاة والابهام سواك ولا يقوم الاصبع  
 مقام السواك عند وجوده ( وبستاك عرضا لا طولا ) اى مع عرض الاسنان  
 الذى هو طول الفم لا العكس خشية الحاق الضرر بالثة ويبدؤ بالجانب  
 الايمن من العليا ثم بالايسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم بالايسر منها ويدلك  
 ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها ويبل المسواك ان كان يابسا ويفسله  
 عند الاستيالك وعند الفراغ منه ( و ) من الآداب ( ان يبلغ في المضمضة  
 والاستنشاق ) وقال في الكفاية المبالغة فيهما سنة لكن الظاهر انها مستحبة  
 والمصنف قد اطلق الآداب على كثير من المستحبات ( الا ان يكون صائما ) فلا يبالغ  
 فيهما خشية الحاق الفساد بالصوم ( والمبالغة في المضمضة قال بعضهم ) وهو شيخ  
 الاسلام خواهر زاده ( هي الفرغة ) وهي ترديد الماء في الحلق ( وقال صدر  
 الشهيد هي تكثير الماء حتى يملأ الفم ) وقال في الخلاصة حد المضمضة استيعاب  
 جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه ( و ) المبالغة ( في الاستنشاق  
 جذب الماء ) بالفس ( حتى يصعد الى منخره ) بفتح الميم والخاء وبكسرهما  
 وبضمهما كجلس والمراد به هنا الخيشوم وقال في الخلاصة وحد الاستنشاق  
 ان يصل الماء الى المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن ( و ) من الآداب  
 ( ان يدخل اصبعيه ) الخنصرين ( في صماح اذنيه ) اى ثقبهما عند المسح  
 قال في فتاوى قاضى خان لم ينقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صماح الاذنين  
 وهن ابى يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى وهو المأخوذ لما روى انه عليه السلام  
 ادخل اصبعه في جحر اذنيه في الوضوء والخنصر ابلف في الدخول لصغرها  
 ( و ) من الآداب ( ان يخلل اصابعه ) اى اصابع رجليه ( بخنصر يده  
 اليسرى ) على ما قدمناه ( و ) من الآداب ( ان يحرك خاتمه ان كان واسعا )  
 مبالغة في الاسباغ ( وان كان ضيقا ) لا يدخل الماء تحته بلا كلفة ( ففي ظاهر  
 الرواية عن اصحابنا ) الثلاثة ( لا بد من تحريكه او نزعه ) ليحصل الاستيعاب  
 وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين ( هكذا ذكره في المحيط ) واحترز

٤ دون المواظبة  
 فالحق انه من مستحبات  
 الوضوء اقول لم  
 لا تكون الاشارة  
 الى ان المانع من  
 الايجاب هو ان فيه  
 مشقة اشارة الى انه  
 سنة على ان رواية  
 مسلم عن عائشة كذا  
 تعد لرسول الله صل  
 الله تعالى عليه وسلم  
 سواكه وظهوره  
 فيبعثه الله ما شاء ان  
 يبعثه فيتسوك و  
 يتوضأ ويصلى دليل  
 على انه كان ذلك عادة  
 عليه السلام الا ان  
 يقال كان ذلك عادة  
 عند القيام من النوم  
 عند كل وضوء  
 وعلى كل تقدير فقد  
 المصنف له من الآداب  
 لا يخلو من تسامح  
 الا ان الظاهر انه  
 اراد بالآداب ما يعم  
 المستحب ( مخرج )



بظاهر الرواية عماروى الحسن رح عن ابى حنيفة وابوسليمان عن ابى يوسف  
ومحمد انه يجوز وان لم يحرکه (و) من الآداب (ان لا يسرف في الماء) كان  
ينبغي ان يعده من المناهي لان ترك الادب لا بأس به والاسراف مكروه بل حرام  
(وان كان) اى ولو كان المتوضىء (على شط) اى على جانب (نهر جار)  
لقوله تعالى ولا تبذر تبذيرا \* (و) لما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه سئل اوفى الوضوء سرف (عن عبدالله بن عمر رضى الله تعالى عنهما قال  
مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف  
يا سعد قال اوفى الوضوء سرف (فقال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار)  
ضفة النهر بالضاد المحجمة مفتوحة او مكسورة وبالقائه جانبه (و) من الآداب  
(ان لا يقترب في الماء) بان يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر  
بل ينبغي ان يكون التقاطر ظاهرا ليكون غسلا يقيين في كل مرة من الثلاث  
ومن الآداب (ان يملاء اناءه) بعد الوضوء (ثانيا) ليكون اسهل عليه  
اذا اراد الوضوء بعد ذلك ويقطع طمع الشيطان عن تنبسطه عنه (و)  
من الآداب (ان يقول عند تمامه) اى تمام الوضوء (اوفى خلاله) اى فى اثائه  
(اللهم اجعلنى من التوايين) اى كثير التوبة (واجعلنى من المتطهرين)  
من قاذورات المعاصي واوساخها (واجعلنى من عبادك الصالحين) الذين  
انعمت عليهم بكراماتك (واجعلنى من الذين لا خوف عليهم) اذا خاف  
الناس (ولا هم يحزنون) اذا حزن الناس (وان يقول بعد فراغه) من الوضوء  
(سبحانك اللهم وبحمدك) اى نسبحك حامدين لك على التوفيق لتسبيحك  
(اشهدان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك استغفرك) اى اطلب منك المغفرة  
(واتوب اليك واشهدان مجداعبدك ورسولك) ناظرا الى السماء (وارجع  
الى طاعتك عن معصيتك و) من الآداب (ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء  
سورة انا انزلناه مرة او مرتين او ثلاثا) لما روى ان من قرأها فى اثر الوضوء  
غفر الله له ذنوب خمسین سنة (و) من الآداب (ان يشرب فضل وضوئه)  
بفتح الواو اى بعضه (قائما) اوقاعدا مستقبل القبلة كذا فى الخلاصة  
لما روى عن على رضى الله عنه ان النبي عليه السلام كان يفعله (ويقول) عقيب  
شربه (اللهم اشفى بشفائك ودوائى بدوائك واعصمنى) احفظنى (من  
الوهل) بفتح الواو والهاء مصدر وهل بكسر الهاء اذا ضعف (والامراض)  
عطف خاص على عام (والاوجاع) كذلك لان كل مرض ضعف وكل

قوله ناظرا الى السماء  
والمراد من النظر الى  
السماء وصفه تعالى  
بالا على لا لتعين  
المكان كما قال ابو حنيفة  
تذكره بالا على لامن  
السفل (جال الدين)

وجع مرض ولا عكس فيهما ( ويكره الشرب قائماً الا هذا ) اى شرب  
 فضل الوضوء ( وشرب ماء زمزم ) لان النبي علمه السلام شرب ماء زمزم  
 قائماً واما كراهته قائماً فيماعداهذين فلقوله عليه السلام لا يشربن احدكم  
 قائماً من نسي فليستقي \* واجمع العلماء على ان هذه الكراهة تنزيه لا تحريم  
 لانها لا مرطبي لا امر ديني وفي الفتاوى العتابة ولا بأس بالشرب قائماً ولا يشرب  
 ماشياً ورخص للمسافر انتهى وقد صح عنه عليه السلام الشرب قائماً في غير  
 ماتقدم وكذا الاكل عن ام ثابت انها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فشرب من في قربة معلقة قائماً فقامت الى فيها فقطعته رواء الترمذي وقال حديث  
 حسن صحيح وانما قطعت من القربة ليكون عندها التبرك وعن علي رضي الله عنه  
 اتى باب الرحة فشرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فعل كإبراهيم فقلت رواء البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا  
 نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام  
 رواء الترمذي وقال حديث حسن صحيح ( و ) من الآداب ( ان يصله )  
 اى الوضوء ( بسجدة ) بضم السين اى نافلة اى يصلى عقيبها نافلة ولوركتين  
 لقوله عليه السلام \* ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلى  
 ركعتين مقبلاً عليهما بقلبه ووجه الاوجبته الجنة ( الا ان يكون )  
 الوضوء ( في وقت مكروه ) فانه لا يصلى لان ترك المكروه اولى من فعل  
 المندوب ( و ) من الآداب ( ان يتوضأ على الوضوء ) لقوله عليه السلام  
 \* الوضوء على الوضوء نور على نور وقوله عليه السلام من جدد الوضوء جدد  
 الله نوره يوم القيمة \* ولو اظطه النبي عليه السلام على الوضوء لكل صلوة  
 ومعلوم من حاله انه لم يكن يحدث في كل وقت ( و ) من الآداب ايضا ( استحباب  
 التنية ) الى آخر الوضوء وتعاهد ماق العين وفي الخلاصة يجب ايصال الماء  
 اليه وتجاوز حدود الوجه واليدين والرجلين ليتيقن غسلها ويطول الغرة  
 وحفظ ثيابه من التقاطر ( واما ) بيان ( المناهى ) مما يحرم او يكره وقوله  
 ( فهو ) راجع الى بيان اذ لا بد من تقديره ليصح قوله ( ان لا يستقبل القبلة  
 وما عطف عليه ٧ وقوله ( وقت الاستنجاء ) وقع سهوا والصواب وقت  
 قضاء الحاجة لانه قد تقدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء ادب وانما  
 المنهى استقبالها وقت البول او التخلي فانه مكروه كراهة تحريم سواء كان  
 في الصحراء او في البناء لا طلاق النهى في قوله عليه السلام \* اذا اتيتم

قوله ووجهه لمل المراد  
 بالوجه ههنا جمع  
 البدن لان الوجه  
 يعبر به عن الكل يعنى  
 متوجها عليهما بالقلب  
 والقالب ( جال الدين )  
 ٧ اذ عدم استقبال  
 القبلة وقت الاستنجاء  
 ليس هو المنهى وانما  
 هو بيان المنهى الذى  
 هو استقبال القبلة  
 وقت الاستنجاء وكذا  
 ما بعده فليتأمل  
 ( شرح كبير )

الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها\* (ويكره) ايضا ( ان يمسك  
ولده الصغير لقضاء الحاجة ونحوها ) وقالوا يكره ان يمدرجيله في النوم  
وغيره الى القبلة والمصحف او كتب الفقه الا ان يكون على مكان مرتفع  
عن المحاذاة ( وكذا ) يكره ( ان يستقبل بالبول او الغائط الشمس او القمر )  
لكونهما آيتين عظيمتين من آيات الله تعالى وان يستقبل الريح بالبول لثلاث  
يرجع عليه الرشاش ( ولا يكشف عورته عند احد ) فان كشفها حرام  
( والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ) الاستنجاء به ( من غير كشف ) عند احد  
( فان لم يمكنه ) ذلك ( يكفي ) الاستنجاء ( بالاجار ) ان يجب عليه ان يكتفي  
بالاجار ولا يرتكب المحرم والتقيد بقوله ( اذا لم تكن النجاسة اكثر  
من قدر الدرهم ) لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو انها اذا كانت اكثر  
من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا  
لانه حرام يعذبه في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه ازالها من غير كشف  
قال البرازي ومن لم يجد ستره تركه يعني الاستنجاء ولو على شط نهر  
لان النهي راجع على الامر حتى استوعب النهي الا زمان كلها ولم  
يقتض الامر التكرار وقال قاضيخان قالوا من كشف العورة للاستنجاء  
يصير فاسقا ( وان لا يستنجى بيده اليمنى ) لقوله عليه السلام\* اذا شرب  
احدكم فلا ينفس في الاناء واذا انى الى الخلاء فلا يمس ذكره بيمنه ولا يمسح  
بيمنه ( ولا ) يستنجى ( بطعام ولا بروت ولا بعظم ) لقوله عليه السلام  
لا تستنجوا بالروت ولا بالعظام فانهما زاد اخوانكم من الجن\* واذا نهى  
عن الاستنجاء بزاد الجن فزاد الانس اولى بالنهي ٦ ( ولا بعلف  
الدواب ) قياسا على زاد الجن ( ولا بحق الغير ) كثوبه ومائه وحجره لان  
التعرض له بغير اذنه حرام ( ولا بفحم ) لانه ملوث وزاد في خزانة الفقه  
الخرف والاجر لانه ربما جرح كالزجاج فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي  
جامع الجوامع ولا يستنجى بالقصب لانه يورث البأسور وفي الظهيرية ولا  
باوراق الاشجار لو استنجى بهذه الاشياء يكره ولكن يحزبه لان المعبر  
الانقاء وقد حصل ويستنجى بالجرو المدرو والتراب والرمل والرماد والخشب  
والخرقة والقطن والابد وفي الصيرفية يكره بالخشب وفي نظم الزند وسنى  
لا يستنجى بالخرقة والقطن ونحوهما لانه روى انه يورث الفقر ( وان لا يتنخم )  
اي لا يلقى النخامة وهي ما يدفعه من انفه او صدره الى حلقه وكذلك البزاق

٦ روى ان الجن سألوا  
هدية من النبي عليه  
الصلاة والسلام  
فاعطاهم العظم  
والروت فالعظم لهم  
والروت لدوابهم فاذا  
لا يستنجى بهما كذا  
في المعنى على البخاري  
( جلال الدين )

( ولا يمتخط ) أى لا يلقى الخطأ ( فى الماء ) لأن الغمامة والخطأ يستقدر  
 فيؤدى الى منع الانتفاع بالماء الذى التى فيه ( وان لا يتعدى ) أى لا يتجاوز  
 الحد المسنون ( فى الزيادة ) عليه ( والنقصان ) منه ( المرات ) الثلاث  
 بان يجعلها اربعا او اثنين لغير ضرورة ( وفى المواضع ) بان يغسل اليدين الى  
 الابط والرجل الى الركبة او يقصر عن المرفق او الكعب فالاول مكروه  
 اذا لم يكن مقدار حصول الطهارة اولىة اطالة الغرة والثانى غير جائز  
 ( وان لا يسمح اعضاه ) أى اعضاء وضوئه ( بالخرفة التى يسمح بها موضع  
 الاستنجاء ) تشريفا لمواضع الوضوء ( وان لا يضرب وجهه بالماء عند  
 الغسل ) بل يرسل الماء من اعلى جبهته ارسالا وان لا ينفخ فى الماء عند  
 غسل وجهه ( ولا يغمض فاه ولا عينيه تغميضا شديدا ) بان تنكتم حجرة  
 الشفتين ومحاجز العينين أى اطراف الاجفان ومنابت الهدب ( حتى لو بقيت  
 على شفتيه او على جفنيه لمعة ) أى بقعة ولو قلت ( لا يجوز وضوءه ) اوجوب  
 استيعاب الوجه وهى منه ويكره ايضا الامتخاط باليمين وتلث المسح بماء  
 جديد ﴿ فروع ﴾ وفى فوائد ابى حفص الكبير اوشدت يده اليسرى  
 فلا يقدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجى بالماء الا  
 ان يقدر على الماء الجارى وان شلت كلتا اليدين يسمح ذراعيه على الارض  
 ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا المريض اذا كان له ابن واخ  
 وليس له امرأة او جارية وعجز عن الوضوء بوضوء الابن او الاخ الا انه  
 لا يمس فرجه الا من يحل له وطئها ويسقط عنه الاستنجاء \* وكذا المريضة  
 اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت توضعها ويسقط عنها الاستنجاء  
 مقطوع الرجل ان بقى مناشئ \* وان اقل من ثلاث اصابع غسله وان قطعت  
 الرجلان واليد ان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط عنه الصلوة  
 وفى مجموع النوازل ان لم يمكنه الوضوء والتيم لا يصلى عندهما وعند ابى  
 يوسف يصلى بالايام كما فى المحبوس \* والمتوضئ اذا استنجى ان كان على  
 وجه السنة بان ارخى انتقض وضوءه \* والاستنجاء بالايجار ونحوها انما  
 ينوب عن الماء اذا كان الخارج معتادا اما اذا خرج دم او قيح فلا \* واذا  
 اراد دخول الخلاء يستحب ان يدخل بثوب غير ثوبه الذى فيه يصلى  
 ان يمسر والا فيجتهد فى حفظه من التجاسة والماء المستعمل ويدخل مستور  
 الرأس ويقول عند دخوله بسم الله اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث

ولا يصحب معه ما فيه اسم الله تعالى أو شيء من القرآن إلا أن يكون مستورا  
ويدو في الدخول برجله اليسرى وفي الخروج باليمن ولا يكشف عورته وهو  
قائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذ كر اسم الله ولا يرد  
السلام ولا يثمت ما طسا فان عطس هو بحمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه  
ولا ينظر الى عورته الا الحاجة ولا الى ما يخرج منه ولا يكثر الالتفات ولا يبرق  
ولا يمتخط ولا يتنخخ الحاجة ولا يبعث ببدنه ولا يرفع طرفه الى السماء  
ولا يطيل القعود للضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلا يقول \* غفرانك  
الحمد لله الذي اذهب عني ما يؤذيني وامسك علي ما ينفعني \* ويكره  
البول والغوط في الماء سواء كان راكدا او جاريا او على شط نهر  
او حوض او عين او بئر او تحت شجرة او في زرع او ظل او في جنب مسجد  
او مصلى عيد او بين المقابر او بين الدواب او الطريق كذا في الحدادي  
وكل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات والمرأة  
في الاستنجاء كالرجل وقد تقدم ذلك (هذه) الطهارة التي ذكرت

(هي الطهارة الصغرى) المخصوصة ببعض الاعضاء (واما الطهارة  
الكبرى) الشاملة لجميع الاعضاء (فهى الاغتسال وسببه) ٧ اى سبب  
وجوبه عند ارادة ما لا يحل فعله الا به عدة اشياء منها خروج المنى  
من الذكر او الفرج الداخلى حال كون المنى حاصلا (بشهوة) فانه يجب  
الفسل حينئذ (بالاجاع) واما انفصاله عن موضعه) من الذكر او الفرج  
(بشهوة فمختلف فيه) اعلم ان الفسل انما يجب بالمنى اجماعا من اعتنا  
بقيدن احدهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال من ضرب  
او جل شئ ثقيل او سقط من علو لا يجب الفسل عندنا خلافا  
لشافعى والثانى ان يخرج عن العضو الى خارج البدن او ماله حكمه  
كالفرج الخارج والقلقة على قول فادام في الفرج الداخلى او في قصبه  
الذكر لا يجب الفسل عندنا خلافا لما لك واما اشتراط وجود  
الشهوة عند انفصال من الذكر ايضا فمختلف فيه قال ابو يوسف  
وجودها عنده شرط وقالا ليس بشرط (حتى ان المحتمل اذا اُخذ ذكره)

اى امسكه حتى سكنت شهوته (وخرج المنى بعد سكون الشهوة  
يجب عليه الفسل عندهما خلافا لابى يوسف) وكذا لو استمنى بالكف  
او مس او نظر فازل فلما انفصل عن مكانه امسك ذكره حتى سكنت الشهوة

٧ والمراد بالسبب  
هنا الشرط والا فالسبب  
لوجوبه هو ارادة فعل  
ما لا يحل الا به على ما قيل  
فشرط وجوب الفسل  
عند ارادة فعل ما لا يحل  
الا به احدا شياء  
(شرح كبير)

وكذا لو اغتسل قبل ان يبول او ينام ثم سال منه بقية المني يجب إعادة الغسل عندهما خلافا له والفتوى على قوله في حق الضيف وعلى قولهما في غيره كذ في الحد ادى ولو خرج المني بعد ما بال او نام لا يجب الاعادة اجاعا ( وكذا ) يوجب الاغتسال ( الايلاج ) اى ادخال ذكر من يجمع مثله ( فى احد السبيلين ) القبل والدبر ( من الرجل ) اى الذكر المشتبه ( والمرأة ) اى المشتبهة ( اذا توارت ) اى غابت ( الحشفة ) اى الكمره او مقدارها ان كانت مقطوعة فى احدهما سواء ( انزل ) الموج والمولج فيه ( اولم ينزل ) واحد منهما ( وجب الغسل على الفاعل والمفعول به ) المكلفين ٧ لقوله عليه السلام اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل \* واما وجوبه على المفعول به فى الدبر فبالقياس على المفعول به فى القبل احتياطا ( امالو اوج فى البهيمه والميته والصغيرة التى لا يجمع مثلها ) وهى بذت ست مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم تكن عبلة ( فلا يجب عليه الغسل مالم ينزل ) لقصور الشهوة وعند مالك والشافعى واحد وجب الغسل انزل اولم ينزل ( وذكر الاسبيجاني ) ان بالايلاج ( فى الصغيرة ) التى لا يجمع مثلها ( يجب الغسل ) والصحيح عدم الوجوب ( وكذا ) يوجب الاغتسال ( الحيض والنفاس ) بالاجاع ( ومن استيقظ ) من منامه ( فوجد على فراشه او ثوبه او فخذه بللا وهو تذكر الاحتلام ) فان المسئلة على ستة اوجه لانه امان يتذكر الاحتلام اولا وعلى كل من التقديرين امان يتيقن كونه منيا او كونه مذيا اوشك فان تذكر الاحتلام ( او يتيقن انه منى او انه مذى اوشك ) فى كونه منيا او مذيا ( فعليه الغسل ) فى الحالات الثلاث اجاعا لان الاحتلام سبب خروج المني فيحمل عليه والمنى قد يرق بالهواء او بحرارة البدن فيصير كالمذى ( اما اذا لم يتذكر الاحتلام ويتيقن انه منى اوشك فكذلك ) يجب الغسل اجاعا ايضا ( وان يتيقن انه مذى فلا غسل عليه فى هذه الحالة ) عند ابى يوسف ( اذا لم يتذكر الاحتلام ) وبه اخذ خلف بن ايوب وابوالليث وهواقيس وعندهما يجب وهو احوط لما تقدم من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكمن رؤيا لا يتذكرها الرائي فلا يعد انه احتمل ونسيه والمصنف لم يذكر قولهما مع انه عليه الفتوى ( وان استيقظ فوجد فى احليله بللا ولم يتذكر حملا ينظر ان كان ذكره منتشر اقبل النوم فلا غسل عليه ) لان الانتشار سبب لخروج المذى فيحمل على انه مذى

٧ لما فى الصحيح من حديث ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الاربع ثم جهدا فقد وجب الغسل انزل اولم ينزل وفى مسلم من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها اذا جلس بين شعبها الاربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل ولترمذى من حديثها اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل وهو المراد بما قبله من جهدا ومن مس الختان الختان وهذا على عادتهم من اختتان النساء وهو مندوب واما قوله عليه السلام انما الماء من الماء فنسوخ بالاجاع واطلاق الوجوب فى الحديث يشمل الرجل والمرأة واما وجوبه على المفعول فى الدبر فبالقياس احتياطا وانما لم يقسه ابو حنيفة على الوطئ فى القبل فى ايجاب الحد للاحتياط لدرة الحد وهنا الاحتياط فى ايجاب الغسل فاخذ بالاحتياط فى الموضعين ( شرح كبير )



(وان كان ذكره) قبل النوم (سا كنا فعليه الغسل) للاحتياط (هذا)  
 الذى ذكره من عدم وجوب الغسل اذا كان الذكر منتشرا (انما هو  
 اذا نام قائما او قاعدا) لعدم الاستغراق في النوم عادة (اما اذا نام مضطجعا  
 اوتيقن انه) اى البلل (منى فعليه الغسل) لان الاضطجاع سبب الاستغراق  
 في النوم الذى هو سبب الاحتلام فيحمل عليه (وهذا) التفصيل (مذكور  
 في المحيط والذخيرة وقال شمس الأئمة الحلواني هذه مسئلة يكثر وقوعها  
 والناس عنها فافلون) ولنا فيه اشكال ذكرناه في الشرح ٤ حاصله  
 ان الظاهر عدم وجوب الغسل (وان احتلم ولم يخرج منه شئ) اى تذكر  
 الاحتلام ولم يجد بللا (فلا غسل عليه) اجابا (وكذا المرأة) اى ان احتلمت  
 ولم يخرج منها شئ فلا غسل عليها حديث الصحيحين ان ام سلمة قالت  
 يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت  
 قال نعم اذا رأت الماء (وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطا) لاحتمال  
 انه خرج ثم عاد (وبه يفتى بعض المشايخ) وقيل ان كانت مستلقية يجب  
 والا فلا والاول اصح للحديث المذكور وبه افق الفقيه ابو جعفر قال انه مالم  
 يخرج منها من الفرج الداخلى لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ  
 شمس الأئمة الحلواني والحاكم الشهيد (ولو جامع او احتلم واغتسل قبل  
 ان يبول او ينام ثم خرج منه بقية المنى وجب عليه الغسل ثانيا عند ابي حنيفة  
 ومحمد رح خلافا لابي يوسف) وقد قدمناه ولو اغتسلت المرأة ثم خرجت منها  
 بقية منى الزوج لا غسل عليها بالاجماع (ولو افاق السكران فوجد منيا  
 فعليه الغسل) كما في النائم (وان وجد مذي فلا غسل عليه) بالاتفاق  
 (وكذا القمى عليه) لان السكر والاعماء ايضا مظنة الاحتلام بخلاف النوم  
 (وان استيقظ الرجل والمرأة فوجدا منيا على الفراش وكل واحد منهما  
 ينكر الاحتلام) اى لا يذكره (وجب عليهما الغسل احتياطا) لاحتمال  
 وجوده من كل منهما (وقال بعضهم ان كان المنى طويلا فعلى الرجل)  
 لان منه يدفق فيقع طويلا (وان كان مدورا فعلى المرأة) لان منها يسيل  
 فيقع في بقعة في واحدة (وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا) فمن الرجل  
 وان كان اصفر رقيقا (فمن المرأة) والاحتياط اولى في فروعها قالت  
 معى جنى يأتينى في النوم مرارا واجد لذة الوقاع اتفقوا على انه لا غسل  
 عليها وهذا الم تنزل فان ازلت وجب الغسل \* جو معت فيمادون الفرج

٤ وهى تؤيد قولهما  
 في وجوب الغسل اذا  
 ييقن انه مذى ولم  
 يذكر الاحتلام لان  
 النوم حال ذهول  
 وغفلة شديدة تقع فيه  
 اشياء فلا يشعر بها  
 فتيقن كون البلل مذي  
 لا يكاد يمكن الا  
 باعتبار صورته ورقته  
 وتلك الصورة كثيرا  
 ان يكون المنى بسبب  
 بعض الاغذية  
 ونحوها مما يوجب  
 غلبة الرطوبة ورقة  
 الاخلاط والفضلات  
 وبسبب فعل الحرارة  
 والهواء فوجوب  
 الغسل هو الوجه وقد  
 اوجبوه بالاجماع على  
 المفعول به في الدبر مع  
 انه ليس غالبى كونه  
 سببا لانزاله لاجل  
 الاحتياط لكن بقى شئ  
 وهو ان المنى اذا خرج  
 عن شهوة سواء كان في  
 نوم او في يقظة فانه لا بد  
 من دفعه وتجاوزه عن  
 رأس الذكر ايضا  
 فكون البلل ليس الا  
 في رأس الذكر ٤

ووصل المني الى رحها لاغسل عليها لفقد الايلاج والاتزال فان حبلى  
منه وجب الغسل لانه دليل الاتزال فتعيد ماصلت به وذلك الجماع قبل الغسل  
كذا قالوا وفيه نظر لان الخروج من الفرج الداخل شرط لوجوب الغسل  
ولم يوجد \* احتلم او عالج كفه فلما انفصل المني عن الصلب شد ذكره  
وصلى من غير غسل صحت لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضاً \* صبي  
ابن عشر جامع امرأته البالغة وجب عليها الغسل لوجود مواراة الحشفة  
بعد توجه الخطاب ولاغسل على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يؤمر به  
تخلقا كما يؤمر بالوضوء والصلاة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة مشتهة  
فالجواب على العكس \* وذكر صبي لا يشتهي بمنزلة الاصبغ وفي وجوب  
الغسل باذخال الاصبغ في القبل والهرب خلاف وكذا ذكر غير الآدمي وذكر  
الميت وما يصنع من خشب او غيره \* بال فخرج منه مني ان كان ذكره منتشراً  
فعليه الغسل لوجود الشهوة والافلا فلقدها رأى في نومه انه يجامع فانتبه  
ولم ير بللاً ثم خرج منه مذى لا يجب الغسل وان خرج منه مني يجب \* احتلم  
الصبي او الصبية الاحتلام الذي به البلوغ واتزلا على وجه الدفق والشهوة  
لا يجب الغسل لان الخطاب انما يتوجه عقيب الاتزال فهو سابق على الخطاب  
وكذا اذا حاضت الحيض الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال  
قاضيخان والاحوط وجوب الغسل في الكل ( واما فرائض الغسل فالمضمضة  
والاستنشاق وغسل سائر البدن ) ٧ اي باقيه وانما فرضت المضمضة والاستنشاق  
في الغسل دون الوضوء لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن وداخل  
الفم والانف منه وفي الوضوء غسل الوجه وليسامنه لانه من المواجهة  
وليس فيهما مواجهة ( وايصال الماء الى منابت الشعر فرض وان كثف )  
اي ولو كان الشعر كثيفاً ( بالاجماع وكذا ) يفرض ايصال الماء الى اثناء  
اللمحية ( واثاء الشعر ) من الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبداً ولم يصل الماء  
الى اثنائه لا يجوز الغسل لما في قوله تعالى \* وان كنتم جنبا فاطهروا \* من المبالغة  
( والمرأة في الاغتسال كالرجل ) وفي وجوب تعميم جميع الشعر والبشر ( ولكن  
الشعر المسترسل ) اي النازل ( من ذواتها ) جمع ذؤابة وهي الخصلة من الشعر  
( غسله موضوع ) اي ساقط عنها ( في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها )  
الحديث ام سلمة رضي الله عنها انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشد خفر  
رأسي فانقضه في غسل الجنابة فقال عليه السلام \* لا انما يكفيك ان تحشي على

٤ دليل ظاهر على انه  
ليس بمني سيما والنوم  
محل الانتشار بسب  
هضم الغذاء وانتبعاث  
الريح فايحجب الغسل  
في الصورة المذكورة  
مشكل بخلاف وجود  
البلل على الفخذ ونحوه  
لان الغالب انه مني  
خرج بدق وان لم  
يشعر به على ما قررناه  
( شرح كبير )

٧ اي باقيه فان محل  
المضمضة والاستنشاق  
من جهة البدن وليس  
السائر بمعنى الجميع كما  
توهمه كثير من الناس  
وعند مالك والشافعي  
المضمضة والاستنشاق  
سنة فيهما في الوضوء  
لنا قوله تعالى ( وان  
كنتم جنبا فاطهروا )  
فانه امر بتطهير جميع  
البدن الا ان ما تندر  
ايصال الماء اليه حقيقة  
او حكماً للخرج خارج  
بخلاف الوضوء لان  
الأمور به فيه غسل  
الوجه والمواجهة ٦

رأسك ثلاث حشيات تفيضن عليك الماء فتطهرين وفي رواية افاقتضيه  
 في الحيضة والجناية قال لا الى آخره ولا يجب بل ذواتها وفي صلوة البقالي  
 الصحيح انه يجب غسل الذوائب وانجاوزت القدمين وفي بسوط ابي بكر  
 في وجوب ابصال الماء الى شعب عقاصها اختلاف المشايخ وفي الهداية  
 وليس عليها بل ذواتها هو الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه للمحصر  
 المذكور في الحديث وللحرج وهذا اذا كانت مضمفورة فان كانت منقوضة  
 يفترض عليها ابصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم الحرج ( بخلاف الرجل )  
 فانه يجب عليه ابصال الماء الى اثناء الشعر وان كان مضمفورا لانه لاضرورة  
 في حقه لا مكان الخلق ( كذا ذكره ) اي الفرق بين الرجل والمرأة  
 ( في غنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا ضفر شعره كما يفعله العلويون )  
 اي المتسبون الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه وبعضهم يخصهم  
 بمن كان من غير فاطمة رضي الله تعالى عنها ( والاتراك ) جمع ترك بضم التاء  
 اسم جنس كالعرب وزنا ( هل يجب ابصال الماء الى اثناء الضفر ام لا ) اي  
 الى خلال شعره ( عن ابي حنيفة في روايتان ) نظرا الى العادة والى عدم  
 الضرورة ( وذكر صدر الشهيدانه ) اي الشأن ( يجب ابصال المال الى  
 اثناء الشعر ) في حقه لعدم الضرورة وللإختياط قال في الخلاصة وفي شعر الرجل  
 يجب ابصال الماء الى المسترسل ولم يذ كر غير ذلك وهو الصحيح ( امرأة اغتسلت  
 هل تتكلف في ابصال الماء الى ثقب القرط ام لا ) والقرط بضم القاف واسكان  
 الرء ما يعلق في شحمة الاذن ( قال ) اي محمد في الاصل وهذه عادة صاحب  
 المحيط يذ كر ومراده ذلك ( تتكلف فيه ) اي ابصال الماء الى ثقب القرط  
 ( كما تتكلف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا ) والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول  
 ان غلب على ظنها ان الماء لا يدخله لا يتكلف وان غلب على ظنها انه قد  
 وصل فلا سواء كان القرط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزع القرط وصار  
 بحال ان امر الماء عليه يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا تتكلف  
 بغير الامرار من ادخال عود ونحوه فان الحرج مدفوع وانما وضع المسئلة  
 في المرأة باعتبار الغالب والا فلا فرق بينها وبين الرجل وكذا في قوله ( امرأة  
 اغتسلت وقد كان ) الشأن ( بقي في اظفارها عجين قد جف لم يجز  
 غسلها ) وكذا الوضوء لا فرق بين المرأة والرجل لان في العجين صلابة تمنع  
 نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز والاول اظهر ( ولو بقي الدرن ) بالتحريك اي الوسخ

٦ فيهما متعمدة  
 وعدهما من الفطرة  
 في الحديث لا ينفي  
 الوجوب لان الفطرة  
 مستعمل بمعنى الدين  
 وعدهما مع ما هوسنة  
 اتفاقا لا يعين سنتهما  
 لان القرآن في النظم  
 لا يوجب القرآن في  
 الحكم على ان من جهة  
 ذلك الاستنجااء بالماء  
 وقد يكون واجبا اتفاقا  
 وفي بعض الروايات  
 الختان وهو واجب  
 عند الشافعي فلا  
 معارضة في الحديث  
 لدليتنا فسلم  
 ( شرح كبير )

( في الاظفار جاز الغسل ) والوضوء لتولده من البدن ( يستوى فيه ) اى  
 في الحكم المذكور ( المدنى ) اى ساكن المدينة ( والقروى ) اى ساكن القرية  
 لما قلنا ( وقال بعضهم يجوز ) الغسل ( للقروى ) لان درنه من التراب والطين  
 فينفذه الماء ( ولا يجوز للمدى ) لانه من الودك فلا ينفذه الماء والاول هو الصحيح  
 قاله الدبوسى وقال الصفارى يجب الايصال الى ماتحته ان طال الظفر وهو  
 حسن ( والاقلف ) الذى لم يفتح ( اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد  
 قال بعضهم يجوز غسله ) لانه خلقى وقال بعضهم لا يجوز وهو الاصح  
 لانه حكم الظاهر حتى ان البول اذا نزل اليه انتقض الوضوء والمنى اذا خرج  
 اليه وجب الغسل بالاجاع وكذا صححه الزيلعى فى شرح الكتر واختاره  
 فى النوازل ( وان خرج بوله حتى صار فى القلفة فعليه الوضوء بالاجاع  
 وان لم يظهر ) اى ولولم يظهر الى خارج القلفة ( رجل اغتسل وبقى بين اسنانه  
 طعام ) من خبز او غيره ( قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحصاة  
 لا يجوز ) غسله وان كان قدر الحصاة او اقل يجوز اعتبارا بفساد الصوم  
 والصلوة بابتلاع ما فوق الحصاة لا بابتلاع مقدارها على قول والصحيح ان  
 مقدارها غير معفو هناك وانما المعفو مادونه فانه قليل وفى الفتاوى ان كان  
 بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته فى الغسل جاز لان الماء شئ لطيف  
 يصل تحته غالبا قال فى الخلاصة وبه يفتى ( وقال بعضهم ان كان صلبا )  
 بضم الصاد اى قويا ( بمضوغا ) مضغاً ( متأكدا ) اى شديدا بحيث  
 تداخلت اجزائه وصار كالعجين الصلب ( لا يجوز ) غسله قل او كثر كذا  
 ذكره فى الذخيرة وهو الاصح لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج  
 ( وذكر فى المحيط اذا كان على ظاهر بدنه جلد سمك او خبز ممضوغ  
 وقد جف واغتسل او توضأ ولم يصل الماء الى ماتحته لم يحز وكذا الدرن  
 اليابس فى الانف ) لان هذه الاشياء تمنع نفوذ الماء لصلابتها ( وقال فى الذخيرة  
 فى مسئلة الحناء ) بان بقى من جرمه على بدنها ( والطين والدرن ) اذ بقيا  
 على البدن ( يحزى وضوءهم للضرورة ) ولان هذه الاشياء لاصلاية لهما  
 فينفذه الماء ( وعليه الفتوى ) اى على ما فى الذخيرة اذ المعتبر فى جميع ذلك  
 نفوذ الماء ووصوله الى البدن ( واذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم  
 او المرهم ) ان كان لا يضره ايصال الماء لا يجوز ) غسله ووضوءه ( وان كان يضره  
 يجوز ) اذا امر الماء على ظاهر ذلك ( وايصال الماء الى داخل السرة فرض

في الغسل لكونه من ظاهر البدن ( وكذا الاستنجاء بالماء عند الفسل ) فرض  
 ( وان لم يكن ) اى واولم يكن ( عليه ) اى على موضع الاستنجاء ( نجاسة )  
 حقيقية لان فيه نجاسة حكمية وهى الجنابة ( وكذا تخليل الاصابع فى الاغتسال  
 والوضوء فرض ان كانت الاصابع منضمة ) بحيث لا يدخلها الماء  
 بالتخليل ( غير مفتوحة ٩ وان كانت ) الاصابع ( مفتوحة فهو ) اى التخليل  
 ( سنة وكذا انقاء البشرة ) اى ظاهر الجلد باسالة الماء عليها ( وبل الشعر )  
 فرض ايضا لقوله عليه السلام \* افبلوا الشعر وانقوا البشرة \* ولقوله  
 عليه السلام \* ان تحت كل شعرة جنابة ( ولو بقى شئ من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج  
 من الجنابة وان قل ) اى ولو كان ذلك الشئ قليلا بقدر رأس ابرة لا يفرض  
 استيعاب جميع البدن ( وشرب الماء يقوم مقام المضمضة ) اذا كان لاعلى  
 وجه السنة ( اذا بلغ الماء الفم كله والافلا ) وفى واقعات الناطقى انه لا يجزئ  
 ولو كان لاعلى وجه السنة مالم يجبه قال فى الخلاصة وهذا الحوط ( ولو تركها )  
 اى المضمضة وكذا الاستنشاق ( ناسيا فصلى ثم تذكر ) ذلك ( يتضمض )  
 ويستنشق ( ويعيد ما صلى ) ان كان فرضا لعدم صحته وان كان نفلا  
 فلا لعدم صحة شروعه وكذا الحكم فى كل جزء من البدن اذا نسي غسله  
 ( وسنة الغسل ان يقدم الوضوء عليه ) كوضوء الصلوة من غير استثناء  
 مسح الرأس هو الصحيح فى ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يمسح رأسه  
 ( الاغسل الرجلين ) فانه يؤخره اذا كان قائما فى مستقع الماء او على تراب  
 بحيث يحتاج الى غسلهما بعد ذلك اما لو قام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج  
 الى غسلهما ثانيا فلا يؤخر غسلهما ( وان يزيل النجاسة ) الحقيقية كالمنى  
 ونحوه ( عن بدنه ان كانت ) اى ان وجدت على بدنه نجاسة ( ثم يصب الماء  
 على رأسه وسائر بدنه ثلاثا ) وكيفيته ان يصب الماء على منكبيه الا من ثلاثا  
 ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده ثلاثا وقبل يدا باليمين ثم باليسر  
 ثم باليسر وقيل يبدأ بالرأس ثم باليمين ثم باليسر وهو الاصح ولو انفس  
 فى ماء جار ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكل السنة والافلا ( ثم  
 يتيمى عن ذلك المكان ) الذى اغتسل فيه ( فيغسل رجله ) ان كان قيامه  
 فى مستقع الماء ( الا ان يكون على حجر او خشب او غير ذلك وان لا يسرف  
 فى الماء وان لا يشتر ) لما تقدم فى الوضوء ( وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل )  
 ان كانت عورته مكشوفة وان كانت مستورة فلا بأس به ( وان يدل كل

٩ لقوله عليه السلام  
 خللوا اصابعكم قبل  
 ان يتخللها نار جهنم  
 ( نفعه )

اعضائه ( مبالغة ) في المرة الاولى كيلا يبقى لمعة ) ليم المساء البدن في مرتين  
الاخيرتين فالدلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف  
( وان يغسل في موضع لا يراه احد ) لاحتمال ان يكشف العورة حالة الاغتسال  
او اللبس وذكر في الغنية من عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان رأوه  
ويختار ما هو استر والمرأة بين الرجال تؤخره وبين النساء لا والمراد بقوله  
وان رأوه رؤية ماسوى العورة فان كشف العورة لا يجوز عند احد في الصحيح  
وفي الخلوة قيل يأثم وقيل بمعنى الزمان القليل دون الكثير وقيل لا بأس به  
وقيل يجوز ان يجرد للغسل ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا  
مقدار خمسة اذرع او عشرة ( وان لا يتكلم بكلام قط ) من كلام الناس  
او غيره لانه في مصب الماء المستعمل ( ويستحب ان يمسح بدنه بمنديل بعد  
الفصل ) وان يغسل رجله بعد اللبس لاقباله مسارعة الى السر ( وان يغسله  
بسجدة ) لما تقدم في الوضوء ( واما النية فليست بشرط في الوضوء  
والاغتسال ) بل سنة فيهما ( حتى ان الجنب اذا انغمس في الماء الجارى او في  
الحوض الكبير ) للتبرّد قيد الكبير لان الصغير يتأتى فيه الخلاف الذى في  
البئر وسيأتى ان شاء الله تعالى ( او قام في المطر الشديد ومغمض واستنشق ) في  
جميع ذلك ( يخرج من الجنبابة ) عندنا ٧ خلاف للائمة الثلاثة لان المقصود  
حصول الفعل المأمور به وقد حصل فلا فرق بين كونه عن قصد او لا عن  
قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب وقد حققنا الكلام فيه في الشرح  
( والاغتسال على احد عشر وجها خمسة منها فريضة ) لثبوتها بالكتاب و  
بالاجماع القطعيين ( الاغتسال من الحيض و ) الاغتسال ( من النفاس و )  
الاغتسال ( من النقاء الختانين اذا كان مع غيبوبة الحشفة و ) الاغتسال من  
( خروج المنى على وجه الدفق والشهوة و ) الاغتسال من ( الاحتلام اذا خرج  
منه ) اى من الاحتلام او من المحتلم ( المنى او المذى ) وقد تقدم الكلام على ذلك  
كله ( واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة ) والاصح انه مندوب عندنا وعند  
مالك هو واجب وهو للصلاة عند ابي يوسف ولليوم عند الحسن حتى  
لولم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند الحسن لا عند  
ابي يوسف ومن لاجمعة عليه يندب له الغسل عند الحسن لا عند ابي  
يوسف ( و ) غسل ( العيدين ) والاصح انه مستحب ايضا لانه يوم  
اجتماع كالجمعة ( و ) غسل ( يوم عرفة ) مستحب ايضا للاجماع ( وكذا )

٧ خلافا للائمة الثلاثة  
استدلوا بقوله عليه  
السلام ( انما الاعمال  
بالنيات ) الحديث  
متفق عليه وهو  
حديث مشهور  
وتقديره انما صحة الاعمال  
في فقدان ما  
لانية من الاعمال  
لا صحة له واصحابنا  
رحمهم الله تعالى اجابوا  
بان تقديره حكم  
الاعمال والحكم  
متنوع الى ذنوبى  
وهو الصلة واخروى  
وهو الثواب وقالوا  
الثواب مراد بالاجماع  
فلا يتبى الصلة مرادة  
بناء على ان الحكم من  
قبيل المشترك  
ولا عموم للمشارك  
او مقتضى ولا عموم  
له ايضا فاورد عليهم  
منع كون الحكم  
مشتركا او مقتضى بل  
هو من التواطىء المسمى  
بالمطلق فيشمل ما تحته  
ذنوبيا او اخرويا  
فاحتجوا الى التكلف  
في التفصي عنه وايضا  
او رد ان هذا هو



الفسل (عند الحرام) مستحب ومن الاعتسالم المندوب الفسل لدخول مكة ووقوف من دلفة ودخول المدينة ومن غسل الميت والحجامة وليلة القدر اذ ارأها وللمجنون اذا افاق وللصبي اذا بلغ بالسن والكافر اذا سلم ولم يكن جنباً ويكفي غسل واحد للجمعة والعيد اذا اجتمعا كما يكفي لفرض جماع وحيض (وواحد منها) اي من احد عشر (واجب) على الكفاية (وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلوة قبل الفسل او التيمم عند عدم الماء) هكذا اذا ذكروه والظاهر من الادلة انه فرض كفاية ذكرها ابن الهمام والسروجي في شرح الهداية وغيرهما (وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم) وقد تقدم (هكذا ذكره مطلقاً شمس الأئمة السرخسي في شرحه) للبسوط (وذكر في المحيط ان الكافر اذا جنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الفسل) لانه الجنازة باقية بعد اسلامه (بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليها الفسل) لان الاتصاف بالحيض ليس باقياً وقال قاضيان الاحوط وجوب الفسل في الفصول كلها \* فروع \* اذا اجنبت المرأة ثم ادر كها الحيض فان شامت اغتسلت وان شامت اخرت حتى تظهر وكذا الحائض اذا احتلمت او جومعت فهي بالخيار والجنب اذا اخر الاعتسالم الى وقت الصلوة لا يأثم ولا بأس للجنب ان ينام ويعاود اهله قبل ان يغتسل او يتوضأ ولكن يستحب الوضوء ان اراد المعاودة ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من اناه واحد ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم يغسل يديه وقاه وقال قاضيان يستحب ان يغسل يديه وقاه اذا اراد ان يأكل او يشرب وان تركه فلا بأس به وقيل ان شرب على وجه السنة يكره والا لا يكره (ولا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن) لقوله عليه الصلاة والسلام \* لا تنقروا الحائض والنفساء ولا الجنب شيئاً من القرآن \* (يعني) لا يجوز ان يقرأ (آية تامة وان قرأ مادون الآية) بقصد القرآن (او قرأ الفاتحة لا بقصد القرآن بل) (على قصد الداء او) قرأ (الآيات التي تشبه الداء مثل ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار \* ونحوها على تيمم الداء وكذا لو سمع خبراً ساراً فقال الحمد لله او خبر سوء فقال \* انا لله وانا اليه راجعون \* او قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

ه الدليل على اشتراط النية في كل العبادات وقد وافقهم على اشتراطها فيها والها لا صحة لها بدون النية فقد قدرت الصحة فيها فقالوا ان المقدر هو الثواب الا ان ما كان المقصود منه وهو الثواب فقط كالعبادات المحضة اذ افات الثواب فيه فلا صحة لفقد ما هو المقصود بخلاف الوضوء فان له جهتين جهة كونه عبادة ومن هذه الحيثية لا يفتقر الى النية لان كون شرطاً للصلوة كطهارة الثوب ونحوها ومن هذه الحيثية لا يفتقر الى النية لان كونه شرطاً لا يشترط فيه كونه عبادة اذ الصلوة موقوفة على وجوده لاعلى كونه عبادة فالحق ان النزاع في طريق الاستدلال بالحديث لفظي فانه يدل على عدم صحة العبادات ٤

على وجه الثناء لاعلى قصد القرآن (يجوز) اما مادون الآية فلانه لا يبعد بقراءته قارئاً هذا اختيار الطحاوى وذكر الزاهدى ان عليه الاكثر واما على قول الكرخى فلا يجوز قراءة مادون الآية ايضا هو الذى اختاره صاحب الهداية وجاعة (قل لا يكره) قراءة مادون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل يكره وهو الصحيح قاله فى الخلاصة (واما قراءة دعاء القنوت فلا يكره فى ظاهر مذهب اصحابنا) لانه ليس بقرآن (وعن محمد) رواية شاذة (انه يكره) لما روى عن ابي بن كعب رضى الله تعالى عنه كُتِبَ فى مصحفه والصحيح هو الاول (ولا يكره التمجى) للجنب والحائض والفساء (بالقرآن) لانه لا يعبده قارئاً (وكذا) لا يكره لهم (التعليم للصبيان) وغيرهم (حرفاً حرفاً) اى كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوى اذا علم نصف آية وقطع ثم نصفاً نصفاً هكذا يجوز والمصنف اختار قوله فى الاول وهنا مشى على قول الكرخى (وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن) لان فيه مسهم للقرآن (وذكر فى الجامع الصغير المنسوب الى قاضى خان لا بأس للجنب ان يكتب القرآن على الصحيفة او اللوح على الارض او الوسادة) ونحوها (عند ابي يوسف) خلافاً لمحمد لانه ليس فيه مس القرآن ولذا قيل المكروه مس المكتوب لامواضع البياض ذكره الامام اتمر تاشى وينبغى ان يفصل فان كان لايمس الصحيفة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين يده يؤخذ بقول ابي يوسف لانه لم يمس المكتوب ولا الكتاب والافقوى محمد لانه قد مس الكتاب (ولا يجوز لهم) اى للجنب والحائض والفساء (مس المصحف الا بخلقه) وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح او درهم ونحو ذلك لقوله تعالى \* لايمسه الا المطهرون \* وقوله عليه السلام \* لايمس القرآن الا طاهر (ولا يجوز لهم) ايضا اخذ درهم فيه سورة من القرآن (هذا بناء على عادة من كان يكتب على الدراهم سورة الاخلاص وليس بقيد بل لو كانت آية واحدة فان الحكم كذلك الابصرته) (وكذلك لا يجوز) المس المذكور (للمحدث) ايضا لانه غير طاهر (هذا) يعنى جواز الاخذ بالغلaf (اذا كان الغلاف غير مشرز) اى غير محبوك مشدود بعضه الى بعض (وان كان مشرز لا يجوز) الاخذ به ولا مسه هو الصحيح قاله فى الهداية وفى المحيط والغلaf هو الجلد الذى عليه فى اصح القولين

٤ بدون النية بالاتفاق ولا يدل على عدم صحة غيرها بدونها بالاتفاق وذلك انه لا يجوز ان يراد من الاعمال جميعاً شرعية او غير شرعية لوجود اكثر الاعمال غير الشرعية بدون النية ولان يراد الاعمال الشرعية جميعاً عبادات او معاملات لعدم توقف صحة المعاملات على النية بالاتفاق فتعين ان يراد العبادات او متعلق الثواب والعقاب وحينئذ فانما النزاع الحقيقى فى ان الطهارة الحكيمة هل هى من عبادة ليس غير او هى من جملة الافعال العبادية الطبيعية التى تحقق حساباً فوجدتها فى القرية كانت عبادة يثاب عليها والافلام تحققها كما فى سائر الحركات والسكنات والافعال والتروك التى لها تحقق فى الوجود حسافان نوى بها قرية اثيب ٦

وتصحیح الهداية هو الاحوط والاولى (والخريطة) اى الكيس (احق من الخلاف فى انه لا يكره) اخذ المحف بها لوجود حائلين (فان اخذ المحف بكمه فلا بأس به) اى بالاخذ (عند محمد) رحمه الله فى رواية وهو اختيار صاحب المحيط (وكرهه بعض مشايخنا) وهو اختيار صاحب الهداية (لان الثوب تبع له) اى للباس (وذكر فى الجامع الصغير لا بأس بدفع المحف او اللوح الى الصبيان) لانهم لا يخاطبون بالطهارة وان امروا بها تخلقا قال فى الهداية لان فى المنع منهم تضييع حفظ القرآن وفى امرهم بالنظر حرج بهم وعن بعض المشايخ انه يكره والصحيح الاول وقول المصنف (والاحوط ان يأخذ بكمه ويدفعه) لانعلق له بما قبله لان كلام جامع الصغير فى المدفوع اليه وهو الصبي انه لا يكره دفع البالغ المحف او اللوح اليه لافى مس الدافع وعدمه فان المس بالكم قد تقدم حكمه وهو يوهى جواز مس الدافع بلا طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم يقل به احد (ويكره) ايضا للمحدث ونحوه (مس تفسير القرآن وكتب الفقه) وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن آيات وفى الخلاصة والاصح انه لا يكره عند ابى حنيفة (وان اخذه) اى التفسير ونحوه (بكمه فلا بأس به) لان فيه ضرورة (لتكرار الحاجة الى اخذه) اكثر من تكرار اخذ المحف اذ القرآن يقرأ حفظا فى الغائب (ولا يكره قراءة القرآن للمحدث ظاهرا) اى على ظهر لسانه حفظا بالاجماع (اما الجنب اذا غسل يده وفه) فروى عن ابى حنيفة انه لا بأس ان يمس القرآن او يقرأه والصحيح انه (لا يجوز له المس والقراءة لبقاء الجنابة) لانها لا تجزى ثبوتا ولا زواالا كالحديث اجماعا (ويكره قراءة التوراة والانجيل للجنب) وكذا الزبور لان الكل كلام الله تعالى ومبادل منه بعض غير معين وغير المبدل غالب فالاحتياط فى التحرز عن المس (واذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يفصل يده وفه ثم يأكل ويشرب) ويكره من غير فصل لان سؤره مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل مكروه لازالة النجاسة الحكيمية به وحل الماء كحل على المشروب وقد قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف الخائض لان سؤرها لا يصير مستعملا مالم تخاطب بالاعتسال (ويكره كتابه القرآن واسماء الله تعالى على المصلى) اى السجادة وكذا على المحارب والجدر ان وما يفرش لانه تعريض للامتهان (ويكره دخول

٦ عليها او معصية استحق العقاب عليها والا فلا ثواب ولا استحقاق عقاب فقالوا هى عبادة ليس غير لانها انما وجبت بحكم شرع الله تعالى غير معقولة المعنى لان المحل المفصول ظاهر حقيقة ليس عليه شئ يقتضى العقل والعادة غسله فكان ايجاب غسله استبعادا محضا وقتلا بل نفس غسل البدن او بعضه فى ذاته من الافعال التى تقتضيها الطبيعة عادة فانه نظافة وتحسين كلبس الثوب ونحوه وايضا به فى بعض الاحوال لا يخرججه عن عهدة الحقيقة كما يجاب اخذ الزينة هو ستر العورة فى بعض الاحوال فكما ان ليس الثوب وستر العورة اذا نوى به القرية يكون عبادة وان لم ينويه فالصلوة به صحيحة لوجود حقيقة والشروط توابع انما يراد وجودها تبعا لا وجودها ٢

(الخرج) أى الخلاء (لمن فى أصبعه خاتم فيه شئ من القرآن) أو من أسماء الله تعالى (لما فيه من ترك العظيم) وقيل لا يكره أن جعل فصه الى باطن كفه ولو كان ما فيه شئ من القرآن أو من أسماء الله تعالى فى جيبه لأبأس به وكذا لو كان ملفوفاً فى شئ والخرج زاولى (وكذا) أى كما لا يجوز للجنب والحائض والنفساء قراءة القرآن ولا مسه (لا يجوز لهم دخول المسجد) لغیر الضرورة (سواء دخلوا للجلوس فيه أو للعبور) أى للزور لقوله عليه السلام \* انى لا اهل المسجد لحائض ولا جنب \* (وقال الشافعى يجوز لهم الدخول للعبور) وقد حققنا الدليل فى الشرح ٧ (واذا احتلم فى المسجد يتيم للخروج اذا لم يخف) من اص او غيره لعدم الضرورة (وان خاف يجلس مع التيم) للضرورة (ولكن لا يصلى ولا يقرئ) لعدمها ﴿ فروع ﴾ تكره قراءة القرآن والذكروا الدماء فى الخرج والغسل والحمام وعند محمد لا تكره فى الحمام لان الماء المستعمل طاهر عنده وفى الخلاصة لا يقرئ فى الخرج والغسل والحمام الا حرفاً قرأ فى الحمام انما تكره اذا قرأ جهرافان قرأ فى نفسه لأبأس به وهو المختار وكذا التحميد والتسبيح والتهليل وكذا لا يقرئ اذا كانت عورته مكشوفة وامرأة هناك تغتسل او فى الحمام احد مكشوف العورة وفى فتاوى قاضى خان ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً لأبأس بان يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ فى نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به وكذا لأبأس بالتسبيح والتهليل وان رفع صوته بذلك وسيأتى تمام ذلك عند الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى

### ﴿ فصل فى التيم ﴾

وهو فى اللغة القصد وفى الشرع القصد الى الصعيد والتطهريه على وجه مخصوص (وللتيم ركن وشرط لابد من معرفتهما) لتويف تحقيقه عليهما (اما ركنه فضربان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعنى اليدين الى المرفقين) لقوله عليه السلام \* التيم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين \* (وصورته) أى صفة التيم على وجه السنون (ان يضرب يديه على الارض) او على ما هو من جنس الارض ضربة منفرجاً اصابعه ويقبل بهما ويدبر بهما (ثم يرفعهما ثم ينفضهما) بان يضرب جانب يديه مما يلي الابهام احدهما بالآخر (مرة او مرتين) وقيل الاول عن محمد والثانى عن ابى يوسف ليتناثر التراب (ويمسح بهما

٢ قصداً فكذا  
الوضوء والغسل  
لا يقال ستر العورة امر  
يقتضيه العقل بخلاف  
الوضوء لان العقل  
والعادة يستقيم كشف  
العورة ولا يستقيم  
ترك غسل موضع  
نظيف لانا نقول  
لو كان منفرداً  
فى بيت مظلم فى ليلة  
مظلمة او فى مكان حال  
آمن من هجوم احد  
فالعقل والعادة لا  
يستقيم الكشف مع ان  
الستر فى الصلوة  
لازم بالاتفاق فى  
هذه الحالة مع ان  
النية ليست شرطاً  
ذلك ايضا بالإجماع  
(شرح كبير)  
٧ والحجة عليه ما روينا  
ولا حجة له فى قوله  
تعالى (ولا جنب الا  
عابري سبيل) على  
معنى لا تقربوا  
مواضع الصلوة وانتم  
سكارى ولا حال  
كونكم جنباً الا عابري  
سبيل لان تقدير  
المواضع مجاز لا دليل  
عليه وهو خلاف  
الاصل ومفهوم  
المخالفة فى الا ٤

وجهه ثم يضرب ضربة اخرى فينفضها ثم يمسح اليمنى باليسرى  
واليسرى باليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين (بان يمسح باطن اربع اصابع  
يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الى المرفق ثم يمسح باطن  
كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ايمانه اليسرى  
على ظاهر ايمانه اليمنى ثم يفعل يده اليسرى كذلك هذا هو الاحوط  
ولو مسح بكل الكف والاصابع واومسح باصبع او اصبعين لا يجوز  
كفى مسح الخف والرأس وائل ما يحزى ثلاث اصابع ثم الضربة من جملة  
التيتم حتى لو ضرب يديه فحدث قبل ان يمسح بهما يعيد الضرب وقيل  
لا والاول احوط ( واستيعاب العضوين بال مسح واجب ) اى فرض  
( عند الكرخى فى ظاهر الرواية ) اى الرواية الظاهر ( عن اصحابنا )  
فى الكتب المشهورة كالجماعين والبسوط ( حتى لو ترك شيئا قليلا  
لم يمسح يده من مواضع التيتم لا يجزئ التيتم ) كما فى الوضوء ( وروى الحسن )  
ابن زياده ( عن اصحابنا ) المذكور فى عامة الكتب ان رواية الحسن  
عن ابى حنيفة فقط ( ان الاستيعاب ليس بواجب حتى لو ترك شيئا اقل  
من الربع ) من الوجه ومن اليدين ( يجزئ التيتم ) وفى نظم الزندوسى  
قدر الدرهم عفو وان زاد لم يجز ( على هذه الرواية فترع الخيام  
والسوار وتحليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب ويذبحى )  
اى يجب ( ان يجتنب ) بان يؤخذ بالرواية الاولى ويستوعب فانها هى الصحيحة  
وقال فى الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس  
عند غافلون وفى الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاسجين فوق العينين لا يجوز  
( و ) روى ( عن محمد بن ابي حنيفة ) ان يمسح بيمينه ( و ) من هو  
( مقطوع اليدين من المرفقين اذا تيمم مسح موضع القطع ) لانه من جملة  
المرفق ( واما شرطه ) اى شرط التيتم ( فانية فلا يجوز بدونها عندنا  
خلافا لغير اعتبار ايمانه القوي وهو القصد والقصد هو انية فلو اصاب  
التراب وجهه ويديه او قصد تعاميم احد لم يكن تيمما ما لم ينو الطهارة مطلقا  
او لقربة مقصودة تصح منه حالا ولا صحة له بدون الطهارة ولا يشترط  
نية كونه المحدث او الجنابة ونحوها فى الصحيح ( وكذا طلب الماء ) شرط  
( اذ غلب على ظنه ) اى ظن المحتاج الى الطهارة ( ان هناك ) اى  
فى المكان الذى هو فيه ( ماء او كان ) ذلك الشخص ( فى الممرات )

عابرى سبيل لا يصلح دليلا لانه يختلف فيه فعدنا ليس بحجة كيف وبسبب التزول ينافى ارادة المجاز وهو ما روى ان عبد الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه صنع طعاما وشربا ودعا فقرا من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين كانت الخمر مباحة فاكلوا وشربوا فلما ثملوا واجاء وقت صلوة المغرب قدموا احدهم ليصلى بهم فقرأ اعبدا ما تصيدون واتم عابدون ما اعبد فنزلت الآية فسلم ان السبب فى الصلوة لا موضعها حتى نهى عنه والغنى ولا تقربوا الصلوة حال كونكم بخبا غير مفلسين فى حال من الاحوال حتى تفتسلوا الا حال كونكم عابرى سبيل اى مسافرين فاستثنى من النهى عن الصلوة بلا اغتسال حال السفر ٣

لان وجود الماء فيها غالب وان لم يغلب على ظنه ( او اخبر به ) اى بوجود الماء في ذلك المكان ( وجب الطلب ) للماء ( بالاجتماع ) فيطلب يمينا ويسارا قدر غلوة من كل جانب وهى قدر ثلاثمائة خطوة الى اربع مائة وقيل مقدار رمية سهم ويشترط في الخبر ان يكون مكلفا عدلا والا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب لانه من الديانات ( وانما الخلاف ) في وجوب الطلب وعدمه ( فيما اذا لم يغلب على ظنه ولم يخبر به ) ممن خبره ولمزم ( او كان في الفلوات ) لافي العمرانات هكذا وقع الذبح باو والواجب ان يكون بالواو ( وعندنا لا يجب الطلب خلافا لشافعي ) فان عنده يجب الطلب ولا يجوز التيمم قبله لقوله تعالى ﴿ فلي تجدوا ماء ﴾ ولا يقال ما وجد الا بعدما طلب ونحن نقول قد استعمل ما وجد في حق الله تعالى سبحانه وهو منزّه عن ان يقال في حقه طلب ( ولو اخبر انسان ) عدل ( بعدم الماء ) عند غلبة الظن ونحوها ( جاز التيمم بخلاف ) لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات ( وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء ) فالخاصل ان شروط التيمم خمسة اثنية والمسح والصعيد وكونه طاهرا والعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما ( حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض ) بسبب ذلك ( جاز له التيمم ) ويعرف ذلك اما بغلبة الظن عن امارة او تجربة او بقول طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط ( و ذكر الاستسحابي في شرحه ) فقال ( جنب على جميع جسده جراحة او على اكثره ) اى اكثر جسده ( او به جذرى ) بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال ( فانه تيمم ولا يجب عليه غسل المواضع الذي لا جراحة به ) لانه لا يجمع بين الغسل والتيمم عندنا ( وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة تيمم ) ولا يجب غسل الصحيح والتيمم لاجل الجريح عندنا خلافا لشافعي ( وان كان الجراحة على قلة ) اى اقل بدنه او اعضاء وضوئه ( واكثره ) اى اكثر البدن او اعضاء الوضوء ( صحيح فانه يغسل الصحيح ويمسح على المجروح ان لم يضره المسح عليه ) وان كان يضره المسح على الجراحة مكشوفة بشىء ويمسح فوقه ثم الكثرة في اعضاء الوضوء قيل تعتبر بالعدد حتى لو كانت الجراحة في رأسه وبديه ووجهه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الاكثر من الاضاء الجريحة صحيحا او جريحا وفي عكسه لا يباح وقيل تعتبر الكثرة

٣ ثم بين حكم حال السفر بقوله وان كنتم مرضى او على سفر الاية فوجب التيمم وابع الصلوة به بلا اعتسار اذا لم يجد واماء وبالجملة فلا استدلال بالآية بمحمل فكانت مشتركة الدلالة والحديث نص في المنع على سبيل العموم فوجب العمل بعمومه ( شرح كبير )



في الاعضاء حتى لا يباح التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جريحا ولو كان  
الصحيح والجريح متساويين فلا حوط وجوب غسل الصحيح والمسح  
على الجريح ( والجنب الصحيح في المصرا اذا خاف ) بغلبة ظنه عن التجربة  
الصحيحة ( ان اعتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيم عند ابي حنيفة ) خلافا  
لهما ٧ والفتوى على قول الامام اذا لم يكن له اجرة الحمام على ما حققناه  
في الشرح ( وان كان ) الجنب المذكور ( خارج المصير يتيم بالاتفاق ) لعدم  
تيسر الماء الخارجا ( وان خرج ) من المصير ونحوه ( مسافرا او محتطبا  
اي غير مرید للسفر ( او خرج من قرية ) متوجها ( الى قرية اخرى  
يجوز له التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل ) اي مقداره تقريبا ( او  
اكثر ) من ميل هذا هو المختار وعن الكرخي ان كان يسمع صوت اهل الماء  
لا يتيم لانه قريب والايتم وقال الحسن ان كان الماء امامه فاعتبر ميلان والا  
فيل والاصح عدم الفرق وعن ابي يوسف رح لو كان بحيث لو ذهب الى الماء  
وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم ( والميل  
اربعة آلاف خطوات ) وفسره ابن شجاع بثلاثة آلاف ذراع وخسمائة  
ذراع الى اربعة آلاف والذراع اربع وعشرون اصبعاً معتزات والاصبع  
ست شعيرات معتدلات معتزات ( وهو ) اي الميل ( ثلث الفرسخ )  
على جميع الاقوال ( سواء خرج ) من المصير او القرية ( جنباً او اجنب بعد  
الخروج ) لان السبب هو ارادة ما لا يحل الا بالطهارة ولا فرق في ذلك بين  
تقدم الحدث او تأخره ( وان كان معه ) اي مع المسافر ( ماء في رحله )  
اي في اثائه وامتنعه ( فنتيه وتيمم وصلى ثم تذكرك الماء في الوقت لم يعد )  
اي لا يلزمه اعادة تلك الصلوة ( عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف )  
فان عنده يلزمه اعادتها والخلاف فيما اذا كان وضعه بنفسه او وضعه  
غيره بامر فلو وضع غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز تيممه اتفاقاً وعن محمد انه  
على الخلاف ايضا ولو كان الماء في اثناء على ظهره او معلقاً على عنقه او موضوحاً  
بين يديه او مقدم اكاف مركوبه او مؤخره وهو سائق لم يجز تيممه اجساماً  
بخلاف ما لو كان في مقدمة وهو سائق او في مؤخره وهو راكب او في  
احدهما وهو قائد فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء في لم يجز تيممه بالاجماع  
كذا في الخلاصة ( وان تذكر بعد ) خروج ( الوقت لم يعد في قولهم جميعاً ) هذا  
مخالف لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكره في الوقت وبعبه سواء ( واذا تيمم )

٧ فانهما يقولان ان  
تحقق هذه الحالة في  
المصرا فلا تعتبر  
لان تيسر الماء الحار  
في المصرا غالب وله ان  
العجز قد ثبت في حقه  
حقيقة فيعتبر كما اذا عدم  
الماء في المصرا حقيقة  
حيث يجوز التيمم ولم  
يعتبر كون وجود الماء  
فيه هو الغالب لان  
الغالب لا يعرض  
الحقيقة وكذا الجواب  
عن تيسر الماء الحار  
في المصرا غالباً لان  
الكلام في تحقق  
تيسره عليه بعدم  
قدرته عليه وعلى ثمنه  
وفي الفتاوى قال  
مشايخنا لا يباح للتيمم  
ان يتيم في عرف ديارنا  
لان اجر الحمام يعطى  
بعد الخروج فيمكنه  
ان يدخل ويتعلل بعد  
الخروج بالسرقة اقول  
فيه تعريض اطلاق  
مال الغير وهو انما يباح  
بشرط الضمان عند  
ضرورة لا تندفع الابه  
ولم توجد ( شرح كبير )

هو فيه تعريض العرض  
للظن بالبيان الذي  
هو اشد من ظن  
السان سيما في الزمان  
الذي غلب فيه الشك  
وعدم الرغبة في الخير  
وسوء الظن بالصادق  
لكثرة الكاذبين في  
موضع قد من الله  
الجواد الكريم سبحانه  
على عباده بانه ما يريد  
ليجعل عليهم من حرج  
فله در الامام الا  
عظم ما دق نظره وما  
اسد فكره ولا مرما  
جعل العلماء الفتوى  
على قوله في العبادات  
مطلقا وهو الواقع  
بالاستقراء ما لم يكن  
عنه رواية كقول  
المخالف كما في طهارة  
الماء المستعمل والتيمم  
فقط عند عدم غير  
نبذ التمر (شرح كبير)  
٨ فعلى قول ابي ح  
صلوته صحيحة في  
الوجوه كلها قال في  
الهديا لانه لا يلزمه  
الطلب من ملك الغير  
وقالا لا يجزئه لان  
الماء مبذول عادة  
والوجه هو التفصيل كما  
قال ابو نصر الصفار انه  
انما يجب السؤال في غير  
موضع عزاء الماء فانه  
ح يتحقق ما قال من انه  
مبذول عادة والا  
فكونه ٣

المسافر ( وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ) ولا يظن ان هناك ماء ( اجزأه )  
ما فعل وكذا لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعن ابي يوسف في هذين  
روايتان ( وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسئل عنه ) اى يطلب  
من رفيقه الماء ( اذا كان غالب ظنه انه يعطيه ) اذا سأله ( وان تيمم قبل ان  
يسئل عنه فصلى ثم سأله فاعطى يلزمه الاعداد في الوقت وان خرج  
الوقت لم يعد ) وحاصل هذا انه اذا تيمم من غير ان يسئل وصلى ثم سأل  
بعد الصلوة فاعطى فعليه الاعداد سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم  
يعطه فلا اعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم فتمنع ثم بعد الصلوة  
اعطى فكذلك لا اعادة وان تيمم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعدها  
فعند ابي حنيفة يجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقالا  
لا يجزئه لان الماء مبذول عادة وينبغي ان يفتى بقوله في مكان يعز فيه الماء  
وبقولهما في غيره وتام تحقيقه في الشرح ٨ ( وان كان لا يعطيه ) رفيقه الماء  
( الاباثن فان لم يكن له تمن تيمم بالاجماع ) لعدم القدرة ( وان كان معه مال  
زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه ) لنفسه ومن تلزمه نفقته ديانة ولو  
كلبا فحينئذ ينظر ( ان باعه ) الماء ( بمثل القيمة ) في ذلك الموضع او اقرب موضع  
اليه ( او ) باعه ( بغير يسير لا يجوز له التيمم ) لانه قادر ( وان باعه بغير فاحش  
تيمم ) للخرج لان تلف المال كتلف النفس ( والفن الفاحش ما لا يدخل تحت  
تقويم القومين ) وقدره في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة  
والماء ملحق بها ( وقال بعضهم ) وعزاه قاضيان الى ابي حنيفة الفن  
الفاحش ( تضعيف الثمن ) بان يبيع ما يساوى درهما بدرهمين وقيل هو ان  
يبيع ما يساوى درهما بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين في الجنسابة  
والاول اوفق لدفع الحرج ( وعن ابي نصر الصفار ان المسافر اذا كان  
في موضع عز الماء فيه فالأفضل له ان يسئل من رفيقه الماء ) لازالة الشبهة  
( وان لم يسئل وتيمم وصلى اجزأه ) لان الغالب المنع ( وان كان في موضع  
لا يعز الماء فيه لا يجزئه ) ذلك ( قبل الطلب كما في العمرانات ) لان الماء مبذول  
عادة وهذا هو المختار ( رجل معه زمزم في قمعة قدر صر رأس الاناء  
وهو يحمله للعطية ) اى لاجل الاهداء ( او للاستشفاء ) اى لطلب الشفاء به  
لقوله عليه السلام \* ماء زمزم شفاء لما شرب له ( لا يجوز له التيمم ) للقدرة على  
استعمال الماء ( ولو وهبه لآخر وسلمه اليه لا يجوز له التيمم عندنا ) خلافا للشافعي

٣. مبذولاً وعادة في كل موضع ظاهر المنع على ما يشهد به كل من عانى الاسفار فينبغي ان يجب الطلب ولا تصح الصلوة بدونه فيما اذا ظن الاعطاء لظهور دليلهما دون ما اذا ظن عدمه لكونه في موضع عزة الماء اما اذا شك في موضع عزة الماء وظن المنع في غيره فالاحتياط في قولهما والتوسعة في قوله لان في السؤال ذل لا وقول من قال لاذل في سؤال ما يحتاج اليه ممنوع واستدلاله بانه عليه السلام قد سأل بعض حوايجه من غيره مستدرك لانه عليه السلام كان اولي بالثبوت من انفسهم فلا يقاس غيره عليه لانه اذا سأل افترض على المسئول البذل ولا كذلك غيره لكن عدم وجوب الطلب من الرقيق نسبة صاحب الهداية وصاحب الايضاح الى ابي حكا تقدم واما شمس الائمة في المبسوط فانما نسبة الى الحسن بن زياد فقال وان كان مع رفيقه ماء فله ان يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد فانه يقول ٣

(لثبوت القدرة) على استعماله (بواسطة الرجوع) عندنا لا عنده (كذا ذكره في المحيط) والحيلة فيه ان يخلط به ماء وردا ونحوه حتى يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يهينه على وجه ينقطع به حق الرجوع (وان لم يكن معه دلو) او نحوه من آلات الاستقاء (اورشاء) بكسر الراء مع المد اى جبل (هل يجب عليه ان يسئل عن رفيقه) ذلك ام لا (قالوا لا يجب) مع هذا (لو سأل فقال له انتظر حتى استقي) او نحوه ذلك (فعند ابي حنيفة ينتظر) استحبابا (آخر الوقت فان خاف فوت الوقت يتيم ويصلي) ولولم ينتظر وصلى صح عنده (وعند ابي يوسف ومحمد ينتظر) وجوبا (وان خاف) فوت الوقت (وكذا) الخلاف في (العارى) اذا اراد الصلوة (ومع رفيقه ثوب) فقال له انتظر حتى اصلى وادفعه اليك او نحوه ذلك (واجعوا على انه في الماء ينتظر) اى لو قال انتظر حتى اتوضؤ او نحوه ثم ادفع اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجاعا اثبوت القدرة باباحة الماء دون اباحة غيره (وان فات) اى ولو فات (الوقت ومن لم يجد ماء الاسور الحمار او البغل الذى امه اتان يتوضأ به ويتيم) لانه مشكوك طهوريته فلا يزول به الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم ايزول بيقين (والهما قدم جاز) ولكن الافضل ان يبدأ بالوضوء خلافا لغيره فان عنده لابد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلى ثم توضأ بالمشكوك واما تلك الصلوة صححت وكذا لو عكس للخروج عن العهدة بيقين باحدهما (ومن لم يجد الاسور الفرس ٧ فنن ابي حنيفة) في حكمه (روايتان) بل اربع روايات (في رواية عنه هو مشكوك) فيضم اليه التيمم كسور الحمار (وفي رواية) وهى رواية الحسن عنه (مكروه) كما ان لجه عنده مكروه وفي رواية البخارى عنه قال احب الى ان يتوضأ بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهى الصحيحة عنه وهو قولهما انه طاهر من غير كراهة لان حرمة لجه لكرامته فلا تؤثر في سوره خبثا (ومن لم يجد الا نبيذ التمر) وهو ماء القى فيه تمر فظهرت حلاوته ولونه فيه ولم تزل رفته ولا اشتد (فعند ابي حنيفة يتوضأ به ولا يتيمم) ومثله الغسل به لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال له ليلة الجن \* ما في ادوائك \* قال نبيذ التمر قال عليه السلام \* تمر طيبة وماؤه طهور \* فتوضأ منه (وعند ابي يوسف يتيمم) ولا يتوضأ به وهى الرواية المرجوع اليها من ابي حنيفة وعليها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء (وعند محمد يجمع بينهما) احتياطا (ومن لم يجد الا عصير العنب لا يتوضأ به

بالاجماع ( وما عدا نبيذ التمر من الانبذة والاشربة لاختلاف في عدم جواز الوضوء به \* جنب وجد الماء في المسجد ) ولم يحده في غيره ( وايس معه احد ) يأتيه به ( يتيم ) لاجل الدخول ( ودخل فان لم يصل الماء ) بان لم يجد آلة الاستقاء او ممانع آخر ( يتيم للصلاة ثانيا ) ان اراد الصلاة ( لان نية التيم للصلاة شرط لصحة التيم للصلاة ) ولم ينولها ولو كان قد نواه لها في هذه الصورة لم يصح ايضا لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيم بالنظر الى الصلاة ( وكذا لو تيم ) المحدث ونحوه ( لمس المحض او ) تيم الجنب ونحوه ( لقراءة القرآن عند عدم الماء ) حقيقة او حكما ( تجوز الصلاة به ) والحاصل ان الصلاة لا تجوز الا بتيم نوى لها او لقربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا تصح بدون الطهارة فخرج التيم لمس المحض او دخول المسجد او الخروج منه او زيارة القبر او الاذان او الاقامة لانها قربة غير مقصودة بل وسائل وخرج بقولنا يعقل فيها معنى العبادة تيم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج بقيد لا تصح بدون الطهارة تيم المحدث لقراءة القرآن وتيم الكافر للاسلام لاحتكما بدون الطهارة خلافا لابي يوسف في التيم للاسلام فان عنده تجوز به الصلاة ( بخلاف سجدة التلاوة وصلاة الجنازة وصلوة النافلة ) اذا تيم لاجلها ( فان يصلى بذلك التيم المكتوبات ايضا ) ٧ لوجود الشرائط المذكورة وكذا لو نوى مطلق الطهارة وصلوة الجنازة اجزاء ان يصلى به المكتوبة ( وقد قدمناه ولو تيم لتعليم الغير لا يجوز به الصلاة وروى عن ابي حنيفة انها تجوز والصحيح الاول وفي النواذر لو مسح وجهه وذراعيه يريد به التيم تجوز به الصلاة لانه بمنزلة نية الطهارة ( رجل في رحله ماء وهو لا يعلم به فتيم وصلى ان كان وضع الماء بنفسه او وضعه غيره بامر فمسيه فهو على الخلاف الذي ذكرناه وان ) كان قد وضع الماء ( غير بغير امره لا يعيد بالاتفاق واما ) مسئلة ( العارى اذا نسي ثوبا في المتاع فن المشايخ من قال هو على الخلاف ) المذكور انه تصح صلاته عندهما لا عند ابي يوسف ( ومنهم من قال تجوز ) بالاتفاق وهو الصحيح لان نسيان العريان الثوب وعدم طلبه اياه في متاعه في غاية الندرة بخلاف الماء ( وعن محمدانه ) قال ( يجوز ولم تيم وهو على شط نهر وهو لا يعلم بالماء فهو على الخلاف الذي ذكرناه ) فعندهما تجوز وعند ابي يوسف

٣ السؤال ذل وفيه بعض المخرج وربما يوفق بان الحسن رواه عن ابي ح في غير ظاهر الرواية واخذوه به فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتبر صاحب الهداية والا يضح رواية الحسن لكونها انساب عذوب ابي ح في عدم اعتبار القدرة بالغير وفي اعتبار العجز للحال والله سبحانه اعلم ( شرح كبير )  
٧ لانها قربة مقصودة الخ اما في صلاة النافلة فظاهر واما في سجدة التلاوة وصلوة الجنازة فلان المراد بالقربة المقصودة ما شرع ابتداء تقريا الى الله تعالى من غير ان يكون تبعلا لآخر وهما كذلك وما ذكر في الاصول ان سجدة التلاوة ليست بقربة مقصودة المراد به انها ليست مقصودة ذاتها عند التلاوة بل لاعتمالها على التواضع المحقق لموافقة ٢

في رواية لأبجوز وفي رواية تجوز لعدم تقدم علم به بخلاف الماء الذي في رحله (ولو كفر) عن اليمين (بالصوم وفي ملكه رقبة) تصلح للتكفير (أوثاب) لكسوة عشرة مساكين (أو طعامه) لاطعامهم (فنديه) أي نسي المذكور من الرقبة والثياب والطعام (فالتصحیح انه لايجوز) لان الصوم انما يجزئ عند عدم كون احده هذه الاشيا في ملكه وقد وجد (ويستحب ان يؤخر الصلوة الى آخر الوقت) اذا كان يرجو وجود الماء فيه ليؤدبها بكل الطهارتين ولولم يؤخر وتيمم وصلى جاز (ثم ينبغي ان لا يفرط في التأخير حتى لاتقع الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا خلافا لشافعي) وكذا يجوز عندنا لفرضين او اكثر خلافا له (ولو كان معه ماء) يكفي للوضوء او الغسل (ولكن يخاف على نفسه اودابته) ولو كلبا (العطش) ان استعماله (يجوز له التيمم) لان المشغول بحاجة كالمعدم بالنظر الى الطهارة (المحبوس في السجن) او غيره اذا منع عن الطهارة بالماء (يصلى بالتيمم ويعيد بعدما خرج عند ابى حنيفة ومحمد رح وقال ابو يوسف لا يعيد) هذا اذا كان في المصر اما لو كان محبوسا في موضع في الصحراء فانه لا يعيد بالاتفاق كذا في المبسوط وفي الخلاصة المحبوس في السجن اذا كان في موضع نظيف ولم يجد الماء ان كان خارج المصر قال ابو حنيفة يصلى بالتيمم وان كان في المصر لا يصلى ثم يرجع وقال يصلى ثم يعيد وهو قولهما فيفهم منه وفاق ابى يوسف على الاعادة (والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلى بالاياء ثم يعيد) اذا قدر ولو منع المحبوس من التيمم ايضا فعند ابى حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلى بالطهارة وقال يصلى ثم يعيد (واجمعوا على ان الماشي لا يصلى بالاياء وهو يمشي وكذا الساج لا يصلى وهو يسبح) وكذا المقاتل لا يصلى وهو يقاتل لان العمل الكثير منافي للصلوة وعن ابى يوسف الجواز حال المشي بالاياء عند الخوف وهو قول مالك والشافعي واحد بخلاف المنهزم وهو) اي حال كونه (يصلى راكبا بالاياء وانفا) اي واقفا بدابته غير سائر بها وليس المراد انه واقف فوق دابته (او تسير دابته او تعبدو) وقيد بالمنهزم اشارة الى ما ذكر في المحيط والتحفة انه يصلى وهو سائرا اذا كان مطلوبا وان كان طالبا لايجوز لعدم الضرورة (ولو صلى بالاياء لخوف عدو او سبع او مرض) اي لمرض (او طين) بان لم يجد مكانا يابس يصلى عليه (لا يعيد بالايجاع) لان هذه العوارض سماءوية

٢ اهل الايمان ومخالفة اهل الطغيان وهو غير مختص بهيمة الجبود يحصل بالركوع ايضا فينوب مثابه فان قيل يصح التيمم بنيسة الطهارة وهي ليست بعبادة مقصودة قلنا الطهارة شرعت للصلوة وشرطت لباحتها فكانت نيتهاية اباحة الصلوة (شرح كبير) ٢ على ما تقدم والاصل فيه قوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا فقال من قرط التراب او الرمل او التراب خاصة المراد بالصعيد التراب او الرمل وبالطيب المنبت تقلاعن ابن عباس وقلنا الصعيد وجه الارض ترابا كان او غيره قال الزجاج لا اعلم اختلافا بين اهل اللغة فيه واما الطيب فلفظ مشترك يستعمل بمعنى الثبت وبمعنى الحلال وبمعنى الطاهر وقد اريد به ههنا الطاهر اجماعا فلا يزداد غيره لان المشترك ٢

والمقيد اذا صلى قاعدا) لعدم قدرته على القيام (بعيد) اذا فلق (عند ابي حنيفة  
ومحمد وعند ابي يوسف لا بعيد) كالمحبوس (ويجوز التيمم عند ابي حنيفة  
ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر) بجميع انواعه  
حتى العقيق والزبرجد ونحوهما (والزبرنج والكحل) اى الامم (والمردسج)  
وهو حجر معروف معرب مرسل (والنورة) اى الكلس (والفرة) بفتح الميم  
وسكون الفين وقتهما (وما اشبهها) من انواع التربة كالطين المختوم  
والارمنى ونحو ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة  
وعند الشافعى واحد لا يجوز بغير التراب وعند مالك يجوز حتى بالعشب  
وبالتلج (ولا يجوز) عندنا (بما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة  
والحديد والرصاص والصفرة والنحاس) ونحوها مما ينطبع ويلين بالنار  
(وكالحنطة وسائر الحبوب والاطعمة) من الفواكه وغيرها وانواع  
النباتات مما يترمد بالاراذل يمكن عليها غبار (وان كان على هذه الاشياء  
غبار يجوز التيمم بغيرها) عند ابي حنيفة فى احدى الروايتين عن محمد  
وفى رواية وهى المشهورة عنه لا يجوز بالغبار واما عند ابي يوسف فيجوز  
حال الضرورة لاحال الاختيار (ثم عندهما) اى عند ابي حنيفة ومحمد  
(الشرط فى صحة التيمم مجرد الملس) اى الوضع (على الارض او على جنس  
الارض) ولا يشترطان علوق شئ منها باليد وهذا على احدى الروايتين  
عن محمد (حتى انه لو وضع يده على صخرة) ملساء (لا غبار عليها او على  
ارض ندية) لا ينفصل منها غبار (ولم يعلق يده شئ) جازع عند ابي حنيفة  
وفى احدى الروايتين عن محمد) خلافا لابي يوسف ٧ (واما الفرق بين  
الصخرة وبين الذهب والفضة وهما) اى والحال ان كلا المذكورين  
من الصخرة ومن الذهب مع الفضة (خلقا فى الارض وهو ان الذهب  
والفضة يذوبان فى النار) فلم يكونا كالتراب (بخلاف الصخرة)  
فانها لا تذوب (فكانت كالتراب) ولان الذهب والفضة ونحوهما  
لا يتناولهما الصعيد الذى هو وجه الارض فانهما لا يطلق عليهما  
اسم الارض بخلاف الصخرة حتى لو حافت لا يجلس على الارض فجلس  
على صخرة يحنث ولو جلس على فضة ونحوها لا يحنث (واما التيمم بالاجر  
فعند ابي حنيفة يجوز مطلقا) سواء دق او لم يدق لانه من اجزاء الارض  
وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدقوقا (والافلا وهذا على الرواية

٢ لا عموم له ولان  
التيمم شرع لدفع المخرج  
كما يفيد سياق الآية  
وهو فيما قلنا فان قيل  
ذكر من فى آية المائدة  
وهى للتبعض ينافى  
ما قلتم من جواز التيمم  
بالضرب على الحجر  
الاملس قلنا لان لم  
من للتبعض بل هى  
لابتداء الغاية (فرج  
كبير)



المشهوره عنه في عدم جواز التيمم بالجمر الذي لا غبار عليه فان الآجر  
 بالطبخ صار كالجمر فاعطى حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه غبار يجوز  
 والا فلا ( ولو تيمم بغبار ثوبه او غيره ) اي بغبار غير ثوبه ( من الغبار  
 الطاهرة ) كالخسبر والبساط والبد ونحوها ( او هبت الريح فانتار الغبار  
 فاصاب وجهه وزراعيه فمسحه ) اي العضو الذي اصابه الغبار من الوجه  
 او الذراعين ( بذية التيمم جاز ) تيممه ( عند ابى حنيفة ومحمد ) سواء وجد ترابا آخر  
 او لم يجد وعند ابى يوسف لا يجوز ان وجد ترابا آخر لان الغبار ليس ترابا  
 من كل وجه فجاز عند الضرورة لا عند عدمها ولهما انه رقيق فجاز به  
 مطلقا كافي الخشن ( ولو تيمم بالملح ان كان مائيا اي ان كان ماء فمحمد  
 ( لا يجوز ) لانه ليس من اجزاء الارض ( وان كان جبليا ) اي  
 ان كان من اجزاء الارض فاستحاله ملحا ( يجوز ) لانه من جنس  
 الارض ( وقال شمس الائمة ) السرخسى ( الصحيح عندى انه لا يجوز )  
 لانه صار كالماثي ولهذا يذوب في الماء وينحل بالبرد ويشتد بالحر فيخرج  
 عن كونه من اجزاء الارض ( كذا ذكره في المحيط ) وصحح صاحب الهداية  
 وصاحب الخلاصة وقاضيهان الجواز نظرا الى اصله ( والسجدة )  
 بفتح السين مع كسر الباء وسكونها وهى ارض ذات نزول ملح ( بمنزلة الملح  
 فان غلب عليها التراب لا يجوز التيمم بها كالمالح المائى وان غلب عليها التراب  
 جاز كالمالح الجبلى خلافا لابي يوسف رح ( وذكر الاستبهاجى في شرحه  
 يجوز التيمم بالسجدة ) بناء على الغالب وهو غلبة التراب ( مسافر اصابه  
 مطر فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا ) جافا ( ولا حجرا ) يتيمم به ( ولا ماء )  
 يتوضأ به ( فانه يطلع ثوبه ) او بدنه او غير ذلك ( بالطين ) ويجففه  
 ويفركه ( بعد الجفاف ) ويتيمم به ( وقد كان بعض السلف المختاطين  
 يستحب مع التراب الطاهر في صرة اذا خرج الى السفر ) ولا يجوز  
 التيمم بالطين ( لان الغالب عليها الماء وفيه تسويد الوجه ) قال شمس الائمة  
 الحلوانى ولا يتيمم بالطين ) اي لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر  
 لحصول المقصود وفيه خلاف ابى يوسف واذا خاف ذهاب الوقت يتيمم به  
 خلافا له ( وكذا يجوز التيمم بالحص والحصى والكيزان والجباب  
 والفضارة ) وهو الطين الحر والمراد ما يعمل منه من السكرج ونحوها  
 اذا لم تطل بالآ نك ( والحيطان من المدر ) او اللبن ( سواء كان عليه ) اي

على كل من المذكورات ( غبارا او لم يكن ) عند ابي حنيفة واحدى  
الروايتين عن محمد كذا في الحجر والآجر ( ولا يجوز التيمم بالغضارة المطلى  
بالآنك ) بعد الهزمة وضم النون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير  
جنس الارض ثم يطن الغضارة وظهرها على السواء فايهما كان مطلبيا  
بالآنك لا يجوز التيمم به وماليس مطلبيا به ( الا اذا كان عليه ) اى على  
الغضارة المطلى ( غبار ) فانه يجوز كما في الخنطة ونحوها على الخلاف  
المتقدم ( ولو يتم بالحزف ) اى الفخار ( ان كان ممحذا من التراب الخالص  
ولم يحصل فيه شئ من الادوية ) كالصخر والشعر ونحوهما مما يجعل في الطين  
الذى تتخذ منه البرادق ( جاز التيمم به ) وان لم يكن عليه غبار وان كان  
فيه شئ منها فهو كالمطلى بالآنك ( وان يتم بالرماد لا يجوز وان اختلط  
الرماد بالتراب ان كان التراب غالبا يجوز ) وان كان الرماد غالبا لا يجوز  
لان الحكم للغالب ( وان اصابته الارض بحاسة كشفة او رقيقة فجفت  
بالشمس ) او غيرها وقيد بها باصتار الغالب وذهب ائرهان الاون والواحدة  
( جازت الصلوة عليها ) للحكم بطهارتها ( ولا يجوز التيمم منها ) في ظاهر  
الرواية ( لعدم طهرتها ) وتحقيقه في شرح ٧ وروى عن بعض اصحابنا  
انه يجوز ايضا ) وهى رواية شاذة رواها ابن كاس ( واذا يتم الرجل  
من موضع قيم آخر من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز ) لان المستعمل  
ما في يده بعد المسح دون غيره ( والتيمم في الجنابة والحدث سواء ) اى  
صفة التيمم لمن عليه الغسل ولمن عليه الوضوء واحدة وهى الضربتان  
لمسح العضوين وهذا باجتماع الأئمة ( ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت  
لا يعيد ) لانه اداها بالقدرة الكاشفة له عند انعقاد سببها ( والرجل الصحيح  
في المصر يتيمم لصلوة الجنابة اذا خاف الفوت بسبب الوضوء عندنا  
خلاف الشافعى ( الا الاولى ) لانه ينتظر فلا يخاف الفوت ولا حاجة الى  
استنائه بعد تقيد بخوف الفوت لان الولى وغيره في ذلك سواء على  
ما حققناه في الشرح ( وكذا اذا حدث المتوضى ) اى من شرع بالوضوء  
( في صلوة العيد يتيمم ) وبني قوله ابي حنيفة ( وقال لا يجوز له التيمم لانه  
امن من الفوت اذ لا حق كانه خلف الامام وان فرغ الامام  
وله ان الخوف باق لانه يوم ازدحام فيغلب اعتراء عارض يفسد صلواته  
قيس بالتوضى لانه لو شرع بالتيمم فاحدث يجوز له البناء بالتيمم

٧ قيل لان اشتراط  
طهارة الصعيد ثبت  
بنص الكتاب فلا  
تتأدى بما ثبت بخبر  
الواحد قيل عليه  
طهارة المكان في  
الصلوة ثبتت بدلالة  
الكتاب وهى تعمل  
عمل العبادة واجيب  
بان طهارة المكان  
ثبتت بدلالة نص  
خص منه القليل الذى  
لا يمكن الاحتراز عنه  
بالاجماع وهو مادون  
الدرهم عندنا فيجاز  
بعد ذلك تخصيصه  
بخبر الواحد بخلاف  
نص طهارة الصعيد  
فانه قطعى واستشكله  
صاحب الكافي بان  
لفظ الطيب مشترك  
قد اوله ابو يوسف  
والشافعى بالثبوت  
واولئاء بالطاهر  
والمأول من الحجّة  
المجوزة كالعام  
الخصوص واجاب  
عنه صاحب الكفاية  
بان الشافعى وابا  
يوسف وافقا على  
اشتراط الطهارة ولم  
يخالف فيها احد  
فيكون قطعا قول  
موافقتهما على اشتراط  
الطهارة لا يلزم  
ان يكون بهذا النص  
بعد ما قالاه

اتفاقا والخلاف انما هو فيما اذا شك في الادراك وعدمه حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتيم اجاما ( وكذا اذا خاف خروج الوقت ) اى صلوة العيد يتيم وبني بلا خلاف لانها تبطل بخروج الوقت ولا تقضى بعده بخلاف غيرها ( ولو خاف خروج الوقت ) بسبب الوضوء ( في سائر الصلوة ) اى ماعدا صلوة العيد والجنساة ( لا يتيم عندنا بل يتوضأ ويقضى ما فاته ) ان اخرج الوقت قال زفر يتيم ولا يفوت الصلوة وقال الزاهدى وقد قال مشايخنا انه يعتبر الوقت وذكر عن الحلواني ان المسافر اذا لم يجد مكانا طاهرا بان كان على الارض نجاسة وابتلت بالمطر واختلطت فان قدر على ان يسرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعل والا يصلى بالايام ولا يعيد فقد اعتبر الحلواني خروج الوقت لجواز الايماء فاعتباره في جواز التيم اولى وحينئذ فلا احتياط ان يصلى بالتيم في الوقت ثم يعيد ليخرج عن العهدتين يقيين ( وكذا لو خاف فوت الجمعة ) لا يتيم بل ( يتوضأ ٨ ويصلى الظهر ) ان لم يدرك الامام لان فوتها الى خلف وهو الظهر بخلاف العيد ( ولو تيم لمس المحصف اول دخول المسجد عند وجود الماء والقدرة ) على استعماله ( فلذلك التيم ليس بشئ ) معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيم انما يجوز ويعتبر عن العجز عن استعماله الماء حقيقة او حكما كخوف الفوت لا الى خلف ومس المحصف ودخول المسجد ليس عبادة يخاف فوتها \* فروع \* لو تيم جنساة وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف فوتها لا يلزمه اعادة التيم خلافا لمحمد ٤ ( المسافر يطأ جاريته ) يعنى يجوز له ان يطأ جاريته وكذا زوجته ( وان علم ) اى ولو علم ( بعدم الماء ويجوز له التيم ) لانه طهور المسلم عند عدم الماء فكما يجوز له ان يباشر سبب الحدث من النوم وغيره فكذا سبب الجنابة اذ هما سواء في منع جواز الصلوة وارتفاعهما بالتيم عند عدم الماء ( وينقض التيم كل شئ يقضى الوضوء ) ٣ وسيأتى بيان ما ينقض الوضوء ان شاء الله تعالى ( وينقضه ) اى التيم ( ايضا رؤية الماء ) الكافي لطهارته ( ان قدر على استعماله ) عند رؤيته وانما قيدنا بالكافي لطهارته لان من عليه الغسل اذا تيم ثم وجد ماء لا يكفي لغسله والمحدث اذا تيم ثم وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينقض تيمه ولو كان معه ذلك قبل التيم جاز له التيم بدون استعماله اذ المراد بقوله تعالى \* فلم يجذبا ماء \*

٦ المراد المنبت سيما عند ابي يوسف فانه من القائلين بان المشترك لا عموم له بل يجوز كونهما شرطا لها بدليل آخر من الحديث والقياس على اشتراطها في الماء ومثل هذه الموافقة موجودة في اشتراط طهارة المكان ايضا ( شرح كبير )

٨ ويصلى الظهر اذا فاته لان فرض الوقت هو الظهر عندنا وقد امرنا باسقاطها بالجمعة ولا دليل على سقوطها بها مع التيم حال القدرة على الاصل بالوضوء وقد قالوا الاصل ان ما يفوت لا الى خلف يجوز ان يتيم لخوف فوته كالجنساة والعيد وما يفوت لا الى خلف لا يجوز التيم لخوف فوته بل يتوضأ فان فات يأت بخلفه وقد يقال هذا غير مسلم ان كان في الخلف خلل كالقضاء لابد من الدليل على ان القضاء اولى من الاداء بالتيم له باتوا عليه بدليل فلا احتياط كقلنا ٤ ( شرح كبير )

اي ماء كافيا لظهارتكم لانه هو المعبر ولا فائدة في استعمال ماء لا تحصل به الطهارة بل هو اضاعه ماء اذا الطهارة لا تجزى ( وان رآه في خلال الصلاة فسدت ) لا تقاض طهارته قبل تمام صلوته ( وان رأى ) المصلي بالتييم ( سؤر الحمار او نبذ التمر ) وقدر على استعماله ( فسدت صلوته عند أبي حنيفة ) هذه الرواية في سؤر الحمار غير موجودة ولعل مراده ان تلك الصلوة لا تجزى ما لم يتوضأ ويصلها به ليحصل الجمع بين التيمم والتوضؤ به في تلك صلوة فان الجمع بين الوضوء بالمشكوك وبين التيمم يلزم ان يكون في الصلوة واحدة ولو كانا متفرقين بان يصلها باحدهما وخذته ثم بالأخرى في المسئلة المذكورة يمضي على صلوته ثم يتوضأ بالمشكوك ويعيدها واما نبذ التمر فالذكر قول أبي حنيفة لان عنده يلزم التوضؤ به دون التيمم وعند محمد هو في الحكم كسؤر الحمار فيمضي ثم يتوضأ به ويعيدها وعند أبي يوسف رحمه الله يمضي ولا يعيد لان نبذ التمر لا يجوز التوضؤ به وبه يفتى ( ولو رأى ) المصلي ( بالتييم سرايا فظن انه ماء فثشي نحوه فاذا هو سراب فسدت صلوته ) سواء جاوز موضع سجوده او لا لانه قصد القطع بمشيه ويحل له القطع ان غلب على ظنه انه ماء ( وان شك انه ماء او سراب فاستوى الظن ان ) اي طرفا التردد ( فانه ) لا يقطع بل ( يمضي على صلوته ) اذ لا يحل قطعها بالشك فاذا فرغ منها ( فان كان ) الذي رآه ( ماء يتوضأ به ويستقبل الصلوة ) اي يعيدها والا فلا وكذا يجب الاعادة لو ظن ان المرئي سراب ثم تبين انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك وانه لا يعتبر بالظن المتقن خطاؤه ( المسافر اذا مر بماء موضوع في الجب ) اي الدن ( لا ينتقض تيممه ) لان الظاهر انه لم يوضع للوضوء ( الا اذا كان الماء كثيرا يستدل بكثرة على انه وضع للوضوء والشرب ) جميعا والاولى ان يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تعورف وضع القليل مطلق الاخذ شربا او غيره ينتقض وان تعورف تخصيص الكثير بالشرب لا وان اشتبه العرف يستدل بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا ينتقض مطلقا والاول اصح ( ولو ان التيمم اذا مر بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما ) حال المرور ( لا ينتقض تيممه ) وفي رواية عن أبي حنيفة انه ينتقض والاول اصح ( وكذا ) لا ينتقض تيممه ( لو علم ) بالماء ( و ) لكن ( لم يدر على الزول ) ولا على الوضوء من غير نزول ( اما الخوف عدو

٤ له ان الضرورة الاولى تمت وهذه ضرورة اخرى فيحدد لهما التيمم ولهما ان التيمم الاول انما صح لكونه عاجزا عن استعمال الماء حكما وهذا المعنى باق بالنظر الى الجنابة الاخرى ( شرح كبير )  
٣ لانه خلف الوضوء فانتقض الاصل ينتقض الخلف بالطريق الاولى ( شرح كبير )

او لخوف سبع او نحو ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء الا بلزوم ضرر كالوكان  
ان نزل لا يقدر ان يركب ولا يستطيع المشى لمرض او ضعف او عدم معين  
جنب اغتسل وبقيت على بدنه لمعة (اي بقعة لم يصبها الماء) وليس  
معه ماء (يفسل به) (يتيم للمعة) لان الجنابة باقية لعدم التجزى (وان  
وجد ماء) بعد ما يتم (بعد ما احدث يغسل المعة ويتيم للحدث اذا كان  
يكفى للمعة ولا يكفي للوضوء) لانه كالمعدوم بالنظر الى الحدث (وان كان  
الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة تنوضأ به) للحدث ولا ينتقض تيم الجنابة  
لان الماء في حق المعة كالمعدوم (وان كان يكفي لاحدهما) اما للوضوء  
واما للمعة (على) سبيل (الانفراد) ولا يكفي لهما معا فانه يغسل المعة  
لانها اغلظ الحدين ويتيم (اجل) (لحدث و) يجب (عليه ان يبدأ بغسل  
المعة) ليصير عادما للماء في حق الحدث ولا يجوز تيمه للحدث قبله وهذا  
عند محمد رحمه الله لان صرف ذلك الماء الى المعة دون الحدث ليس بواجب  
عنده بل على الاولوية وعند ابي يوسف رحمه الله يجوز ان يتيم قبل صرف  
ذلك الماء الى المعة لان صرفه اليها واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم  
في حق الحدث ولو كان تيم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء  
الذي يكفي لاحدهما فقط ينتقض تيم الحدث عند محمد فيعيده بعد غسل  
المعة ولا ينتقض عند ابي يوسف (ولو كان معه) اي مع الذي بقيت عليه  
لمعة او مع الذي وجبت عليه الطهارة الحكيمة مطلقا (ثوب نجس) وهو  
مضطر الى تطهيره والماء يكفي لاحد الطهارتين فقط فانه (يفسل الثوب)  
بذلك الماء (ويتيم) لما عليه من الحدث لان نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء  
بخلاف الحدث فانه يزول بالتيم (متيم ام قوما متوضئين يجوز) فعله (عند  
ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد) فان عنده طهارة التيم ضميعة  
فلا يجوز بناء القوى عليها وعندهما هو عند عدم القدرة على استعمال الماء  
كالوضوء عندنا فلا يكون طهارته ضميعة (وكذا) على الخلاف (القاعد  
اذا ام قوما قائمين) عندهما يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلوة القائمين  
اقوى ولهما ان آخر صلوة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا والعجاجة  
خلقه قائمون (واما الماسح على الخف او على الجيرة فانه يؤم الغاسلين بالاتفاق)  
للاجماع على ذلك (وذكر في الحصر) بفتح الحاء وسكون الصاد والراء المهملة وهو  
شرح على المنظومة (و) (في شرح الاسيحياني) وفي غيرهما (لا تصح امامة

٧ والاصل في مثل هذا  
ان بناء القوى على  
الضعيف لا يجوز  
فمحمد يقول ان التيم  
طهارة ضرورية يصار  
اليها عند العجز والطهارة  
بالماء اصلية فكانت  
اقوى فيلزم بناء اقوى  
على الضعيف ولهما

صاحب الجرح السائل) وكذا سائر أصحاب الأعداء (للإصحاء وكذا) لا تصح  
(إمامة الأئمة) وهو الذي لا يحسن قراءة ما تجوز به الصلوة (للقارئ)  
الذي يحسن ذلك (وكذا العاري للابس ولو أوما) أي صاحب المذرو والأي  
(من هو بمثل حالهما جاز) لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل  
استطرادا ومحلها مباحث الاقتداء وسند كرها ان شاء الله تعالى

### فصل في بيان احكام المياه

(وتجوز الطهارة) أي الوضوء والغسل وازالة الخبث (بماء طلق) وهو  
ما يسمى في العرف ماء من غير حاجة الى ذكر قيد (طاهر) احتراز عن الجبس  
كماء السماء (أي المطر) (و) ماء (الأودية) (أي الأنهار) (و) ماء (العيون) أي  
الينابيع (و) ماء الآبار بمدة الحمزة وقبح الباء بعدها ألف أو بقصر الحمزة  
واسكان الباء بعد همزة ممدودة بالف جمع بئر (و) ماء (البحار وتزول بها)  
أي بالماء المذكورة (النجاسة) مطلقا (حتمية كانت) وهو ما حكم به الشرع  
بوجوب الوضوء أو الغسل أو خلفهما عند اعادة الصلوة لاجله (أو حقيقية)  
وهي الأشياء النجسة (ولان تجوز) الطهارة الحكمية (بالماء المقيد)  
وهي ما يحتاج في تعريف ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء (كماء الأشجار)  
كالرباس ونحوه (وماء الثمار) مثل التفاح وشبهه (وماء البطيخ) والخيار  
والقثاء ونحو ذلك واختلف في الماء الذي يقطر من الكرم قبل تجوز الوضوء به  
وقيل لا وهو الاحوط (وماء الباقلاء) بالقصر مع تشديد اللام أو بالمد مع تخفيفها  
وهو الماء الذي طبخ فيه (وماء المرق) أي ما يطبخ فيه اللحم ونحوه (وماء الزردج)  
وهو ما يخرج من العصفور المقوق في طرح ولا يصبغ به وهذا اذا كان ثخينا  
اما اذا كان رقيقا على اصل سيلانه فيجوز الطهارة به لانه بمنزلة ماء المد  
ونحوه (وماء الزعفران) والمراد ايضا ما خثر به وخرج عن الرقة او ما يستخرج  
منه رطبا كما استخرج من الورد (وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد) وسائر  
الاذهار (و) كذا (الخل والعصير) أي ماء الغضب (ونحو ذلك) كالأشربة  
(وتجوز ازالة النجاسة الحقيقية) من الثوب والبدن (بالماء المقيد وبكل ما يع  
طاهر يمكن ازالته) وهو ما ينصرف حتى يزول جميع اجزائه وبه بالخلاف  
واحتراز عن نحو العسل والسمن فقوله (كالبين) فيه نظر فانه لا يزال  
النجاسة لان فيه دسومة لا يخرج بالعصر (والخل) فانه اقلع من الماء  
للنجاسة (والعصير) وبما ذكرنا من الماء المقيد بشرط ان يعصر بالعصر كما

ه ان التيم طهارة  
مطلقة لا ضرورية  
حتى لا يتقدر بوقت  
الصلوة ولو كانت  
ضرورية لتقدر به  
كطهارة المستحاضة  
ثم مجد جعل طهارة  
التيم ضرورية هنا  
ومطلقة في الحكم  
بطهارة من انقطع  
دمها دون العشرة  
حتى لو تيمت وكان  
ذلك في الحيضة الثالثة  
بعد الطلاق الرجعي  
تنقطع رجعتها بدون  
ان تصل كالواغتسلت  
وهما عكسا وذلك لان  
مجدا احتياط في  
الموضعين فلم يجوز  
اما متنه للتوضيع  
احتياطاً ليجرؤا عن  
عهدة الصلوة بيقين  
وقع الرجعة احتياطاً  
وترجيهاً لجانب الحرمة  
وهما اختارا انه طهارة  
مطلقة في حق الصلوة  
لان الشارع اعطى له  
حكم الطهارة المطلقة  
في حقها قال الله تعالى  
ولكن يريد ليظهركم  
ولكنه في الحقيقة  
تلويث وليس بطهارة  
فعملاً بحقيقته فيما  
سواها حتى لم يكن ٦



الاشجار والاذهار بخلاف ما فيه دسومة من المرق او خثورة (وان غسل)  
 النجاسة (بالغسل) او الدبس ونحوه من الروب (او بالسمن او بالدهن) كالزيت  
 والشبرج ونحوهما (لا يزيلها) ذلك الغسل (لانها) اى الاشياء المذكورة  
 (لا تنعصر بالعصر) فلا تزول اجزاؤها فلا تزول اجزاء النجاسة تبعالها وعند  
 محمد وزفرو الاثمة الثلاثة لا تجوز ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء المطلق  
 كالحكمية (وتجوز الطهارة بماء خالطه شئ طاهر) سواء كان مخالفا للماء  
 في جميع اوصافه او في بعضها (بغير احدا و صافه) اى لونه او طعمه او ريحه  
 (كآء المد) اى السيل الذى تغير لونه بالتراب (والماء الذى يختلط به الاشدان  
 او الصابون او الزعفران بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء)  
 بان يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء المخالط هذا (اذ لم يزل عنه اسم الماء  
 بحيث لو رآه الراى يقول هو ماء) (و بشرط ان يكون رقيقا بعد الاختلاط فانه  
 مدام رقيقا يسيل سريعا كسيلا نه عند عدم المخالطة) فحكمه حكم الماء  
 المطلق (يجوز الوضوء به والا فلا وهذا فيما يكون المخالط من الجامدات  
 فان المعتبر فيه الرقة ولا عبرة باللون والطعم والريح فان القليل من الزعفران  
 يغير هذه الاوصاف الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به (و ذكر  
 في اجناس الناطقى التوضي بماء السيل اذا لم يكن رقة الماء غالبية لا يجوز و ذكر  
 في الملتقط اذا التى الزاج فى الماء حتى اسود الماء ولكن لم تذهب رفته جاز  
 الوضوء به) مع تغير لونه وطعمه و ريحه (وكذا العفص اذا طرح فى الماء)  
 فاسود يجوز الوضوء به مادامت رفته باقية (و) كذا (الحصص والباقلاء  
 ونحوهما) اذا تقع فى الماء ولم تزل رفته يجوز الوضوء به (وان) اى  
 لو (تغير لونه وطعمه و ريحه) لان المعتبر فى مثله بقاء الرقة (و ذكر فى الجامع  
 الصغير) لقاضيهما (ولو طبع الحصص والباقلاء ان كان الماء بحال لو برد  
 لا يستحسن ولا تزول عنده رقة الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم  
 و ذكر فى المحيط لو توضأ بماء اغلى باشنان او باس) اى بمرسين (او بشئ مما  
 يتعالج) اى يتداوى الناس (به جاز الوضوء به مالم يغلب ذلك) الشئ (عليه)  
 اى على الماء بان اخرجه عن رفته (و) كذا (لويل الحبز) فى الماء ان بقيت  
 رفته (كما كانت) جاز الوضوء به وان صار الماء (نحينا) بالحبز (لا يجوز  
 الوضوء به (وفى شرح) مختصر (القدورى) لا بى نصرا لا قطع) اذا اختلط  
 الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه (ولم يتجدد له اسم آخر بان سمي شرابا او نبيذا

طهارة فى حق  
 انقطاع الرجعة مالم  
 يتأيد بمؤيد وهو  
 الصلوة به كالبيع  
 الفاسد لا يزول به الملك  
 مالم ينضم اليه القبض  
 (شرح كبير)

اوشور باحة او نحو ذلك (فهو طاهر و طهور) اي مطهر (سواء تغير لونه  
او لم يتغير ولم يذكر) عن اصحابنا (خلافاً في ذلك) (وعلى هذا) الاطلاق الذي  
ذكره في شرح القدوري (اذا تغير لون الماء او طعمه او ريحه) بل تغير  
الاصناف الثلاثة (بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به  
الا اذا غلب عليه لون الاوراق فيصير) الماء بسبب (ذلك مقيداً) هذا  
الاستثناء مروى عن الميداني لكن الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز  
الوضوء بماء تغير لونه وطعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بناء على ما تقدم  
مراراً ان الاعتبار فيه بقاء الرقة (وكذا اذا تغير بطهوريته) اي يكون الماء  
مطهراً (او غلب على ظنه انه مطهر جازت به الطهارة) لان غالب الظن  
بمنزلة اليقين في العمليات (حتى لو وجد ماء قليلاً ولم يتغير بوقوع النجاسة  
فيه) فانه (يتوضأ به) اي بذلك الماء القليل (ويغتسل ولا يتيم) لان الاصل  
الطهارة وكان متيقناً فلا يزول بالشك (وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام  
ماء قليل ولم يتغير بوقوع النجاسة) فانه (يتوضأ به ويفسل ولا ينظر  
الى الماء الجاري) ولا يترك ذلك الماء لاجل توهم وقوع النجاسة ٧ لان  
الاصل الطهارة (وكذا اذا اتى في الماء الجاري) الذي يذهب بتبينة  
(شيء نجس كالجيفة والبول) والعدرة (لا يتنجس) الماء (مالم يتغير  
لونه او طعمه او ريحه) ٤ لانها لا تستقر مع جريان الماء (و) روى عن محمد بن  
قال اذا صب جب (اي دن) من الخمر في القرات ورجل اسفل منه (اي  
من مكان الصب) (يتوضأ به جاز) وضوءه (اذا لم يتغير احداً و صافه ٩ وكذا  
اذا جلس الناس صفواً على شط نهر) اي جانب نهر (يتوضؤون جاز)  
وضوءهم (و) هذا (هو الصحيح) خلافاً لمن زعم انه لا يجوز (وذكر الناطقي  
ساقية صغيرة فيها كلب ميت) اوشاة (قد سد عرضها فجرى الماء عليه  
لابأس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير) لونه او طعمه او ريحه (وهو) اي  
هذا الحكم (مروى عن ابي يوسف) لما مر ان الاصل الطهارة ولا تزول  
بالشك (وذكر في التوازل) انه (ان كان الماء الذي يلاقى الجيفة دون الماء الذي  
لا يلاقى الجيفة) يعني اذا كانت الغلبة للماء الذي لا يلاقى الجيفة بان جرى  
الماء عليها وغيرها بحيث لا ترى من تحته (جاز) الوضوء من اسفل منه  
(والا) بان كانت الجيفة تستبين تحت الماء (فلا) يجوز الوضوء وهذا اختيار  
الهندواني (وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في ميزاب السطح وكان على السطح

٧ لان الاصل هو يتيقن  
الطهارة في الماء فانه  
خلق طهوراً فلا يزول  
ذلك اليقين الا بيقين  
مثله ولا ينبغي الفحص  
والسؤال مالم يغلب  
على الظن عروض  
النجاسة له بقرينة  
ظاهرة لما في الموطأ  
عن عمر بن الخطاب  
وعن عمرو بن العاص  
انهما مرابرجل يستقي  
الحوض فقال عمرو بن  
العاص يا صاحب  
الحوض اترد حوضك  
السباع فقال عمر بن  
الخطاب يا صاحب  
الحوض لا تخبرنا  
(شرح كبير)  
٤ لان ما يتخلل من  
اجزائها يذهب مع  
الماء ولا يلبث وعدم  
ظهور الاثر يحقق  
ذلك (شرح كبير)  
٩ لان عدم ظهور  
الوصف دليل على  
عدم اتصال النجاسة  
بالحل الذي يتوضأ منه  
وان احتمل ان يتصل  
به اجزاء غير مدركة به  
فهو توهم لا يزول به  
اليقين (اشرح كبير)

عذرات او غيرها من النجاسة ولو كان اكثر الماء لا يجري عليها ولم تكن عند الميزاب ( فاما طاهر ) اذ لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب ( اما اذا كانت العذرة عند الميزاب او كان الماء كله او نصفه او اكثره يلاقى العذرة فهو ) اى الماء الذى يجرى من الميزاب ( نجس ) ولو لم يتغير ( والا ) اى وان لم يكن كذلك فهو طاهر ٧ اعتبارا للغالب ( وان سال المطر من السقف او الثقب ان كان المطر دائما ) اى مستمرا لم ينقطع بعد ( فهو طاهر ) سواء عمت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطته للنجاسة لاحتمال انه من النازل قبل ان يصيب السطح ( وان انقطع المطر ) بعد ذلك ( سال من الثقب ان كانت على ) جميع ( السطح او على اكثره نجاسة فهو ) اى ذلك السائل من الثقب ( نجس ) للعلم بانه تزل بعد اصابته السطح وجريانه عليه مع ان غالبه نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الاكثر للاحتياط كما تقدم ( واذا كان الماء الجارى يجرى ) جريا ( ضعيفا ينبغي ان يتوضأ ) المتوضئ ( على الوقار ) اى بالتأني ( حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل ) المتوضئ ( يمينه الى اعلى الماء يعنى مورد الماء ) اى الجهة التى يأتى منها ليكون اخذه من فوق مكان سقوط الماء المستعمل ( واذا سد الماء الجارى من فوق وبقى جريه ) اسفل المكان الذى سد منه كما كان جاريا يجوز الوضوء به كسائر المياه الجارية ( اما الحد فى جريان الماء ) اى فى كونه جاريا فى الحكم ( فقال بعضهم ان ذهب به تبين او ورق فهو جار ) وقيل ما بعد الناس جاريا ( وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع ينجس ) اى ينكشف ما تحته وينقطع الجريان فليس بجار حكما ( وان كان بخلافه فهو جار ) والاول اشهر والثانى اظهر ( وفى المتن اذا كان بطن النهر نجسا وجرى الماء عليه ان كان الماء كثيرا ) بحيث لا يرى ما تحته ( لا ينجس وان كان ) اى ولو كان ( جميع البطن نجسا ) ويفهم منه انه اذا كان قليلا يرى ما تحته ينجس والكلام فيه كالكلام فى المرور على الجيفة ( ولو كان فى النهر ماء راكد فنجس ) ذلك الماء الراكد ( وتزل من اعلاه ) اى اعلى النهر ( ماء طاهر واجراء ) اى اجرى الماء الطاهر الماء الراكد النجس ( وسيله فانه ) اى الراكد ( يطهر ) بغلبة الماء الجارى عليه ( ولو توضأ ) انسان منه ( جاز اذا لم يزلها ) اى للنجاسة ( اثر ) من الاوصاف الثلاثة كاهو حكم الماء الجارى

٧ قال الشيخ كالدين ابن الهمام معتزلا على صور الحكم بالنجاسة وان لم يتغير بانه يحتاج الى مخصص لحديث الماء ظهور بعد جله على الجارى اذ مقتضاه انه يجوز الوضوء من اسفله وان اخذت الجيفة اكثر الماء ولم يتغير والجواب ان الصحيح من الرواية الماء طهور لا ينجسه شئ من غير استثناء على ما ساقى ان شاء الله تعالى وحينئذ قد خص بالاجماع ما اذا تغير بالنجاسة فيجوز تخصيصه بعد ذلك بالقياس على نجس المساء الراكد بجماع انه عين الماء الذى قد خالط النجاسة واتصل بها بخلاف ما كان الاكثر غير المخاط فانه لا يتقن مع الجريان باستعمال المخاط بخلاف الراكد القليل لان الغالب السريان فيه ولا سريان فى الجارى لان الجريرة تمنع السريان وقس عليه الراكد الكثير فليتامل ( شرح كبير )

والماء الراسك الاصل عندنا ان الماء الراسك اذا لم يكن عشر في عشر  
 يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافاً لما لك مطلقاً  
 وللشافعي واحد في القلتين فما فوقه والدلائل قررتها في الشرح  
 (الحوض اذا كان عشر في عشر) اى طوله عشرة اذرع وعرضه  
 كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع جوانبه اربعين ان كان مربعا واما  
 ان كان مدورا فالاصح ان جوانبه ستة وثلاثون ذراعا (و) اما عمقه  
 فالمختار ما (لا ينحسر) اى لا يكشف ارضه (بالغرف) وقيل ان لا تصيب  
 بدماغترف الارض وقيل قدر اربع اصابع مفتوحة والمراد بالذراع ذراع  
 الكرباس وهو سبع قبضات فقط وقيل مع اصبع قائمة في القبضة الاخيرة  
 وقيل تعتبر في كل قبضة وقيل يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظر  
 ببناء في الشرح ٩ واذا كان الحوض بالصفة المذكورة (فهو كبير لا يتنجس  
 بوقوع النجاسة اذا لم يرها اثر اذا كانت النجاسة مرئية) هكذا وقع في نسخ  
 المتن والصواب اذا كانت النجاسة غير مرئية فكانت لفظة غير سقطت من  
 الكتاب وشاعت بها النسخ (وبعضهم) وهو بعض مشايخ العراقي (قالوا)  
 في غير المرئية (يتنجس ما حول النجاسة مقدار حوض صغير) كافي المرئية  
 اذ لافرق بينهما الا في اللون وللنجاسة ليست اللون والحوض الصغير خمس  
 في خمس فادونها (وبعض مشايخ بخارى توسعوا فيه وجعلوه كالماء الجارى  
 لمعوم البلوى) وفرقوا بان المرئية بقاهاء متيقن بخلاف غير المرئية لاحتمال  
 انتقالها فلا يتنجس من الماء شئ بالشك (ويبنى على هذا) اى تأثير  
 الواقع في الحوض في موضع الوقوع او عدمه (اذا غسل) المتوضئ  
 (وجهه في حوض كبير) وهو العشر في العشر فصاعدا (فسقط من غسلته  
 في الماء فرفع) نائبا (من موضع الوقوع قبل التحريك) هل يجوز  
 ام لا (قالوا على قول ابى يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز استعماله) لان عنده  
 التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شايعا في الماء فيصير مغلوبا (ومشايخ بخارى  
 قالوا يجوز لمعوم البلوى) لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس (وعلى هذا)  
 الحكم (القياس) اى يقاس (ما اذا كان الرجال صفوفات متوضئون من حوض  
 كبير جاز) على قول مشايخ بخارى وعليه العمل (وفي اجناس الناطق  
 ان من اغتسل من حوض كبير فلا آخر ان يتوضأ من ذلك المكان)  
 بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الماء الجارى في استهلاك الماء المستعمل

٩ وفي المحيط الاصم  
 ان يعتبر في كل زمان  
 ومكان ذراعهم وتبعه  
 صاحب الكافي وغيره  
 فهذا عجيب وبعيد جدا  
 فان المقصود من هذا  
 التقدير حصول غلبة  
 الظن بعدم خلوص  
 النجاسة والحاق ما هو  
 هذا القدر بالماء الجارى  
 ونحوه وهذا امر لا  
 يختلف باختلاف  
 الازمنة والامكنة بان  
 يقال ان النجاسة لا تخلص  
 من جانب الى جانب في  
 ماء قدر عشرة اذرع كل  
 ذراع سبع قبضات في  
 الزمان او المكان الفلاني  
 لكون ذراعهم كذلك  
 وتخلص في الزمان او  
 المكان الفلاني لكون  
 ذراعهم ثمان قبضات او  
 اكثر فليتأمل ثم  
 الذراع لما كان في الا  
 صل اسم الساعد وهو  
 يد كرويتوث اشوم في  
 قولهم عشرا في عشر  
 يحذف التاء اشارة  
 للتخفيف (شرح كبير)

فيه بمجرد الاختلاط (وايس لرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه) اى في الجواز مع القرب من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم من انها اذا كانت مرئية لا يجوز ان يتوضأ الا بعيدا عنها بقدر حوض صغير (اذا لم تكن النجاسة مرئية يجوز مطلقا) على اختيار علماء بخارى (و روى عن الفقيه ابى جعفر) الهندوانى (لوتوضأ) النوضى\* (في اجة القصب) اى في المقصبة وكانت في الماء (فان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض) لاشتباك اصول القصب (لم يجز) وضوءه لاستعمال الماء المستعمل (وان خلص) بعض الماء الى بعض (جاز) الوضوء به لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير (واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء) وانما يمنع انتساج القرايح بعضها ببعض (و) كذا الحكم (لوتوضأ في ما فيه زرع) ان خلص بعضه الى بعض جاز ولا فلا (و) كذا الحكم ايضا (ولو توضأ في غدير وعلى) جميع (وجه الماء جف وارة) بجم مفتوحة فحين معجمة سا كنة ثم زاي مضومة بعدها واو والف وآخره راء مفتوحة والهاء التي تكتب بعدها اماراة قتحها وهى كلمة فارسية معناها خرة الضفدع ويقال له الطحلب وهوشى اخضر يكون على وجه الماء (فقد قيل ان كان) الطحلب (بحال يتحرك بتحريك الماء يجوز) الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون مانعا لخلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء (وكذا) الحكم ايضا (اذا توضأ من حوض قد انجمد ماؤه والجمد) على وجه الماء (رقيق ينكسر بالتحريك) يجوز الوضوء به (واما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً لا يتحرك بالتحريك) اى يتحرك الماء (لا يجوز) الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخرة ونحوه (وان كان) الجمد قليلا يتحرك بتحريك الماء يجوز والحوض اذا انجمد ماؤه فثقب في موضع منه (وكان الماء متصلا به والثقب كحفيرة في اسفلها ماء) فوقعت فيه (اى الثقب) نجاسة او ولف فيه الكلب او توضأ به (اى بالماء الذي في اسفل الثقب) انسان قال نصير بن يحيى وابوبكر الاسكاف يتنجس الماء) لكونه متصلا بالجمد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده (وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص) الكبير (البخارى لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشرة في عشر وان كان) اى ولو كان الماء (متصلا بالجمد)

لكونه عشرا في عشر والفتوى على قول نصير وابي بكر الاسكاف  
لما قلنا ( اما اذا كان الماء ) تحت الجمد ( منفصلا ) عنه ( فيجوز ) الوضوء  
ولا يفسد الماء لكونه عشرا في عشر ولم يفصل بقعة منه عن سائر  
بخلاف الصورة الاولى فيجوز ( بخلاف ) بين المشايخ المذكورين  
وعلى هذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف كوة فان كان الماء  
متصلا بالسقف والكوة دون عشر في عشر يفسد الماء بوقوع المفسد  
وان كان منفصلا لا يفسد ولذا قال ( وهو ) اى الحوض المتجمد  
( كالحوض المسقف ) في الخلاف والحكم والتفصيل ( وان ثقب الجمد فعلا  
الماء ) فلا يخلو اما ان يعلو على وجه الجمد او يعلو ( في الثقب ) كالماء في القدح  
فان على في الثقب كالماء في القدح ( فوقع فيه الكلب ) او اصابته نجاسة اخرى  
( يتنجس عند عامة العلماء ) ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان ما في الثقب كغيره  
من الماء القليل واذا تنجس ( فلم تزل نجاسته ) اى فلا تزول ٤ ( ما لم يخرج ما في  
الثقب ) اى ما كان فيه وقت التنجس ( من الماء ) على ما أتى في حوض  
الجمام ونحوه ( ولو توضأ ) انسان ( من ثقب الجمد ) المذكور ولم تقع  
غسلاته في الماء جاز وضوءه ( على كل حال ) كبيرا كان الثقب او صغيرا  
( وان وقعت فيه وهو دون عشر في عشر لا يجوز ) الوضوء ولو وقع  
في الثقب المذكور ( شاة او غيرها فانت ان كان الماء تحت الجمد عشرا  
في عشر لا يتنجس ) لكثرة ولا يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل  
غالبا بعد التسفل حتى لو علم ان الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه  
او كان الواقع متنجسا فان ما في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء  
تحت الجمد اقل من عشر في عشر يتنجس جميع الماء واما ان علا  
الماء وان بسط على وجه الجمد وكان عشرا في عشر ولا يتنجس بالغرف  
لا يتنجس ولا يتنجس ( ولو ان ماء الحوض عشرا في عشر تسفل ) اى  
نزل ( فصار سباعا في سبع ) مثلا ( فوقعته النجاسة فيه يتنجس ) لان المعتبر وقت  
الوقوع ( فان امتلا ) بعد ذلك ( صار نجسا ايضا ) كما كان لما قلنا  
( وقيل لا يصير نجسا ) والاول اصح ( حوض كبير جاف فيه نجاسات  
فامتلا قيل هو نجس ) تنجس الماء شيئا فشيئا ( وقيل ليس بنجس ) لكونه  
كبيرا ( وبه ) اى بعدم التنجس ( اخذ مشايخ بخارى ذكره في  
الذخيرة ) والمختار ان الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة

٤ وكثير من المصنفين  
يستعملون المضارع  
بعد لم بمعنى الاستقبال  
وهو خطأ صريح  
( شرح كبير )



شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع قبل اتصاله  
 بالنجاسة حتى صار عشرة في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس ذكره  
 قاضيان وغيره ( فان دخل الماء من جانب ) حوض صغير قد يتنجس  
 ماؤه ( وخرج من جانب آخر قال ابو بكر ) الاعشى ( لا يطهر ما لم يخرج مثل  
 ما كان فيه ثلاث مرات ) فيكون ذلك غسله ( كالقصة ) اذا تجست  
 فانها تغسل ثلاث مرات ( وقال غيره لا يطهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه )  
 مرة واحدة ( وقال ابو جعفر ) الهندواني ( يطهر ) بمجرد الدخول من  
 جانب والخروج من جانب ( وان لم يخرج مثل ما ) كان ( في الحوض وهو )  
 اى قول ابو جعفر ( اختيار صدر الشهيد ) لانه يصير جاريا والجارى  
 لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة ( حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب  
 ويخرج من جانب لو توضع فيه انسان ) ووقعت غسلته فيه ( ان كان  
 الحوض اربعا في اربع فمادونه يحوز الوضوء ) لان الظاهر ان الماء  
 المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجارى ( وان  
 كان الحوض اكثر من ذلك ) اى من اربع في اربع ( لا يحوز ) لان الماء  
 المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجارى فيتكرر استعماله فلا يحوز ( الا ان توضع  
 في موضع الدخول او ) في موضع ( الخروج ) لانه جار ( وكذا عين الماء  
 ان كان ) وسعها ( خسا في خس وكان الماء يخرج منها ) اى من ينبوعها  
 ( ان كان الماء يتحرك ) حركة ظاهرة ( من جانب ) اى من جانب ينبوع  
 فذكر العين باعتبارها ( وهو ) اى الماء ( يستعين بالحركة على الخروج ) من  
 منفذ العين ( يحوز ) الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر  
 لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة  
 لا يحوز الوضوء فيها ( وقال القاضى الامام فخر الدين ) في هذه الصورة  
 والتي قبلها ( الاصح ان هذا التقدير غير لازم ) وانما الاعتماد على المعنى  
 فينظر ( ان خرج الماء المستعمل ) اى ان علم خروجه ( عن ساعته  
 لكثرة ) اى لكثرة الماء وقوته ( يحوز ) الوضوء في الحوض والعين ( والا )  
 اى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل ( فلا ) يحوز ( الوضوء ) بالثلج اذا  
 كان ذائبا ) بحيث يتقاطر على العضو ( يحوز ) لانه ماء مطلق ( ولا يتيمم )  
 اذا قدر على استعماله كذلك ( والا ) اى وان لم يكن ذائبا ولم يتقاطر  
 على العضو عند ذلك ( يتيمم ) ولا يجزئ امراره على العضو من غير

تقاطر لانه ليس بماء وحكم البرد والجمد حكم الثلج (حوض صغير كرى)  
 اى حفر (رجل منه نهر واجرى الماء من الحوض فيه فتوضاً) ذلك  
 الرجل او غيره من ذلك النهر (جاز) وضوءه لانه توضاً من ماء جار  
 (وان اجتمع ذلك الماء) الذى اجراه (فى موضع وكرى رجل منه)  
 اى من ذلك الموضع (نهرًا فاجرى الماء فيه فتوضاً منه) ثم وثم (جاز  
 وضوء الكل اذا كان) بين المسكنين (مسافة وان قلت) اى ولو كانت  
 المسافة قليلة (ذكره فى المحيط) ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل  
 ان سقط فى الماء الا فى موضع الجريان (وفى نوادر ابى المعلى عن ابى يوسف  
 ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى) فى عدم تنجسه بالنجاسة مالم يظهر اثرها  
 (حتى اذا ادخل يده فيه وفى يده قدر لم يتنجس واختلف المتأخرون  
 فى بيان هذا القول قال بعضهم مراده) اى مراد ابى يوسف بهذا القول  
 (حالة مخصوصة وهو) اى تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اى الحال  
 (ما اذا كان الماء يجرى من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغتفون  
 منه غرضًا متداركًا) بكسر الراء اى متلاحقًا لحق بعضه بعضًا وهذا هو  
 اختيار قاضيهان فى الفتاوى حتى لو كان الماء ساكنًا او كانوا يغتفون  
 ولا يجرى من الانبوب ماء يتنجس ماء الحوض وعليه الاعتماد (ومنهم)  
 اى من المتأخرين (من قال هو) اى ماء الحمام (عنده) اى عند ابى  
 يوسف (بمنزلة الماء الجارى على كل حال) سواء تدارك الاغتراف مع دخول  
 الماء من الانبوب اولا (لأجل الضرورة) الا يرى ان الحوض الكبير الحق  
 بالماء الجارى على كل حال لأجل الضرورة ٩ وفيه نظر ذكر فى الشرح  
 (ولو ادخل الجنب او المحدث يده) فى حوض الحمام (اطلب القصعة)  
 اى بلانية رفع الحدث (وليس على يده نجاسة حقيقية يتنجس ماء الحوض  
 عند ابى حنيفة) على رواية كون الماء المستعمل نجسًا لان ماء الحوض  
 صار مستعملًا بزوال الحدث عن يده (وعندهما الماء طاهر ومطهر)  
 لانه لم يصر مستعملًا عندهما والمذكور فى الفتاوى اذا ادخل الجنب  
 او المحدث يده فى الاناء للاغتراف او لرفع الكوز لا يصير به الماء مستعملًا  
 للضرورة ولم يذكره خلافاً وهو الاصح (ولو ادخل الكفار او الصبيان  
 ايديهم الى الماء لا يتنجس اذا لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقية) هذا  
 فى الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث وامّا الكفار ففي ايديهم حدث

والقائل ان يمنع  
 الضرورة فى حوض  
 الحمام اذا لم يكن الغرض  
 متداركاً لعدم الحرج  
 فى التعرّض وامكان غسله  
 من غير مشقة بخلاف  
 الحوض الكبير  
 (شرح كبير)

يزول بالادخال فلا فرق بين الكافر والمسلم وقد حققناه في الشرح ٤ (ولو ادخل الصبي يده في الاناء) ان علم انها طاهرة بان كان معه من يراقبه جاز التوضوء بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل الشك (لا يتوضأ به استحسانا) اي لاجل التنزه والاحتياط (ولو توضأ به جاز) لانه لا يتنجس بالشك (حوض الحمام اذا تنجس يطهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة) وقد تقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير وان التمسك به يطهر بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب وبفيض من الحوض لانه صار جاريا (ولو ادخل) التوضي (رأسه في الاناء بنية المسح او ادخل خفيه) فيه بنية (يجوز) المسح (بالاتفاق) والمشهور عن محمد انه لا يجوز (و) لكن (بصير الماء مستعملا عند ابى يوسف) خلافا لمحمد وتحقيقه في الشرح ٨

### فصل في المسح على الخفين

(المسح عليهما جائز بالسنة) اي بالآثار الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولاً وفعلاً بالقرآن (من كل حدث موجب للوضوء) احتراز عن الحدث الموجب للفعل كما سيأتي ان شاء الله تعالى ٩ (اذا لبسهما) على طهارة كاملة اي اذا احدث وقد لبسهما على طهارة كاملة فالشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس حتى لو غسل رجله ولبس الخفين ثم اكل طهارته ثم احدث جازله المسح عليهما لوجود الكمال عند الحدث (فان كان) الماسح (مقيماً يمسح يوماً وليلة وان كان مسافراً يمسح ثلاثة ايام ولياليها) لقول على رضي الله تعالى عنه جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة ايام ولياليتين للمسافر ويوماً وليلة للمقيم (وابتداؤها) اي اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر (عقيب الحدث) لانه قبل ذلك متطهر بطهارة الغسل (ولا يعتبر) لابتداء المدة (وقت الطهارة ولا وقت اللبس) حتى لو تطهر لصلاة الصبح ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت العصر فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيماً الى وقت العصر من اليوم الثاني وان كان مسافراً فالى وقت العصر من اليوم الرابع (ولو غسل رجله ولبس خفيه) قبل اكل الوضوء (ثم اكل الطهارة قبل ان يحدث جازله المسح عليهما عندنا) لما تقدم ان الشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث (خلافاً لشافعي) فان الشرط عنده كونهما كاملة

هذا في الصبيان مسلم لانهم ليس عليهم حدث فيزول ولم ينو الوضوء واما في الكفار فغير مسلم على قياس المسئلة التي قبلها عند ابى حنيفة لانهم يزول عنهم الحدث حتى لو اغتسل الكافر او توضأ ثم اسلم لم يلزمه عادة ذلك ونيته وعدمها سواء فلا فرق بينه وبين المسلم في هذا الحكم ويمكن ان تكون هذه المسئلة معطوفة على قوله وعندهما الماء طاهراً اي وعندهما لو ادخل الخ وحينئذ فالحكم مسلم في الكفار ايضاً واما عند ابى حنيفة فلا فرق بين الكافر والمسلم فيه (شرح كبير)

وقت اللبس وانما يظهر خلافه المبني على هذا فيما اذا توضأ مرتبا فلما غسل احدى رجليه وادخلها في الخف قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الخف فانه يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا (لان عندنا يكفيه ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عند اول الحدث بخلاف ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عند الحدث) حيث لا يجوز المسح عندنا خلافا لفر (والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر) كذا طهارة التيمم (حتى ان المستحاضة) وهي المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلاثة ايام وفوق عشرة ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس اى هي حامل (ومن في معناها) كصاحب سلس البول او انفلات الريح او استطلاق البطن او الرعاف الدائم او الجرح الذي لا يبرأ (اذا توضأت ولبست) الخف (قبل ان يظهر منها شيء) من دم الاستحاضة (تمسح كالاصحاء لانها على طهارة) ولو لبست بطهارة العذر (اى بعد ما ظهر منها شيء) (تمسح في الوقت فقط) ان احدثت بعد اللبس حدثا غير عذرها (عندنا وعند زفر تمسح تمام المدة) وتحقيق الدليل من الطرفين في الشرح ٤ (ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل) ٧ كالتوضأ ولبس خفيه ثم اجنب فانه لا يجوز له ان يغسل ساثر بدنه ويمسح على خفيه وكذا لو ان المسافر توضأ ولبست خفيه ثم اجنب وعنده ماء يكفي للوضوء فانه يتيمم ويصلي فان احدث بعد ذلك وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجليه ولا يجوز المسح لان الجنبابة حلت القدم (والرجل والمرأة فيه) اى في مسح الخف (سواء) لان الادلة لم تخص والنساء تابعات للرجال في الاحكام ما لم يقع تخصيص (والمسح) انما هو (على ظاهرهما) اى اعلاهما (دون باطنهما) اى اسفلهما لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن الخف اولى من ظاهره ولكن رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية عنه لكان اسفل الخف اولى من اعلاه (ويستحب ان يكون المسح خطوطا بالاصابع) لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه مسح على خفيه حتى رأى آثار اصابعه على خفيه خطوطا ولو وضع الكف ومدها او وضع الاصابع مع الكف ومدها فكلاهما حسن والاحسن ان يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها (ويستحب ان يبدأ من الاصابع ويمد الى الساق اعتبارا بالغسل) فان المستحب فيه ذلك ويستحب ان يكون مرة واحدة (وفرض ذلك)

٨ لانه انما يصير مستعملا بالاسالة والمسح حاصل بالاصابة لانه انما يأخذ حكم الاستعمال اذا زایل العضو والمصاب لا يزال العضو ووجهوا قول محمد ان المسح غير جائز ويصير الماء مستعملا بان الماء بمجرد نية القرية عند الملاقاة قبل حصول المسح صار مستعملا فلم يجزه تمام المسح وهو غير ظاهر والفتوى على قول ابى يوسف (شرح كبير) ٩ وقوله اذ لبسهما شرط حذف جوابه لتقدم ما يدل عليه اى اذ لبسهما على طهارة كاملة فالمسح جائز بالسنة الخ فيكون اذا لمحض الشرط ولا يجوز ان يكون للظرف الا ان جعل جائزا بمعنى المستقبل اى يجوز فتح يتعلق بجائز وقوله على طهارة كما ملته يتعلق بمحذوف حال من حديث لا يلبسها لان اللبس

المسح (مقدار ثلاث اصابع) طولاً وعرضاً (من اصابع اليد) كما قال  
ابوبكر الرازي هو المختار لا كما قاله الكرخي ان المعتبر عنده اصابع الرجل  
(ولو وضع يديه من قبل الساق ومدهما الى رؤس الاصابع جاز) لحصول  
الفرض (و) كذا (لو مسح عليهما عرضاً جاز) ايضاً (و) كذا (لو مسح  
بثلاث اصابع موضوعة) وضعا (غير ممدودة يجوز) ايضاً لقلنا (ولكنه  
يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح) المسنون (ان يضع يديه)  
اي اصابع يديه (على مقدم خفيه ويجافي كفيه ومدهما الى الساق او يضع  
كفيه مع الاصابع ويمدهما جلة) وهو حسن والاول هو السنة (ولو  
مسح برؤس الاصابع وجافي اصول الاصابع والكف لا يجوز) المسح (الا  
ان يكون الماء متقاطراً) لان البلة نصير مستعملة بمجرد الاصابة وفي المتقاطر  
البلة الثانية غير الاولى وفي اقامة السنة جواز استعمال بلة الفرض بالنص فلا  
يقاس عليه الفرض وكذا لو مسح باصبعين لا يجوز الا ان يكون الا بهام والسبابة  
مع ما بينهما (والمستحب مسح باطن الكف) لانه الموارث (ولو مسح  
بظاهر كفيه يجوز) لحصول المقصود لكن خالف السنة (ولو مسح على  
باطن خفيه او من قبل العقين او من جوانبهما) اي جوانب الرجلين  
(لا يجوز) مسحه لانه لم يمسح على محل المسح وهو اعلى الخف لانه المعين  
بالنصوص (وذكر في المحيط لو توضأ ومسح بلة) بالكسر اى بلل (بقيت  
على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه) لان البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة  
اذا المستعمل فيه ماسا على العضو وانفصل عنه (ولو مسح رأسه ثم مسح  
خفيه بلة بقيت بعد المسح لا يجوز) لان هذا البلة مستعملة اذا المستعمل فيه  
ما اصاب الممسوح (ولو توضأ ولم يمسح خفيه) لكن (حاض في الماء لانية  
المسح) ولم يغسل احدى رجليه او اكثرها (او مشى في الحشيش المبتل بالماء  
الجاري عليه) او بالمطر يجزيه ذلك الخوض او المشي عن المسح ولو كان  
الحشيش مبتلاً بالطل فقيل لا ينوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه  
ينوب لانه مطر خفيف (وكذا اذا اصابه) اي اصاب خفيه (المطر ينوب  
عن المسح) وان لم ينو خلافاً لما نفي في ذلك كله فان النية عنده شرط  
في الوضوء والمسح (وفي بعض الروايات) النادرة (لا يجزيه) الا بالنية  
عندنا ايضاً (لانه) اي المسح (خلف) من الغسل فاحتاج الى النية (كالتيمم)  
وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا (ومن ابتدأ المسح) اي مدته وهو قيم

هـ على طهارة كاملة  
ليس بشرط وانما  
الشرط ان يكون  
الحدث حاصلًا على  
طهارة كاملة وتقدير  
الكلام جائز بالسنة من  
كل حدث موجب  
للوضوء على طهارة  
كاملة اي كأننا ذلك  
الحدث على طهارة  
كاملة اذا لبسهما  
(شرح كبير)  
٧ صورته رجل احتمل  
وتيم عند عدم الماء  
فاحدث بعد ذلك ثم  
وجد ماء قدر ما يتوضأ  
به فانه يتوضأ به ولا  
يمسح على خفيه لانه  
وجب عليه الغسل (نسخه)  
٨ لان طهارتهما لما  
لم يتقص بالحدث الذي  
ابتليت به شرعا كانت  
اقوى من طهارة  
الاصابع في حكم الشرع  
وجوابه ان الانتقاض  
حاصل الا انه لم يظهر  
حكمه في الوقت لاجل  
الضرورة فاذا خرج  
الوقت ظهر حكمه  
مستند الا ان الاستناد ٣

فصار قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام ( ولياليها ) عندنا خلافا للشافعي لان المعتبر آخر الوقت وهو فيه مسافر ( ومن ابتداء المسح وهو مسافر ثم اقام ) ينظر ( ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لزمه نزعهما وغسل رجله ) لانه صار كغيره من المقيمين فلا يمسح فوق مدة المقيم ( وان كان ) قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة ( لانها مدة المقيم ) ( ومن لبس الجرموق فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح عليه ) الجرموق ما يلبس فوق الخف وقاية له وقد يكون من الجلد ومن الكبراس ومن غيرهما فان كان من الكبراس لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البلبة نفذت الى الخلف مقدار الفرض او ان كان مجلدا مجلدا يسترا الاصابع والكعبين فيجوز المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخف كالذي من الاديح او الصرم وكذا الخف فوق الخف وهو بدل عن الرجل لاعتن الخف فلو لبسه او لبس الخف فوق جورب رقيق من كبراس او نحوه جاز المسح عليه كما افاده المولى خسرو في درره وصاحب التسهيل ولا اعتبار بما نقله ابن فرشته في شرح المجموع عن فتاوى الشاذلي من عدم الجواز لان الشاذلي رجل مجتهول لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول فان اتصال اللبوس من الخلف وغيره بالرجل ليس بشرط اذ لو كان شرطا لما جاز المسح على الجرموق وتام البحث في الشرح ٤ ( فان احدث ) بعد لبس الخفين قبل لبس الجرموقين ( ومسح على الخفين ) اوله يمسح ( ثم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين ) لان شرط جواز المسح عليهما ان يلبسا قبل الحدث كما في الخفين ( ولو تزع احد الجرموقين ) بعد المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد ( فله ان ينزع الآخر ويمسح على خفيه ) وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي تزع جرموقه ويجوز ان يقتصر على مسح المزروع من غير اعادة المسح على غير المزروع ( ولا يجوز المسح على الجرموق المخرق وان كان ) اي ولو كان ( خفاء غير مخرقين ) قياسا على الخفين ( وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبيرين ) اي يظهر ( منه ) اي من الخرق مقدار ثلاث اصابع طولا وعرضا ( من اصابع الرجل ) وفي رواية الحسن من اصابع اليد والاول ظاهر الرواية وهو الاصح والمعتبر اصغر الاصابع اذ لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان عندها يعتبر ظهور الثلاث التي عند الخرق ( فان كان ) الخرق في الخف ( اقل من ذلك جاز ) المسح عليه خلافا لفرقوا للشافعي لان القليل عفو وادفع

٣ لا يظهر في الاحكام المتضمنة بل في الاحكام القائمة وجواز المسح منها فظهر الاستناد في حقه وان اللبس حصل بعد الحدث في حقه وكذا الوتيمت ولبست الخفين ثم وجد ماء يكتفي بالوضوء لا يجوز لها المسح لان تيممها يطل بوجود الماء مستند الى اول الاستعمال فتبين انها لبيتها بلا طهارة ( شرح كبير )  
٤ وقال مالك والشافعي لا يجوز المسح على الجرموق لان الخف بدل عن الرجل والبدل لا يكون له بدل ولان الابدال لا تنصف بالرأى قلنا هو بدل عن الرجل لا عن الخف وان كان تحت خف لان الوظيفة كانت بالرجل ولم تكن بالخف ووظيفة لصير من اعضاء الوضوء فيكون الجرموق ٥



٤ بدل عنه مانعاً سرية الحدث اليه بل يمنع السرية الى الرجل وصار كخف ذي طاقين ولم ينصف البذل بالرأى واما مانع صباه اما بطريق الدلالة وهو لزوم الحرج في التزعم المتكرر في اوقات الصلوة واما بالحديث وهو ما في مسند الامام احمد عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مسح على الجر موقين والحمار ولابى داود كان يخرج فيقضى حاجته فأتته بالماء فيمسح على عمامته وجبر موقيه لا يقال كيف استدلت بهذا وانتم لا تجوزون المسح على العمامة والحمار لانا نقول دلالته على جواز المسح على الجر موق تأيدت بدلالة احاديث المسح على الخفين الواسلة الى حد الشهرة فثبت بها واما دلالته على آخرين فقد عارضت الدليل

الحرج ومادون ثلاث اصابع قليل لان الاصابع هي الاصل والثلاث اكثر (وان كان) الخرق (في خف واحد قدر اصبعين في موضع) منه (اوفي موضعين وفي) الخف (الآخر قدر اصبع) او اصبعين كذلك (جاز المسح) لان المانع كون قدر الاصابع الثلاث في خف واحد فلا يجمع لو كان في خفين بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة مغلظة في احدى الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز الصلوة وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منهما عورة يجمع ايضا ويمنع والفرق المذكور في الشرح (وان كان) الخرق قدر اصبع مع الخرق قدر اصبعين (في خف واحد يجمع) في الحكم بالمانعية (فلا يجوز) المسح لوجود المانع وهو قدر ثلاث اصابع في خف واحد (وبشترط) في المنع (ظهور الاصابع بكمالها) في الصحيح خلافا لما مال اليه السر خسي من ان ظهور الانامل وحدها مانع (ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلاث اصابع من غيرها) اي من غير ابهام (جاز المسح) لان الخرق اذا كان عند الا صابع فالعبر ظهور نفس الاصابع وان كان في موضع آخر يعتبر اصغرها (ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلاث اصابع وانفتاحه) اي مقدار ما ينفتح منه (اقل من ذلك) القدر (لا يمنع جواز المسح) لان غير المنفتح ليس له حكم الخرق لعدم ظهور شيء منه (وكذا) الحكم (لوانفتح خرزه) اي خرز الخف (الانه) اي الشأن (لا يرى شيء من قدمه) يجوز المسح لما قلنا (ولو كان) الشيء المذكور والمراد به المقدار المانع (بيدو حالة المشي) اي حالة رفع القدم (ولا بيدو حالة الوضع يمنع) جواز المسح لان المعبر حالة المشي (كذا ذكره في المحيط) ولو كان الامر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق اذا كان فوق العكب لا يمنع وان كثر لان ستر الخف لما فوق العكب ليس بشرط ولذا جاز المسح على المكعب وفي فتاوى قاضيان وما يقال له بالفارسية جاروق ان كان يستر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الاقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم \* جيعا وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية يش بند وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها لولبس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له (واذا اراد) المسح على الخف (ان يتخلع خفيه فتزعم القدم) من موضعه (من الخف غير ان القدم في الساق بعد انتقض مسحه)

اجاماً (وان نزع بعض القدم) من موضعه من الخف (عن مكانه) فقد (روى عن  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخف انتقض المسح)  
 لان العقب ربع القدم وللربع حكم الكل (وفي بعض الروايات) عن ابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى (اذا صار) النزع (بحال تعذر المشي المعتاد معه انتقض  
 المسح والا فلا فان المعبر امكان متابعة المشي وفي رواية عنه ان خرج  
 اكثر القدم الى ساق الخف انتقض المسح والا فلا قال في الهداية وغيرها  
 هو الصحيح لان للاكثر حكم الكل وقيل ينتقض بخروج نصف القدم  
 (وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث  
 اصابع) من ظهر القدم سوى اصابعها (لا ينتقض) المسح (وهو) اى  
 هذا القول (رواية عن محمد وبه اخذ بعض المشايخ) قال في الكافي  
 وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض المسح باق في محل المسح وفي كتاب  
 الصلوة لابي عبد الله الزعفراني رحمه الله تعالى رجل مسح على خفيه ثم دخل  
 في الماء اى خاص في الماء (ان ابتل جميع احدى القدمين) ابتالا هو غسل  
 (ينتقض مسحه والا فلا) وكذا لو ابتل اكثر احديهما فيجب عليه ان يكمل  
 غسل رجله لثلاث يكون جامعا بين الغسل والمسح (رجل اخرج عقبه  
 من عقب الخف الا ان مقدم قدميه في قدم الخف) اى في موضع المسح (له ان  
 يمسح ما لم يخرج صدر قدميه من الخف) اى عن موضع القدم منه الى  
 الساق اى الى اول حد الساق من الخف وهذا موافق لقول محمد (و)  
 ذكر (في بعض المواضع) من الفتاوى (ان كان صدر القدم في موضعه و)  
 لكن (العقب يخرج) من عقب الخف (و يدخل لا ينتقض مسحه) لعدم  
 النزع (و) كذا (لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى  
 يخرج) الى ساق الخف (واذا وضع) القدم (ما دالعقب الى موضعه لا ينتقض)  
 المسح وكذا لو كان اعرج يمشى على صدور قدميه وقد ارتفع العقب  
 عن موضعه المسح (وعن محمد) انه قال (خف فيه فتق مفتوح وبطانة  
 الخف من خرقه او من غيرها غير متفق مخروزا) اى حال كون ذلك  
 الشيء الذى هو البطانة مخروزا (في الخف) وفي بعض النسخ مخروز بغير  
 الف بالرفع او بالخفض (جاز المسح) لعدم ظهور مقدار ثلاث اصابع كذا  
 ذكره في الذخيرة (ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة) بدل الرأس  
 (و) لاعلى (البرقع) بدل غسل الوجه وهو ما تجعله المرأة على وجهها

ه القطعى من غير  
 وصول الى حد الشهرة  
 ولا تأييد به فلم يثبتا  
 تعليل ائمتنا ههنا بان  
 الجر موق بدل عن  
 الرجل الخ يعلم منه  
 جواز المسح على خف  
 ليس فوق محيط من  
 كريات او جوخ او  
 نحوهما لا يجوز عليه  
 المسح لان الجر موق  
 اذا كان بدلا عن الرجل  
 وجعل الخف مع جواز  
 المسح عليه في حكم القدم  
 فلان يكون الخف بدلا  
 عن الرجل ويجعل بال  
 يجوز المسح عليه في  
 حكم القدم اولى كافي  
 اللقافة ويؤيده ان  
 الامام النزالى قال في  
 الوجيز والرافعى في  
 شرحه مع التزامهما  
 ذكر خلاف الامام ابي  
 ح رح اوردا هذه  
 المسئلة في صورة الا  
 تفاق وكان مشايخنا انما  
 لم يصرحو به فيما اشتهر  
 من كتبهم اكتفاء بما  
 قالوا في مسئلة الجر موق  
 من كونه خلفا عن الرجل  
 كذا افاده المولى خسرو  
 في الدرر شرح الفهر  
 (شرح كبير)

مخروفاً ما يحاذي عيبتها منه (و) لاعلى (الفقازين) ٧ بدل غسل اليدين وهو ما يلبس في اليد لاجل البرد او الطير او غير ذلك (و يجوز المسح على الجبار) جمع جبيرة وهو ما يشد على العظم المنكسر من العيدان (وان شدها) اي ولو شدها (على غير الوضوء) ٤ باجماع الائمة المجتهدين للخرج في الغسل فان سقطت بعد المسح (من غير برء لم تبطل المسح) لبقاء سبب شرعيته (وان سقطت عن برء بطل) لزواله (فيجب غسل ما كان تحتها) وان كان السقوط عن برء في الصلوة لزم الاستيناف ولا يجوز البناء (و المسح على الجبيرة) على وجوه ان كان لا يضره غسل ما تحتها يلزمه الغسل بالاجماع وان كان يضره غسل ما تحتها بالماء البارد ولا يضره الغسل بالماء الحار يلزمه الغسل بالماء الحار وان كان يضره الغسل ولا يضره المسح بمسح ما تحت الجبيرة ولا بمسح فوق الجبيرة هذا اللفظ قاضيان والمسح على الجبار (انما يجوز اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على القرحة) بنفسها (بان كان يضرها الماء) من الغسل ومن المسح (اما اذا كان) لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على نفس (القرحة فلا يجوز) له المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة والخرج (قال برهان الدين) صاحب المحيط (ينبغي ان يحفظ هذه فان الناس عنها غافلون) اي يظنون انه اذا ضرها الغسل يجوز المسح على القرحة مع عدم ضرر المسح على نفس القرحة وليس كذلك (وان ترك المسح على الجبيرة و) الحال ان (المسح) عليها (لا يضره) جاز عند ابى حنيفة رح خلافا لهما (فان عندهما لا يجوز لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر عليا رضي الله تعالى عنه بذلك والامر للوجوب وله ان الفرضية لا تثبت بنجر الواحد وقد سقط الغسل بالاجماع (اما الاستيعاب) في مسح الجبيرة (فشرط عند البعض) وهو راية الحسن عن ابى حنيفة رح (وبعضهم) كشخ الاسلام خواهر زاده (قالوا اذا مسح على اكثرها جاز) واليه مال صاحب الهدايتهم محمد في الكافي (ولو كان المسح على النصف او اقل لا يجوز ويكتفى) في مسح الجبيرة (بالمسح مرة واحدة) كمسح الرأس وهو الصحيح لان المسح لم يشرع تكراره وقيل يكرره ثلاثا وهو غير صحيح (ولو كانت الجراحة في موضع الغسل وايس تحت جميع الجبيرة) ونحوها (جراحة) ويعبر عليه جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحسب (جاز له المسح) على كل (الجبيرة)

٧ وانما يجوز المسح على هذه الاشياء لان الكتاب دل على فرضية الغسل والمسح ولم يرد في هذه الاشياء كما ورد في مسح الخف من الشهرة ليجوز به نسخ الكتاب في نقل حكم الغسل او المسح اليهما كما في الخف وليست كخلف في الخرج فتلق بطريق الدلالة (شرح كبير) ٣ لما روي الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان مسح على الجبار وضعفه بابى عمارة محمد بن احمد بن مهدي قال ولا يصح هذا قال المنذرى وصح عن ابن عمر المسح على العصا بموقوفه عليه وساق بسنده ان ابن عمر توشأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصا بموقوفه عليه سوى ذلك قال الحافظ ابو بكر احمد بن الحسين هو عن ابن عمر صحيح والموقوف في ٣

الجبيرة (تبعاً لوضع الجراحة) لان الجبيرة والعصابة لابد ان تكون ازيد من الجراحة فحققت الضرورة الى جواز المسح على الزائد اذا كان يضره حلها لفعل ماحول الجراحة وان كان لا يضره ذلك مسح على الجراحة وغسل ماحولها ولا فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح والجراحات ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز ان يجمع مع الغسل ولا يتوقف بوقت فلو كان باحدى رجله قرحة فمسح عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس جمعا بين الغسل والمسح فلو لبس الخف على الصحيحة وحدها ثم احدث لا يجوز ان يمسح على الخف لانه يكون جمعا بين الغسل والمسح فان لبس الخف عليهما جاز له المسح على الخفين (ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب او دونها) اى دون الكعب (فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع) والرجل الصحيحة (ولبس خفيه) ثم احدث ينظر ان كان مابق من ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلاث اصابع او اكثر يمسح على الخفين (والا) اى وان لم يكن مابق من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلاث اصابع (يفسلهما) اى كلتا الرجلين (لانه) اى الشان (وجب غسل) الموضع (المقطوع) ولا يجوز المسح على الخف الملبوس عليه لقصانه عن مقدار الفرض واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة لثلاث يجمع بين الغسل والمسح (وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين او كليهما وبعض خفه حال عن القدم) فمسح على الخف (فان وقع المسح على المفصول) اى مابق (من القدم) اى ان وقع المسح على المقدار الذى فيه القدم من الخف حال كون ذلك المسح عليه (مقدار ثلاث اصابع جاز) المسح لوجود مسح المقدار المفروض (والا) اى وان لم يقع المسح مقدار ثلاث اصابع على الموضع الذى فيه القدم من الخف (فلا يجوز المسح) (وكذا) الحكم على هذا التفصيل (اذا كان الخف واسعا وبعضها حال عن القدم) والخاص ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا من الخف فان وقع بتمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز (رجل توضحا ومسح على الجبيرة ولبس خفيه ثم احدث قبل مابدأت فتوضا يمسح على الجبيرة والخفين) لان طهارته كاملة ما لم تبرأ حتى جازله امامة الاصحاء (فان احدث بعدما برأت لا يمسح لانه لبس) الخفين (على طهارة نافصة ذكره في شرح الاسبيجاني) وقد حققناه في الشرح (واذا ٦

٣ هذا كالمرفوع لان الابدال لا تنصب بالرأى وروى ابن ماجه عن زيد بن علي عن ابيه عن جده الحسين بن علي بن ابي طالب قال انكسرت احدى زندي فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فامرني ان امسح على الجبائر وفي اسناده عمر بن خالد الواسطي وهو متروك ولكن الحكم يجمع عليه لمكان الحرج او لزوم الضرر في غسل بلا فرق بين شدها بوضوء وبدونه فلا يضر ضعف الحديث بالنسبة الىنا بعد ما جمع عليه الائمة المجتهدون بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم في الدين من حرج (شرح كبير) ٦ ذلك لانه عند البره تبين انه محدثا عند اللبس والتبين يؤثر فيما انقضى كما يؤثر في الباقي وتحقيقه ان الحكم الثابت بطريق التبين هو ما يكون ثبوته ٤

كان الشقاق في رجله ) او في يده ( فجعل فيه الدواء ) كالمرهم ونحوه  
 ( او الشحم يرماء فوق الدواء ) وجوابان لم يكن بضربه ( ولا يكفيه المسح  
 لعدم الضرورة ) وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء  
 بنفسه ( يستعين بغيره حتى يوضئه ) استحبابا عند ابى حنيفة ووجوباً عند  
 هما ( فان لم يستعن وتيمم وصلى جازت صلواته عند ابى حنيفة ) خلافا  
 لهما وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول  
 عن التجاسة ووجد من بوجهه او يحوله يجب عليه الاستعانة عندهما  
 لا عنده لان عنده المكلف انما يكلف بقدرته نفسه لا بقدرته غيره ( فان  
 لم يجد من يوضئه ) بان لم يكن عنده او كان فاستعان به فابى ( جازت  
 صلواته بخلاف ) لتحقيق العجز من كل وجه ( واما المسح على الجوارب )  
 جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا  
 ولا جروفاً ( فلا يجوز عند ابى حنيفة الا ان يكونا مجلدين ) اى استوعب  
 الجلد ما يستر القدم مع الكعب ( او متعلين ) اى جعل الجلد على ما يلي الارض  
 منهما خاصة كالنعل للرجل ( وقل لا يجوز ) المسح عليهما ( اذا كانا ثخينين  
 لا يشقان ) قال في المغرب شف الثوب اذ ارق حتى روى ما وراه من باب  
 ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا يشقان ونفى الشفوف تأكيد للثخانة  
 وفي بعض الكتب لا ينشفان الماء ويشقان الماء فالاول بمعنى لا ينشف  
 الجوربان الماء الى نفسيهما كالاديم والصرم والثاني بمعنى لا يجاوز ان الماء  
 الى القدم كذا في فتاوى قاضخان ( وعليه ) اى قول ابى يوسف  
 ومحمد ( الفتوى قال في الذخيرة وقيل رجع ابو حنيفة الى قوله في آخر  
 عمره ) على ما روى انه لامرض مسح على الجوربين من غير نعل وقال  
 له واده فعلت ما كنت منعت الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه ( وحدث  
 الجوربين ) ( الثخينين ان يستمسك ) اى يثبت ولا ينسدل ( على الساق من غير  
 ان يشد بشئ ) عند عدم ضيقه وهذا حد آخر للثخين غير ما تقدم وقال  
 الزاهدى فان كان ثخيناً يمشى معه فرسخاً فصاعداً كجوارب اهل مرو  
 فعلى الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة وهو احسن الحدود ولذا قال المصنف  
 ( ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من الابد والتريكة لا مكان قطع المسافة  
 بها ) فاعتبر قطع المسافة لانه هو المقصود من امتعة الرجل ثم قال الزاهد  
 ذكر شمس الائمة الحلواني ان الجوارب خمسة انواع من المرعى الغزل

٤ في الحال ثبوتاً في  
 الزمن السابق حكماً  
 والفرق بينه وبين  
 الثابت بطريق  
 الاستناد ان الثابت  
 بالتبين يمكن الاطلاع  
 عليه دون الثابت  
 والتبين ظهر اثره  
 في الحال وفيما مضى  
 والاستناد يظهر اثره  
 في الحال دون ما مضى  
 مثاله الماسح على الخف  
 لو سبقه الحدث وهو  
 في الصلوة فذهب  
 للوضوء ففتت مدة  
 مسحه في اثناء ذلك  
 جازله ان يتم وضوءه  
 ويبقى لان حدثه  
 بسبب تمام المدة ثبت  
 بطريق الاستناد الى  
 الحدث السابق على  
 المسح فلم يظهر تأثيره  
 في مقدار ما مضى  
 من الصلاة وفي الحال  
 لم يصادف اداء جزء  
 من الصلوة حتى يفسد  
 ها فيني وكذا التيمم  
 سبقه الحدث فانصرف  
 لتيمم فوجد الماء  
 وقدر على الوضوء  
 فانه يتوضأ ويبقى  
 لثبوت عمل الحدث  
 السابق بطريق  
 الاستناد بخلاف ما  
 مع ٢

واشعر والجلد الرقيق والكرباس و ذكر التفاصيل في الاربعة من التحين  
والرقيق والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الخامس فلا يجوز  
المسح عليه كيف ما كان انتهى وقد علم منه ان اسم الجورب ليس مخصوصا  
بما ينسج على اليد من الغزل بل يطلق على ما يحاط من الكرباس وغيره  
ايضا وعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف لمطف الشعر عليه ومن  
المعلوم ايضا ان الكرباس اسم لما هو من غزل القطن ويلحق به ما هو  
مثله في الثخانة كالكتان والابرسيم وحينئذ فالمعمول من الجوخ داخل تحت  
ما هو من الغزل لان تحت الكرباس وما لحق به ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل  
من انه اذا كان مجلدا او منعلا او مبطنا يجوز المسح عليه اتفاقا ولا فان كان  
ثخينا يمكن ان يمشى به فرسحا او اكثر فعلى الخلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز  
بالاتفاق على انه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو من الغزل لجاز الحاقه به  
بطريق الدلالة فانه امتن من المعمول على اليد من الغزل على ما لا يخفى  
واذا كان كذلك فلا يشترط لجوازا المسح عليه ان يستر الجلد جميع القدم  
والكعبين بل يكفي ما يطلق عليه اسم المنعل \* فروع \* اذا تمت مدة المسح  
وهو متوضى \* لزم نزع الخفين وغسل الرجلين دون اعادة بقية الوضوء  
وكذا اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضيه خان لومت المدة وهو في الصلوة  
ولم يخدماء يمضى على صلوته اذا فائدة في قطعها وهو عاجز عن  
غسل الرجلين فانه يتيم ولا حظ للرجلين من التيم ومن المشايخ من قال تقصد صلوته  
والاول اصح انتهى والذي يظهر لي ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم  
ان التيم لاحظ للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان محله  
عضوين كما ان الوضوء طهارة لجميعها وان كان محله اربعة اعضاء وكذا  
لو خاف ان نزعهما ذهاب رجله من البرد فانه يتيم ولا يمسح على الخفين  
على ما حققه الشيخ كالدين ابن الهمام وقد ذكرناه في الشرح ٧

### فصل في نواقض الوضوء

النواقض جمع ناقضة والمراد بها العلة الناقضة (المصاني) اى العلة  
(الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين) اى خروج كل شئ خرج  
من القبل والدبر فيشمل البول والغائط والدود والحصاة والريح غير ان الريح  
من غير الدبر لا تنقض فلذا قال (وان خرج من قبل الرجل او المرأة ريح  
منتنة الصحيح انه) اى الوضوء (لا ينقض ذكره في المحيط) ولا خلاف في ان  
الخارجة من الذكر غير ناقضة وكذا غير المنتنة اذا خرجت من الفرج

٢ على الجيرة وسبقه  
الحديث فذهب  
للو ضوء فسقطت  
جبرته عن برئه حيث  
لا يجوز له البناء  
لثبوت عمل الحديث  
السابق بطريق  
التبين فآثر فيما مضى  
من الصلوة كذا ذكر  
هذا الفرق الشيخ  
حافظ الدين في المستصفى  
عن استاذة جيد الدين  
الضرير الا ان جعل  
الاتقاض بسقوط  
الجيرة عن برئه من قيل  
التبين اشكال ليس  
هذا موضع ذكره  
وينبغي ان يقيد تأثيره  
هنا في المنقضى بالمنقضى  
من وجه كما في صورة  
الفرق دون المنقضى  
من كل وجه كما اذا  
سقطت الجيرة عن  
برئه بعد تمام الصلوة  
فان التبين لا يؤثر  
فيها فلا تبطل كما يشير  
اليه تخصيصهم ذكر  
الاستيناف بسقوطها  
عن برئه في اثناء الصلوة  
(شرح كبير)  
٩ قال الشيخ كالدين  
ابن الهمام الذى يظهر  
 صحة القول بالفساد  
لان المصراع قدر منع ٣



واما المنتنة فقل تنقض والصحيح انها لا تنقض بل الصحيح ان الخلاف  
انما هو في الخارجة من فرج المفضاة ولا خلاف في غيرها (وان خرج) (الريح  
(من المفضاة) وهي التي انقطع الحجاب بين قلبها ودبرها فانصل المسلكان  
(فمن محمد يجب عليها الوضوء) للاحتياط (وذكر في جامع قاضيان  
وكذا في غيره انه) (يستحب لها ان يتوضأ) للاحتياط مع ان طهارتها  
ثابتة بيقين فلا تزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدبر هو الغالب  
يرجح انها من الدبر وقيل ان كان مسموما او متنا نقض والا فلا وفي الخلاصة  
لو خرج من الدبر ريح يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو احتلاج لا وضوء عليه  
(وكذا الدودة والحصاة اذا خرجا من) احد (هذين الموضعين) فعليه  
الوضوء لاستنباع الرطوبة وهي حدث في السيلين وان قلت بخلاف الريح  
(وان خرج الدودة من الفم او من الاذن او من الجراحة لا ينتقض) لان  
الدودة طاهرة وما عليها من البلة غير ناقضة لقلتها وعدم قوة السيلان  
فيها (وان ادخل الحفنة دبره ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لا ينتقض)  
بادخالها الوضوء (والاحوط ان يتوضأ) لان عدم وجود البلة نادر  
فربما وجدت الا انها خفيفة وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج  
واما ما غيبه فخروجه ناقض لالتحاقه بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف  
ما اذا كان طرفه خارجا (وان اقطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه  
عند ابي حنيفة خلافا لهما) وذكره قاضيان من غير ذكر خلاف وذكر  
ابن الهمام ان فيه خلاف ابي يوسف رحمه الله تعالى فقط وهو الظاهر وان  
اقطر في الفرج الداخل فخروجه ناقض اتفاقا وان اقطر في الاذن ثم عاد بعد يوم  
من الانف لا ينتقض وكذا ان عاد من الاذن وان عاد من الفم نقض وكذا  
السعوط لا ينتقض ان عاد من الانف بعد ايام كذا في فتاوى قاضيان (وان  
احتشى الرجل احليله بقطنه خوفا من خروج البول) (الحال انه) (لولا ذلك  
القطن لكان يخرج منه البول فلا بأس به) بل يستحب ان كان يريبه الشيطان  
ويجب ان كان لا ينقطع الا به قدر ما يصلي الصلوة وكذا الحكم لو احتشى دبره  
(ولا ينتقض وضوءه) (مالم يخرج البول على ظاهر القطنه) لعدم الخروج (وان  
غابت القطنه ثم اخرجها او خرجت هي) (بنفسها حال كونها) (رطبة انتقض  
وضوءه) (وان لم تكن رطبة لا ينتقض) (الدهن بخلاف ما يغيب في

٣ الخلف بعده فيسرى  
الحدث بعدها اذ لا  
بقاء للطهارة مع الحدث  
فكما يقطع عند وجود  
الماء ليغسل رجله يقطع  
عند وجود الماء ليغسل  
رجليه يقطع عند عدمه  
ليتم للرجلين فقط  
ليزوم رفع الاصل  
بالخلف بل لذلك لان  
الحدث لا يتجزى فيصير  
حدثا بحدث القدمين  
وان كان بحيث لو اقتصر  
على غسلهما ارتفع كن  
غسلهما ابتداء الاعضاء  
الارجلية وفي الماء فانه  
يقيم لا للرجلين فقط  
والا لكان جمع الخلف  
والاصل ثابتا في كثير  
من الصور بل للحدث  
القائم به فانه على حاله  
مالم يتم السك والحد  
التيتم وان لم يصب  
الرجل حسا لكن  
يصيبها حكم الطهارة  
عنده وهو المقصود ثم  
قال وعلى هذا فاذا ذكر  
في جوامع الفقه  
والحيط من انه انما يزعم  
اذا تمت المدة اذا لم  
يخف ذها بهما من  
البرد فان خاف فله ان  
يمسح مطلقا ٤

الدبر فان خروجه ناقص كالو احتقن بدهن ثم خرج ( وان ابتل الطرف  
الداخل ) من القطنة ( ولم ينفذ ) البلل الى ظاهرها ( ينتقض ) لماسر  
وان سقطت ) بعد ادخال طرفها ( ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة  
لم ينتقض وكذا الحكم في كرسف النساء ) وهى القطنة التى تحتشى بها  
المرأة فرجها وهو فى الاصل اسم للقطن مطلقا ( اذا سقطت ) ان كانت  
رطبة نقضت وان كانت يابسة فلا ( سواء كان ) الكرسف ( فى الفرج  
الداخل او فى الخارج وان ) كانت ( احتشت فى الفرج الخارج فابتل  
داخل الحشو انتقض ) وضوءها سواء ( نفذ ) اى نفذ البلل الى خارج  
الحشو ( او لم ينفذ ) للتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتبر فى الانتقاض  
لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينتقض بما يخرج من قصبة الذكر  
الى القلفة وان لم يخرج من القلفة كذلك بما يخرج من الفرج الداخل وان لم  
يخرج من الخارج ( واما اذا احتشت فى الفرج الداخل ) فحينئذ  
( ان نفذ ) البلل ( الى خارجه ) اى خارج الحشو ( انتقض الوضوء والا ) اى  
وان لم ينفذ الى خارجه ( فلا ) ينتقض كفى حشو الاحليل هذا الذى مضى كان  
فى الخارج من احد السبيلين ( اما ) النجس ( الخارج من غير السبيلين فيوجب  
انتقاض الطهارة ) ايضا ( عندنا على التفصيل ) الذى سيذكر ( خلافا للشافعى  
ومالك وذلك ) كالتقيء والدم ونحوهما ( من القيح والصديد لقوله عليه السلام  
\*الوضوء من كل دم سائل\* وتحقيقه فى الشرح ) اما التقيء فانه اذا كان ملاء الفهم  
بان كان لا يمكن معه التكلم وقيل ان لا يمكن امساكه الا بتكلف ( فانه ينتقض  
الوضوء سواء كان ) ذلك ( طعاما او ماء او مرة صفراء او سوداء ) وعن  
الحسن لو قاء الطعام او الماء من ساعته لا ينتقض وكذا الصبي لو ارتضع وقاء  
من ساعته لا يكون نجسا قبل هو المختار والصحيح انه نجس فى الجميع لمخالطته  
النجاسة وفى القنية لو قاء دودا كثيرا وحية ملاء فاه لا ينتقض وذلك لانه  
ظاهر فى نفسه وما يستتبعه قليل لا يبلغ ملاء الفم ( فان كان ) التقيء ( بلغما  
لا ينتقض ) الوضوء ( عند ابى حنيفة ومحمد سواء نزل من الرأس او صعد من  
الجوف ) وقال ابو يوسف وان صعد من الجوف ينتقض لانه نجس بالمجاورة  
ولهما انه لزج لا يتخلله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطهارة اى مال  
الى قول ابى يوسف حتى قال بكره ان يأخذ البلغم بطرف كفه ويصلى معه كذا

وفيه نظر فان خوف  
البرد لا اثر له فى منع  
السراية كما ان عدم  
الماء لا يمنع غاية  
الامر انه ينزع لكن  
لا يمنع بل يتيم  
خوف البرد انتهى  
وهو التحقيق  
والتدقيق الذى ليس  
للعُدول عنه طريق  
ولله در القائل كم ترك  
الاول للآخر والله  
الموفق  
( شرح كبير )

٩ اقول لا يفهم من  
هذا الميل الى قول ابى  
يوسف لان الكراهة  
يمكن ان تكون على  
قولهما ايضا لانهما  
يسلمان انها تستعقب قليل  
النجاسة والصلابة مع  
قليل النجاسة مكروهة  
فان كان البلغم مختلطا  
بالطعام ونحوه ان كان  
بحال لو انفرد الطعام  
ملاء الفم نقض والا  
فعلى الخلاف وقد  
خالف زفر فى  
اشتراط ملاء الفم فى التقيء  
وقال تنقض مطلقا  
لاطلاق ماوردانه عليه  
السلام قاء فضوضافاته  
بعد انه عليه السلام بقى ٣

في الخلاصة وفيه نظر مذكور في الشرح ٩ (وان قاءدما) فاما ان يكون من  
الرأس او الجوف سائلا او علقا ( ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض  
اتفاقا ) ان ساوى البزاق ( وان كان علقا ) اى منجدا ( لا ينقض ) اتفاقا  
وان غلب السائل على البزاق نقض وكذا ان كان مساويا بان كان اصفر  
نارنجيا فان كان اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا الحكم ان  
خرج من اسنانه ( وان صعد الدم من الجوف ان كان علقا لا ينقض اتفاقا  
الا ان يملأ الفم ) لانه سوداء محترقة فاعتبر بسائر انواع القيء ( وان كان  
سائلا فعلى قول ابى حنيفة ينقض وان لم ) اى ولولم ( يكن ملاء الفم ) كسائر  
الدماء السائلة لانه من جراحة من الجوف اذا المدة ليست محلا للدم ( وعند  
محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء الفم ) اعتبارا بالقيء لكونه من الجوف ( وان قاء  
طعاما ) او غيره سوى الدم السائل وانما ذكر الطعام لئلا يتوهم ان الضمير  
للمتقدم ذكره ( قليلا قليلا ) تنفرقا وكان بحيث لو جمع يملأ الفم ينظر  
( ان اتحد المجلس ) بان قاء الجميع في مجلس واحد ( يجمع عند ابى يوسف  
ويحكم بالنقض ) وقال محمد ان اتحد السبب ( وهو الغشيان ) يجمع )  
ويحكم بالنقض ( والافلا ) وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى  
اسبابها ( وتفسير اتحاد السبب انه ) اى الاتحاد اى كائن ( اذا قاء ثانيا قبل  
سكون النفس عن الغشيان والهيجان ) اى الاضطراب والحركة لدفع  
المعدة مالا يطيقه وكذا ثالثا ورابعا فهذا هو تفسير اتحاد السبب ( اما الدم  
ونحوه اذا خرج من البدن ) فاما يسيل اولا ( ان سال ) بنفسه ( نقض  
والافلا ) خلافا لفرق قوله عليه الصلاة والسلام \* ليس في القطرة والقطرتين  
من الدم وضوء الا ان يكون سائلا \* ٨ والمراد بالقطرة والقطرتين ما يخرج  
شبههما بما يقطر ولا يسيل بدليل قوله الا ان يكون سائلا ( وعلى هذا الاصل )  
وهو اعتبار السيلان في الدم ونحوه ( مسائل ) كثيرة ( منها ) اى من تلك  
المسائل ( نقطة ) بكسر النون وفتحها وهى واحدة الجدرى والبثرة  
( قشرت فسال منها ماء ) خالص اجتذب من الخارج والتأمت عليه ( اودم  
او صديد ) اى ماء اصفر رقيق من الدم او القيح ( ان سال عن رأس الجرح  
ينقض الوضوء وان لم يسيل ) عن رأس الجرح ( لا ) ينقضه وهذا يشمل  
ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالعصر فسال واختيار صاحب

٣ ملاء الفم لانه يكون  
غالباعن كثرة الامتلاء  
من الطعام وليس  
ذلك من شيمه عليه  
السلام وكذلك قوله  
في حديث ابن عباس  
او فليس مطلق فيجوز  
على اطلاقه واجابوا  
عنه بما روى عن على  
رضى الله عنه قال اودعة  
تلاء الفم وهو لوضوح  
لم يعارض الحديث  
المرفوع سيما ومفهوم  
الصفة ليس بمحنة  
كيف ولم يعرف حديثا  
ومثله ما وقع في حديث  
يعاد الوضوء من  
سبح فانه لا يعارض دليله  
وكذلك لا يعارض القياس  
لكن قيل ان الفلوس  
هو ما يملأ الفم ذكره  
في المغرب ولا يخلو عن  
نظر والله اعلم  
( فرح كبير )  
٨ ولفظه القطرة و  
القطرتين كناية عن  
القلة وعدم السيلان  
بدليل الا ان يكون  
سائلا فيه يعلم ان ليس  
المراد حقيقة القطرة  
والا لكان النفي و  
الاثبات متواردين ٤

المحيط وفي الهداية انه اذا خرج بالعصر لا ينقض والاول اوجه قاله ابن  
 الهمام وذكرناه في الشرح ٩ ( وتفسير السيلان ) الداقض ( ان ينحدر )  
 ذلك الشيء ( عن رأس الجرح ) اي ينزل بنفسه من غير تبعية غيره ( واما  
 اذا علا على رأس الجرح ) او البشرة ونحوهما ( ولم ينحدر لا يكون سائلا  
 وقال بعضهم ) انما يكون سائلا ناقضا ( اذا خرج ونجاوز ) مكان خروجه  
 ( الى موضع يلحقه ) اي يلحق ذلك الموضع ( حكم التطهير ) اي يجب  
 تطهيره في الوضوء او في الغسل او في ازالة النجاسة الحقيقية ( يعني ) ذلك  
 البعض الذي فسروا السيلان بهذا ( اذا خرج الدم من الرأس الى انفه  
 او الى اذنه ان سال ) ذلك الدم ( الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال )  
 وهو ما جاوز قصبه الانف وداخل صماخ الاذن الى خارج نقض الوضوء  
 وان سال الى قصبه الانف وداخل صماخ الاذن ولم يجاوز لا ينقضه  
 ( وان مسح الدم عن رأس الجرح بقطنه ) او غيرها ( ثم خرج فمسح ثم وثم  
 اوالقى التراب ) او وضع القطن ونحوه ( عليه ) فخرج وسرى فيه ينظر  
 ( ان كان بحال لو تركه ) ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئا ( لسال نقض والا فلا )  
 ينقض لان المعبر خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المانع ( و ) من  
 المسائل ( لو بزق وفي بزاقه دم ) فانه ينظر ( ان كان البزاق غالبا ) بان كان  
 الى البياض اقرب ( فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا ) بان كان الى الحمرة  
 اقرب ( فعليه الوضوء ) لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومعلوبيته على  
 عدم ذلك ( وان استويا ) بان كان فيه صفرة شديدة نارنجية ( يتوضا  
 احتياطا ) لان سيلانه بنفسه اظهر ( و ) منها ( لو عض شيئا فرأى اثر الدم  
 عليه فلا وضوء عليه ) وفي الذخيرة اذا عض شيئا فوجد فيه اثر الدم واستاك  
 بالسواك فوجد اثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان وكذا لو رأى الدم  
 على الحلال لانه ليس بسائل قاله قاضيخان ( وقال بعض المشايخ ينبغي  
 ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه ) اي في  
 الشيء الذي وضعه من الكم ونحوه ( ينقض ) الوضوء ( والا فلا ) وفي  
 الحاوي سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضعه  
 معلوما وسال نقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى  
 الغالب ( و ) منها ( روى عن محمد انه قال الشيخ اذا كان في عينه دم  
 ويسيل الدموع منهما ) اي من عينه ( أمره ) فصل مضارع من مقول

٤ على شيء واحد فان  
 حقيقة القطرة فيها  
 السيلان لكن في  
 واحد طريق الحديث  
 محمد ابن الفضل بن  
 عطية وفي الآخر  
 حجاج بن نصير وقد  
 ضعفا الا ان الا  
 حادث المقدمة  
 ليست صريحة في  
 مراده فان في بعضها  
 من دم سائل وفي  
 بعضها ذكر الرعاف  
 وهو لا يكون الا  
 سائلا وايضا رطوبات  
 البدن واخلاطه  
 لا يعطى لها حكم  
 النجاسة بالانتقال  
 والا لما صحت صلوته  
 فقط فلا انتقال في  
 السيلان يعلم بمجرد  
 الظهور لان المحل  
 ليس مقر ما ظهر  
 فظهوره دليل انتقاله  
 بخلاف غيرهما فان  
 تحت كل بشرة رطوبة  
 فاذا زالت البشرة  
 كانت رطوبة ما دية  
 لا منتقلة ولا تكون  
 منتقلة الا بالتجاوز  
 والسيلان ولذا حكموا  
 بطهارة الباقى في  
 عروق المذكاة ٢

محمد ( بالوضوء لوقت كل صلوة ) اى كسائر اصحاب الاذار ( لاني  
 اخاف ان يكون مايسيل منه صديدا فيكون صاحب عذر ) ولا فرق في ذلك  
 بين الشيخ والشاب الا انه ذكره الشيخ باعتبار الاكثر ولا فرق بين الرمد  
 وغيره من الاوجاع بل كل ما يخرج من علة مع وجع سواء كان من العين  
 او الاذن او السرة او الذى ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد  
 بخلاف ما اذا كان بدون وجع ( وفي الفتاوى الغرب في العين ) وهو يفتح  
 العين المعجمة وسكون الراء جرج في مائها ( بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ )  
 اى لا يجف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة القروح ( واما صاحب  
 الجرح الذي لا يرقأ ) بالهزة اى لا يسكن دمه عن النزف ( ومن به سلس  
 البول ) اى عدم استسماكه ( والمستحاضة وكذا من به رطاف دائم او  
 انفلاق ريح او استطلاق بطن يتوضؤون لوقت كل صلوة فيصلون  
 بذلك الوضوء في الوقت ماشوا من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت  
 بطن وضوءهم ) وفي بعض الذخ وكان عليهم استيناف الوضوء لصلوة  
 اخرى وهو لفظ القدورى وفيه دفع توهم ان يبطل وضوءهم بالنظر  
 الى صلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة اخرى ( وان توضأت المستحاضة  
 حين يطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب وقت الظهر عند ابى حنيفة  
 ومحمد خلافا لابى يوسف وزفر ) بناء على ان وضوءهم ينتقض بخروج  
 الوقت فقط عند ابى حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وباليهما وجد عند  
 ابى يوسف ففي الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خرج فينتقض  
 عند ابى يوسف وزفر لا عند ابى حنيفة ومحمد وفيما اذا توضأت قبل طلوع الشمس  
 ثم طلعت وجد الخروج ولم يوجد الدخول فينتقض عند الثلاثة لا عند زفر  
 ( وبني ) وجوب المجروح ( ان يربط جرحه تقريبا للنجاسة ) وان لم يكن  
 منعافا فالتطهارة واجبة بقدر الامكان ( وان اصاب الثوب من ذلك الدم  
 اكثر من قدر الدرهم لزمه غسله ) لانه نجاسة غليظة هذا ( اذا علم ) او غلب  
 على ظنه ( انه اذا غسله لا يتنجس ثانيا ) قبل اداء الصلوة ليكون الغسل مفيدا  
 ( ولو كان ) الثوب الذى اصابه ذلك الدم ( بحال لو غسله يتنجس قبل  
 الفراغ من الصلوة ثانيا اجاز له ان لا يغسل ) هذا ( هو المختار ) للفتوى وقيل  
 لا بد ان يغسله في وقت كل صلوة مرة ( وصاحب العذر اذا منع الدم )  
 ونحوه ( عن الجروح بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر ) لانه يمكنه

٢ بعد الذبح ويؤيده  
 قوله تعالى او دما منسفو  
 حافان غير المسفوح  
 ليس بداخل تحت الحر  
 مة فلا بد لحرمته نجاسة  
 من دليل وقد تقرر ان  
 ما تقدم ليس بدليل  
 والله سبحانه اعلم  
 ( شرح كبير )

٩ وما في المحيط اوجه  
 قال الشيخ كمال الدين بن  
 الهمام لا يظهر تأثير  
 للخراج وعدمه في  
 هذا الحكم لكونه  
 خارجا نجسا وذلك  
 يتحقق مع الاخراج  
 كافى عدمه

فصار كالتقص وقشر  
 الفط فلذا اختار السر  
 خسى في جامعہ التقص  
 وكيف وجب الادلة  
 الموردة من السنة  
 والقياس تفيد تعلق  
 التقص بالخارج النجس  
 وهو ثابت في المخرج  
 انتهى ( شرح كبير )

الصلوة مع الطهارة الكاملة لعدم المنافي (ولهذا المعنى المقتصد لا يكون صاحب عذر بخلاف الخائض اذا احتشت) ومنعت الدم عن الخروج حيث (لا يخرج من ان يكون حائضاً) لان صفة الحيض اذا تقررت لا توقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم توجد (رجله جدرى خرج منها ماء صديد هوسائل) وقد صار بسببه صاحب عذر (فتوضأ منه ثم سال القرحة التي لم تكن سائلة قبل الوضوء تنقض) ذلك وضوءه (لان الجدرى قروح) متعددة لا قرحة واحدة فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقأ وتوضأ لاجله ثم سال الآخر (وعلى هذا مسألة المنخرين) اذا كان الدم يخرج من احدهما وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سال الذي لم يكن يسيل ينقض وضوءه لما قلنا (وصاحب الحدث الدائم) ليس من يتصلبه خروج الحدث من غير انقطاع بل هل (من لا يمضي عليه وقت صلوة كاملة الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه) وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرير كونه صاحب عذر فادام يوجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فهو باق على كونه صاحب عذر لكن تقريره ابتداء بما يكون بان لا يمكنه ان يتوضأ ويصلي خاليا من العذر الذي ابتلى به من اول وقت صلوة الى آخره فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث على هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب الوقت بالطهارة منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة (واذا توضأ) صاحب العذر (لحدث آخر) غير الذي ابتلى به (والدم) ونحوه من الحدث فيه الذي ابتلى به (منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه) لان الوضوء لم يقع لذلك بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له (واذا انقطع الدم) ونحوه من الاعذار (وقتا كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر) بالنظر الى العذر المنقطع فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع ودام لا يعيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء وكذا لو كانا على السيلان وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعذورين وكذا لو توضأ على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما اعتبر للاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة ذبي الاعذار والعذر



منقطع كذا في الكافي ( رجل انثر ) اي استخرج ما في انفيه بالنفس ( فسقطت  
من انفه كتلة دم ) الكتلة بالضم الجملة المجتمعة من نحو التمر والطين والمراد به  
هنا قطعة مجتمعة من الدم الجامد ( لم ينتقض وضوءه ) لان العلق والدم  
المنجمد بحرارة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المفسوح اي  
السائل ( وان قطرت ) اي الدم فانه يذكروا بؤنث ( انتقض ) وضوءه  
للسيلان ( والقراد ) وهو الكبار من الجنان ( اذا مص ) العضو ( وامتلاء  
دما ان كان كبيرا ) بان كان مامصه يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو  
( انتقض ) به الوضوء ( وان كان صغيرا ) بان كان مامصه دون ذلك ( لا ينتقض  
اما العلق اذا مصت ) الواحدة منه العضو ( حتى امتلأت وكانت بحيث  
لوسقطت ) وشقت ( لسال منها الدم انتقض ) الوضوء ( وان لم تمص ذلك القدر  
لا ينتقض ) واما الذباب او البعوض او البراغيش ونحوها ( فانه اذا مص وامتلاء  
دما لا ينتقض ) واما الدم القليل ( الذي ليس له قوة السيلان ) ( او القئ القليل )  
الذي لا يملأ الفم ( فلما لم يكن ) كل واحد منهما ( حدثا لم يكن نجسا )  
عند ابي يوسف وهو الصحيح خلافا لمحمد ( فاذا اصاب الثوب لا يمنع جواز  
الصلوة به وان ) اي ولو ( فخش ) وزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء  
القليل لا ينجسه لانه لو كان نجسا لنعى الطهارة ( وكذا النوم ناقض )  
لوضوء ( اذا كان ) النائم ( مضطجعا ) اي واضعا جنبه على الارض ( او متكئا )  
اي معتمدا على مرفقه ( او مستندا الى شيء ) بحيث ( لو ازيل ) ذلك الشيء  
( اسقط ) النائم اي صار من الاسترخاء بحال لو لا ذلك الشيء لسقط لقوله  
عليه السلام \* العينان وكاء السنه فن نام فليوضأ \* وفي الكافي لو نام مستندا  
الى شيء لو ازيل لسقط لا ينتقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوي انه ينتقض  
لانه اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه وقول الطحاوي  
هو مختار صاحب الهداية والقنوري وغيرهما وهو الاصح ولو نام جالسا  
يتأيل ربما يزول مقعده عن الارض وربما لا قال الحلواني ظاهر المذهب  
انه ليس يحدث وقال الحلواني لا ذكر للنعاس مضطجعا والظاهر انه ليس  
بحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قبل عنده كان  
حدثا وان كان يسهوع عن حروف او حرفين فلا ( وان نام في الصلوة قائما  
اورا كما وقعا او ساجدا فلا وضوء عليه ) لقوله عليه السلام لا يجب  
الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع

استرخت مفاصله ( وان كان ) الرجل ( خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد  
ففيه اختلاف ) بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال  
في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا واليه مال المصنف حتى قال  
( وظاهر المذهب انه يكون حدثا ) هو المروى عن شمس الائمة الحلواني وقال  
في الخلاصة في ظاهر المذهب لافرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية  
صحح عدم الفرق والمعتمد انه ان نام على الهيئة المسنونة في السجود رافعا  
بطنه عن فخذه مجافيا مرفقيه عن جنبه لا يكون حدثا ولا فهو حدث  
الوجود نهاية استرخاء المفاصل سواء كان في الصلوة او خارجها وتمام تحقيقه  
في الشرح ( وان نام قاعدا ) مرتبعا او غير مرتب من هيات القعود  
( او واضعا اليه على عقبه ) حال كونه مستويا في الخالتين ( او واضعا  
بطنه على فخذه لا ينتقض ) وضوءه ( ذكره محمد في الصلوة الاثر ) وفي الذخيرة  
لو نام قاعدا ووضع اليته على عقبه وصار شبه المتكبد على وجهه قال ابو  
يوسف عليه الوضوء كذا في المسوطن انتهى وهذا هو الاصح لانه اذا انكب  
على وجهه وجعل بطنه على فخذه ارتفع جانب الخلف عن مقدمه وزال  
التمكن واما لو جعل اليته على عقبه ولم يضع بطنه على فخذه فعلم القرض  
ظاهرا وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوى قاضيهان بخلاف صورة المتن  
( ولو نام محتبيا ) بان جالس على اليته ونصب ركبته وشد ساقيه الى نفسه  
بشيء يحيط من ظهره عليهما ( لا وضوء عليه ) لشدة تمككه مقدمه وعدم  
تمام استرخاء ( وكذا لو وضع ) في هذه الحالة ( رأسه على ركبته ) لما قلنا  
وفي الخلاصة فان نام مرتبعا لا ينتقض الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو  
ان يخرج قدميه من جانب ويلصق اليته بالارض ( وان سقط النائم ) نوما  
غير ناقض ينظر ( ان انبته بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء ) وعن  
ابي حنيفة رجة الله عليه ان انبته عند نصابه الارض بلا فصل لا ينتقض  
وعن ابي يوسف رجة الله عليه انه ينقض ( وان انبته قبل السقوط فلا  
وضوء عليه ) وعن محمد انه ان زال مقدمه عن الارض قبل ان ينبته انتقض  
وضوءه وان انبته قبل ان يزيلها فلا قال في الخلاصة والفتوى على رواية  
ابي حنيفة ( وان نام على دابة عريانة ) ينظر ( ان كان ) نومه عليها ( حالة  
الصعود او ) حالة الاستواء لا ينتقض وضوءه في الحالين لتمككه مقدمه  
( وان كان ) ذلك ( حالة الهبوط ينتقض ) لعدم تمككه ( ولو كان )

را كبا في الاكاف او في السرج لا ينقض ( وضوءه ) في الحالين ( اى حال  
 الهبوط وضوءه من الصعود والاستواء ) وكذا الاغماء والجنون (   
 كل منهما ) ناقض ( للوضوء ) وان ( اى ولو ) قل ( لكونهما فوق  
 النوم لان النائم اذا نبه انبه بخلافهما ) وكذا السكر ( ناقض ايضا  
 وحد السكر اى علامته ) ان لا يعرف ( السكران ) ( الرجل من المرأة ) هذا حده  
 عند ابى حنيفة في ايجاب الحد لا في نقض الوضوء ( والصحيح ) في حده  
 في النقض ( ما ) قاله ( في المحيط انه اذا دخل في مشيته ) بكسر الميم ( تحرك )  
 اى غير اختياري ( فهو سكران ) بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزوال  
 المسكة به ( وكذا القهقهة في كل صلوة ذات ركوع وسجود ) تنقض  
 الوضوء جميعا ( سواء كان ) القهقهة ( حامدا ) عالما بانه في الصلوة  
 ( او ناسيا ) ذلك لقوله عليه السلام \* من ضحك في الصلوة قهقهة فليعد  
 الوضوء والصلوة \* ( وان قهقهة في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض )  
 وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة وهى الكاملة ذات الركوع  
 والسجود ( وان نام في صلوته ثم قهقه فسدت صلوته ولا ينقض وضوءه  
 ذكره في الاصل ) قال في الخلاصة وهو المختار ( وقال في المحيط فسدت  
 صلوته ووضوءه وبه اخذ عامة المشايخ المتأخرين ) وعن ابى حنيفة ينقض  
 الوضوء ولا تنفسد الصلوة والذي اختاره فخر الاسلام في الاصول ومن  
 بعده من الاصوليين ان قهقهة النائم لا تنفسد الصلوة ولا الوضوء والمختار  
 هو الاول الذى اختاره صاحب الخلاصة ( وان قهقه الصبي في صلوته  
 لا ينقض وضوءه ) لانعدام معنى الجنابة ( واما التبسم فلا ينقض الوضوء )  
 بالاجماع ( و ) كذا لا ينقض ( الصلوة ) لكونه بمنزلة الكلام الغير المسموع  
 ( وحده القهقهة قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء مكررتين ) وهذا  
 القول غير مشهور لانه نادر الوقوع والصحيح قوله ( ويكون مسموعا له  
 ولجيرانه ) اى لمن عنده هو الذى حدها به جمهور العلماء سواء بدت نواجذه  
 او لا ( وقال بعضهم ) وهو شمس الأئمة الحلواني ( اذا بدت نواجذه ومنعه )  
 الضحك ( عن القراءة فهو قهقهة ) والنواجذ بالذال المججمة هى الاضراس  
 وقيل اقصاها وقيل الانياب وحد التبسم ما لا يكون مسموعا  
 اصلا ( لاله ولا لجيرانه وذكر في الفتاوى الحسنية ) غيرها  
 ( التبسم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحك يفسد الصلوة ) لانه بمنزلة

الكلام السموع (ولا يفسد الوضوء) لان النص ورد في الفقهية والضحك دونها (وحد الضحك ان يكون مسموعا له دون جيرانه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة) للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي (عند أبي حنيفة وابي يوسف) خلافا لمحمد وهي ان يمس بطنه بطنها او ظهرها وفرجه منتشرا فرجها من غير حائل من جهة القبيل او الدبر وذلك لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي فاقيم السبب الغالب مقام المسبب (وامامس الذكر او اكل شيء مماسته النار) مباشرة كالشواء وبجائل كغيره (قانه لا ينقض الوضوء عندنا خلافا للشافعي) في مس الذكر واما اكل ماسته النار فالشافعي لم يخالفنا فيه ومالك واجد يوافقان الشافعي وكذا مس المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي ينقض اذا لم تكن محرمة مطلقا وقال مالك واجد ينقض ان كان بشهوة والدلائل مستوفاة في الشرح ٩ (واوخلق الشعر) اي شعر رأسه اوحيته اوشاربه (او قلم الاظفار بعد ما توضع لا يجب عليه اعادة الوضوء) ولا امرار الماء عليه ولا اعادة غسل ماتحت الشعر او الظفر ولا مسح لان الغسل والمسح في محله وقع طهارة حكيمية للبدن كله من الحدث لا تختص بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض اعضائه بثرة قد انتشر جلدها فوق الغسل او المسح عليه ثم قشر او قشر بعض جلد رجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء او الغسل لا تبطل طهارة ماتحت ذلك لما قلنا (ومن يقن في الوضوء) اي بالوضوء (وشك في الحدث فلا وضوء عليه) لان اليقين لا يزول بالشك (ومن شك في الوضوء وتيقن في الحدث) اي يقن انه احدث وشك وهل توضع بعد ذلك ام لا (فعليه الوضوء) لما قلنا (ومن شك في خلال الوضوء في غسل بعض اعضائه) هل غسله ام لا فعدم غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك (فعليه غسل ما شك) فيه (وان شك) في ذلك (بعد تمام الوضوء فلا يلتفت) الى الشك ولا يلزمه غسل ما شك فيه (مالم يتيقن) بعدم غسله لان التمام قربنة ترجح غسله وكذا من علم انه قد للوضوء وشك هل توضع ام لا فهو على وضوء ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاها ام لا فعليه الوضوء نظرا الى القرينة ولو تيقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء ونسى اي عضو هو ذكر في جمع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى ومن رأى بللا بعد الوضوء لا يعلم هل

٩ واستدلوا بقوله تعالى اولاستم النساء قلنا ذهب جماعة للجحابة ان المراد به الجماع وجاعة منهم ان المراد به حقيقة رجم مذهب الاولين بالمعنى وهو انه سبحانه افاض في بيان حكم الحدين الاصغر والا كبر عند القدرة على الماء بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة الى قوله وان كنتم جنبا فاطهروا فتبين انه الغسل ثم شرع في بيان الحال عند عدم القدرة على الماء بقوله وان كنتم مرضى الخ ولفظ لاستم مستعمل في الجماع فيجب حمله عليه ليكون بيانا لحكم الحدين عند عدم الماء كما بين حكمها عند وجوده وبطل عليه من السنة ما في مسلم من مس عايشة رضي الله عنها قديمه عليه السلام حين طلقته لما فقدته ليلا وهما منصوبتان في السجود ولم يقطع ٣

هو ماء او بول ان كان اول ما عرض له اعاد الوضوء وان كان الشيطان يريبه كثيرا لا يلتفت اليه لشقته بالطهارة وشكه في الحدث ويذبح ان ينضح فرجه اوسر اويله بالماء اذا توضأ قطعا للوسوسة او يحثى بالقطن

### ❁ فصل ( في بيان ( النجاسة ) ❁

الحقيقة ( النجاسة على ضربين ) اى على نوعين ( نجاسة غليظة و نجاسة خفيفة اما النجاسة الغليظة ) ٨ فهي ( كالمدرة ) وهى رجيع الانسان ( والبول ) اى بول ما لا يؤكل لحمه سوى الفرس ( والدم ) المسفوح ( والخمر ونحو الكلب ) اى رجيعه وكذا سائر سبع البهائم ( ولحم الخنزير وجميع اجزائه ) هذه الاشياء نجاستها يجمع عليها الاشر الحزيد فان فيه رواية عن محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه ( و ) كذا لحوم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن مذبوحا بالتسمية حقيقة او حكما والذابح مسلم او كتباى فان تلك اللحوم نجسة نجاسة غليظة ( اما اذا ذبح ) ذلك الحيوان ( بالتسمية ) حقيقة او حكما كالناسى وكان الذابح مسلما او كتباى ( وصلى احد مع لحمه او جلده قبل الدباغة فيجوز ) ماصلى هذا الذى ذكره هو اختيار صاحب الهداية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يظهر بالذكاة قاله في الاسرار وغيره وقد حققناه في الشرح ( الا لخنزير ) فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه اذا زاد على الدرهم وكذا جلده ( فانه اذا ذبح بالتسمية لا يظهر ) لحمه ولا جلده لانه نجس العين ( واما لو دبح جلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يظهر وعليه طامة المشايخ لما تقدم انه نجس العين ) ورى عن ابى يوسف رحمه الله في غير ظاهر الرواية ( انه يطهر ) بالدباغة ( ويجوز بيعه ) والانتفاع به والصلوة فيه وهو غير صحيح ( واما الارواث ) جمع روث وهو رجيع ذى الحافر ( والاختاء ) جمع خثى وهو رجيع نوع البقر والبقيل ( فكلها نجس نجاسة غليظة عند ابى حنيفة رحمه الله ) ٩ وعندهما نجاسة الارواث والاختاء سوى خثى البقل خفيفة ( وذكر في غنية الفقهاء ) وكذا في غيرها ( بول الحمار وخره الدباجة والبط ) وكذا خره الاوز والحبارى وما شبه ذلك مما يستحيل الى نتن وفساد ( نجس نجاسة غليظة اجماعا ) واما النجاسة الخفيفة فهي كبول ما يؤكل لحمه وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى واما عند محمد فبول ما يؤكل لحمه طاهر وهو قول مالك ( وخره ما لا يؤكل لحمه من الطيور )

٣ صلاته لذلك والجواب بانه كانه مستور القدمين في تلك الحالة في غاية البعد وعن عائشة رضي الله تعالى عنها انه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه فلا يتوضأ رواه البزار في مسنده باسناد حسن ( شرح كبير ) ٨ ا كفى بالثقليل في بيان النجاستين عين التعريف للاختلاف فيه بين ابى حنيفة وصاحبيه مع عدم سلامته عن النقض في كلام المذهبين فعلى قول ابى حنيفة الغليظة هو النجس الذى لا يعارض لصلان في كونه نجسا والحقيقة بخلافه وعندهما الغليظة هو النجس الذى لا يخلف في كونه نجسا والخفيفة بخلافه ويرد على تعريفه سؤر الحمار حيث حصل التعارض في كونه نجسا ولم يحكم بنجاسة وعلى تعريفهما المنى حيث اختلف وهو ملفظ فيه ( شرح كبير )

الخرء هو رجيع الطير وكون خرء مالا يؤكل لحمه نجاسة خفيفة  
انما هو (في رواية) الفقيه ابى جعفر الهندواي (عن ابى حنيفة) وروى  
عنهما انه نجاسة غليظة وروى الكرخي انه نجاسة غليظة عند محمد  
وعندهما هو طاهر وصححه شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه وفي الجامع  
الصغير لقاضيخان انه مخففة عندهما مغلظة عند محمد رحمه الله تعالى  
وصححه صاحب الهداية وقول المصنف (وقال محمد كلاهما طاهران) يعني  
بول مابؤ كل لحمه وخرء مالا يؤكل لحمه غير صحيح لما مر من تفصيل  
الخلافا ولم يذكر في رواية ان خرء مالا يؤكل طاهر عند محمد واما بول  
مابؤ كل فسلم وقد ذكرناه (واما بول الهرة في ظاهر المذهب) هو نجس  
(نجاسة غليظة) وروى عن محمد رحمه الله في الذي يعتاد البول ان بوله  
طاهر للضرورة وعموم البلوى لتعذر الاحتراز عنه وقال الفقيه ابو جعفر  
يتنجس الاناء دون الثوب وهو حسن لان العادة تخمير الاواني فلا ضرورة  
في حقها بخلاف الثياب (واما خرء مابؤ كل لحمه من الطيور سوى الدجاجة  
والبط والاوز) ونحوها (فطاهر عندها) وذلك (كالجمامة والعصفور  
ونحوها) للاجتماع على اقتنائها في المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان  
خرؤها نجاسة لما تزكوها فيها (ولو وقع في الماء لا يفسده) لكونه طاهرا  
(وكذا بعر الفأرة اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا) بحيث  
لا يظهر طعمه (لعموم البلوى) وفيه نظر ذكرناه في الشرح ٣ وفي فتاوى  
قاضيخان وبول الهرة والفأرة نجس في اظهر الروايات لا يفسد الماء  
والثوب ولو طحن بعر الفأرة مع الخنطة ولم يظهر اثره يعني للضرورة  
(والبيضة اذا وقعت من الدجاجة في الماء او في المرق لا تنفسده وكذا السمكة  
اذا وقعت) من امها (رطبة في الماء لا تنفسده) لان الرطوبة التي عليها ليست  
بنجاسة لكونها في محلها (وكذا الانفخة) بكسر الهمزة وفتح الفاء وقد تكسر  
وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند ابى حنيفة  
(اذا خرجت من شاة ميتة) سواء كانت جامدة او مائعة وعندهما المائعة  
نجسة والجامدة متنجسة تطهر بافسل اما لو خرجت من مذكاة فلا  
خلاف في طهارتها والخلاف في ابن الميتة على هذا (اما الماء المستعمل  
فنجس نجاسة غليظة عند ابى حنيفة) وفي رواية حسن بن زياد عنه  
(وعند ابى يوسف نجس نجاسة خفيفة) وهي رواية عن ابى حنيفة

٩ لما في البخاري في  
حديث ابن مسعود اني  
النبي عليه السلام  
الفاط فامرني ان آتية  
بثلاثة احجار فوجدت  
حجرين والتست  
الثالث فلم اجد فاخذت  
روثة فآتية بها فاخذ  
الحجرين والقي الروثة  
وقال هذا كس فهذا  
نص على نجاسة الروث  
لم يعارضه دليل على  
طهارته فيكون مغلظا  
على ما تقدم من اصله  
في تعريف النجاسة  
الغليظة والخفيفة فان  
قيل قد عارضه ما في  
البخاري ايضا من  
حديث ابى هريرة رضى  
قال له عليه السلام اتيني  
حجارا استقي بها ولا  
يأتي بعظم ولا بروثة  
قلت ما بال العظم  
والروث قال همان  
طعام الجن ونحوه في  
الترمذي لا تستقيوا  
بارواث ولا بالعظام  
فانه يدل على طهارة  
الارواث لكونها  
طعام المؤمنين من  
الجن ولذا قال مالك  
بطهارته فحصل  
التعارض ٤



ايضا (وعند محمد) وهي رواية عن ابي حنيفة ايضا (ظاهر غير ظهور)  
 اى غير مطهر (وبه اخذ اكثر المشايخ) وهو ظاهر الرواية (وعليه  
 الفتوى) لانه لم يرو عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة التحرز  
 عنه فكان طاهرا ولم يرو عنهم انهم حلوه في الاسفار سيما في الاماكن  
 العديمة الماء ولان بعضهم اخذه من عضو غيره واستعمله فدل على عدم  
 كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كون مستعمله محدثا او غير محدث خلافا  
 لزم في غير المحدث (و) الماء (المستعمل هو كل ماء ازيل به حدث)  
 كما اذا استعمله من به حدث ولو بلانية (او استعمل) في البدن (على وجه  
 القربة) اى العبادة اى قصده باستعماله التقرب الى الله تعالى ولو كان  
 مستعمله غير محدث كـ الوضوء على الوضوء فهو يصير مستعملا باحد  
 هذين الامرين عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا يصير الماء  
 مستعملا الا بالقربة فلو توضأ او اغتسل وهو محدث بلانية كتعليم الغير  
 او التبرد لا يصير مستعملا عنده وان كان قد ازيل به الحدث لعدم نية القربة  
 ثم الماء انما يصير مستعملا اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي  
 استعمل فيه في الوضوء لضرورة التطهير وعند البعض لا يصير مستعملا  
 حتى يستقر في مكان والصحيح انه كما ازيل عن العضو صار مستعملا لزوال  
 الضرورة وقوله او استعمل في البدن احتراز عما اذا استعمل في غيره  
 كالثوب مثلا فانه لا يصير به مستعملا ولو كان مع نية القربة ويدخل فيه  
 ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة السنة فانه يصير مستعملا  
 بفرع على ما ذكرنا (امرأة غسلت القدر او القصاع او) غسلت (يدها  
 من الوسخ او النجس) او الحناء او الدسم وكذا الرجل (لا يصير) ذلك الماء  
 (مستعملا) ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم وجود شئ من الامرين  
 والا فلي قول محمد خاصة وفي فتاوى قاضيان المحدث او الجنب اذا ادخل  
 يده في الاناء للاغتراف وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء بعنى لا يصير  
 مستعملا وكذا لو ادخل يده في الجنب الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير  
 مستعملا وكذا الجنب اذا ادخل رجله في البئر لطلب الداء لا يصير مستعملا  
 للضرورة بخلاف ما لو ادخل يده او رجله للتبرد ولو اخذ الجنب الماء بفمه  
 لا يريد المضضة لا يصير مستعملا عند محمد وقال ابو يوسف لا يبق طهورا  
 قل قاضيان هو الصحيح وان ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء يريد

٤ فينبغي ان يكون  
 خفيفة عنده قلنا لا  
 نسلم المعارضة لانها انما  
 تكون مع التساوى  
 ولا تساوى لان ذلك  
 دال على النجاسة  
 يعبارته وهذا يدل على  
 الطهارة باشارته والا  
 شارة لا تعارض العبارة  
 على ان لنا ان لاسلم  
 ان فيه اشارة تدل على  
 طهارته وانما تكون  
 كذلك لو كان طعامهم  
 وهو الروث على حاله لم  
 لا يجوز ان يخلقه الله  
 خلقا آخر ويحمله حبا  
 خالصا وح فطهارته  
 لخروجه عن تلك  
 الحقيقة كالموت من  
 حب فانه طاهر قطعاً  
 (شرح كبير)

٣ لقائل ان تمنع عموم  
 البلوى في الدهن لان  
 الغالب فيه التخمير  
 والحفظ وفي فتاوى  
 قاضيان بول الهرة  
 والقارة نجس في اظهر  
 الروايات يفسد الماء  
 والثوب انتهى واذا  
 افسد الماء والثوب  
 فافساده الدهن اولى ٤

الفعل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا وان ادخل الكف  
يصير مستعملا كذا في الخلاصة وفيها الطاهر اذا اغتسل في البر بنية  
القربة افسده وان انغمس لطلب الدلو وليس على يده نجاسة ولم يدلك  
فيه جسده لم يفسده عندهم جميعا اقول وكذا لو دلكه لازالة الوسخ  
ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا وكذا  
اذا غسل ثوبا او اثناء طاهرا وان ادخل الصبي يده في الاناء وعلم ان ليس  
به نجاسة يجوز التوضي به وان شك في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وان  
توضأ به جاز هذا اذ لم يتوضأ به وان توضأ به ناويا اختلف فيه المتأخرون  
والخيار انه يصير مستعملا اذا كان عاقلا لانه نوى قربة معتبرة وان انتضح  
من غسالة الجنب في الاناء لا يفسد الماء اما ان سال فيه سيلانا فانه يفسده وعلى  
هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسده مالم يغلب عليه ويكره  
شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به وبالماء النجس في تحويل الطين وسقي  
الدواب ( وكل اهاب دبغ فقد طهر ) لقوله عليه الصلوة والسلام  
\* ايما اهاب دبغ فقد طهر \* الا اهاب اسم للجلد قبل الدبغ ( و ) اذا طهر ( جازت  
الصلوة معه ) ملبوسا او مفروشا او محمولا ( الا جلد الخنزير ) للنجاسة عينه  
( والآدمي ) لكرامته ( وذكر في الشرح ) اي شرح الاستيعابي وفي بعض  
النسخ صرح به ( كل حيوان اذا ذبح بالسمية طهر جلده ولحمه وشحمه  
وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكولا للحم او غيره ) كقول اللحم  
وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول الفصل ( جلد الآدمي اذا وقع منه  
مقدار ظفر في الماء يفسد الماء ) لانه نجس ( وفي الخاقانية كل ما كان سؤره نجسا  
لا يطهر لحمه وجلده بالذكو ) وقد قدمنا الكلام عليه والاصح طهارة  
جلده دون لحمه ( وعن محمد جلد الكلب والذئب يظهر بالذبح وعصب  
الميتة وعظما وقرنها وريشها وشعرها وصوفها وظلفها ) وكذا خافرها  
ومخلبها وكل ما لا تحل الحية فيها ( طاهر مطلقا اذ لم تكن عليها دسومة )  
لما روى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال انما حرم رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به  
والكلام عليه مستوفى في الشرح ( واما جلد الفيل فيطهر بالدباغة ) كسائر  
السباع ( وعظمه طاهر يجوز بيعه ) والانتفاع به ( الا عند محمد ) فان عنده  
الفيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع منه بشيء ( وروى عن محمد

لوجود الضرورة  
فيهما دونه بخلاف ما  
اذا وقع بعرا الفأرة في  
الحنطة فطعنت حيث لا  
يتنجس مالم يظهر اثره  
في الدقيق اذا ضرورة  
هناك اشد حتى ان  
كثيرا ما تفرخ فيها والا  
حتراز عنه متعذر  
بخلاف السؤر المذ  
كور على ما مر للموم  
البوى وفي الاختيار  
وكذا بول الفأرة  
وخرها يعني انه نجس  
ثم قال والاحتراز  
عنه ممكن في الماء غير  
ممكن في الطعام والشراب  
فيغني عنه فيهما وهذا  
موافق لما ذكره فان  
الدهن من جهة الطعام  
الهمم الا يحتمل الطعام  
على الحنطة ونحوها  
والاحتياط اولى  
( شرح كبير )

امرأة صلب وفي عنقها قلادة عليها سن اسداو ثعلب او كلب جازت  
 صلواتها ( لطهارة هذه الاشياء وكذا سن الانسان وعظمه طاهر  
 في الصحيح فيجوز الصلوة معه مطلقا على ظاهر المذهب وعن محمد انها  
 لا تجوز اذا زاد على قدر الدرهم (وذكر الشيخ الامام الاسباني) بكسر  
 الهمزة واسكان السين المهملة بعدها باء موحدة والفاء ثم نون ساكنة وكاف  
 منسوب الى اسبانكة قرية من قرى اسبجباب (في شرحه السجباب) اي  
 فروه ( اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بودك الميتة لايجوز  
 الصلوة به مالم يغسل) لانه يتنجس بعد الدباغة بالودك فيطهر بالغسل ثلاثا  
 مع العصر (وان علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت الصلوة به وان لم يغسل  
 وان شك) انه مدبوغ بشئ نجس او بشئ طاهر (فالافضل ان يغسل) ليزول  
 الشك (وان لم يغسل جاز) بناء على ان الاصل الطهارة (والدباغة) وهي  
 ما يمنع النتن والفساد عن الجلد (على ضربين حقيقية وحكيمة فالحقيقية  
 ان يدبغ بشئ طاهر) من الادوية المعدة للديغ (كالقص والسبخة)  
 والشب والملح والقرظ ونحوها (ولو اصابها الماء بعد الدباغة الحقيقية  
 فابتل لا يعود نجسا واما الحكيمة فان يخرج الجلد عن حكم الفساد) ويزول  
 النتن عنه (من غير استعمال الشئ) من الادوية بل (اما بالتربيب) اي جعل  
 التراب عليه او جعله في التراب (او بالتشميس) اي وضعه للشمس (او بالقائه  
 في الريح) فتزول رطوبته بهذه الاشياء ويصير مدبوغا طاهرا (و)  
 لكن (لو اصابه بعد الدباغة الحكيمة ماء فابتل فعن ابي حنيفة) في عوده  
 نجسا (روايتان في رواية يعود نجسا) لعود الرطوبة (وفي رواية لا يعود  
 نجسا) وهو الصحيح لان هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبات النجسة  
 التي كانت فيه (وكذا) حكم (الثوب اذا اصابه منى ففرك) ثم اصابه  
 الماء (و) كذا (الارض اذا اصابها نجس وجفت) ثم اصابها الماء  
 (و) كذا (البئر اذا تنجست فغارت ثم عاد ماؤها) في كل من هذه المسائل  
 روايتان في عودها نجسة والاصح في غير المنى عدم العود وفي المنى  
 العود وقوله (وفي فتاوى قاضيان ان الاظهر في البئر ان يعود نجسا)  
 غير صحيح بل المذكور فيها في فصل البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك  
 بمنزلة الترح (وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا) لان الزائل لا يعود  
 بلا سبب جديد

## فصل في البئر

إذا وقعت في البئر نجاسة تزحت ( أي أخرجت ماؤها ) وكان تزح ما فيها من الماء طهارة لها ( فلا يحتاج إلى غسلها ) أي بشئ آخر ( وان وقعت فيها فأرة أو عصفورة أو ما هو نحوهما ) في المقدار ( ينزع منها عشرون دلوا إلى ثلاثين ) لما روى عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه قال في فأرة ماتت في البئر فأخرجت من ساعتها ينزع منها عشرون دلوا والعشرون بطريق الإيجاب والثلاثون بطريق الاستحباب والمعتبر هو الدلو الوسط وهو ما يسمع صاعاً من الحب المعتدل ( فإن ماتت فيها حامة أو دجاجة أو سنور ) أو ما قاربها في الجثثة ( نزع منها أربعون دلوا إلى خمسين ) كذا في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الأظهر يعني أظهر من قول القدوري إلى ستين لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال في الدجاجة إن ماتت في البئر ينزع منها أربعون دلوا وهذا البيان بطريق الإيجاب والخمسون بطريق الاستحباب ( وإن ماتت فيها شاة أو كلب أو آدمى نزع جميع الماء ) لما روى عن ابن سيرين أن زنجباً وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس رضي الله عنه فأخرج وأمر بها أن تنزع ( وكذا ) ينزع جميع الماء ( إن استخرج الكلب أو الخنزير حياً وإن لم ) أي ولو لم ( يصب فيه الماء ) لأن الخنزير نجس العين وكذا الكلب في رواية وفي رواية ليس بنجس العين فلم يصب فيه الماء لا يجب تزحه كما في سائر السباع وقيل عندهما نجس العين وعند أبي حنيفة لا وقد استوفينا ذكر اختلافات في الشرح ( وكل حيوان ) سوى الكلب أو الخنزير على ما ذكر ( إذا خرج حياً وقد أصاب الماء فيه ) فإنه ينظر ( إن كان سوره طاهراً ) ولم يعلم أن عليه نجاسة لا يتنجس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطاً ( لاحتمال أنه كان عليه نجاسة وأنه أحدث عند الوقوع ) ( ومع هذا ) ( إن توضأ جاز ) لأن الأصل عدم ذلك إلا ما كان غالباً كما قالوا في الفأرة إذا هربت من الهرة فسقطت في البئر تنجسها لغلبة البول منها عند الخوف من الهرة ( وإن كان سوره نجساً ينزع كله ) لتنجسه بسوره والأظهر وجوب النزح فيما سوره نجس سواء أصاب فيه الماء ولم يصب على ما اختاره قاضيان وحققاه في الشرح ٧ ( وإن كان سوره مكروهاً ) ينزع منها عشر دلاء ونحوها استحباباً ( كذا في الخلاصة ) احتياطاً ( وإن كان سوره مشكوكاً ينزع كله أيضاً ) ليذهب الشك ( كذا روى عن

٧ لتنجسه بسوره ويفهم من قيد أصابة الماء فيه أنه إذا لم يصب فيه لا نجس وإن كان سوره نجساً وإن فرقا بين الخنزير والكلب وبين سائر السباع في ذلك والذي عندي يجب أن يتنجس على كل حال وصرح به قاضيان فقال أو وقع فيه كلب أو خنزير ومات أولم يصب فيه الماء أو لم يصب أما الخنزير فلا نجس عنه نجس والكلب كذلك إلا أن ماءه في النجاسات و سائر السباع بمنزلة الكلب انتهى وإيضاً مخرجها نجسة ولا تزول نجاستها بلحسها لأن سورها نجس واحتمال كونه دخل في ماء قبل ذلك بحيث أن غسل مخرجه في غاية الندرة فلا يعتبر بخلاف ما سوره مكروه كالهرة فإن نجاسة مخرجه تزول بلحسه فليعلم ذلك ( شرح كبير )

(ابن يوسف في الفتاوى) ولم يذكر عن غيره خلافه (وان انتفخ فيها الحيوان)  
 (الواقع) او تفسخ نزع جميع ما فيها من الماء (سواء) صغر (ذلك) الحيوان  
 او كبر بعد ان كان مما يفسد الماء، وكذا لو وقع فيها ذنب الفأرة  
 ونحوه لا ينتشر النجاسة في جميع الماء (وان وجدوا فيها فارة ميتة ولا  
 يدرون انها متى وقعت ولم تنفخ اعادوا صلوة يوم وليلة اذا كانوا توضؤا  
 منها) في ذلك اليوم واليلة (وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها) في الزمان  
 المذكور (وان كانت انتفخت وتفسخت اعادوا صلوة ثلاثة ايام ولياليها)  
 او ما ادوم بوضوئهم منها في الزمان المذكور وغسلوا كل ما اصابه ماؤها  
 فيه (عند ابن حنيفة وقال ليس عليهم اعادة شيء) ولا غسل شيء (حتى يتحققوا  
 انها متى وقعت) لاحتمال انها وقعت تلك الساعة فماتت او كانت ميتة  
 منتفخة او متفسخة ثم وقعت برح او غيره ولا يبي حنيفة ان كونها في البرئ سبب  
 ظاهر لموتها فيحمل عليه احتياطاً والانتفاخ او التفسخ يدل على طول المدة  
 بقدر الثلث باعتبار الغالب (واذا وقعت بكرة او بعرتان في البرئ من بعر  
 الابل او النعم فاخرجت قبل النفث لم يتنجس) البرئ فان خرجت بعد النفث  
 يتنجس البرئ فهذا استحسان لدفع الحرج لان آبار الفلوات ليس لها اعطبة  
 والمواشي تبعر حولها والرياح تهب فيحمل القليل عفوا دون الكثر  
 والقياس ان يتنجس البرئ على كل حال لان هذه نجاسة وقعت في ماء قليل فتنجسه  
 كالو وقعت في الوعاء (وان وقعت) اى البكرة او البعرتان في اللبن وقت  
 الحلب فاخرجت حين وقعت ولم يبق لها اثر (لم يتنجس) اللبن (ايضا)  
 كما لم يتنجس البرئ وهو مروي عن علي رضي الله عنه وان وقعت في غير  
 زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فيتنجس في الاصح لان الضرورة  
 انما هي في زمان الحلب لان من عاداتها ان تبعر في ذلك الوقت والاحتراز عنه  
 عسير ولا كذلك غيره (وروى عن ابن حنيفة ان البكرة اذا كانت يابسة لم تفسد  
 الماء) اى ماء البرئ (ما لم يستكثره الناظر لعموم البلوى) وفيه اشارة الى ان  
 الرطوبة ليست كذلك وفيه ان حد الكثرة ان يستكثره الناظر وهو الصحيح  
 وقيل ان لا يخلو كل دلو من بكرة او بعرتين وعن محمد ان يأخذ ربع وجه الماء  
 (وفي الرطوبة والمنكسرة اليابسة اختلاف بين المشايخ بعضهم افتي) فبهما  
 (بالتنجس وبعضهم سوى بين الرطب واليابس والمنكسر والصحيح)

وهو مختار صاحب الهداية لتحقيق الضرورة في الجميع ( والاروات بمنزلة المتكسرة ) للتخلل والرخاوة فيها وكذا الاخطاء بمنزلة المتكسرة ( واكثر المشايخ على انه يعتبر فيه الضرورة ) العامة ( والبلوى ان كان فيه ضرورة وبلوى ) لتعسر الاحتراز ووقوع الحرج كأبار الفلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق ( لا يحكم بالنجاسة للضرورة ) وان كان الاحتراز عنه غير متعسرا كأبار البيوت والاماكن المحفوظة القليلة الطارق فهي بمنزلة الاناء لا يعنى فيه قليل وهذا هو الذى ينبغي ان يعتمد عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فينظر الى ما هي فيه ( والروث اذا كان صلبا فهو بمنزلة البقرة ) فى الحكم ( وان وقع خمر الحمامة او العصفور فى البئر لا يفسد ) ماؤها لانه طاهر ( وهذا مذنبنا ) خلافا للشافعى ( وان وقع خمر الدجاجة افسده ) لانه نجس غليظ وكذا ما شابهه وخرء البط والاوز بمنزلة خمر الدجاجة ( و ) كذا ( خمر الخفاش وبوله لا يفسده ) للضرورة ( وكذا ذرق ملايؤ كل لجمه ) من الطيور فانه ( طاهر عندهما ) فى رواية ( خلافا لمحمد ) وهو يناقض قوله فيما تقدم وقال محمد رحمه الله تعالى كلاهما طاهران ( وقال بعضهم روى عن ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله تعالى ان ذرق سباع الطير ) نجس نجاسة خفيفة ( لا يفسد الثوب الا اذا فحش و يفسد الماء وان قل ) كسائر النجاسات الخفيفة ( ولا يفسد الماء الكثير ) ما لم يغيره كسائر النجاسات الخفيفة ( و يفسد الاواني وان اقل ) لا مكان صونها عنه ( ولا يفسد ماء البئر ) لتعذر صونها عنه ( وان بالتشاة او بقرة ) او غيرهما يؤكل كل لجمه ( فى البئر يتنجس ) لان خفة النجاسة لا تظهر فى الماء ويمكن صون البئر عن ذلك ( الا عند محمد ) لانه طاهر عنده ( وان قطرت دم او خمر فى البئر ) ولو قطرة واحدة ( ينزع ماء البئر كله ) للنجس ( وفى الذخيرة جنب زح ) من البئر دلوا ( فصب على رأسه ثم استقى دلوا آخر فتقاطر من جسده فى البئر لا يتنجس البئر ) وان قدر ان الماء المستعمل نجس ( للضرورة ) اذ فى البحر عنه فى هذه الحالة حرج ( وان وقع جنب ) او محدث ( فى البئر او دخل فيها لطلب الدلو ) اولم ينو الفصل او الوضوء ( قال ابو حنيفة رح ) فى رواية ( الرجل جنب والماء نجس ) قالوا لانه باول ملاقاته الماء صار مستعملا والمستعمل نجس فيلاقى بقية الاعضاء وهو نجس فلم يزل عنها الحدث فبقى على جنباته ( و ) قال ( فى رواية ) اخرى يخرج من الجنبه اذا كان يمتضمض واستنشق ثم انه يتنجس ( بنجاسة الماء المستعمل ) فعلى هذه



الرواية يجوز له ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجنابة ( وقال في الهداية وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة وهو اوفق الروايات عنه انتهى وهو الاصح ) وقال ابو يوسف رحمه الله الرجل جنب والماء طاهر ( لان ابو يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهارة العضو ولم يوجد فلم يطهر الرجل ) وحينئذ فالماء لم يزل به حدث ولا استعمل للقربة فبقى كما كان ( وقال محمد كلاهما طاهران ) الرجل لخروجه عن الحدث والماء لانه لم تقم به قربة لعدم النية ( هذا ) كله ( اذا لم يكن على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية وان كانت ) على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او كان مستنجيا بغير الماء ( يتنجس ) الماء ( بالاجاع ) ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع الحيض فهي كالجنب وان كان قبله فكالطاهر الغير المحدث ( ولو وقعت ) في البئر ( اكثر من فأرة ) واحدة فقد ( روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع ينزح عشرون دلو او ثلاثون ) فخكم الاربعة حكم الواحدة ( وان كانت ) الفأرة الواقعة ( خمسا ينزح اربعون دلو او خمسون الى تسع ) فخكم الزائد على اربع الى التسع حكم الدجاجة ( وان كانت ) الفأرة ( عشرا ينزح ماء البئر كله ) فلها بمنزلة الكلب وعن محمد الفأرتان اذا كانتا كهشة الدجاجة ينزح اربعون وفي الهريتين ينزح كل الماء كذا في التجنيس وهو اقيس من قول ابي يوسف الا ان يكون مراده الصغار التي الخمس منها قدر الدجاجة ونحوها فلا خلاف حينئذ في الحقيقة ( وان كانت البئر معينا لا يمكن نزحها ) الا يخرج عظيم ( اخر جوامع قد ارما كان فيها من الماء ) وقت ابتداء النزح ( ثم ان المشايخ اختلفوا كيف يقدر ) ما كان فيها ( قال بعضهم تحفر حفرة مثل عمق الماء وطوله وعرضه ) ونحصر ( فنزح الماء حتى تملأ الحفرة ) وهو مروى عن ابي حنيفة وابي يوسف ( وقال بعضهم ) وهو مروى عن ابي حنيفة ايضا ( بحكم به ذو اعدل ) من اهل البصارة بالماء ( فينزح ) منها ( بحكمهما ) فان قالوا ان ما فيها ذلك الوقت الفدلو مثلا نزح ذلك وهذا اشبه بالفقه قال في الهداية وفي الكافي هو الاصح ( وروى عن محمد ) انه ( قال ينزح ) منها ( ما تادلوا الى ثلثائة دلو ) وانما اجاب بذلك ( بناء على كثرة الماء في ابار بغداد ) كذا في المبسوط والمروى عن ابي حنيفة انه اذا نزح منها مائة دلو يكفي وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في الكفاية ( وهذا ) اي اعتبار غالب ابار البلد ( ايسر على الناس ) واعتبار قول العدلين احوط ( واذا نزح بوقوع الفأرة عشرون دلو او ثلاثون طهر الدلو

وقال الشافعي ينجسه لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لسان يالسان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس له ادم فانت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضوء رواء الدار قطنى لكن قال لم يرفع الا بيقه عن سعيد بن ابي سعيد الزبيدي وهو ضعيف انتهى واعلم ابن عدى ايضا بمجالة سعيد ودفع ابا نية هذا هو ابن الوليد روى عنه الائمة كالحادين وابن المبارك ويزيد بن هرون وابن عينة وكيع والاوزاعي و اسحق بن راهويه في شعبة وناهيك بشعبة قد اخرج له الجماعة الا البخارى واما سعيد بن ابي سعيد فذكره الخطيب وقال اسم ابيه عبد الجبار وكان ثقة فاتفقت الجهالة ولم ينزل الحديث عن درجة الحسن والحرمة لا تستلزم النجاسة كالتراب ( مخرج كبير )

والرشاء) بالكسر والمد وهو الحبل وكذا تطهر البكرة ونواحها وبدا المستقي (نبا  
 لطهارة الثر) وكذا في كل موضوع نزع مقدار ما وجب في وجوب نزع الكل  
 اذا وصل الى حد لا يملأ نصف الدلو كان نزحا للكل ويحكم بطهارة البئر  
 وتوابعها ذكره البرزاي وذكر قاضيه ان اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين  
 يصير الماء طاهرا وطهورا وهو اوسع وذلك احوط ولو نزعوا بدلو من حرق  
 فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحيح ذكره البرزاي  
 ايضا (وموت ما ليس له دم سائل لا ينجس ٧ الماء ولا غيره) اذامات فيه  
 (كالبقي) والبعوض (والذباب والزناير) بجميع وانواعها (والعقارب)  
 والخناس والعلق وما شابه ذلك من الفراش وصغار الحشرات (وكذا  
 موت ما يعيش في الماء اذا مات فيه) او وقع ميتا فيه لا ينجسه (كالمسك  
 والضفدع المسائي والسرطان) والحية المائية (وان ماتوا في غير الماء)  
 من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل (اما المسك) فانه لا ينجسه) بخلاف  
 (واما الضفدع اذامات في العصير) ونحوه (فقد اختلف المتأخرون) في كونه  
 يفسده او لا قال المصنف (واكثرهم على انه نجس) ٩ قال في الهداية  
 لانعدام المعدن فيها وفي الكافي وقيل لا يفسده وهو الصحيح لانه لادم فيه  
 لان الدموى لا يعيش في الماء وفي الهداية الضفدع البحري والبري سواء  
 وقيل البري يفسده لوجود الدم وعدم المعدن ثم المائي ما يكون توالده ومثواه  
 في الماء فظير الماء يفسد الماء اذا مات فيه في الصحيح وكذا غير المائي بالطريق  
 الاولى (وذكر الاسيحي في شرحه ما يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا  
 مات في الماء لا ينجسه وان اتفخ او تفسخ فانه يكره شرب ذلك الماء اما الحية  
 البرية اذا ماتت في الماء تفسد الماء) وهو مروي عن محمد رحمه الله تعالى  
 لاختلاط الاجزاء المحرم اكلها بالماء واحتمال ابتلاعها معه وما يحتمل فيه  
 تناول الحرام يكره تناوله وفي التجنيس لو كان للضفدع اي البري دم سائل  
 يفسد ايضا ومثله لومات حية برية لادم فيها في الاثاء لا ينجس وان كان  
 فيها دم نجس وقول المصنف (وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم  
 سائل) مبني على غير الاصح عدم التجنيس لان ما فيها ليس بدم  
 حقيقة اذ الدموى لا يعيش في الماء على ما تقدم عن الهداية والكافي (وكذا  
 الوزغة اذا كانت كبيرة) اي بحيث يكون لهادم سائل فانها تفسد الماء  
 لما تقدم في الضفدع البري والحية البرية ثم الضفدع المسائي هو الذي يكون

٩ قال في الهداية لانعدام  
 المعدن قال في الكافي  
 انه تغليل بالعدم وهو  
 غير صحيح وتأويله  
 ان الموجب للتجنس  
 وهو الدم موجود  
 اذا للون لون الدم  
 والرايحة رايحتها  
 والمانع وهو المعدن  
 مفقود وانما لم يفسد  
 الماء لان المانع  
 موجود فلم يعمل  
 لموجب انتهى

﴿ فصل في الاسرار ﴾

وهي جمع سؤر بالهمزة والمراد به ما يبق بعد شرب الشارب وقد يطلق على بقية الطعام (سؤر الادعى طاهر) ٩ بالاتفاق (سواء كان مسلماً او كافراً او جنباً او حائضاً او محدثاً او طاهراً) من جميع الاحداث اما لو نجس فيه بنحمر او غيرها فشرب من فوره يتنجس سؤره ولو كان بعد ما رد ريقه في فمه وذهب الاثر فلا يتنجس سؤره عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلافاً للمحدثين (وكذا سؤر ما يؤكل لحمه) من الحيوان (طاهر) بالاتفاق (كالا بل والبقر والغنم) لتولد الاعباب من لحم طاهر (واما سؤر الفرس فعن ابي حنيفة رح فيه اربع روايات) ذكرها في المحيط الان ما قال المصنف (انه في رواية نجس) ليس منها ولم اره لغير المصنف بل في المحيط في رواية قال احب الى ان يتوضأ بغيره وهي رواية الثعلبي عنه (وفي رواية) هو (مشكوك) كسؤر الخمار (وفي رواية) وهي رواية الحسن عنه انه (مكروه) كالحمة والمراد كراهة التحريم (وفي رواية) وهي رواية كتاب الصلوة انه (طاهر) بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة اكله لكرامته لا نكث فيه (واما عندهما فهو طاهر بلا شك) لانه مأكول اللحم (وبه) اي يكونه طاهر من غير كراهة (اخذ بعض المشايخ) بل كل المتأخرين (وسؤر الكلب والخنزير وسائر سباع البهائم نجس) باتفاق علمائنا لتولده من لحم نجس خلافاً للمالك في الكل وللشافعي واحد في غير الكلب والخنزير (وسؤر سباع الطير) كالصقر والبازي والشاهين ونحوها (و) سؤر (ما يسكن في البيوت) من الحشرات وغيرها (مثل الحية والعقرب والوزغة والفأرة والدجاجة الخلالة) اي المطلقة الغير المحبوسة (والهرة مكروه) اي يكره التوضؤ به عند وجود غيره وكذا شربه كراهة تنزيهه وقيد الدجاجة بالخلالة حتى لو كانت محبوسة بان كانت في مكان ورأسها وعلفها وماؤها خارجة بحيث لا يصل منقارها الى ماتحت رجاها فلا كراهة في سؤرها وقال شيخ الاسلام ان كانت لاتصل منقارها الى نجاسة غيرها فلا كراهة في سؤرها وان كان يصل منقارها الى ماتحت رجلها لانها لاتجول في نجاسة نفسها وعن ابي يوسف رح ان سؤر الهرة غير مكروه والدلائل مستوفاة في الشرح (وان اكلت الهرة الفأرة ثم شربت الماء على الفور) من غير ان تمكث

٩ لان السؤر يأخذ حكم العاب لاختلاطه به ولعاب الانسان طاهر لتولده من لحم طاهر اذ حرمت له كرامته لانتجاسته قوله تعالى انما المشركون نجس المراد انهم ذو نجاسة معنوية وهو الشركاء وانهم يتلبسون بالنجاسة لعدم تطهرهم من الجنابة ونحوها فعملهم كما أنهم عين النجاسة مبالغة في تلبسهم بها وليس المراد حقيقة نجاسة ذواتهم بالايجاع حتى لو حل كافراً غير ملوث بنجاسة وصلى به جازت صلواته كالأول جنباً او حائضاً او ملوثاً فيه بنجاسة من خمر او ميتة او غيرها فشرب الماء ونحوه من فوره فان سؤره نجس اما لو شرب بعد ترده الريق في فمه وذهب الاثر فلا يتنجس سؤره عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافاً لمحمد بناء على زوال النجاسة الحقيقية بغير الماء (شرح كبير)

وتلحس فيها (يتجسس الماء وان مكثت ساعة ولحس فيها فكروه) وليس  
 يتجسس عند ابي حنيفة وابي يوسف خلا فالحمد بناء على التطهير بغير  
 الماء (وسؤر الحمار والبغل) الذي امه اتان (مشكوك) فيه قيل  
 الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الاصح والالوجب عليه غسل  
 رأسه اذا وجد الماء الطاهر بعد التوضي بالمشكوك وتقييد البغل بالذي  
 امه اتان ذكره جماعة منهم السروجي في شرح الهداية حتى لو كانت امه  
 رمكة فسؤره كسؤر الفرس لان العبرة بالام وكذا اذا كانت امه بقرة  
 (وعرق كل شيء معتبر بسؤره) فاما كان سؤره طاهرا فعرقه كذلك  
 وما كان سؤره نجسا فعرقه نجس وما كان سؤره مكروها فعرقه مكروه  
 اي يكره ان يصلى وبذنه او ثوبه ملوث به (الا ان عرق الحمار) وكذا  
 البغل (طاهر) بلا شك وان فرض ان الشك في طهارة سؤره وقوله  
 (عند ابي حنيفة في الروايات المشهورة) انما هو لان الروايات عنه مختلفة  
 الا ان المشهورة هي رواية الطهارة لالان الامامين يخالفانه (كذا ذكره  
 القدوري) اي ذكر ان عرقه طاهر في الروايات المشهورة وفي بعض  
 الروايات انه نجس غليظ وقال شمس الائمة الخلواني عرق الحمار نجس الا  
 انه جعل عفوا في الثوب والبدن للضرورة وفي بعضها نجاسة خفيفة  
 والمشهورة هي الصحيحة انه طاهر (وابن الاثان) اي الحمار (نجس في  
 ظاهر الروايات) عن اصحابنا الثلاثة (و) روى (عن محمد) في النوادر  
 (انه طاهر) لكن (لا يؤكل وهو الصحيح) لم ار تصحيحه لغير المصنف بل  
 الصحيح انه نجس على ما حققناه في الشرح ٩ (وان اصاب الثوب) او البدن  
 (شيء من السؤر المكروه لا يمنع) جواز الصلوة (وان فحش) اي ولو كان  
 بحيث بعد كثيرا فاحشا لانه طاهر الا انه تكره الصلوة معه كما يكره الوضوء  
 به واكله وشربه ويكره ان يدع الهرة تلحس بذنه او ثوبه ثم يصلى به  
 من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما اختاره الكرخي وقيل  
 تحريم على ما اختاره الطحاوي (وان اصاب الثوب) او البدن شيء (من  
 السؤر المشكوك لا يمنع) جواز الصلوة (ايضا) وان فحش (وروى عن ابي  
 يوسف انه قال يمنع ان فحش) بناء على انه نجس نجاسة خفيفة (والصحيح  
 ان الشك في طهوريته لا في طهارته) بل هو طاهر قطعا وقد تقدم (وان  
 اصاب) الثوب او البدن شيء (من السؤر التجسس يمنع) جواز الصلوة

٩ لم ار تصحيحه لغير  
 المص بل في الهداية  
 وكذا لبنه وعرقه  
 لا يمنع جواز الصلاة  
 وان فحش قال في  
 الكفاية هذا في  
 العرق يحكم الروايات  
 الظاهرة صحيح واما في  
 اللبن فغير صحيح لان  
 المذكور في الكتب  
 نجاسة لبن الحمار  
 والروايات فيه ذكر  
 شمس الائمة السرخسي  
 في المبسوط في تحليل  
 سؤر الحمار فقال  
 وكذلك اعتبار سؤره  
 بعرقه يدل على طهارته  
 واعتباره بلبنه يدل  
 على نجاسته وذكر في  
 المحيط ولبن الاثان  
 نجس في ظاهر الرواية  
 وروى عن محمد انه  
 طاهر ولا يؤكل  
 وذكر الامام الترمذي  
 تاشي عن البردوي  
 يعتبر فيه الكثير  
 الفاحش هو الصحيح  
 وعن ابن الاثمة  
 الصحيح انه نجس  
 نجاسة غليظة لانه  
 حرام بالاجماع وفي  
 فتاوى قاضيان في  
 طهارة لبن الاثان  
 روايتان ٣

إذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه ( أى فيما يمنع جواز الصلوة  
 ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهي عفو لا تمنع )  
 جواز الصلوة عندنا ( وعند زفر والشافعي تمنع جواز الصلوة وان قلت )  
 ٧ وكذا عند مالك واحمد ( و ) لكن ( ينبغي ان يفصل وان كانت ) أى  
 ولو كانت النجاسة ( اقل من قدر الدرهم ) على ما تقدم فى الآداب ( حتى  
 ان الثوب ) او البدن ( اذا اصابه من النجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم  
 ولم يفصلها ثم اصابه منها مقدار ما لوجعت تلك النجاسة ) أى مع تلك  
 النجاسة التى اصابته اولا ( يصير المجموع اكثر من قدر الدرهم منعت )  
 تلك النجاسة حينئذ ( جواز الصلوة بالاجماع وقد روى عن ابي حنيفة انه  
 غسل ثوبه من قطرة دم اصابته ) لزيادة ورعه ومحافظته على آداب  
 الشريعة ودقايق التقوى ( ثم الدرهم ) المقدربه ( هو الدرهم ) الكبير  
 ( الشهيلى ) بكسر الشين منسوب الى شهيل اسم موضع ( وهو مثل عرض  
 الكف ) أى مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع ( قال ) الفقيه  
 ( ابو جعفر ) الهندوانى ( يقدر بالوزن ) أى بالدرهم الوزنى وهو ما يبلغ وزنه  
 مثقالا ( فى النجاسة المستجدة ) أى ذات الجرم والجمد ( كالعذرة ولحم  
 الميتة ) ونحوهما ( و ) يقدر ( بالسط والعرض ) المذكور ( فى النجاسة  
 الرقيقة ) التى لا جرم لها ( كالبول والخمر ) والدم المائع ونحوها فاعتبر  
 فى الكشف وزن ذات النجاسة وفى الرقيق محلها ( وان اصابه ) أى الثوب  
 ( دهن بخس ) هو ( اقل من قدر الدرهم ) وقت الاصابة ( ثم انبسط ) بعد  
 ذلك حتى صار اكثر من قدر الدرهم ( قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا  
 يمنع ) جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك ( وقال بعضهم ) يعتبر ( وقت الصلوة  
 به وحينئذ يمنع ) الصلوة ( وبه ) أى بالقول الثانى ( يؤخذ ) لان مساحة  
 النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم وما صلى به قبل الانسائط  
 جائز لعدم القدر المانع فى ذلك الوقت ( وان اصاب ) الدهن النجس  
 ( الجلد وتشرب ) أى سرى الدهن فى الجلد ( او ادخل ) الرجل ( يده فى  
 السمن النجس ) او غيره من الادهان النجسة ( او المرأة اذا اختضبت بالحناء  
 النجس او غيره ) من الخضابات النجسة ( او الثوب اذا صبغ بالصمغ بالكسر  
 النجس ثم غسل ) كل من الاشياء المذكورة ( ثلاث مرات طهر  
 الجلد ) من النجس المتشرب ( والثوب ) من الصمغ النجس ( والبدن )

٣ انتهى والذى يقتضيه  
 الدراية هو ما ذكره  
 عين الأئمة لان الحرمة  
 لا للكرامة مع صلا  
 حية الاعتداء آية  
 النجاسة وليس فيه  
 ضرورة كما فى السؤر  
 فيكون نجاسة نجاسة  
 مغلفة ~~مكبولة~~  
 ( شرح كبير )  
 ٧ لان النص الموجب  
 للتطهير لم يفصل بين  
 القليل والكثير كافي  
 النجاسة الحكمة ولنا  
 ان القليل عفو اجماعا  
 اذ الاستبراء بالخبر  
 كاف بالاجماع وهو لا  
 يستأصل النجاسة  
 ولان التحرز عن القدر  
 القليل متعذر والتقدير  
 بالدرهم مروي عن  
 عمر وعلى وابن مسعود  
 رضى الله عنهم وهو ما  
 لا يعرف بالرأى  
 فيجعل على السماع واما  
 النجاسة الحكمة فانها  
 لا تجزى فيعنى عن  
 مقدار معلوم منها ولا  
 يخرج فى ازالتهما بخلاف  
 الحقيقة فافترقا  
 ( شرح كبير )

من الدهن النجس والخضاب النجس (وان) ولو (بقى اثر الدهن من الدسومة في اليد والجلد (و) اثر (الصبغ) في الثوب (و) اثر (الخضاب) في اليد لان الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاؤه (وماتشرب الجلد) من الدهن (فهو عفو) لذلك (وذكر في المحيط بظهر الثوب) اى المصبغ بشئ نجس (بشرط ان يغسل حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض) اى الخالص من لون الصبغ وكذا قال قاصيخان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون بلون الحناء (وان غسل) اى ولو غسل الاشياء المذكورة بالماء (بغير حرص) ولا صابون ونحوهما فانها تطهير اذالم يبق في الماء لون (الا يرى ان ماروى عن ابي يوسف في) تطهير (الدهن النجس) اى المتنجس (انه اذا جعل الدهن في اناه فصب عليه الماء فعملو الدهن على وجه الماء فيرفع بشئ) ويراق الماء ثم يفعل هكذا حتى (اذا فعل كذلك ثلاث مرات يحكم بطهارة الدهن) خلافا لمحمد رح والفتوى على قول ابي يوسف رح (وذكر في الذخيرة رجل ادهن رجله ثم توضأ وغسل رجله فيقبل) الرجل (الماء جاز وضوءه) لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء وقد حصل (ثوب) مبطن (اصاب في طهارته نجاسة من قدر الدرهم فنفذت الى بطائه فصار النجس) باعتبار الموضعين (اكثر من قدر الدرهم يمنع) ذلك النجس (جواز الصلوة) عند محمد لان البطانة مع الظهارة في حكم ثوبين وعند ابي يوسف رحمه الله لا يمنع لانهما في حكم ثوب واحد ولو نفذ النجس في الثوب الواحد الى الوجه الآخر لا يضر فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق والاولى ان يأخذ بقول ابي يوسف رح في المضرب ويقول محمد رح في غير المضرب لان التضريب يصيره ثوبا واحدا (واذا لث الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر يابس فظهرت نداوته) اى نداوة المبلول (على الطاهر ولكن لا يصير رطبا) بحيث يسيل منه شئ بالعصر بل كان (بحيث لو عصر لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر يختلف المشايخ فيه والاصح انه لا يصير نجسا) والمراد من المبلول المبلول بالماء لا المبلول بعين النجاسة كالمبلول فان الطاهر لولف في المبلول بالماء فظهرت فيه النداة يتنجس على ما حققناه في ٤ الشرح وكذا المراد اذالم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون او ريح فلو ظهر

٤ وكثير ذكره من غير اشارة الى خلاف وكان وجه القياس على ما يسقى من الرطوبة بعد العصر بحيث لا يتقاطر بعد لو عصر لكن يردان قياسها على النداة الباقية بعد العصر المرة الاولى لوجود النجاسة بكما لها في الثوب الذي سرت منه الرطوبة كما في الذي عصر اول مرة ويحاج بان النجاسة اذا كانت ثابتة فزال الغسل والعصر شيئا فشيئا الى حد النهاية وهى الرطوبة الباقية بعد العصر الثالث يعنى عنها حتى واذا لم تكن ثابتة فابتدأت بالثبوت كما في مسألتنا فما دامت البداية مثل تلك النهاية في عدم التقاطر بالعصر يعنى عنها كما عفى هناك بخلاف ما بعد العصر الاول والثانى فانه ليس بنهاية فالخصل قياس ابتداء النجاسة فيما هو طاهر على انتهائها فيما كان نجسا فليتأمل ٧



شيء من ذلك يتنجس (وكذا) حكم (الثوب الطاهر اليابس) ايضاً اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء ( فظهرت رطوبتها فيه ولكن لا يقطر لو عصر فانه لا يتنجس وكذا لو كان الثوب مبلولاً والارض يابسة نجسة لا يتنجس الثوب مالم يظهر فيه عين النجاسة ) (و) كذا ( ان نام على فراش نجس فغرق وابتل الفراش من عرقه فانه ان لم يصب بلل الفراش ) بعد ابتلاله بالعرق ( جسده لا يتنجس ) جسده (و) كذا ( اذا غسل رجله ومشي على لبد نجس ) فابتل اللبد لا يتنجس رجله (و) كذا ( ان مشى على ارض نجسة ) بعد ما غسل رجله ( فابتلت الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر البلل ) المتصل بالارض في رجله لم يتنجس رجله و ( جازت صلوته ) اهدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك ( واما ان صارت ) الارض ( طينا رطبا ) من بلل رجله ( فاصاب ) ذلك الطين ( رجلاه ) حينئذ يتنجس رجله و ( لا يجوز صلوته ) مالم يفسلها ان كان قدر امانعا ( و ) قال في الذخيرة في رجل ( رمدت عينه فرمضت ) بكسر الميم فاجتمع رمضها بفتحها وهو وسخ ابيض يجتمع ( في الماق ) اي في جانب العين مما يلي الانف قال ( يجب ان يتكلف في ايصال الماء ) يعني الى ماتحت الرمش ( ان لم يضره ايصاله كيجب ) ان يتكلف في ايصال الماء الى الماق في حالة النجاسة ايضاً وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل ( واذا صب ) الرجل ( دهناً في اذنه فكث في دماغه يومئذ يخرج من اذنه فلا وضوء عليه ) لان الدماغ ليس محل النجاسة ( وكذا ان خرج من اذنه فلا وضوء عليه ) لما قلنا ( وان خرج من القم فعليه الوضوء ) قيل لان ما يخرج من الفم انما يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو محل النجاسة ( وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه ) وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجساً سبب ذكرها في مباحث النجاسة واما ما بعدها فليس الاستطراد وهو قوله ( القرحة اذا برأت فارتفع قشرها ) وهو الجلد الذي كان تحته المادة ( و ) لكن ( اطراف القرحة موصلة بالجلد ) المرتفع ( الا اطراف الذي كان يخرج منه القيح ) فانه مفتوح غير متصل باللحم ( فوضاً ) صاحب القرحة فوق ذلك الجلد المرتفع ( جاز وضوءه وان لم ) اي ولو لم ( يصل الماء ) حال الوضوء ( الى ماتحته ) اي ماتحت الجلد لان ماتحته باطن وهو مأثور بغسل

٧ واذا فهم هذا يجب ان يعلم ان وضع المسئلة انما هو في الثوب المبلول بالماء بخلاف المبلول بعين النجاسة كالبول ونحوه لان الندوة حينئذ عين النجاسة وان لم يقطر بالعصر كالأودع الثوب المبلول بالبول ونحوه حتى انقطع التقاطر منه فانه لا يظهر وكما بعد العصر في المرة الاولى والثانية ( شرح كبير )

الظاهر ( ولو توضأ ) الرجل ( ثم حلق رأسه أو لحيته أو قلم ظفره لم يجب  
أمرار الماء على تلك الاعضاء ) وتقدم ذلك في محله ( الماء الذي يسيل  
من فم النائم ) فهو ( طاهر ) سواء كان متحللاً من الفم أو مرتقياً من الجوف  
( وذكر في المحيط أنه ان جف وبقى له اثر ) أى ریح اولون ( فهو نجس و ) قال  
( في المنتقط هو طاهر الاذعلم انبعاثه من الجوف ) وهو مناسب لما في المحيط  
وهو الاحوط ( واما النجاسة الخفيفة ) وهى كبول مايؤكل لحمه فانه مقدرة  
في منع جواز الصلوة بالكثير الفاحش الذى يستفحشه الطباع السلية  
او طبيعة المبتلى به ( وروى عن ابى حنيفة انه مقدر بشبر في شبر ) هكذا في جميع  
النسخ والصواب ان هذه الرواية عن ابى يوسف رخص لا عن ابى حنيفة رخص  
وفي رواية عن ابى يوسف رخص ايضا انه مقدر بذراع في ذراع ( وروى عن محمد  
رحمه الله يعتبر بالربع ) وهو مروي عن ابى حنيفة رحمه الله ايضا وصححه  
في الهداية والكافي لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام ( ثم اختلف  
المشايع في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب ) الذى  
اصابته تلك النجاسة ( وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع ) الذى اصابته ( ان كان  
ذلك الموضع ( زيلاً فربع الذيل ) هو المعتبر في المنع وان كان دحريصاً او كما  
( فربع ذلك و ) كان القائلين بهذا ( ارادوا به ربع ثلث الثوب ) الشامل  
للبدن كله وقدر بعضهم ربع ثوب يجوز به الصلوة وهو ما يستر العورة  
( والقول الاول هو المختار ) وهو ربع الثوب المصاب صغيراً كان او كبيراً

﴿ واما الشرط الثانى فهو الطهارة من الانجاس ﴾

٩ وهى جمع نجس بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسرهما الشئ المحكوم  
عليه بنجاسته والاول اخص فكل نجس بالفتح فهو نجس بالكسر من غير  
عكس ( يجب ) أى يفرض ( على المصلى ) أى من يريد ان يصلى قبل  
الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه وثوبه والمكان  
الذى يصلى فيه لقوله تعالى \* وثيابك فطهر \* واذا وجب تطهير الثوب  
وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية لانهما الزم للصلوة منه اذ لا تنفك  
عنهما وقد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد ( وكما يجوز ازالتهما ) أى النجاسة  
الحقيقية ( بالماء المطلق فكذا يجوز ) ازالتهما ( بالماء المقيد ) كماء الورد وماء  
البطيخ والخيار ( وكل ما يعطى طاهر يمكن ازالته به كالخل ) ونحوه ( وكذا

٩ والانجاس جمع  
نجس بفتح الجيم  
وبكسرهما فالاول  
اسم ولا تلحقه التثنية  
والثاني صفة تلحقه  
التثنية والاول استعماله  
مخصوص بالنجاسة  
الذاتية لا يستعمل فيما  
تعرض له النجاسة الا  
مبالغة كقوله تعالى  
انما المشركون نجس  
والثاني يستعمل في  
الذاتية والعرضية فهو  
اعم مطلقاً يقال في نحو  
العذرة نجس بالفتح  
ونجسة بالكسر  
والخزير نجس بالفتح  
وبالكسر ولا يقال  
في الثوب الذى اصابته  
النجاسة نجس بالفتح  
وانما يقال بالكسر  
( شرح كبير )

يجوز) ازالتها (بالار او بالتراب) لان المقصود قلع اثرها ( وذلك في مواضع  
 منها اذ تلطخ السكين ) ونحوه ( بالدم ) او تلطخ رأس الشاة مثله ( ثم  
 ادخل النار واحترق الدم و زال اثره ) طهر الرأس والسكين بالنار لحصول  
 المقصود ( وكذا اذا اصاب السكين دم ف مسح بالتراب يطهر ) لما قلنا ( وروى  
 عن محمدانه اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال محمد يمسحها بالتراب ) تخصيص  
 المسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من المايعات فيقلها بالتراب  
 وليس المراد انها تطهر حتى يجوز ذلك مع وجود المايع او انه لا يجب غسلها  
 بعد ذلك اذا وجد الماء ( وكذا اذا اصاب الخف ) او نحوه من النعل  
 والجزم موق وغيرهما ( نجاسة لها جرم ) كالعذرة والروث ونحوهما ( وعن  
 ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال اذا مسحه بالتراب او بالرمل على سبيل  
 المبالغة يطهر وعليه ) اي على قول ابي يوسف ( فتوى مشاخذ كره  
 في المحيط ) وعند ابي حنيفة رحمه الله ايضا يطهر بالذلك لكن اذا جفت  
 النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند محمد رحمه الله لا يطهر الا بالافسل ( وان لم  
 يكن لها ) اي للنجاسة التي اصاب الخف ( جرم كالبول والخر ) ونحوها  
 ( فلا بد من الفسل ) بالاتفاق ( رطبا كان او يابسا وكان القاصي الامام ابو علي  
 النسفي يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال ) فممن اصاب  
 نعله النجاسة الرقيقة ( اذا مشى على التراب او الرمل ولزق بعض التراب  
 او الرمل بالنعل في جف ومسحه بالارض يطهر ايضا عند ابي حنيفة وهكذا )  
 اي كروى ابن الفضل عن ابي حنيفة رحمه الله ( روى الفقيه ابو جعفر  
 الهندي واني ) عنه ( قال شمس الائمة السرخسي وهو الصحيح ) وعن ابي يوسف  
 رحمه الله ) ايضا ( مثل ذلك ) الذي رواه عن ابي حنيفة رحمه الله ( الا انه )  
 اي ابا يوسف ( لا يشترط الجفاف فيه ) كما اشترطه ابو حنيفة رحمه الله بل بمجرد  
 ما استجسد بالتراب او الرمل لو مسحه يطهر كما هو اصله في ذات الجرم  
 والحاصل ان المختار للفتوى ان الخف ونحوه يطهر بالذلك سواء كانت  
 النجاسة ذات جرم في نفسها او صارت ذات جرم بغيرها كالرقيقة المستجسدة  
 بالتراب ونحوه رطبة كانت او يابسة لحصول قلع اثرها بذلك بالكلية ( وكذا  
 يجوز ازالتها ) اي ازالة النجاسة في الجملة ( باللك ) بالظفر ( والحت ) بنحو  
 عود او حجر ( والفرك ) اي ذلك بعضه ببعض ( اما الحك والحت فانه في الخف )  
 ونحوه ( حتى اذا اصابته نجاسة لها جرم ف ليست يطهر باللك والحت عند

ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله ( خلافاً لمحمد لقلمها بكل منهما اذا لم  
 يبق لها اثر ( وذكر في المحيط ان محمد ارجع الى قولهما ) في طهارة الخف  
 ونحوه بذلك والحك والحت بالرأى ( لما رأى عموم البلوى ) والخرج في  
 اصابة الارواث ونحوها الخف والنعل ( وان انتضح البول ) على البدن  
 او الثوب او المكان حال كونه ( مثل رؤس الابر ) بحيث لا يدركه الطرف  
 ( فذلك ) الانتضاح ( ليس بشئ ) معتبر في التنجيس وقد سئل ابن عباس  
 رضى الله تعالى عنهما عن ذلك فقال انا ارجو من عفو الله تعالى اوسع  
 من هذا ولو وقع الشئ الذى انتضح عليه ذلك في ماء قليل قيل لا ينجسه  
 وقيل ينجسه وهو الاصح لانه لا حرج فيه وانتضاح الغسالة في الاناء كان  
 قليلاً بان لا يظهر مواقع القطرة في الماء لا يفسده وان استبان ما وقع فيه  
 كثير يفسده وغسالة الميت من الماء الاول والثاني والثالث فامد وما يصيب  
 ثوب الغاسل من ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه عفو ذكره قاضيان ( واما  
 الفرق ) فيزيل النجاسة ( في المنى فيطهر الثوب ) من المنى ( به ) اى  
 بالفرق ( اذا بيس ) لقوله عائشة رضى الله تعالى عنها كنت افرك المنى من  
 ثوب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا كان يابس واعلم ان المنى نجس  
 نجاسة مغلظة عندنا وعند مالك واحد في رواية خلافاً للشافعي واحد  
 في رواية اخرى فانه طاهر عندهما لكن يطهر يابسة عندنا بالفرق خلافاً  
 لمالك وتحقيق الادلة في الشرح ولوبال ولم يستنج بالماء قيل لا يطهر المنى  
 الخارج بعده بالفرق وقيل ان لم يجاوز البول الثقب يطهره وكذا ان جاوز  
 ولكن خرج المنى دفقا لانه لم يصب المتجاوز ( وكذا يطهر ) العضو  
 عن المنى اذا اصابه ( بالحت والفرق ) ٤ وقد روى عن ابى حنيفة ان البدن  
 لا يطهر بالفرق وذكر مثله في الاصل والظاهر من كلام صاحب الهداية  
 ترجيح هذه الرواية لانه اخرها مع دليلها وعادته تأخير ما هو الراجح مع  
 دليله اذا لم يجب عنه ( وان كان ) اى ولو كان ( الثوب ) الذى اصابه  
 المنى ( ذا طاقين ) اى بطننا فنفذ المنى الى البطانة فانه يطهر بالفرق ( وهو  
 الصحيح ) وقيل لا يطهر ما في البطانة بالفرق لوقته كما قال الفضلي في منى  
 المرأة لا يطهر بالفرق لانه رقيق ( وكذا ) يجوز ازالة النجاسة في الجملة  
 ( بالحس ) كما ( اذا اصاب الخمر يده فاحسه ثلاث مرات تطهر يده بريقه كما  
 يطهر فيه بريقه ) خلافاً لمحمد على ما مر واما اذا لحس الثوب الذى عليه

٤ بطريق الدلالة لان  
 الضرورة فيه اشد  
 منها في البدن على ما  
 قيل وقد روى عن ابى  
 ح ر ح ان البدن لا  
 يطهر بالفرق وذكر  
 مثله في الاصل لان  
 حرارة البدن جاذبة  
 رطوبة المنى الى البدن  
 فيرق وتزول لزوجه  
 ولا يتحقق بفركه  
 استخراج ما تثر به  
 واستحكم في مسامه  
 بخلاف الثوب فان المنى  
 يغتاله ورطوبته فيه لم  
 تفصل عنه فاذا بيس  
 بيس وفيه رطوبة لم  
 تتداخل الثوب فاذا  
 فرك زالت او قلت  
 بخلاف سائر النجاسات  
 فانها ليست بلزجة  
 فرطوبتها تفصل عنها  
 وتستقر في الثوب ايضا  
 ثم الظاهر من كلام  
 صاحب الهداية ترجيح  
 هذه الرواية حيث  
 اخرها مع دليلها ولم  
 يتعها وعادته تأخير ما  
 هو الراجح وهو الوجه ٥

نجاسة لا يطهر ( واما اذا اصاب الثوب نجاسة ) فاما ان تكون مرتبة او غير مرتبة ( فان كانت مرتبة فطهارتها زوال عينها الا ما يشق ) بان يحتاج في زوالها الى غير الماء كالصابون ونحوه فان بقاء ذلك الاثر لا يضر واذا ذلت العين ولو بفسلة واحدة يطهر ولا يحتاج الى غسل بعده وهو الاصح وقيل يغسل بعده ثلاثا وقيل مرتين ( وان لم تكن النجاسة مرتبة يغسلها حتى يغلب على ظنه انه قد طهر ) وهذا اذا لم تكن له اريح فان كان يجب الغسل الى الزواله الا ما يشق وهكذا الطم ( وقيل اذا غسل ) الثوب من غير المرتبة ( مرة وعصر بالماء يطهر ) كما هو قول الشافعي ( وقيل انه لا يطهر مالم يغسل ثلاث مرات ويعصر في كل مرة والفتوى على الاول ) انه يعتبر غلبة الظن لكن جعلوا الثلاث قائمة مقام غلبة الظن قطعا لا وسوسة فلهذا ذكروا الثلاث في اكثر الكتب وشرط العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية وعن محمد انه يكتفى بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف ان العصر ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية ( و ) يخرج ( على هذا ) الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير عصر او التثليث مع العصر في كل مرة ( مسائل ) ذكرت في المحيط والجامع الصغير للترمذي ( منها ما روى عن ابي يوسف ) ان الجنب ( اذا اترق في الحمام وصب الماء على جسده من حيث ) اي من جهة ( الظهر والبطن حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة الازار وان لم ) اي ولو لم ( يعصره وقال ) اي ابو يوسف ( في موضع آخر ) اي في رواية اخرى ( ان ) صب الماء على الازار ( امر الماء بكفيه فوق الازار فهو احسن واحوط ) وان لم يفعل اجزاء لضرورة ستر العورة ( و ) لذا قال ( في المنتقى شرط العصر على قول ابي يوسف ايضا ) وقد تقدم انه ظاهر المذهب عن الكل وفي المنتقى ايضا ( ولو اصاب البول ثوبه فغمسه مرة واحدة في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول ابي يوسف ايضا ) في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية ( وقال ) ابو يوسف ( ايضا يغسله ثلاث مرات ويعصر في كل مرة وعن محمد ) في غير ظاهر الرواية ايضا ( انه يغسلها ) اي النجاسة الغير المرتبة ( ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة فقط ) فان الثوب ( بطهر ) وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصول ( ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي ) اي يجب ( ان يبلغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ) ولا يقطر ( و ) لكن

٢ لان الطهارة بالفرك في المعنى وردت على خلاف القياس ولذا ذهب مالك الى انه لا به وطريق الدلالة ممنوع للفرق المذكور على ان الاحاديث في الثوب ايضا حكايات افعاله في منيه عليه السلام وهي محتملة لكونه المعنى قليلا ولكونه مخصوصا به عليه السلام على ما قيل ان فضله عليه السلام طاهرة فكيف تقوم الحججة لنا على طهارته بالفرك مطلقا في القليل والكثير في حق غيره عدم كيف تقوم الحججة للشافعي بها على طهارته من كل احد والراجح من مذهبه اختصاصه عليه السلام بطهارة الفضلات حتى الدم والبول على ما صححه القاضي حسين وغيره ( مخرج كبير )

( يعتبر في كل شخص قوته وطاقته ) حتى لو عصره صاحبه حتى صار بحيث لو عصر هو لا يقطر ولو عصره من هو اقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص الاقوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما العصر العسر او لتعذره فقال ( وفي فتاوى ابي الليث خف بطانة ساقه ) ذكر الساق اتفقاى اى بطانته ( من الكرباس فدخل في جوفه ) ٩ اى في باطنه وفي نسخ الفتاوى وغيره في خروقه ( ماء نجس فغسل الخف دلكه باليد ثم ملاء الماء ) الخف ثلثا واهراقه الا انه لم يهيا له عصر الكرباس فقد طهر الخف ( بمجرى جريان الماء ظاهر او باطنا من غير عصر لتعسره ) ( وروى عن ابي القاسم الصقار ) انه قال ( في رجل يستنجى ويمسح بماء استنجاه بحت رجليه ) من غير ان يستنقع تحتها وهو يتخفف فيصيب ذلك الماء خفيه ( وليس بخفيه خرق ) اى لا ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين ( لانه يصلى مع ذلك الخف ) لانه طاهر ( لان بالماء الاخير ) من ماء الاستنجاء ( يطهر الخف كما يطهر موضع الاستنجاء ) تعالى وضع الاستنجاء للضرورة وعموم البلوى ( وفي الملتقط ان كان خفه ) اى المستنجى ( مخرقا واصاب الماء ) اى ماء الاستنجاء ( رجلاه والفاقة رجوت سعة الاخرية ) بان يطهر الرجل والفاقة تعالى موضع الاستنجاء ( الا يرى ان البساط النجس الثخين اذا جعل في نهر جار وترك فيه يوما وليلة ) كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح انه باو كفى عامة الكتب فانه اذا ترك يوما وليلة في النهر ( حتى جرى الماء عليه يطهر ) من غير عصر ولا تخفيف لكن بشرط ان لا يبقى للنجاسة فيه اثر من لون او ريح ٩ الا ان الاستدلال على المسئلة السابقة بهذه المسئلة وقياسها عليها فيه نظر لا يخفى ( ولو كان على يده نجاسة رطبة واخذ ) تلك اليد ( عروة القممة ) اى الابريق من النحاس ( كما صاب الماء فاذا غسل يده ) التى يأخذ بها العروة ( ثلثا تطهرت اليد ) تطهرت ( العروة ) تعالى اليد والكل مقيد بان لا يبقى للنجاسة اثر غير شاق ( والحصير من قصب اذا اصابته نجاسة فحقت يدك ) حتى تحت النجاسة ( ثم يغسل ثلثا ) متواليا من غير احتياج الى تحفيفه لانه صلب لا يتشرب النجاسة ( وان كانت ) النجاسة ( رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ آخر ) هذا اذا كان من قصب او ما اشبهه في الصقالة كالحصيرسمى بالسامان ( وان كان الحصير من بردى او مما يشبه ذلك يغسل ثلثا ويخفف في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه لانه يتشرب النجاسة لرخاوته فانه حينئذ يطهر عند

٩ هكذا وقع في جميع نسخ هذا الكتاب في جوفه اى في باطنه والذى في نسخ الفتاوى وغيرها من الكتب في خروقه وهو الصحيح اذ المراد ان النجاسة اذا اصاب الخف ونفذت الى باطنه اى بطانته من خروقه وهذه العبارة توهم انها دخلت في باطنه وانما تصب ظاهره فهى غير صحيحة بل الظاهر انها تخفف ( شرح كبير ) ٩ ثم الاستيضاح على المسئلة المتقدمة بمسئلة البساط ممنوع اذ ليست مثلها والافان جريان ماء غمر كله طاهر في مدة طويلة من اصابة قليل ماء طاهر من غير تكرور في زمان يسير جدا عقيب تكرور مياه نجسة بل الوجه في ذلك ما ذكرناه من الضرورة والبلوى الغالبة ( شرح كبير )

ابن يوسف رحمه الله ( بناء على امكان تطهير مالا ينقص عنده وعليه الفتوى ) خلافا لمحمد رحمه الله وفي النوازل اذا اصاب الخبز او الآخر الغير المفروش ( نجاسة ان كان ) ذلك الخبز او الآخر ( قديما ) اى مستملا ( يظهر بالغسل ثلاثا ) سواء ( جفف اولم يجفف ) لانه لا يتشرب النجاسة ( وان كان حديثا ) غير مستعمل بحيث يتشرب النجاسة فلا بد ان ( يغسل ثلاث مرات و ) ان ( يجفف في كل مرة ) حتى ينقطع التقاطر ( وذكر في المحيط يغسله ) اى الخبز والآخر المستعمل ( مقدار ما يقع اكثر رأيه انه قد طهر ) وقد تقدم ان الثلاث قائمة مقام اكثر الراى ( واشترط ) صاحب المحيط ( مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها ) على ان اشترط حقيقة اكثر الراى لا يجوز الى هذا الاشتراط لان اكثر الراى لا يحصل مع وجوده شئ من ذلك الا ان يصل الى حد المشقة وحينئذ يحكم بالطهارة مع وجود ( وان وجد ) احد ( هذه الاشياء ) المذكورة ( لا يحكم بطهارته ) الا ان يصل الى حد المشقة ( وعليه اكثر المشايخ ) بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف ( ولو موه الحديد ) اى ما يعمل من الحديد من الآلات كالسكين ونحوها ( بالماء النجس ثم موه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر عند ابن يوسف خلافا لمحمد ) وانما تظهر فائدة الخلاف في الجمل في الصلوة اما في حق الاستعمال بان قطع به بطيخا وغيره فلا خلاف انه لا يتنجس ذلك المقطوع ( السكين اذا موه بالماء النجس لا يجوز الصلوة معه ) يعنى ( اذا كان فوق ) قدر الدرهم ويجوز قطع البطيخ به لانه تشرب الماء النجس ( ولا يمكن ازالته ) ذلك ( الماء عنه ) بوجه من الوجوه الا بالنار ولا يجوز الصلوة معه ولا تسرى تلك النجاسة الى البطيخ فيجوز قطع البطيخ به ( وفي المحيط عن شمس الائمة السر خسى الارض اذا جفت ) بعد اصابة النجاسة ولم يتبين اثر النجاسة فيها ( تظهر سواء وقعت عليه الشمس اولم تقع ) وقد تقدم مستوفى في اتيم ولو اريد تطهيرها عاجلا فطريقه ان يصب عليها الماء ثلاث مرات ويجفف في كل مرة بخرقه طاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثرته حتى يظهر اثر النجاسة وان كبسها بتراب القاء عليها فلم يوجد ريح النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا ( و ) كذا ( الجصى اذا تنجست فنجفت النجاسة وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان متداخلا في الارض ) غير منفصل عنها فانه حينئذ مثلها في الحكم ( ولو كانت النجاسة تحت قدميه وتحت كل قدم اقل من قدر



الدرهم و) لكن ( لو جهت بلغ اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة لو كانت ( النجاسة ( في موضع سجوده اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم فكذلك تجمع ايضا ) ذكره في الفتاوى ( وكذا الثيل ) بكسر التاء المثلثة وهو النجيل ( والحشيش ) وهو الكلاء اليابس ( وكذا ) سائر ( ما ينبت في الارض مادام ) هذا المذكور ( قائما على الارض ) لم يفصل عنها ( فانه يطهر بالجفاف مطلقا ) سواء جف بالشمس او بدونها اذا ذهب اثر النجاسة ( ذكر الزندوستي ) وغيره لان ما اتصل بالارض فحكمه حكمها في ذلك ( و ) ذكر ( عن ) ابى بكر ( محمد بن الفضل ) انه قال ( الحمار اذا بال في المشية ) اي المكان الثابت فيه انشيل ( ووقع عليها ) اي على المشية ( الطل ) اي الندى ( ثلاث مرات ووقعت عليها الشمس فحففها ثلاث مرات فقد طهر الثيل ) الذي فيها وهذا يخالف ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الندى ثم الجفاف ثلاث مرات والجمهور على الاول وعليه الفتوى ( وكذا الحجر والاجر اذا كان مفروشا ) اي مثبتا في الارض ( يطهر بالجفاف ) وذهب الاثر للمخافة بالارض ( واما اذا كانت الحجر والاجر موضوعة ) على الارض وضعا ( بحيث تنقل وتحول ) من مكان الى مكان ( فحينئذ لا بد في طهارتها من الغسل ) ولا تظهر بالجفاف لعدم تبعيتها بالارض ( وكذا الابنة اذا كانت مفروشة وتنجست جازت الصلوة عليها بعد الجفاف ) وذهب الاثر كالارض ( وذكر في موضع آخر ) من فتاوى قاضيان بعد ذكر هذه المسائل باسطر ( ان كانت الحجر ) التي تنقل وتحول ( تشربت النجاسة ) كحجر الرجي ( تطهر بالجفاف ) وذهب الاثر كالارض ( وان كانت ) الحجر ( لا تشرب ) النجاسة كالرخامة ( لا تطهر الا بالغسل ) ثلاثا والتجفيف في كل مرة اما بالمسح او بالمكنك الى ان ينقطع النقاطر ( الماء والتراب اذا خنطا وكان احدهما نجسا فالطين ) الحاصل منهما ( نجس ) ٩ لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة بالماء وقيل للتراب وقيل للغائب وقيل العبرة للطاهر فايهما كان طاهرا فالطين طاهر ونسب الى محمد رح وبعض ائمتي به وفيه نظر ذكرناه في الشرح ( والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر ) او غيرهما ( فطبخ يكون طاهرا ) لزوال النجاسة بالنار وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة طاهرا فيه بعد الطبخ ( واواحرقت العذرة او الروث فصار ) كل منهما ( رمادا او مات الحمار في الملمحة ) وكذا ان وقع

٩ لان اختلاط النجس بالطاهر نجسه هذا هو الصحيح كما ذكره قاضيان وهو اختيار الفقيه ابى الليث وكذا روى عن ابى يوسف ذكره في الخلاصة قيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين نجس والا فطاهر وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب قال ابن الهمام والاكثر على ان ايما كان طاهرا فالطين طاهر انتهى وهو اختار ابى نصر محمد بن سلام قال البزازی وهو قول محمد وقد ذكر ان الفتوى عليه انتهى ووجهه في الخلاصة بصيرورته شيئا آخر وهو توجيه ضعيف اذ يقتضى ان جميع الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا او دهنها او نحو ذلك ان يكون الطعام طاهرا لصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان بعض مفرداتها نجسا ٧

فيها بدموته وكذا الكلب والخنزير ولو وقع فيها (فصار ملحا او وقع الروث ونحوه في البر فصار حاة زالت نجاسة وطهرت عند محمد ربح خلا فلا يبي يوسف رجه الله تعالى) حتى لو اكل الملح او صلى على ذلك الرماد جاز فان عنده الحرق لا يطهر العين النجسة بل يبقى الرماد نجسا والفتوى على قول محمد لتبدل تلك العين بالكلية وصيرورتها حقيقة اخرى كالخمر اذا صار خلا (و) لكن قال المصنف (لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس) وهو ليس بصحيح الاعلى قول ابي يوسف ربح صرح به في التجنيس (وكذا الاجر) المنفصل عن الارض (اذا تنجس يطهر بالفصل) ثلاثا (والجفاف) في كل مرة لكن انما يظهر (ظاهرة لباطنه) حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء (كذا ذكر في المحيط) لانه تشرب النجاسة الى باطنه فاذا زالت عن ظاهره بالفصل بقي ما في باطنه وعلى هذا لو جله المصل لا تجوز صلواته لكونه حاملا للنجاسة (جاربال في الماء فخرج منه رشاش فاصاب) من ذلك الرش (ثوب انسان لا يمنع) ذلك (جواز الصلوة حتى يستيقن انه) اى ذلك الرش (بول) وكذا ان رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثره يتنجس والا فلا هذا هو المختار (وبه اخذ الفقيه ابو الليث) سواء كان الماء جاريا او راكدا (وفي فتاوى قاضيان) فرق بين الجارى وغيره في بول الحمار فقال (اذا بال في ماء راكد فاصاب الرش اكثر من قدر الدرهم) انه يفسد الثوب و (يمنع) جواز الصلوة به (و) ذكر (عن محمد بن الفضل) عكس اختيار الفقيه في الجارى والراكد وهو انه (اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرفين) اى الروث (فتشى في الماء فخرج) منه (رشاش فاصاب ثوب الراكب صار الثوب) اى موضع الاصابة من الثوب (نجسا سواء كان) ذلك (الماء راكدا او جاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره) والاصح هو الاول لان اليقين لا يزول بالشك (وقد سئل ابو نصر الدباس عن يغسل الدابة فيصيبه من ذلك الماء) الذى يسيل منها شئ (او) يصيبه (من عرقها شئ) قال لا يضره قيل له وان كانت اى ولو كانت (قد تمرغت في بولها وروثها قال اذا جفت وتناثر وذابت عنها لا يضره ايضا و) ذكر (في الذخيرة اذا القى الحجر المتلطيخ بالعذرة في الماء الجارى فارتفعت قطرات فاصابت ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر) يعنى الرازى (لا يجب غسله الا ان يظهر فيه) اى في الثوب

ولا يغني فساد فله  
درا الفقيه ابو الليث والله  
در قاضيان حيث  
جعل قوله وهو الصحيح  
مشيرا الى ان سائر  
الاقوال لا صحة لها  
بل هي فاسدة لان  
النتيجة تابعة لاختس  
المتقدمين دائما  
(شرح كبير)

( لون النجاسة وقال نصير ) يعنى ابن يحيى ( يجب عليه غسل ) والاصح قول ابى بكر لما تقدم ( واوصلى احدو معه شعرا نسان اكثر من قدر الدرهم جازت الصلوة ) لانه طاهر ( وبه اخذ الفقيه ابو جعفر ) الهندواى ( وابو القاسم الصفار ) وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح ( و ) روى ( عن ابى حنيفة رحمه الله ) رواية شاذة ( انه لا يجوز الصلوة به ) لانه نجس ( وبه اخذ نصير بن يحيى ) وايسر بصحيح لان شعر الميتة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا ( وجرة البعير كسر قينه ) لاتصالها بمحل النجاسة كالقئ والجرة بكسر الجيم وقد تنفع ما يعيده البعير بعد الابتلاع فيمضغه والسرقين والسرجين بكسر او لهما الزبل مطلقا وكذا جرة كل حيوان يجر كالبقرو الغنم والظبي وحكمها حكم زبله ( ومرارة كل حيوان كبوله ) لانها مرة صفراء وهى نجسة لكونها من الفضلات ( اذا وقع جلد انسان فى الماء القليل ان كان مقدار ظفر فهو افسده ) اى نجسه لان ما بين من الحى فهو كهيئة وان كان اقل من الظفر فهو عفو دفعا للخرج فان التخرز عن وقوع القليل متعسر ( وفى انسان الاذى اختلاف المشايخ ) والصحيح الذى هو ظاهر الرواية انها طاهرة ( وذ كرى فى فتاوى البقالى قطعة جلد كلب ) اى غير مدبوغ ومذكى ( التزق بجراحة فى الرأس ) اى جعل لزقة فوق الجراحة ( بعيد ما صلى به ) اى بذلك الجلد ( اذا كان اكثر من قدر الدرهم ) وحده او بانضمام نجاسة اخرى ( وان صلى ومعه سنور او حية ) او نحوهما ليس سؤره نجسا ( تجوز صلواته ) مطلقا ان جلس بنفسه واما ان حمله فان لم يكن على ظاهره نجاسة مائة فكذلك والا فلا تجوز صلواته كما لو حمل صبيلا لا يستمسك بنفسه وفى ثيابه او بدنه نجاسة مانعة بخلاف المستمسك لان المصلى ليس حاملا للنجاسة التى عليه ( بخلاف جرو الكلب ) ونحوه مما سؤره نجس اذا حمله المصلى فانه لا يجوز صلواته لانه حامل للنجاسة التى هى له اياه اما اذا جلس عليه بنفسه وامر يحمل فعلى رواية انه نجس العين كذلك لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة فينبغى ان تجوز صلواته لانه غير حامل للنجاسة ( واذا لحست الهرة كفر رجل ) او موضعا آخر من بدنه ( يكره له ان يدها تفعل ذلك لان ريقها مكروه ) والثلوث بالمكروه مكروه ( وكذا ) يكره ( ان يأكل ) او يشرب ( ما بقى منها ) مما اصابه لها به او ذ كرى فى موضع آخر انها ان لحست عضو انسان فصلى قبل ان يغسل ذلك العضو ( جاز ) فعلة

للصلاة (والاولى ان يفسله) وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة لا تنافي  
 الجواز والمكروه تستحب ازالته وفعل المستحب اولى من تركه (و) ذكر  
 (في الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم  
 فاستنجى) اي استنجى (بثلاثة اجزاء وانقاء) اي موضع الاستنجاء (ولم يفسله  
 بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاواه يحزبه) من غير كراهة وان كان الفصل  
 افضل (وبه) اي بالاجزاء (نأخذ) بل لا خلاف فيه (الرجل اذا استنجى  
 بالماء وخرج منه بعد ذلك ريح قبل ان يبس) موضع الاستنجاء (هل يتنجس  
 من البقية الموضع الذي تمر به الريح ام لا) اختلف فيه المشايخ (الاصح  
 انه) اي الموضع الذي تمر به الريح (لا يتنجس) خلافا لما اختاره شمس الائمة  
 الحلواني انه يتنجس وكذا لو مرت الريح على نجاسة واصابت ثوبا لم يولأ  
 لا يتنجس خلافا له (وذكر في موضع آخر) ان (عليه ان يعيد الاستنجاء) لان الريح  
 نجسة بل (لانه لما خرج منه الريح) بعد الاستنجاء (يخرج) معها (الماء الذي  
 دخل وقت الاستنجاء) فانه نجس لكونه دخل الى محل النجاسة ثم خرج  
 والاصح انه لا يعيد ما لم يتحقق ذلك او يغلب على ظنه (وكذا اذا كان قد لبس  
 سراويله مبتلة فخرج منه ريح حيث لا يتنجس السراويل على الاصح) خلافا  
 للحلواني (واذا ارتفع بخار الكنيف) اي الخلاء (او بخار المربط) اي المكان  
 الذي تربط فيه الدواب كالاصطبل (فاستجمد) ذلك البخار اي جدد (في الكوة)  
 التي في السقف او الجدار (او) استجمد (في الباب ثم ذاب الجمد) وقطر على احد  
 (فاصاب ثوبه) او بدنه فانه (يتنجس) لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة  
 والمذكور في فتاوى قاضيهان وغيرها ان التنجس قياس والاستحسان ان لا يتنجس  
 للضرورة وعسر التحرز وكذا الحكم في بخار الحمام ونحو ذلك مما فيه النجاسات  
 (كلب مشى على طين رطب فوضع رجل قدميه على ذلك الطين) في موضع  
 رجل الكلب (يتنجس) قدمه لتنجس ذلك الموضع باتصال رجل الكلب به  
 (وكذا الحكم اذا مشى) الكلب (على ثلج وثلج رطب) وهذا كله بناء على ان  
 الكلب نجس العين والاصح خلافه ذكره ابن الهمام (وان كان اثلج) الذي  
 مشى عليه الكلب (جامدا) ليس فيه رطوبة (فهو طاهر) لان اتصال  
 النجس الجاف بالطاهر الجاف لا ينجس (الكلب اذا اخذ عضو انسان او ثوبه  
 لا يتنجس ما لم يظهر فيه البلل) لانه لا يتنجس بالشك (سواء كان) ذلك الكلب  
 (راضيا) في حال التلاعب (او) كان (غضبان) ذكره في المنقط وهو المختار خلافا

لما قيل انه في حال التلاعب يتنجس لسيلان لعابه وفي حال الغضب لا يجفاه  
 ( الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يغسل ما اصابه فيه ثلاثاً ثم يؤكل )  
 لتنجسه بلعابه كما يغسل الاناء من ولوغه ثلاثاً ( وكذا يغسل بعد ما يبس العنقود )  
 وهذا عندنا . واما عند الثلاثة فانه يغسل من ولوغ الكلب وما اصابه لعابه  
 سبعا احدىين بالتراب لكن استحبابا عند مالك وجوبا عند الشافعي واجد  
 وتحقيق الدليل في الشرح ٤ ( ولو عصر ) رجل ( العنب فادى رجله )  
 اى خرج منها الدم ( وسال ) ذلك ( الدم على العصير والعصير يسيل ولا يظهر  
 اثر الدم فيه لا يتنجس وهذا ) القول ( قول ابى حنيفة وابى يوسف رح كما في الماء  
 الجارى ذكره في المحيط ) وفهم منه انه لو لم يكن العصير سائلا وقت الادماء  
 او ظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا يمكن تطهيره حتى لو صار خراثم تخلل  
 فالتخار انه لا يظهر قال في الخلاصة ان وقعت الفأرة في دن خر فصارت  
 خللا تظهر اذا رمى بالفأرة قبل التخلل وان تفمخت الفأرة لا يباح ولو وقعت  
 الفأرة في العصير ثم تخلل لا يكون بمنزلة مالو وقعت في الحجر هو المختار  
 وكذا لو ولغ الكلب في العصير ثم تخمر ثم تخلل في الخلافيات لعلاء الدين العالم  
 انه لا يظهر انتهى فعلم ان العصير اذا تنجس ثم صار خراثم تخلل لا يظهر  
 ( وان نوضا ) الرجل ( بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا ) من الشك  
 والكراهة ( فحينئذ ليس عليه غسل ما اصابه الماء المشكوك او المكروه )  
 لانهما طاهران الا انه يستحب لازالة الكراهة ( واما ما لزق من الدم السائل  
 باللحم فهو نجس وما بقي في اللحم والعروق من الدم الغير السائل فليس بنجس )  
 لان النجس انما هو الدم المسفوح في اختيار الجمهور وفي الايضاح الدم  
 الباقي في العروق طاهر وعن ابى يوسف رح يعنى في الاكل دون الشاب روى  
 عن عائشة رضى الله تعالى عنها كانت ترى في برمتها صفرة لحم العنق كذا  
 في القنية وفيها اصابة دم القلب بنجس ( وذكر ) صاحب الهداية ( في المحيط )  
 قال ( ورأيت في بعض الكتب الطحال والقلب اذا شق وخرج منه دم ليس  
 بسائل فليس بشئ ) اى ليس بشئ معتبر في النجس وفي الخلاصة الدم  
 الذى يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره متمكنا فيه فهو طاهر وكذا اللحم  
 المهزول اذا قطع فالذى فيه من الدم ليس بنجس وكذا مطلق اللحم انتهى  
 ( وقال في الملتقط لوصلى وهو حامل رجل شهيد وعليه ) اى على الشهيد  
 ( دماؤه تجوز صلواته ) لان دم الشهيد طاهر حكما مادام متصلا به ولذا

٤ واما عند الثلاثة فانه  
 يغسل من ولوغ الكلب  
 وما اصابه لعابه سبعا  
 احدىين بالتراب لكن  
 استحبابا عند مالك  
 وجوبا عند الشافعي  
 واجد لحديث الصحيحين  
 ظهور انما احكم اذا  
 ولغ فيه الكلب ان  
 يغسل سبع مرات احد  
 ين بالتراب وهذا لفظ  
 مسلم ولنا ما روى  
 الدار قطنى عن الا  
 عرج عن ابى هريرة  
 عنه عليه السلام في  
 الكلب يلغ في الاناء  
 يغسل ثلثا او خساو  
 سبعا لكن قال تفريده  
 عبد الوهاب عن اسما  
 عيل وهو متروك  
 وغيره يرويه عن  
 اسماعيل فاعلموه سبعا  
 ثم رواء بسند صحيح  
 عن عطاء موقوف على  
 ابى هريرة انه كان اذا  
 ولغ الكلب في اناء  
 اهراقه ثم غسله ثلث  
 مرات وروى ابن  
 عدى في الكامل بسند  
 فيه الحسين بن على  
 الكرايسى ولفظه قال  
 قال رسول الله صل  
 الله عليه وسلم اذا ولغ  
 الكلب في اناء احكم  
 فليهره وليغسله ٣

لم يجب غسله عنه واما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء ( وقال )  
 صاحب الملتقط ( في موضع آخر امرأة صلت وهي حاملة صبي وثوب  
 الصبي نجس جازت صلواتها ) وقد قد منا ان هذا فيما اذا كان الصبي  
 يستمسك بنفسه لا اذا كان لا يستمسك فان غير المستمسك بمنزلة الجراد فكأنها  
 حملت امتعة بعضها نجس ( اذا صلح مصارين شاة ميتة ) بان ازال عنها النتن  
 والفساد بعلاج ( فصلي بها ) اي معها ( جازت صلواته ) لانها صارت كالجلد  
 المدبوغ قال قاضيان وكذا لو صلح المشاة ودبغها وجعل فيها الابن  
 او السمن وكذا الكرش ( ولو صلى ومعه فأرة مسك ) يعني الالبقة ( جازت  
 صلواته ) لانها مذبوغة وزال عنها النتن والفساد والمسك حلال على كل  
 حال يؤكل ويجعل في الادوية ذكره قاضيان ( امرأة صلت ومعهما صبي  
 ميت فان كان لم يستهل عند ولادته ) اي لم يصوت والمراد انه لم تعلم حيوته  
 عند الولادة ( فصلواتها فاسدة سواء غسل او لم يغسل ) لانه نجس على كل  
 حال ولذا لا يصلي عليه ( وكذا ) الحكم ( ان استهل ) بان علمت حيوته بصوت  
 او حركة ( و ) لكن ( لم يغسل ) فان الميت قبل الغسل نجس ( واما ان كان  
 قد استهل او غسل فصلواتها ) حينئذ ( تامة ) للحكم بطهارته ( ذكره في العيون )  
 وهذا في المسلم واما الكافر فانه لا يطهر بالغسل حتى لو صلى مع جله ميتا  
 كافرا بعد ما غسل فصلواته فاسدة لانه نجس على كل حال كسائر الميتات  
 ( وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب ) يعني ابا يوسف ( لو صلى على جلد  
 خنزير مدبوغ جازت وقدا ماء وقال ابو حنيفة ومحمد رحمه الله لا يجوز  
 صلواته فيه ولا يطهر بالدباغة ) وهذا هو الرواية عن ابي يوسف رحمه الله  
 ايضا وهو الصحيح ( ولو صلى ومعه بيضة قد صار محما ) بالحاء المهملة اي صفارها  
 ( دما تجوز صلواته ) لان النجاسة ما دامت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة  
 ( ولو صلى ومعه قارورة فيها بول لا تجوز صلواته ) لانها نجاسة انفصلت  
 عن معدنها ( رجل صلى في ثوب محشو فلما اخرج حشوه وجد فيه فأرة  
 ميتة يابسة ان كان ) في ذلك ( الثوب ثقب او خرق يعيد صلواته ثلاثة ايام  
 ولياليها عند ابي حنيفة ) خلافا لهما كما في الموجودة في البئر ( والا ) اي  
 وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكن في موضع آخر ليس بينهما  
 وبينه منفذ ( يعيد جميع ما صلى بذلك الثوب ) لظهور انها فيه من قبل ان يخطأ  
 وهذا بالاتفاق ( ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ) لان التكليف

٣ ثلاث مرات وقال  
 لم يرفع غير الكراييسي  
 والكراييسي لم اجده  
 حديثا منكرا غير هذا  
 وقال لم اربه بأسافي  
 الحديث انتهى قلنا ان  
 نقول الحكم بالجملة  
 وضدها انما هو في  
 الظاهر اما في نفس الا  
 مرفيوز صحة ما حكم  
 بضعفه نظاهر الاوثوث  
 كون مذهب ابي هريرة  
 ذلك قرينة تفيد ان هذا  
 مما اجازه الراوي  
 المصنف في عارض حديث  
 السبع ويقدم عليه لما  
 في حديث السبع من  
 قرينة انه كان في اول  
 الامر والتشديد في  
 امر الكلاب حتى امر  
 بقتلها فان التشديد في  
 سور هاناسب كونه اذ  
 ذاك وقد ثبت نسخ ذلك  
 فاذا عارض قرينة معارض  
 قدم على ان في عمل ابي  
 هريرة على خلاف  
 حديث السبع وهو رواية  
 كفاية للاسحالة ان يترك  
 القطعي لرأيه ما لم يعلم  
 نسخته اذ ظنية خير  
 الواحد انما هي بالنسبة  
 الى غير رواية واما

بقدر الوسع ( ولم يعد ) وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا يتيمم به حيث لا يصلي عند أبي حنيفة وعندهما يصلي تشبها بالمصلي ثم يعيده ( يعني ) بهذه المسئلة ( اذا كان على جسده نجاسة وهو مسافر ) فيده باعتباره القلب والافلا فرق بين المسافر وغيره ( وليس معه ماء ) او ما يعجز عن ان يركع ( او كان ) معه ( وهو يخاف العطش ) في الحال او فيما يستقبل على نفسه او من تلزمه مؤنة فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها ( وان كانت النجاسة بالثوب ) وليس له ما يستر عورته غيره ينظر ( وان كان اقل من ربع الثوب طاهرا فهو بالخيار ) عند أبي حنيفة وابي يوسف رجهما لله تعالى ( ان شاء صلى به وان شاء صلى عريانا وان كان ربعه طاهرا وثلاثة ارباعه نجسا لم يجز الصلوة عريانا ) لان الربع يقوم مقام الكل ( بل يصلي به بخلاف وعند محمد رجه الله يصلي به في الوجين ) ولا يجوز له ان يصلي عريانا ولو كان جميع الثوب نجسا ٩ وبه قال زفر والائمة الثلاثة والدليل من الطرفين مقرر في الشرح ( وان صلى عريانا ) لعدم الثوب او لنجاسته ( يصلي قاعدا يوحى بالركوع والسجود ) ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كافي المريض العاجز عن الركوع والسجود كذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما وان كانوا جاعا يصلون وحادانا متباعدين فان صلوا بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العاري كذلك ( فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة ) قياسا على قعود المريض ( وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته الغليظة ) اي على ما يرى من ذكره وهذه الكيفية اولى لزيادة الستر فيها ( سواء صلى في نهار او في ليل مظلمة او البيت الخالي او في الصحراء وحده وهو الصحيح ) خلافا لمن قال القعود والاياء انما هو في النهار واما في الليلة المظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك لانه لا اعتبار بستر المظلمة ( وان صلى قائما اجزأه ) سواء ركع وسجد او اوحى بهما وكذا لو ركع وسجد القاعد يجوز لان في كل فعل منية وخللا من وجهه فيخير ( والاولى ) وهو الايماء قاعدا ( افضل ) للمنية من ستر ( واولقاه على شئ نجس وصلى لا يجوز ) لان طهارة المكان شرط والمراد اذا كان النجس قد رانما ( ولو صلى على شئ مبطن وفي باطنه قدر مانع ) اي في بطائه نجاسة مانعة ينظر ( ان كان ذلك المبطن مخيطا ) اي مضربا ( لا يجوز صلواته ) اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لانه واحد ( وان لم يكن مخيطا جازت صلواته ) لانه في حكم ثوبين

٦ بالنسبة الى الرواية الذي مضمعه من فم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فدلالة قطعية فلزم ان لا يترك الا لفظه بالناسخ اذ لا يترك القطعي الا لقطعي فبطل تجوزهم تركه بناء على ثبوت ناسخ في اجتهاد المحتمل للخطأ فلزم كون حديث السبع منسوخا بالضرورة ( شرح كبير ) ه والاصل ان النفس من الدم ما كان مسفوحا لقوله تعالى او دم مسفوحا فلا ليس بمسفوح لا يكون حراما فلا تكون نجسا لان الاصل في الاشياء الحل والطهارة الا ما حكم الشرع بحرمته او بنجاسته هكذا ذكروا ولي فيه اشكال وهو ان الآية المذكورة مكية لان سورة الانعام مكية بالاجماع الاثلاث آيات وهو قوله تعالى قل تعالوا اتلوا ما حرم ربكم وهذا صراط ربكم مستقيما الآية وسورة البقرة والمائدة مدنيستان بالاجماع وذكروا كحرمة



لكن بشرط ان يكون الطهارة بحيث لا تظهر منها لون النجاسة ولا ريحها  
 كما في البسط عن الارض النجسة (ولو سجد على شئ نجس) بجماسة مانعة  
 (تفسد صلوته) سواء اعاد سجوده على شئ طاهر او لم يعد (عند ابى حنيفة  
 ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رح ان اعاد سجوده) حين علم  
 انه سجد على النجس (على شئ طاهر لا تفسد صلوته وان كان موضع  
 قدميه وركبتيه طاهر او موضع جبهته واثفه نجسا) فقد روى (عن ابى حنيفة  
 رحمه الله قال انه يسجد على اثفه) للضرورة (ويجوز صلوته) لان موضع الانف  
 اقل من قدر الدرهم (خلافا لهما) فان عندهما لا يجوز الاقتصار  
 على الانف في السجود بلا عذر في الجهة وفي رواية عند ابى حنيفة ايضا  
 انه لا يجوز لان السجود للملم تقع الاعلى النجاسة صار كعدم السجود وهذه  
 الرواية هي الاصح (وان كان موضع اثفه نجسا وسائر المواضع) اى باقيا  
 (طاهرا جازت صلوته بلا خلاف) لان الاقتصار على الجهة في السجود  
 جائز بالاتفاق فكأنه اقتصر عليها ولم يضع الانف وموضع الانف اقل من  
 قدر الدرهم فلم يضر اتصاله به وذكر شمس الأئمة السر خشي انه اذا كانت  
 النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلوته لان وضع اليدين والركبتين  
 في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط طهارة موضعها وكان  
 وضعها على النجاسة كعدمه وهو غير مفسد (وقال في العيون هذه) يعنى رواية  
 جواز الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين (رواية شاذة) اى  
 غير مشهورة وانكرها اللفقيه ابواليث (والصحيح ان يقال ان كان) يعنى  
 النجس (في موضع ركبتيه لا يجوز صلوته) ولم يذكر المصنف ما اذا كان  
 النجس في موضع اليدين الصحيح ان الحكم في موضع اليدين ايضا كذلك  
 والحاصل ان وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض لكن  
 لو وضع شيئا منها على النجاسة لا يعنى بل يمنع جواز الصلوة وان كان قدرا  
 مانعا وحده او منضمنا الى غيره (وان كان موضع احدى قدميه نجسا  
 لا يجوز صلوته اذا كان قد وضعها) اما اذا لم يضعها فانه تجوز صلوته  
 لان الفرض وضع احد القدمين لا كليهما (وان كان تحت كل  
 قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع بصير اكثر من قدر الدرهم يمنع  
 وهو يؤيده ما قدمناه في اليدين والركبتين وهو مذكور في فتاوى  
 قاصين كما يمنع (النجس اذا كان) في ثوب ذى طاقين في كل طاق

ه الدم فيهما مطلق عن  
 قيد المسفوح فلم لا  
 يكون التقيد مفسوخا  
 بالاطلاق مع المطلق  
 ينسخ القيد والعام  
 ينسخ الخاص عندنا  
 (شرح كبير)

٩ وذلك لان دم الشهيد  
 طاهر حكما ما دام  
 متصلا به ولذا لم يجب  
 غسله عنه اما اذا  
 انفصل عنه فهو نجس  
 كسائر الدماء لان  
 طهارته حال الاتصال  
 عرفت فصاعدا خلاف  
 القياس ضرورة الامر  
 بترك الغسل بقوله  
 عليه السلام زملوهم  
 بكلوهم ودمانهم  
 الحديث فاذا انفصل  
 عاد الى القياس على  
 سائر الدماء لزوال  
 تلك الضرورة  
 (شرح كبير)

٩ لان في الصلاة فيه  
 ترك فرض واحد وهو  
 طهارة الثوب وفي  
 الصلاة عريا فا ترك  
 فروض وهى ستر  
 العورة والقيام و  
 الركوع والسجود على

اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم فانه يمنع اذا كان ملبوسا  
او محمولا او كان ذلك تحت قدميه والثوب مضرب (وان افتتح الصلوة في مكان  
طاهر ثم نقل قدميه) فجعلها (على شيء نجس وقام) اى مكث (عليه  
ان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنا) اى مقدار اداء ركن (جازت  
صلوته اتفاقا ولا) اى وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدى ركنا  
(فلا) اى فلا تجوز صلوته وهذا عند ابى يوسف وقال محمد تجوز ما لم  
يؤد ركنا على ذلك الحال (كذا ان رفع) اى جل (نعليه) فى الصلوة  
(وعليهما قدر مانع ان ادى معهما ركنا فسدت صلوته) اتفاقا  
وان لم يؤده فان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركنا لا تفسد اتفاقا وان مكث  
قدر ما يؤدى ركنا تفسد عند ابى يوسف لا عند محمد والمختار قول ابى  
يوسف رحمه الله فى الجميع لانه احوط (وقال فى فتاوى اهل سمرقند)  
لو كان المصلى بحيث (اذا سجد يقع ثيابه على شيء نجس جازت) صلوته  
(اذا كانت) تلك النجاسة (يابسة) لم يصل منها تلوث بقدر مانع ولم  
يتصل به شيء من اعضاء سجوده (وفى اختلاف زفر) اى فى الكتاب  
المسمى باختلاف زفر ويعقوب (اذا كانت النجاسة على بطن اللبنة او الاجر  
وهو على ظهرهما قائم يصلى لم تفسد صلوته وكذا الحجر ومثله) اى  
مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد (اذا حلت النجاسة بخشبة  
فقلبا) وصلى على الوجه الطاهر فانه (ان كان غلط الخشبة بحيث تقبل  
القطع) اى يمكن ان ينشر فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة والوجه  
الآخر (تجوز صلوته) عليها (والا فلا) لانه بمنزلة اللبنة فى الوجه  
الاول وبمنزلة الثوب فى الوجه الثانى (واذا اصابته الارض بنجاسة)  
رطبة او يابسة (ففرشها بطين او حصص فصلى عليه جاز) لانه حائل  
صلب كاللوح (وليس هذا كالثوب) فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا تجوز  
الصلوة عليه (ولو فرشها بالتراب ولم يطين) فانه (ان كان التراب قليلا)  
اى رقيقا (بحيث لو شمه) احد بحد رائحة النجاسة لا تجوز الصلوة عليه (والا)  
اى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا اججمه كشفا بحيث لا توجد رائحة النجاسة  
(تجوز) صلوته عليه وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان  
رقيقا يشف ماتحته او وجد منه رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة  
لا تجوز الصلوة عليه والاجازت (ولو كان على البدن) بكسر اللام وسكون

تقدير ان يفعل  
ما هو الافضل من  
الصلوة قاعدا بايما  
ولهما ان النجاسة  
وكشف العورة قد  
استويا فى حكم المنع  
حالة الاختيار واستويا  
فى المقدار اذ قليل كل  
منهما عفو دون كثير  
فيستويان فى حكم  
الصلوة وترك القيام  
ونحوه ترك الى خلف  
وهو القعود والايما  
والقوات الى خلف كلا  
قوات وان كان  
فى الخلف نوع قصور  
لكن مع التخلص من  
حل النجاسة كما ان  
فى الجانب الآخر  
قصور تحملها مع  
احراز فضيلة الاصاله  
فاستويا لكن الصلاة  
فيه افضل عند هما  
ايضا لان فرض  
الستر عام لا يختص  
بالصلوة وفرض  
الطهارة يختص  
(شرح كبير)  
بحيث لم تلوث ثيابه  
منها بقدر مانع لان  
ماعدامكانه لا يشترط  
طهارته ومكانه ما  
يفتقر ٢

الباء (نجاسة فقلب وصلى على الوجه الثانى) الذى ليس عليه نجاسة (تجوز صلواته) هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين لانه بمنزلة اللبنة (وقال ابو يوسف رحمه الله لا تجوز) وان كان غليظا (وبه اخذ بعض المشايخ) ومنهم شمس الأئمة الخلوانى فانه قال لا تجوز الا ان يثنيه فيجعل الطرف الطاهر فوق النجس (وهذا) المذكور من الجواز فى اليد (كله مذهب محمد رحمه الله وهو مذكور فى المحيط) والمختار قول ابى يوسف

رحمه الله لانه بمنزلة المضرب (ولو بسط المصلى) اى السجادة (على شئ نجس رطب او جلس على ارض نجسة رطبة او لف الثوب اليابس) الطاهر (فى ثوب نجس رطب فاثرت الرطوبة) النجسة (فى ثوبه او فى مصلاه) ينظر (ان كان) تأثير الرطوبة (بحال او عصر الثوب او المصلى يتقاطر منه شئ نجس والا) اى وان لم يكن التأثير كذلك (فلا ينجس) وقد تقدم الكلام عليه فى فصل الاسرار (وقال شمس الأئمة الخلوانى لو كان) تأثير الرطوبة (بحال لو وضع) الانسان (يده عليه بتل يده) بصير الثوب والمصلى نجسا والا فلا هذا (الذى ذكر شمس الأئمة الخلوانى) قريب فى المعنى (من) القول (الاول) لانه اذا كان بحال لو عصر لقطر بتل اليد عند الوضع عليه والا فلا

٢ اليه فى اداء صلواته ليس غير وفيه خلاف الشافعى فان عنده لا تجوز صلواته فى الحالة المذكورة لان ثيابه مما تحرك بحركته فهو تبع له وقد اتصل بالنجاسة قلنا لا دليل على فرضية طهارة مكان كل ما يتصل بالمصلى ولا يثبت حكمه بلا دليل (فرح كبير)

### فروع شتى

من تعلق بالنجاسات لم يذكرها المصنف \* اذا عصر الثوب الذى غسله فى الثالثة حتى يتقاطر منه شئ لو عصر فليد طهارة والبلل الذى بقى فيه طاهر وان كان يتطر لو عصر فالذى يقطر نجس وكذلك اليد ولا يشترط الصب فى تطهير العضو كما لم يشترط فى تطهير الثوب وقال ابو يوسف رحمه الله يشترط الصب فى تطهير العضو او ما يقوم مقام الصب كالجرىبان حتى لو ادخل العضو النجس فى ثلاث اجانات نجس الجميع ولا تطهير ما لم يغسل فى ماء جار او يصب عليه \* ولو غسل النجس بشئ نجس كما اذا غسل الدم ببول الشاة قيل يزول حكم النجاسة الاول ويثبت حكم الثانية وقال السرخسى الاصح ان التطهير بالبول لا يكون وفى عبارة الهداية ما يشير اليه حيث قال وبكل ما يع طاهر ففهم ان المائع النجس لا يزول النجاسة \* تنجس طرف من الثوب فنسيه فغسل طرفا منه بنحر او بدون نحر طهر لكن ان علم بعد ذلك ان النجس

لم يغسل اما ما صلى مع ذلك الثوب \* وفي الظهيرة اذا نسي الطرف  
 المتنجس يغسل الثوب كله وهو الاحوط \* ولو بالتمسح على الخنطة  
 حال الدوس فذهب بعض الخنطة فالباقى طاهر وكذا الذاهب ايضا  
 \* بثر بالوعة جعلت بثر ماء ان حفرت قدر ما وصل اليه النجاسة طهر  
 ماؤها لاجوانها فان وسعت فوف ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي  
 ان يقيد بما اذا زادوا في عمقها في الصورة الاول وبما اذا لم يظهر اثر  
 النجاسة في الماء في كلتا صورتين \* والبعث بين بثر بالوعة وبثر الماء قيل  
 ينبغي ان يكون خمسة اذرع وقيل سبعة والمختار قدر ما لا يظهر اثر  
 النجاسة من لون او طعم او ريح \* توضأ ومشى على الواع مشرعة  
 بعد مشى من رجله قدر لا يحكم بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله  
 على موضعه للضرورة ومثله المشى في ماء الحمام لا يتنجس ما لم يعلم انه  
 غسالة نجس \* جلد الحية يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم  
 وان ذكبت لانه لا يحتمل الدباغة واما قبضها فلاصح انه طاهر  
 \* اذا وجد الشعر في برء الابل او الغنم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد  
 في الخنثى لانه لا صلاح فيه \* وهذا التعليل يفيد انه اذا وجد في الروث  
 فان كان صلبا يغسل ويؤكل والا فلا \* مشى في الطين او اصابه وصلى  
 ولم يغسله جازت ما لم يظهر فيه اثر النجاسة هو الاصح للضرورة  
 \* فأرة ماتت في دهن ان كان جامدا قور ما حولها والباقي طاهر  
 وان كان ذائبا فكله نجس \* والرهن النجس يجوز ان يستصحب به  
 في غير المسجد ويدفع به الجلد \* قال بعض المشايخ تكره الصلوة في ثياب  
 الفسقه وقال صاحب الهداية في النجيس الاصح انها لا تكره لانه لم يكره  
 من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى  
 \* ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي يتنجسه اهل فارس لانهم يستعملون  
 فيه البول للزيادة في بريقه كذا ذكره ابن الهمام في شرح الهداية  
 وذكر القنية عن صلوة الاثر \* زعفران ذر في اناء للصبيغ فيبال  
 فيه صبي يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا فيطهر وقد قدمنا في فصل  
 الاستئثار ان الاولى في مثله ان يغسل حتى يصفو الماء \* وعلى هذا لو كان  
 الديباج المذكور ونحوه لا يفيض ولا يتلون الماء فهو طاهر وان كان  
 ابيض بطهر بالغسل والعصر ثلاثا \* وفي القنية الكيمخت المدبوغ

بدهن الخنزير اذا غسل يطهر ولا يبضر بقاء الاثر \* والجلود التي  
 تدبغ ولا يغسل مذبوحها ولا تنوفي عن النجاسات في دبقها وبقونها  
 على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز  
 اتخاذ الخفاف والمكعب وخلاف الكتب والدلاء منها رطبا او يابساً  
 \* اذا وقع في قدر اللحم حال الغليان نجاسة يغلى ثلاثا في مياه فيطهر  
 وقيل لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلاثا والمرقة لا خير فيها الا  
 ان تكون تلك النجاسة خرا فانه اذا صب فيها خل حتى صارت  
 كالخل حامضة طهرت \* ولو طبخت الحنطة في الخمر قال ابو يوسف تطبخ  
 ثلاثا بالماء وتجفف كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة لا يطهر ابدا قال في التبنيس  
 وبه يفتي \* ولو القيت دجاجة حالة الغليان في الماء لشتف قبل ان تنطف  
 او الكرش قبل الغسل لا تطهر ابدا الا على قول ابي يوسف ربح على قانون ما تقدم  
 في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد الغليان عند الالتقاء فيه او كان  
 ولكن سكن عند القائها ولم تترك حتى يغلى عليها تطهر بالغسل ثلاثا  
 تلطح ضرع شاة بسرقيتها فخلها بيدرطبة في نجاسة اللبن روايتان  
 \* وفي النية حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير البحر ولو كان ميتة  
 قال واختلف الناس وهم اهل زماننا في الدهن الزكلابي الذي يجلب من البحر  
 البلغاري ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدوري وصلوة الجلابي نص  
 على طهارته وفيها عن الحسن في بكرة وقعت في وقر حنطة فطحنت لم يؤكل  
 قال ابن مقاتل تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى \* صلى  
 على طرف ثوب او بساط او نحوه وطرفه الآخر نجس جازت سواء تحرك  
 احد طرفيه بحركة الآخر اولا هو الصحيح بخلاف ما اذا كان لابسه او حامله  
 والقي الطرف النجس على الارض صلى فانه ان تحرك بحركته لا تجوز  
 والاجازت \* ولو صلى على الدابة وفي سرجها اوركا بها نجاسة مانعة  
 فجماعة على انها لا تجوز قال في المبسوط واكثر مشايخنا جوزوه  
 \* ولو قام على النجاسة وفي رجله خفاء او جور باه او نعل لا تجوز صلوته  
 الا ان يخلهما ويقوم عليهما وكذا لو ستر النجاسة بكمه وسجد عليها  
 لا تجوز الا ان يكون منزوعا وكذا لو كان اسفل نعلية نجسا صلى بهما  
 لا تجوز وان تزعهما وقام عليهما جازت وجد ثوب ديباج وثوبان نجسا نجاسة  
 مانعة ولا مطهر له صلى في الديباج

﴿(و) اما الشرط الثالث﴾

فهو (ستر العورة ٩ والعورة) اى ما يستر فى الصلوة ولا يجوز النظر اليه (من الرجل ما تحت السرة) منه (الى الركبة) وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة (والركبة عورة ايضا) لقوله عليه الصلوة والسلام الركبة من العورة (لكن) العورة المذكورة انما هى عورة (من غيره لا من نفسه هو المختار وروى محمد بن شجاع عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله نصاً) اى تصريحاً بالقول (انهما قالا اذا كان) اى المصلى (محلول الجيب فنظر الى عورته) اى عورة نفسه (لا تفسد صلوته) وهذا هو الذى مشى عليه قاضيان فى الفتاوى (وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه ايضا شرطاً) وهى رواية هشام عن محمد رحمه الله (حتى قالوا) اى البعض المذكورون (ان كان) المصلى المحلول الجيب كشف الحمية بحيث يستوعب لحيته جيبه بالستر (نجوز صلوته وان كان خفيف الحمية) يجب لا تغطى لحيته جيبه (حتى لو) فرض انه (نظر فى جيبه رأى عورته فصلوته فاسدة وبه) اى بهذا القول (يفتى بعض المشايخ) وفى الخلاصة جعل هذا قول محمد رح والاول قولهما كاسر (ولو صلى) الانسان (عريانا فى بيت فى ليلة مظلمة وله ثوب طاهر) كله اوربعه (وهو قادر على اللبس لا نجوز صلوته بالا جاع ٧) وهذا يرجع القول الذى افتى به بعض المشايخ اذ لو كان وجوب الستر لخوف رؤية العورة لجازت الصلوة فى هذه الصورة ونحوها فلم انه وجب للصلاة نفسها لكن يمكن ان يجاب بان العورة مستورة فى مسئلة الخلاف والرؤية بعد الستر تكلف النظر من فوق او من اسفل لا يضر (وبد المرأة الحرة كلها عورة) لقوله عليه السلام المرأة عورة (الاوجهها وكفيها) فانهما ليسا بعورة لافى حق الصلوة ولا فى حق نظر الاجنبى (و) الا (قدميها و) لكن (فى القدمين اختلاف المشايخ وذكر فى المحيط ان الاصح انهما ليسا بعورة) للحاجة الى المشى فى الطرقات وظهور قدميها خصوصاً الفقيرات منهن (وقال فى الحاقية الصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع) اى جواز الصلوة كسائر الاعضاء التى هى عورة وقال فى الاختار الصحيح انهما ليسا بعورة فى الصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى ومختار صاحب الهداية والنكافى ما فى المحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه

٩ وهى تطلق فى اللغة على الخلل والنقص وعلى ما ينبغى ستره على ما يستحي منه وفى الشرع على ما يفرض ستره فى الصلوة والاصل فى فرضية ستر العورة فى الصلوة قوله تعالى خذوا زينتك عند كل مسجد فان المراد من الزينة المحل الذى يحصل به الزينة وهى الثياب والمراد من المسجد الصلوة التى المسجد محلها فالاول ذكر الحال وارادة المحل والثانى عكسه كذا قالوا واعترض عليه بانها زلت فى الطواف والستر فيه واجب فان اقتضت الفرضية يبنى ان تقتضيها فى الطواف ايضا والا فنبغى ان يكون الستر فى الصلوة ايضا واجبا لا فرضا والحق ان الفرضية تعميت فى الصلوة بالا جاع اذا لم يخالف فيها احد من الائمة على ما نقله غير واحد من ائمة النقلة الى ان حدث بعض المالكية كالقاضى اسمعيل فتخالف وخلافه ٣

خلافا لما قيل ان بطنه ليس بعورة وظهره عورة ( وذراعاها عورة  
 كبتها في ظاهر الرواية ) عن اصحابنا الثلاثة ( وروى ) في غير ظاهر الرواية  
 ( عن ابي يوسف رح ) انه روى عن ابي حنيفة رحمه الله ( ان ذراعيها  
 ليستا بعورة ) واختاره في اختبار وصحح بعضهم انه عورة في الصلوة  
 لا خارجها ( و ) القول ( الاول ) وهو ظاهر الرواية ( هو الصحيح ) لعدم  
 الضرورة في ابتدائه ( اما الشعر المسترسل ) اي النازل عن رأسها ( فقد  
 قال النفق ابواليث ان انكشف ريع المسترسل فسدت صلواتها ) كذا  
 في اكثر الفتاوى لانه عورة وهو المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح  
 ( و ) قال ( في ) الفتاوى ( الخاقانية المعبر ) في افساد الصلوة ( انكشاف ما فوق  
 الاذنين ) من الشعر لا ما نزل عنهما ٩ ( وكذلك الاذنان حتى لو انكشف  
 ريع واحد منهما يمنع جواز الصلوة قال محمد رحمه الله وهو الصحيح )  
 وهو اختيار صدر الشهيد والذي صححه صاحب الهداية وغيره هو ان  
 المسترسل عورة والدليل محقق في الشرح ( اما الخصيتان مع الذكر ) فقيل  
 بجوهدهما ( عضو واحد وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا  
 على حدة وهو الصحيح ) حتى لو انكشف ريع الذكر وحده او ريع  
 الاثنين بمفردهما يمنع جواز الصلوة ( كذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ فقيل  
 كل منهما ( عضو على حدة وقال بعضهم الركبة مع الفخذ ) كلاهما ( عضو  
 واحد ) واختاره في الخلاصة وصححه ابن الهمام في شرح الهداية ( و ) على  
 هذا ( لو صلى الرجل وركبته مكشوفتان ) والفخذ معطى ( جازت صلوة )  
 لان الركبتين لا باطنان قدر ريع الفخذ مع الركبة وكذلك كعب المرأة تبع  
 لساقها لا عضو مستقل فانكشف غير مانع ( امرأة صلت وربع ساقها  
 مكشوف تعيد صلواتها ) عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وان كان المنكشف  
 من ساقها ( اقل من ذلك ) اي من الربع ( لا تعيد اتفاقا ) لان القليل  
 عفو بخلاف الكثير والربع كثير لقيامه مقام الكل في كثير من الاحكام بخلاف  
 مادونه ( وقال ابو يوسف رح انكشاف مادون النصف لا يمنع جواز  
 الصلوة ) وعنه في الانكشاف النصف روايتان في رواية لا يمنع لانه ليس بكثير  
 وفي رواية يمنع لانه ليس بقليل فيعني ( والحكم في الشعر المسترسل ) من المرأة  
 الحرة ( والبطن والظهر ) من المرأة مطلقا ( والفخذ ) من المرأة والرجل ( كالحكم  
 في الساق ) فاي عضو من هذه انكشف ربعه يمنع عندها خلافا لابي يوسف رح

٣ بعد تقرر الاجماع  
 غير معتبر ولو سلم انه  
 من المجتهدين وحينئذ  
 فالآية يصح كونها  
 مستندا للاجماع لان  
 العبارة لمعوم اللفظ لا  
 لخصوص السبب وكذا  
 الحديث عن عائشة  
 رضي الله تعالى عنها  
 ترفعه لا يقبل الله صلوة  
 حائض الا بغير رواء  
 ابوداود والترمذي  
 وحسنه الحاكم و  
 صحيحه المراد بالخائض  
 البالغة لان الخائض  
 حقيقة لا صلوة لها  
 اصلا كذا في الشرح



(واما) حكم العورة الفليضة وهى (القبل والدبر فهو على هذا الخلاف) المذكور في الساق (يعنى اذا انكشف من احدهما ربه يمنع عندهما) جواز الصلوة (خلافا لابي يوسف ررح) فانه لا يمنع عنده مالم يكن نصفا او اكثر (وهذا) الخلاف (مذكور في الزيادات) وكذا في غيرها وذاكر الكرخي ان المانع من العورة الفليضة ما زاد على قدر الدرهم والاول هو الاصح لان حلقة الدبر عضو بمفردها وكلها لا يزيد على قدر الدرهم فلو كان كمال قال لجازت الصلوة مع انكشاف جميعها وفيه قبح وقيل الحلقة مع الاليتين عضو واحد فعلى هذا يتجه قول الكرخي ولكن هذا غير الاصح بل كل الية عضو والدبر ثالثها (اماتدى المرأة فان كانت مراهرة) اى لم ينكسر ثديها وهو المعتبر دون المراهقة (فهو) اى الثدي (نبيج للصدر) فلا يمنع الا انكشاف ربع المجموع من الصدر والثديين (وان كانت كبيرة) قد انكسر ثديها (فالثدي حينئذ اصل بنفسه) حتى لو انكشف ربه مفردا كان مانعا وكذا كل اذن عضو مستقل غير الرأس وكذا ما بين السرة والعانة عضو على حدة واما الجنب فتبع للبطن (وفي شرح شمس الائمة) السرخسى (اذا كان الثوب رقيقا بحيث تصف ما تحته) اى لون البشرة (لا يحصل به ستر العورة) وهو ظاهر ولو كان غليظا الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله ينبغى ان لا يمنع لحصول الستر (ومن صلى بقميص ليس عليه غيره فلو) قدر انه ان (نظر انسان من تحته رأى عورته فهذه) الحال (ليس بشئ) معتبر في منع جواز الصلوة لحصول الستر المأمور به (ذكر في الزيادات) وان امرأة صلت وهى تقدر على الثوب الجديد) الذى ليس فيه خرق فاحش (فلبست ثوبا خلقا) فيه خرق فاحش (فانكشف من شعرها شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها شئ) وكان المنكشف بحيث (لوجع جميعه يبلغ ربع الساق لا تجوز صلواتها) كانه بناء على ان السلق اصفرها وهو اختيار البعض ان المعتبر في جمع المتفرق بذوغ المجموع ربع اصفر الاعضاء المنكشفة حتى لو انكشف من الاذن تسعها ومن الفخذ تسعها يمنع لان المجموع ربع الاذن واكثر والمختار الجمع بالاجزاء فلا يمنع مالم يكن من الاذن ثمنها ومن الفخذ ثمنها ومن الاذن ثلاث ربعها ومن الفخذ ثلثا ربعها (اما العورة من الامة فما هى عورة من الرجل) اى من تحت السرة الى تحت الركبة (وبطنها

٧ ولو كان وجوب  
الستر لخوف رؤية  
العورة في الصلاة لجازت  
الصلاة في هذه الصورة  
ونحوها فلم انه واجب  
للصلوة نفسها تعظيما  
للمناجى فيها القائم بين  
يديه سبحانه وتعالى  
ذلك لان الآية المتقدم  
ذكرها فتم جمع  
الصلوة في اى مكان  
او زمان كانت لكن  
قد يقال ان الآية ظنية  
الدلالة ولذا كان الستر  
الثابت بها في الطواف  
واجبا لا فرضا كما تقدم  
واغافرض في الصلاة  
بالاجماع ولا اجماع  
فيها اذا كان المصل  
هو الذى وبجث لو  
نظر بلا تكلف لرأى  
عورة نفسه للروى  
عن ابي حنيفة وابى  
يوسف رحمهم الله تعالى  
فالذى ينبغى ان يكون  
الحكم في الصورة  
المذكورة الكراهة  
دون الفساد لترك  
الواجب دون الفرض  
وقول ابي حنيفة وابى  
يوسف في الرواية  
المذكورة لا تغند  
صلاته لا ينافى الكراهة  
فكان هذا هو  
المختار والله اعلم  
(شرح كبير)

وظهرها عورة ايضا وما عدا ذلك ) فهو من اعلى البطن وما فوقه من اسفل  
الركبة فاحتها ( فليس بعورة ) باجاء الامة لانها محل الخدمة والامتهان  
لا يبالى بانكشاف ذلك منها ( والمديرة وام الولد والمكاتب بمنزلة الامة )  
في الحكم المذكور لبقاء الرق فيهن ولو اعتقت وهى في الصلوة مكشوفة  
الرأس او نحوه فسترته بعمل قليل قبل اداء ركن جازت صلاتها لالو بعمل كثير  
او بعد ركن ( وان انكشف عضو انسان ) هو عورة في الصلوة ( فستر  
من غير لبث لا يضره ) ذلك الانكشاف ( وان ادى معه ) اى مع الانكشاف  
( ركننا ) كالقيام ان كان فيه الركوع او غيرهما ( يفسد ) ذلك الانكشاف  
صلوته ( وان لم يؤد ) مع الانكشاف ركننا ( لكن مكث مقدما يؤدى  
فيه ركننا بسنة ) وذلك مقدار ثلاث تسبيحات ( ولم يستر ) ذلك العضو  
( فسدت ) صلوته ( عند ابى يوسف خلافا لمحمد ) كذا ( اذا وقع الرجل )  
المصلى ( للزاجة في صف النساء او وقع امام ) اى قدام ( الامام او رفع  
نجاسة ثم التى ) اى تلك النجاسة ( فعلى هذا الخلاف ) المذكور ان مكث  
قدر ركن من غير ان يؤديه تفسد عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد  
والخيار قول ابى يوسف وهذا كله اذا حصل شئ من ذلك بغير صنعه  
فان كان بصنعه فسدت في الحال اتفاقا ( ومن لم يجد ما يستره العورة صلى  
قاعدا بالايام كذا كرنا ) في بحث النجاسة ولو وجد ما يستر بعض العورة  
وجب استعماله وان قل ويقدم في الستر ما هو اغلظ كالسوء تين ثم الفخذ  
ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباق على السواء  
ولو كان ما يستره من الحشيش ونحوه وجب السترة وفي القنية عريان  
قدر على طين يلطخه بعورته ان علم انه يبقى عليه يعنى الى تمام الصلوة لم يحز  
الا ذلك كالمقدر ان يحصف عليه ورق الشجر

### فروع

مع رفيقه ثوب وعده ان يعطيه اذا فرغ من صلوته ينظر وان خاف فوت  
الوقت وعن ابى حنيفة انه ينظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول ابى يوسف  
رحمه الله وهو الاظهر او ان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت  
الوقت كطهارة المكان وفي القنية صبية صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر  
بالاعادة ولو صلت مكشوفة العورة يعنى الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا  
بغير وضوء انتهى والمستحب ان يصلى الرجل في ثلاثة اثواب قميص وازار

( وعامة )

٩ فيجعل الشعر المستر  
سل غير عورة في حق  
الصلوة وهو اختيار  
الصدر الشهيد قال  
صاحب الخاقانية هو  
الصحيح ووجهه انه لا  
يوازى الرأس فلا يعطى  
حكمه واما النظر اليه  
من الاجنبى فلا يحل  
بالاتفاق قال في الكفاية  
لانه عورة يعنى على  
هذا القول بل لان  
النظر الى شعر رهن  
فتنة كالنظر الى وجه  
المرأة الشابة والى  
شعور الاماء عن  
شهواته انتهى والصحيح  
انه عورة لانه من  
اجزاء الرأس وانما  
لا يجب غسله في الجباة  
للمرج بخلاف الشعر  
الرجال فانه يجب غسله  
اجماعا اذا خرج في  
غسله كذا في الكافي  
يعنى لو لم يكن الشعر من  
البدن لما وجب غسله  
في حق الرجال اجماعا  
واذا ثبت انه من البدن  
ثبت انه عورة في حقهن  
لانه لا ضرورة في  
ابدانه وليس من الزينة  
الظاهرة فلم يكن مستثنى  
( شرح كبير )

وعامة ولو صلى في ثوب واحد متوشحاً به كما فعله القصار في حال عمله جازت من غير كراهة ولو صلى في سراويل فقط أوفى أزار من غير عذر كره وفي الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لوصلت فيه قائمة ينكشف شيء من فخذيها أو من ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولوصلت قاعدة لا ينكشف فإنها تصلي قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها والربع رأسها فتركت تغطية الرأس لا تجوز صلواتها ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرها ترك التغطية

### ﴿ (و) اما (الشرط الرابع) ﴾

فهو (استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة) ادخل الفاء في فن لان اما مقدرة (يجب عليه) اي يفرض عليه (اصابة عينها) اي ان يكون وجهه مقابلاً لعين الكعبة حتى لو صلى بمكة في بيت يجب ان يكون بحيث لو ازيلت الجدران ونحوها يقع استقباله على جزء من الكعبة كذا في الكافي وفي معراج الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه كالعائب فعلى هذا يراد من الكعبة في كلام المصنف حقيقتها وعلى الاول مكة (ومن كان غائباً عنها ففرضه جهة الكعبة) اي ان توجه الى الجهة التي هي فيها قال في الهداية هو الصحيح واحترز به عن قول الجرجاني ان فرض الغائب ايضاً اصابة عينها (ونمرة هذا) الخلاف (تظهر في) اشتراط (النية) وعدمه للغائب (وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد لا يشترط) على الغائب (نية الكعبة مع استقبال القبلة) بناء على ما هو الصحيح (وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك) بناء على اختيار قول الجرجاني (وبعض المشايخ يقول ان كان) المصلي (يصل الى المحراب فكما قال الحامد) اي ابن حامد لان المحارب وضعت غالباً بالحرى واجتماع الآراء فكانت كافية عن النية (وان كان) يصل (في الصحراء فكما قال الفضلي) اي ابن الفضل لتعذر اجتماع الآراء فيها غالباً (وقبله اهل المشرق) هي (جهة المغرب عندنا) من غير احتياج انحراف اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من انحراف من يظن انه ليس بمسامت لهما منهم (وذكري في امالي الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني) بها (سمرقند ما بين المغربين) مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند معقدة بين مشرق الشتاء والصيف فقبلتها بين مغربيهما (فان توجه الى جهة خارجة من حد المغربين لا يصح) والبلد المائل الى مشرق الصيف

فقبلته مائلة الى مغرب الشتاء بحسب ذلك وبالعكس (وان كان) المصلي (مريضاً) مرضاً (لا يقدر) معه (على التوجه الى القبلة وليس معه احد) (يوجه اليها) (او كان صحيحاً) يقدر على التوجه الا انه يخاف (ان توجه) (من عدو اوسع) يأتيه من جهة اخرى يضره في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشبة في البحر يخاف الفرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه الاحوال بل (يصلي الى اى جهة قدر) على التوجه اليها لان التكليف بقدر الوسع (وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة) بان كان لا يقدر على النزول وان نزل لا يقدر على الركوب او يخاف من عدو اوسع فانه يصلي الى حيث قدر ولو كان يصلي عليها لاجل الطين فانه يستقبل بها القبلة وافقه ان لم يخف الانقطاع عن الرفقة وكذا ينبغي في كل موضع جازله صلوة الفريضة راكباً من خوف النزول ونحوه واذا لم يكن الطين مما يفوض فيه الوجه لكن الارض مبتلة لزم النزول ذكره في الخلاصة (او النافلة) معطوفة على الفريضة اى اذا كان يصلي النافلة على الدابة (بغير عذر) ايضاً (فله ان يصلي الى اى جهة توجه) وهذا اذا كان خارج المصر اما في المصر فلا تجوز عند ابي حنيفة رحمه الله وتجويز عند محمد وتكره وعند ابي يوسف لا تكرر واختلف في مقدار الخروج فقول قدر فرسخين وقيل قدر ميل والاصح قدر ما يشتدى فيه المسافر القصر واذا فتحها خارج المصر ثم دخل الى المصر قيل يتمها راكباً والاكثر على انه ينزل ويتم على الارض واستقبال القبلة عند الشروع ان يتقل على الدابة ليس بواجب خلافاً للشافعي (وان اشبهت عليه القبلة وليس بحضرته) من اهل ذلك المكان (من يسئله عنها اجتهد) اى بذل جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات والدلائل (وتحرى) اى طلب ما هو الاخرى والالىق من الدلائل والامارات عليها (وصلى) الى الجهة التي اداء اجتهاده وتحريره الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى \* فائتوا قنم وجه الله \* اى جهته التي امر بالتوجه اليها نزلت عندما اشبهت القبلة على جماعة من الصحابة وصلوا الى جهات مختلفة وفي قوله وليس بحضرته اشارة الى انه لا يجب عليه طلب من يسئله ولا ان يستخرج الناس من منازلهم للسؤال عنها بخلاف ما اذا كان عنده او بالقرب منه حوله فانه يجب عليه ان يسألهم عنها (فان علم انه اخطأ بعدما صلى فلاعادة عليه) لانه اتى بما هو الواجب عليه بالنظر

الى وسعه وقدرته ( وان علم ذلك ) الخطاء ( وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبنى عليها ) ما بقى منها لما روى ان اهل مسجد قبا كانوا في الصلوة متوجهين الى بيت المقدس في صلاة الفجر فاخبروا بتحويل القبلة فاستداروا الى الكعبة وافرهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك ( سواء اشتبهت القبلة في المفازة او في المصرو سواء ) كان ذلك ( في ليلة مظلمة او في نهار ) لان الدليل لم يفصل ( وان تحرى ) ووقع تحريه على جهة فتزكها ( وصلى الى غير جهة التحرى يعيدها وان اصاب ) اى ولو علم انه اصاب القبلة عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابى حنيفة رحمه الله انه يحشى عليه الكفر ( وقال ابو يوسف رحمه الله ان اصاب لا يعيدها ) لانه يعيدها الى الجهة التي صلى اليها فلا فائدة في الاعداء ولهما ان فرض جهة تحريه وقد تركها ( رجل صلى الى غير القبلة متممدا فوافق ذلك الكعبة قال ابى حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر بالله تعالى وكذا الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب النجس ) لانه كالمستخف وبه اخذ الفقيه ابو الليث والمختار انه يكفر في الصلوة بغير طهارة ولا يكفر في الصلوة في الثوب النجس والى غير القبلة كذا ذكره في الفتاوى ( ولو اشتبهت ) عليه القبلة ( ولم يتحر فشرع ) في الصلوة ( وصلى ) بلا تحر ( لا يجوز صلوته لان التحرى فرض عليه وقد تركه ) ( وان علم ) في خلال الصلوة ( انه اصاب القبلة استقبل الصلوة ) عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله يبنى لما تقدم له من الدليل ولهما ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوى على الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة عليه اتفاقا والفرق مذكور في الشرح ٩ ( ولو تحرى فلم يقع تحريه على شيء بآخر وقيل يصلى اربع مرات الى اربع جهات ) وهو الاحوط ( ولو اشتبهت ) القبلة ( وكان بحضرته من يسئله عنها ) من اهل ذلك المكان ( فلم يسئله فحري وصلى فان اصاب القبلة جازت ) صلوته لحصول المقصود ( والا فلا ) تجوز صلوته لترك العمل باقوى الدليلين وهو السؤال من الاهل ( وكذا الاعبى ) توجه الى جهة وعنده من يسئله ان اصاب القبلة جازت صلوته والا فلا ولو كان من بحضرته ليس من اهل ذلك المكان لا يؤخذ بقوله ان لم يوافق تحريه لانه مثله مجتهد ولا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد مثله ( ولو سأل ) من بحضرته من اهل ذلك المكان ( فلم يخبره حتى تحرى وصلى ثم اخبره )

٩ والفرق لهما بين هذه المسئلة وبين ما اذا تحرى وخالف جهة تحريه ان ما فرض لغيره يشترط حصوله فحسب لا حصوله قصدا كالسعى الى الجمعة لكن مع عدم اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه وهو موجود في صورة عدم التحرى بخلاف تلك الصورة فان مخالفة جهة تحريه اقتضت اعتقاد فساد صلوته فيها فصير كالمو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى وعنده انه محدث فظهر انه متوضئ او صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لا يحزبه في ذلك كله لان عنده ان ما فصله غير جائز بخلاف صورة عدم التحرى فانه لم يعتقد الفساد بل هو شاك في الجواز وعنده على السواء فاذا ظهر اصابته بعد تمام الفعل

ان القبلة غير الجهة التي توجه اليها ( لا يعيد ما صلى لانه لم يقصر حيث  
سأل ( ولو شك ) في القبلة فتحرى وصلى ركعة الى جهة وقع عليها تحريه  
( ثم شك ) وهو في الصلوة ( وتحرى ) فوقع تحريه على جهة اخرى فصلى اليها  
( ركعة ثم وثم ) حتى انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحري  
( جاز كذا في ) الفتاوى ( الحاقانية ) لان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم  
ما قبله في حق ما مضى واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة  
او الرابعة الى الجهة الاولى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل  
كذا في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا اشتبهت عليه القبلة وشك  
فيها امل الوشك في الصحراء من غير ان يشك ولا يتحري ثم شك بعد ذلك  
فهو على الجواز حتى يعلم فساده بيقين فيعيد وان علم بعد الفراغ انه اخطأ  
او كان اكبر رأيه فعله الاعادة ( وذكر في امالي الفتاوى ان علم ) المصلي  
ان قبلته الكعبة ولم ينوها وقت الشروع ( جاز ) لعدم اشتراط نية  
الكعبة ( و ) ذكر ( في الحاقانية ان نوى ) المصلي يعني وقت الشروع  
( ان قبلته محراب مسجده لا يجوز لانه علامة ) على جهة القبلة ( وليس بقبلة )  
فيكون معرضا عن القبلة بنيتة كن توجه الى الركن اليماني ناويا للصلوة الى  
بيت المقدس فان نية القبلة وان لم تشتط لكن عدم نية الاعراض عنها  
شرط ( ولو حول صدره عن القبلة بغير عذر فسدت صلواته ) اتفاقا  
في الصحيح ( ولو حول وجهه ) عنها ( كان عليه ) واجبا ( ان يستقبل  
القبلة من ساعته فلا تقصد ) صلواته بذلك التحويل ( ولكن يكره ) اشد  
الكراهة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سأله عائشة رضي الله تعالى  
عنها عن الالتفات في الصلوة \* هو خلسة يختلسه الشيطان من صلوة العبد \*  
وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لانس رضي الله تعالى عنه \* اياك والالتفات  
في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكة \* ( ولو ظن ) المصلي ان احدث قحول  
عن القبلة ( للوضوء ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تقصد )  
صلواته عند ابي حنيفة رحمه الله لان استدباره لم يكن للرفض بل لقصد  
الاصلاح ( وان علم ) ان لم يحدث ( بعد الخروج ) من المسجد ( فسدت ) صلواته  
( بالاتفاق ) لان اختلاف المكان مبطل الابعذر والمسجد مكان واحد فادام  
فيه لم يختلف مكانه بخلاف خروجه منه وهذا اذا لم يكن اماما ولم يستخلف  
مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم انه لم يحدث فسدت وان لم يخرج

٢ زال احد الاحتمالين  
وتقرر الاخر واتعلم  
يجز البناء اذا علم الا  
صابة قبل التمام لما  
قلنا من لزوم بناء  
القوى على الضعيف  
ولا كذلك بعد التمام  
( شرح كبير )

لان الاستخلاف في غير محله مناف كالخروج من المسجد وكذا لوطن انه  
افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان متوضاً تقصد صلوته وان لم يخرج  
من المسجد وكذا لو رأى المقيم سرا با فطن انه ماء فانصرف ثم علم انه سراب  
اوطن الماسح على الخف ان مدته تمت فانصرف ثم علم انها لم تتم تقصد  
الصلوة وان لم يخرج من المسجد لان انصرافه على قصد الرقص لا على  
قصد البناء بخلاف الذي ظن انه احدث وان صلى في الصحراء بجماعة فكان  
الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في ظن سبق الحدث  
لم تقصد وان علم بعد مجاوزتها تقصد هذا ان ذهب الى خلفه وان توجه  
الى قدامه فالمعتبر بمجاوزتها ستره الامام وعدها ان كان له ستره والافتقار  
مالو تأخر لجاوز الصفوف وان كان منفردا اعتبر بمجاوزة قدر موضع سجوده  
وعدها ﴿ فروع ﴾ في شرح الطحاوى الكعبة اسم للعرصة فان  
الحيطان لو وضعت في موضع آخر فصلى اليها لاتبجوز ولو صلى في جوف  
الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الخطيم وحده لاتبجوز ومن صلى  
في السفينة فلا بد له من الاستقبال اذا كان قادرا ولا يجوز له ان يصلي حيث  
توجهت ويلزمه ان يستدير الى القبلة كلما دارت ولو صلى جماعة بالبحر  
متخالفين في الجهات ان صلوا منفردين جازت صلوة الكل وان صلوا بجماعة  
لم تجز صلوة من خالف امامه طالما بها حال الصلوة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم  
ان امامه خلفه \* قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق  
فلا سلم الامام قاما للقضاء فظهر لهما ان القبلة غير الجهة التي صلى اليها  
الامام امكن للمسبوق اصلاح صلوته بان يستدير لانه منفرد فيما يقضيه  
بخلاف اللاحق فانه مقتد والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام ان القبلة  
جهة اخرى لا يمكنه اصلاح صلوته لانه ان استدار خالف امامه والا كان  
متما صلوته الى غير ما هو القبلة عنده وكل منهما مفسد فكذا اللاحق \*  
رجل تحر في محله فاقتدى به آخر بلا تحر ان اصاب الامام جازت صلوتها  
والا جازت صلوة الامام فقط \* ولو صلى الاعمى ركعة الى غير القبلة فجاء  
رجل فادارها اليها واقتدى به ان وجد الاعمى وقت الشروع من يسئله فلم  
يسئله لم تجز صلوتها والا جازت صلوة الاعمى دون المقتدى



من الشروط الستة ( هو الوقت اول وقت صلاة الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو ) اى الفجر الثاني ( البياض ) اى النور ( المستطير ) اى المنتشر ( فى الافق ) اى فى نواحي السماء واطرافها ( فبطول الفجر الاول ) المسمى بالفجر الكاذب ( وهو البياض المستطيل ) اى الذى يبدو طولاً ممتداً الى جهة الفوق غير آخذ فى عرض الافق ثم تعقبه الظلة ( لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت ) صلوة ( الفجر ) لانه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الاكل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير فى الافق \* ( و ) قال ( فى المحيط ) اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض فى جهة واحدة ثم يتلاشى ( اى يصير لاشئ ) فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم هذا امر مجمع عليه ( وآخر وقتها قبيل طلوع الشمس ) اى الجزء الذى يعقبه طلوع الشمس من الزمان وهذا ايضا باجتماع الامة ( واول وقت صلوة الظهر اذا زالت الشمس ) اى الجزء الذى يعقبه زوال الشمس من الزمان وهذا ايضا بالاجماع ( واخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى فى الزوال ) اى سوى التى الذى يكون الاشياء عند الزوال ( وقال ) اى ابوبوسف ومحمد رحمه الله وهو قول الائمة الثلاثة ( اذا صار ظل كل شئ مثله سوى فى الزوال ) وعند ابي حنيفة رحمه الله من رواية اسدين عمرو اذا صار ظل كل شئ مثله سوى التى خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى الثلثين قال المشايخ يذبح ان لا يصلى العصر حتى يبلغ الثلثين ولا يؤخر الظهر الى ان يباغ المثل ليخرج من الخلاف فيهما والدليل من الجانبين المذكور فى الشرح ٤ ( واول وقت ) صلوة ( العصر ) اذا خرج وقت الظهر على القواين ( فعلى قوله اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى فى الزوال وعلى قولهما اذا صار مثله سواء ) ( وآخر وقتها ) ما لم تقرب الشمس ( اى الجزء الزمانى الذى يعقبه غروب الشمس وهذا اجماعى ) ( واول وقت المغرب اذا غربت الشمس ) بالاجماع ( وآخر وقتها ) ما لم يغرب الشفق ( اى الجزء الذى يعقبه عيوبه الشفق ) ( وهو ) اى الشفق المذكور ( البياض الذى فى الافق ) الكائن ( بعد الحمرة ) التى تكون فى الافق عند ابي حنيفة رحمه الله ( وقال ) اى ابوبوسف ومحمد رحمه الله وهو قول الائمة الثلاثة ورواية اسدين عمرو عن ابي حنيفة رحمه الله ايضا

عليهما امامة جبرائيل عليه السلام فى اليوم الاول حيث صلى العصر حين صار ظل كل شئ مثله وله حديث ابي هريرة رضى الله عنه قال عليه السلام ( اذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة فان شدة الحر من فجع جهنم ) رواه الستة وعن ابيه ذر قال كنا مع النبي عليه السلام فى سفر فاراد المؤمن ان يؤذن فقال له ابرء ثم اراد ان يؤذن فقال له ابرء حتى ساوى الظل التلول فقال النبي عليه السلام ان شدة الحر من فجع جهنم رواه البخارى فى باب الاذان للسافرين وجه الاستدلال بالحديث الاول ان شدة الحر فى ديارهم اذا كان ظل الشئ مثله وبالثانى انه صرح بان الظل قد ساوى التلول ولا قد يدرك لفي الزوال ذلك الزمان فى ديارهم فثبت انه عليه السلام صلى الظهر حين صار ظل الشئ مثليه ولا يظن به انه صلاها فى وقت العصر فكان حجة على ابي يوسف هـ

(الشفق) المذكور (هو الحجرة) نفسها لا البياض الذي بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ من افنى برواية اسدين عمر والموافقة لقولهما قال ابن الهمام ولا تساعده رواية ولا دراية وتتمام هذا في الشرح ٩ ايضا (واول وقت صلوة العشاء اذا غاب الشفق) على القولين كما مر (وأخره ما لم يطلع الفجر) اى الجزء الذى يعقبه طلوع الفجر الثانى (ووقت) صلوة (الوتر ما) اى الوقت الذى (هو وقت العشاء) عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما وقتها بعد صلوة العشاء (الا انه) اى المصلى (مأمور بتقديم العشاء عليه) اى على الوتر عند ابي حنيفة رحمه الله لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام \* ان الله تعالى امركم بصلوة هى خير لكم من حمر الزم وهى الوتر فجعلها لكم بين العشاء الى طلوع الفجر \* فعلى هذا لو صلى الوتر قبل العشاء قصدا لا تصح كالوصلى الوقتية قبل الفاتحة ذا كرا وهو صاحب ترتيب اما لو وقع بلا قصد صح عنده (حتى ان الرجل لو صلى العشاء بثوب ثم زعده وصلى الوتر بثوب آخر ثم ظهر ان الثوب الذى صلى العشاء به كان نجسا فانه يعيد العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما) واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا تجب بدونه كما فى المسئلة التى ودرت فتوى فى زمن الصدر برهان الأئمة ان الانجبد وقت العشاء فى بلد تناهل علينا صلوته فكتب ليس عليكم صلوة العشاء وبه افنى ظهير الدين المرغينانى وودرت هذه الفتوى ايضا من بلد بلغار فان الفجر يطلع فيها قبل غيوبة الشفق فى اقصر ليلالى السنة على شمس الأئمة الحلوانى فافنى بقضاء العشاء ثم ودرت بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالى فافنى بعدم الوجوب فبلغ جوابه الى الحلوانى فارسل من مسئله فى عامته بحامع خوارزم ما تقول فممن اسقط من الصلوات الخمس واحدة هل يكفر فسأله واحس الشيخ فقال ما تقول فممن قطع يده مع المرفقين اور جلاه مع الكعبين كم فرائض وضوئه قال ثلاث لفوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ الحلوانى جوابه فاستحسنه ووافقه فيه وابن الهمام عليه اعتراض قد اجبنا عنه فى الشرح (ويستحب فى) صلوة (الفجر الاسفار بها) بان يصلى فى وقت ظهور النور وانكشف الظلمة والفلس بحيث يرى الراعى موقع نبله (عندنا) خلافا للأئمة الثلاثة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* اسفروا بالفجر

ه ومجد وان لم يكن حجة على من يجوز الجمع فى السفر على ان امامة جبرائيل فى اليوم الثانى حجة على الكل حيث صلى فيه الظهر حين صار الظل مثله فان يقال هذا انما يفيد عدم خروج وقت الظهر ودخول وقت العصر بصيرورة الظل مثلا ولا يقتضى ان ما بين المثل والمثلين وقت للظهر دون العصر وهو المدعى والجواب انه قد ثبت بقاء وقت الظهر عند صيرورة الظل مثلا نسحا لامامة جبرائيل فيه فى العصر اذ كل حديث روى مخالفا لحديث امامة جبرائيل عليه السلام ناصح لمخالفه فيه لتحقيق تقدمه على كل حث روى فى الاوقات لانه اول ما علم اياها وامامته فى العصر عند صيرورته مثليه تفيدانه وقته وام ينسخ فيستر ما علم ثبوته من بقاء وقت الظهر الى ان يدخل هذا المعلوم كونه وقتا للعصر (مشرح كبير)

فانه اعظم للاجر وقد قالوا في حد الاسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكنه ان يصلها فيه على وجه السنة ويبقى في الوقت بعد سلامه مالو ظهر انه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيدها على وجه السنة قبل خروجه ثم استحباب الاسفار عندنا عام ( في الازمنة كلها الا في صلوة الفجر يوم الحر بمزدلفة ) فان المستحب فيها التغلبس اجاماتوسيعا لوقت الوقوف ( و ) يستحب ايضا عندنا ( الاراد بالظهر في الصيف ) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* اذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم ( و ) يستحب ( تقديمها في الشتاء ) يستحب ايضا عندنا ( تأخير العصر ) في كل الازمنة الا يوم الغيم ( مالم تغير الشمس ) ويكره ان تؤخر الى ان يغير قرص الشمس لانه عليه السلام كان يصلي العصر والشمس مرتفعة بضاء نقية فالعبارة لتغير القرص لا لتغير الضوء فانه يحصل بعد الزوال فتى صار القرص بحيث لانحار فيه العين فقد تغيرت والافلاك في الكافي ( و ) يستحب ايضا ( تعجيل المغرب ) في كل الازمنة الا يوم الغيم لقول رافع بن خديج كنانصلي المغرب مع النبي عليه السلام فينصرف احدا فانه ليصره واقع نباه وعن ابن عمر انه اخبرها حتى بدانجم فاعتق رقبة وهو يدل على كراهة تأخيرها الى ظهور النجم وفي القنية يكره تأخير المغرب عند محمد في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ولا يكره في رواية الحسن عنه مالم يغيب الشفق والاصح انه يكره الامن عذر كالسفر والكون على الاكل ونحوهما او يكون التأخير قليلا وفي التأخير تطويل القراءة خلاف انتهى ( وتأخير ) صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب ( لقوله عليه السلام \* اول ان اشق على امتي لامرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه \* ) ( و ) تأخيرها ( الى ما بعده ) اي بعد ثلث الليل ( الى نصف الليل مباح ) لما بيناه في الشرح ( و ) تأخيرها ( الى ما بعده ) اي ما بعد نصف الليل ( الى طلوع الفجر مكروه اذا كان بغير عذر ) لانه يؤدي الى تقليل الجماعة اما اذا كان بعذر فلا يكره ( واما التأخير في الوتر ) فالاصل فيه ان الافضل ( انه اذا كان لا يثق بالانتباه او ترقب النوم واذا كان يثق ) بالانتباه ( فتأخيره الى آخر الليل افضل ) لقوله عليه الصلوة والسلام \* من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان الصلوة آخر الليل مشهودة \* وذلك افضل ( وان كان ) اليوم ( يوم غيم فاستحب في الفجر والظهر والمغرب

٩ ولهما ما روى الدار قطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحمره فاذا غاب وجبت الصلوة قال البيهقي والنوري الصحيح انه موقوف على ابن عمر وله ما روى الترمذي من حديث محمد ابن فضيل عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان للصلوة اولاً وآخران اول وقت الظهر حين تزول الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر وان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وآخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان آخر وقتها حين يغيب الافق وان اول وقت العشاء حين يغيب الافق وان آخر وقتها حين يتصف الليل وان اول وقت الفجر حين يطلع الفجر وان آخر وقتها حين تطلع الشمس فقد جعل آخر وقت المغرب و اول وقت العشاء ٧

تأخيرها يعني) بالتأخير (عدم التعجيل) في اول الوقت لا التأخير الشديد  
الذى يشك بسببه في بقاء الوقت قال في المحيط المراد من تأخير المغرب  
قدر ما يحصل التيقن بالمغرب في يوم الغيم (و) المستحب في يوم الغيم  
(في) كل من (العصر والعشاء تعجيلهما) المراد بتعجيل العصر قدر  
ما يقع عنده انها لا تقع حال تغير الشمس وبتعجيل العشاء التعجيل قليلا  
على الوقت المعتاد كذا في المحيط ثلاثا تقل الجماعة لخوف المطر ( وروى  
الحسن عن ابي حنيفة التأخير في الجميع الا يوم الغيم) لانه اقرب الى الاحتياط  
ان لا تقع قبل الوقت ( اما الاوقات التي تكره فيها الصلوة فخمسة )  
المراد من الكراهة ما يعم عدم الجواز ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكروه  
( ثلاثة ) اي ثلاثة اوقات ( منها ) اي من تلك الخمسة ( يكره فيها الفرض  
والتطوع ) فالكراهة في الفرض كالقوائت تمنع الصحة لوجوبها بسبب  
كامل فلا تؤدي ناقصة وكذا الواجبات الفائتة كسجدة التلاوة وجب  
بتلاوة في وقت غير مكروه وجنازة حضرت فيه والوتر لانها وجبت كاملة  
فلا تؤدي ناقصة ٤ والكراهة في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها كراهة  
تحريم وتحقيق ذلك في الشرح ( وذلك ) اي المذكور من الكراهة كائن  
( عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال )  
لنهيه عليه السلام عن الصلوة في هذه الاوقات واستثنى عصر يومه لانه  
يصح عند الغروب لانه واجب ناقصا فاداه كل وجب بخلاف عصر يوم آخر  
وغيره من القوائت على ما حققناه في الشرح وفي كتب الاصول ( و )  
روى ( عن ابي يوسف رحمه الله ) وهي الرواية المشهورة عنه ( انه جوز )  
التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير كراهة ودليله وجوابه في الشرح  
٩ ( ولا يصلي فيها ) اي في الاوقات الثلاثة المذكورة ( صلوة جنازة ولا يسجد  
لتلاوة ) اذا كانت حضرت او تليت في وقت غير مكروه لما تقدم ( ولا  
يسجد فيها للسهو ) لانه من اجزاء الصلوة ( ولو قضى فيها فرضا  
اي صلوة مفروضة ( بعديها ) لعدم صحتها على ما قدمناه ( وان تلافها )  
اي في وقت من الاوقات الثلاثة ( آية سجدة ) فالفضل ان لا يسجد فيها  
ولا في غيره من الثلاثة فان سجد لها ) في ذلك الوقت ( لا يعيدها ) لانه  
اذاها كل وجبت وكذا ان سجدتها في غير وقت تلاوتها من الاوقات الثلاثة  
تصح عندنا خلافا لغيره وكذا اذا حضرت الجنازة في وقت من الاوقات

٧ حين يغيب الافق و  
غيوبة الافق يسقط  
البياض الذي بعد  
الجمرة والا كان باديا  
لكن قد خطأ البخاري  
والدارقطني محدثين  
فضل في رفع هذا  
الحديث فان غيره من  
اصحاب الاعمش  
يروونه عن مجاهد  
عنه من قوله وواقفه  
ابن المجزى وابن  
القطان يجوز ان  
يكون الاعمش سمعه  
من مجاهد موقوفا  
ومن ابي صالح مرفوعا  
فيكون له عنده  
طريقان موافق  
ومرفوع والذي رفعه  
يعني ابن فضيل صدوق  
من اهل العلم وثقه  
ابن معين فتقبل زيادته  
وهي الرفع ثم من المشايخ  
من اتفق برواية اسد بن  
الشيخ كمال الدين ابن  
الهمام ولا تساعد  
رواية ولا دراية اما  
الاول فلانه خلاف  
الرواية الظاهرة واما  
الثاني فلما رآنا اتفاقا من  
دليله ولانه حيث تما  
رضت الاخبار لم ينقض  
الوقت القائم بالشك  
( شرح كبير )

٤ بالنقصان القوى  
وهو النقصان الذى  
هو من صفات الوقت  
لشدة اتصال الفعل  
بالوقت لدخول الوقت  
فى ماهيته بخلاف  
النقصان الذى ليس  
كذلك كالنقصان بسبب  
الاخلال ببعض الوا  
جبات او بسبب المكان  
كالصلوة فى الارض  
المفصولة او بسبب  
فى آخر من المجاورات  
كالصلوة فى الثوب  
الحرير فان ذلك لا يمنع  
الصحة لعدم شدة  
اتصال الصلوة بهذه  
الاشياء كاتصالها  
بالوقت لكون اتصال  
هذه الاشياء بالصلوة  
من حيث المجاور لامن  
حيث السببية او الشر  
طية بخلاف الوقت  
امالو وجب الفرض او  
غيره بسبب ناقص  
وادى فيه ص كصر  
يومه عند الاصفرار  
وكاتب آية السجدة فى  
الوقت المكروه او  
حضرت الجنابة فيه  
فانهما يصحان فيه ايضا  
مع الكراهة لاداء  
ذلك كما وجب ولذات  
جميع التوافل  
فيه مع الكراهة ٤

الثلاثة فصلى عليها فيه تصح والافضل ان تصلى ولا تؤخر لان التجبيل فيها  
مطلوب مطلقا الامانع كحضورها فى وقت غير مكروه ( واما الوقتان  
الآخران من الجمعة ) فانه يكره فيهما التطوع ) فقط ( ولا يكره فيهما  
الفرض ولا الواجب لنفسه ) يعنى الفوائت و صلوة الجنابة وسجد التلاوة  
بخلاف المنذور واللازم بالشروع وركعتي الطواف فانها تكره لوجوبها  
لغيرها ( وهما ) اى الوقتان المذكوران ( مابعد طلوع الفجر الى ان  
تطلع الشمس ) فانه يكره فى هذا الوقت التوافل كلها الاسنة الفجر لقوله  
عليه السلام \* لا صلوة بعد الفجر الا بسجدة \* يعنى ركعتين ( ومابعد  
صلوة العصر الى غروب الشمس ) لانه عليه السلام نهى عن الصلوة  
بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب ( ومابعد غروب  
الشمس ) قبل صلوة المغرب ( ايضا ) التطوع فيه ( مكروه ) لالذاته بل  
( لتأخير المغرب ) بسببه مع استحباب تجبيلها وتقدم ذكر كراهة التأخير  
( وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام ) اى صعد على المنبر ( للخطبة يوم  
الجمعة ) لما روى عن اكابر الصحابة كالخلفاء الراشدين ونحوهم انهم كانوا  
يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام ( وكذا ) يكره التطوع  
( عند الاقامة ) اى يوم الجمعة كذا خصه قاضيان وصاحب الخلاصة  
وغيرهما واما فى غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاخذ فى الاقامة ما لم يشرع الامام  
فى الصلوة وبعد شروعه ايضا لا تكره سنة الفجر ان علم انه يدرك الركعة  
الثانية او تشهد على ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم انه  
يدركه قبل الركوع فى الركعة الاولى ذكره السروجى وعزاه الى التحفة بل  
يكره فى جميع ذلك ان يصلى مخاطبا للصف او خلف الصف من غير حائل  
بل يصلى فى المسجد الصبغى ان كان الامام فى الشئوى وبالعكس او خلف  
اسطوانة ( فان ) كان قد ( شرع ) فى صلوة التطوع قبل خروج الامام  
للخطبة ( ثم خرج الامام لا يقطعها ) بل يتما ركعتين ان كانت تحية  
المسجد او نفلا مطلقا وان كان سنة الجمعة قبل يقطع على رأس  
الركعتين وقيل يتما اربعا قال المرغينانى هو الصحيح وهو اختيار حسام  
الدين الشهيد وذكر فى النوادر انه يسلم على رأس الركعتين وان كان قام  
الى الثالثة وقيدها بالسجدة اضاف اليها الرابعة وسلم وحقق فى القراءة  
وحكى عن القاضى الامام ابى على النسفى انه رجع اليه بعدما كان يفتى

بالاول واليه مال السرخسي والبقالي وقال الشيخ كمال الدين ابن الهمام  
انه الاوجه ولم يذكر في البوارد ماذا قام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة  
واختلف فيه فقيل يعود الى العمود ويسلم وقيل يتم ويخفف وهو الاوجه  
على ما حققناه في الشرح ٩ ثم 'ذا سلم على رأس الركعتين قيل لا يلزمه قضاء  
شيء وقيل يقضى ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يقضى اربعا في اي  
حال قطعها لانها بمنزلة صلاة واحدة ( وكذا ) يكره التطوع ايضا  
( قبل صلاة العيدين وعند خطبتهما ) وكذا بعد خطبتهما في المصلي على  
الاصح ولا يكره بعد رجوعه منه ( و ) كذا يكره التطوع ( عنه خطبة  
الكسوف و ) عند خطبة ( الاستسقاء ) وكذا عند الخطبة في الحج للاخلال  
بالاستماع والانصات في الكل ( ولو شرع في ) صلاة ( التطوع في الاوقات  
الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها ) في وقت غير مكروه تخلصا عن  
الكراهة ٢ ( ولو لم يقطع ) بل اتم شفعاء ( فقد اساء ) واثم لخالفه النهي  
( و ) مع هذا ( لاشئ عليه ) اي ليس عليه اعادة ما صلى لانه اتى بها كما  
وجبت عليه ( ولو شرع في النافلة في الوقتين ) اي بعد طلوع الفجر الى  
طلوع الشمس وبعد صلاة العصر الى تغيرها ( ثم افسدها لزمه القضاء )  
وقد علم هذا من قوله سابقا ثم يقضيها لانه اذا لزم قضاء ما شرع فيه  
في الاوقات الثلاثة اذا افسده مع ان كراهتها اشد فلزوم ما شرع فيه في الوقتين  
اولى ( ولو افتح النافلة في وقت مستحب ) غير مكروه ( ثم افسدها )  
اوفسدت ( لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع الفجر قبل  
ارتفاع الشمس ) اي يكره ان يقضيها ولو قضاها صحت مع الكراهة وسقطت  
عنه و ~~كذا~~ سائر اوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط عنه  
بقضائها في وقت منها ( ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى  
الفجر ) لما مر من كراهة قضاء ما لزم بالشروع في الوقتين ولا يلتفت  
الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه ان اخاف لا يدرك الفرض لو  
صلى السنة فالاحسن ان يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر اخرى  
للفريضة فيخرج من السنة فيصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا  
بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل لعدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم انه  
لا يصير مفسدا لكن كراهة قضائها بعد صلاة الفجر باقية اللهم  
الا ان يفعل ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو خير

٤ لان وجوبها بالشروع  
اذا شرع فيها وجبت  
ناقصة فاذا اداها  
كما وجبت ( شرح كبير )  
٧ له ما في مسند  
الشافعي عن سعيد  
المقبري عن ابي هريرة  
رضي الله تعالى عنه  
ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم نهي  
عن الصلاة نصف  
النهار حتى تزل شمس  
الا يوم الجمعة وفي سنن  
ابوداود عن ابي قتادة  
رضي الله تعالى عنه عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم انه كره الصلاة  
نصف النهار الا يوم  
الجمعة وقال ان جهنم  
تسبح الا يوم الجمعة  
ولهما اطلاق النهي  
والمحرم مقدم على  
المبغ عند التعارض  
وبهذا يحجب عن  
استدلال الشافعي  
على جواز القضاء  
واباحة النقل بمكة  
في هذه الاوقات بقوله  
عليه السلام من نام عن  
صلاة او نسيها فليصلها  
اذا ذكرها انتهى عليه  
وبحديث جابر بن مطعم  
مرفوعا يابن عبد مناف ٦



آت بالسنة كما هي سنة فلا فائدة في هذا التكلف (وقيل يقضيها) بعد  
 صلوة الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من ان الكراهة موجودة فيه  
 (ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلا صلى ركعتين) منها  
 طلع الفجر ثم قام (بعد طلوعه) (وصلى ركعتين) من غير ان يسلم  
 (توب) صلوة هاتين الركعتين (عن ركعتي سنة الفجر عندهما) اي  
 عند ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى (وهو) اي قولهما (احدى  
 الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله) وهى ظاهر الرواية بناء على ان السنة  
 تؤدى بمطلق نية الصلوة وهو الصحيح وروى الحسن عندها لا تنوب (وذكر  
 في الذخيرة ولو صلى ركعتين على ظن انه) اي الشأن (لم يطلع الفجر وقد  
 تبين اي ظهر بعد ذلك) انه) اي الشأن كان (قد طلع) الفجر (فعند  
 المتأخرين تجزيه) تلك الركعتان (عن ركعتي سنة الفجر) وهذا ايضا هو  
 ظاهر الرواية (لوشك) عند صلوة تلك الركعتين (في) طلوع (الفجر)  
 واستمر شكه (لا تجزيه عن ركعتي) سنة (الفجر بالاتفاق) وهو ظاهر (واذا طلعت  
 الشمس حتى ارتفعت قدرخ او) قدر (رحمحين تباح الصلوة) اي تحل هذا هو  
 المذكور في الاصل وقيل مادام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس  
 لا تباح الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه تباح وقيل يدلى ذقنه على صدره  
 وينظر فان لم ير القرص حلت الصلوة وانظره فلا وهذا ايسر الاقوال  
 (ولو طلعت الشمس) والمصلي (في خلال) اي في اثناء (صلوة الفجر  
 تسد صلوة الفجر) لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل (ولو  
 غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر) لا تسد لعروض الكمال  
 على ما وجب بالسبب الناقص وقد حققناه في الشرح

### والشرط السادس النية

وهي قصد كون الفعل لما شرع له في العبادات قصد كونها لله تعالى  
 خالصا قال الله تعالى \* وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين (المصلى  
 اذا كان متفلا يكفيه مطلق نية الصلوة) ولا يشترط تعيين كون  
 ذلك الفل سنة مؤكدة او غيرها (و) لكن (في التراويح يختلف) اي  
 خالف (بعض) المشايخ (المقندين) فانهم (قالوا الاصح انه) اي  
 فعل التراويح (لا يجوز بمطلق النية) بل لابد من تعيينها والمذكور  
 في فتاوى قاضين ان الاختلاف في التراويح وفي السنن المؤكدة والصحيح

٦ لا تمنوا احدا طاف  
 بهذا البيت وصلى اية  
 ساعة شاء من ليل او  
 نهار وعديث ابي زر  
 في معناه رواء الدار  
 قطنى والبيهقى مع انه  
 معلول بالاتقطاع فيما  
 بين مجاهد وابي زر  
 ويضعف ابن المؤمل  
 وحيد مولى عفراء  
 او باضطراب سنده  
 (شرح كبير)  
 ٩ اقول الاوجه ان يتمها  
 لانها ان كانت صلوة  
 واحدة فظاهر وان  
 كانت بمنزلة غير هامن  
 النوافل كل شفع صلاة  
 على حدة فالقيام الى  
 الثالثة بمنزلة تحرمة  
 مبتدأة ولو كان اول ما  
 تحرم يتم شفعها فكذا هنا  
 ثم اذا سلم على رأس  
 الركعتين فعلى قياس  
 ما روى عن ابي يوسف  
 انه يقضى اربعين كل  
 تطوع ونواه اربعين يقضى  
 ههنا ايضا اربعين واختلفوا  
 على قول ابي ح ومحمد  
 قيل لا يلزمه في وقيل  
 نصلى ركعتين وكان  
 الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل ٣



انه لا يجوز بطلاق نية الصلوة لافي التراويح ولا في السنن ( وذكر  
 المتأخرون ان التراويح وسائر السنن تؤدي بطلاق النية ) وهو اختيار  
 صاحب الهداية ومن تابعه وهو الصحيح على ما حققناه في الشرح ٤  
 والمص تبع قاضيان حيث قال ( والصحيح انه ) اي التراويح ( لا يجوز  
 بطلاق النية ) ثم قال بناء على ذلك ( والاحتياط في نية التراويح ان  
 ينوى الترويح ) نفسها ( او ) ينوى ( سنة الوقت ) فانها هي السنة  
 في ذلك الوقت ( و ) ينوى ( قيام الليل ) ليكون خارجا من الخلاف على  
 ما قالوا ( والاحتياط ) للخروج من الخلاف ( في السنة ان ينوى السنة  
 نفسها ) او ينوى الصلوة متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم ( ولو نوى في  
 صلوة الوتر اوفى ) صلوة ( الجمعة اوفى ) صلوة العبد فانه ينوى  
 صلوة ( الوتر ) فيعينها ( و ) كذا ينوى ( صلوة الجمعة وصلوة العبد ) اي  
 يشترط التعيين اتفاقا ولا يكفي مطلق النية وكذا جميع الفرائض والواجبات  
 من المندور وقضاء مالزم بالشروع وغيرها ( وفي الصلوة الجنازة ينوى  
 الصلوة لله تعالى والدعاء لميت ) اذ بهذا تتميز عن غيرها ( والمفترض  
 المنفرد لا يكفي نية مطلق الفرض ما لم يقبل في نيته الظاهر او العصر ) مثلا  
 لتمييز ما شرع فيه من غيره من الفروض ولا فرق في ذلك بين المنفرد  
 وغيره ( فان نوى فرض الوقت ولم يعين ) انه ظهروه او غير ( ولم يكن  
 الوقت قد خرج اجزاء ) ذلك ( الا في الجمعة ) لان فرض الوقت  
 عندنا الظاهر لا الجمعة الا انه امرنا بالجمعة لاسقاط الظاهر وذكر قاضيان  
 لو كان عنده ان فرض الوقت الجمعة جاز ( ولا يشترط نية اعداد الركعات  
 اجمالا ) لكونها معينة معلومة ( ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز  
 ماصلا ) تلك النية ( عن الفرض عند ابن يوسف رح ) لقوة الفرض فلا  
 يزاحه الضعف ( خلافا لمحمد رح ) فانه لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن  
 التطوع ( وان نوى الظاهر لا يجوز ) لان هذا الوقت كما يفيد ظهرا هذا  
 اليوم يفيد ظهرا يوم آخر اما لو نوى ظهرا الوقت او عصر الوقت يجوز  
 وهذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم  
 بخروج الوقت فنوى الظاهر لا يجوز كما مر ( ولو نوى فرض الوقت لا يجوز )  
 ايضا ولو نوى ظهرا اليوم يجوز والمقتضى ان نوى الصلوة بدون متابعة  
 امامه لا يجوز كذا ذكره في الخلاصة والواقعات ( ولو افترخ المكتوبة

٣ يقول يقضى اربعا  
 من قطعها في اي الحال  
 قطعها لانها بمنزلة  
 صلوة واحدة لما ذكرنا  
 من الاحكام انتهى  
 ذكره السروي في  
 شرح الهداية وكذا  
 يكره التطوع ايضا  
 ( شرح كبير )

٤ ليس هذا ابطالا  
 للعمل لان القطع للا  
 كمال لا يكون ابطالا  
 كمن شرع في الفرض  
 منفرد ثم اقيمت الجماعة  
 فان الافضل ان يقطع  
 ويقتدى لاحراز  
 فضيلة الجماعة وكان  
 كهدم المسجد لتجديده  
 ونحو ذلك ( شرح  
 كبير )

٣ قال الشيخ كمال الدين  
 ابن الهمام وتحقيق  
 الوجه فيه ان معنى  
 السنية كون النافلة  
 مواظبا عليها من النبي  
 صلى الله عليه وسلم بعد  
 الفريضة المعينة وقبلها  
 فاذا وقع المصلئ بالنافلة  
 في ذلك المحل صدق  
 عليه انه فعل الفعل  
 المسمى بسنة ٢

اي نواها ( ثم ظن انها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ ) من  
صلوته ( فهي ) اي صلوته هي ( تلك المكتوبة ) التي شرع فيها  
ناوياها اذ لا يشترط استصحاب النية الى آخر الصلوة ( ولو كبرينوى  
التطوع ثم كبرينوى الفرض بصير شارعا في الفرض ) وتبطل نية  
التطوع ( ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح ) ناويا ( العصر او التطوع  
بتكبير ) متعلق بافتتح ( فقد نفى الظهر وصح شروعه فيما كبر ) ناويا  
له ( وكذا اذا شرع في المكتوبة ) اي مكتوبة كانت ( ثم كبرينوى  
الشروع في النافلة ) اي نافلة كانت ( يصير ناقضا للمكتوبة وشارعا  
في النافلة او كان ) من شرع في المكتوبة ( منفردا فكبرينوى الاقتداء  
بالامام فانه يصير شارعا فيما كبر ) هذا اذا نوى بقلبه وكبر بلسانه ناويا  
له من الصلوة مقتديا رافضا للصلوة منفردا للتغايرة بينهما من حيث  
الصفة ( وان صلى ركعة من الظهر ثم كبرينوى الظهر فهي هي )  
لعدم مغايرة ما شرع فيه لما كان فيه فيكون مقررا له وهذا اذا نوى بقلبه  
اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك الركعة كذا  
في الخلاصة ويجزئ اي يكفي ( بتلك الركعة ) لعدم بطلانها  
( ويكمل عليها ) باقي الظهر ( حتى انه لو كان مقيما وصلى اربعا  
اخرى ) بعد ذلك التكبير على ظن ان الركعة الاولى قد انتقضت ولم  
يقعد على رأس الركعة ( الرابعة ) من صلوته التي هي ثالثة بعد ذلك  
التكبير ( فسدت صلوته ) لتركه فرضا وهو القعدة الاخيرة ولو نوى  
مكتوبتين معا احدهما دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى  
في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره معاً ( فهو ) اي ائني ( التي )  
اي للمكتوبة التي ( دخل وقتها ) لان التي لم يدخل وقتها لا تزاحمها  
( ولو نوى فائتين معا فهي ) اي النية ( الاولى منهما ) لترجمها بالسبق  
وان لم يكن صاحب ترتيب ( واو نوى فائتين معا ) بان فاته الظهر  
فنوى في وقت العصر الظهر والعصر معا ( فهي ) اي النية ( لفائتين اذا  
كان في الوقت سعة ) كذا وذكره في الخلاصة عن المنتقى وذكر عن الجامع  
الكبير انه لا يصير شارعا في واحد منهما والمص اختار ما في المنتقى فلذا قال  
( الا ان يكون في آخر وقت الوقتية ) فيئذ تكون النية للوقتية لترجمها  
وفيه اشارة الى كون المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب

٢ فالحاصل ان نفس  
السنة تحصيل بنفس  
الفعل على الوجه الذي  
فعله عليه السلام وهو  
انما كان يفعل على ما  
سمعت فانه عليه السلام  
لم يكن ينوى السنة بل  
الصلوة لله تعالى فعلم ان  
وصف السنة ثبت بعد  
فعله على ذلك الوجه  
تسمية الفعل بالمخصوص  
الا انه وصف  
يتوقف حصوله على  
نيته انتهى وهذا في  
السنة الثابتة بفعله  
وكذا في السنة الثابتة  
بقوله كقوله عليه  
السلام ما من عبد مسلم  
يصلى لله تعالى في كل  
يوم ثنتي عشرة ركعة  
من غير الفريضة الا ابى  
الله له بيتا في الجنة ونحوه  
من الاحاديث فانه  
رتب الوعد على مطلق  
فعل الصلوة وعلى هذا  
التراخي قالها امامنا  
بفعله عليه السلام  
حيث فعلها وبين  
الغدر في تركها ٣

يذبحى ان لا يصح واحدة اذا كان في الوقت سعة للتزام ( ولا يحتاج  
الامام ) في صحة الاقتداء به ( الى نية الامامة ) حتى لو شرع على نية  
الانفراد فاقندى به يجوز ( الا في حق ) جواز اقتداء ( النساء ) به فان  
اقتداء هن به لا يجوز ما لم ينو ان يكون اما ما لهن اولن تبعه عموما خلافا  
لنفر ( واما المفتدى ) فينوى الاقتداء ايضا ( ولا يدفيه ) في صحة الاقتداء  
( نية الفرض والتعين ) اى تعين الفرض بل يحتاج الى نيتين نية

الصلوة ونية المتابعة ( وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة  
يجزئه ) ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضيان انه لا يجوز وهو المختار  
لان الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في النفل فلا يتعين احدهما بدون  
التعين ( وكذا ) الحكم ( اذا قال نويت ان اصلى مع الامام ) قال بعضهم  
يجوز والمختار عدم الجواز ( وان نوى ) ان يصلى ( صلوة الامام ولم ينو  
الاقتداء لا يجزئه ) لشرطية نية الاقتداء في صحته وقال بعضهم اذا انتظر  
تكبير الامام ثم كبر بعده يصح شروعه في الصلوة الامام وان لم يحضره  
نية الاقتداء لقيام الانتظار مقام انية ( وان نوى الشروع في صلوة  
الامام فقد اختلف المشايخ فيه ) قال بعضهم لا يجزئه ذلك في صحة  
الاقتداء والاصح انه يجزئه قاله قاضيان وقال ظهير لدين يذبحى ان يزيد  
فيقول نويت الشروع في صلوة الامام واقتديت به وذلك للاحتياط  
في الخروج من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الامام في اى صلوة  
هو فنوى صلوة الامام والاقتداء به يجوز ولو عين صلوة الامام والامام  
في غيرها لا يجوز ( وان نوى ) ان يصلى ( صلوة الجمعة ولم ينو الاقتداء  
بالامام جاز عند البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الامع الامام  
فنيتهما مستلزمتا للاقتداء ( وان نوى الاقتداء بالامام و ) لكن ( لم يخطر  
بباله من هو ) ازيد ام عمرو ( صح الاقتداء ) للاطلاق ( و ) كذا ( ان  
نوى الاقتداء بالامام وهو يظن انه ) اى الامام ( زيد فاذا هو عمر وصح  
الاقتداء ايضا ) اذ ليس في نيته تقييد ( الا اذا قيد ) نيته وقال اقتديت  
( بزید ) او نوى الاقتداء بزید ( فاذا هو عمرو فصح لا يصح ) لكون نيته  
مقيدة بشخص ليس هو الامام ٤ وفي الاول نوى الاقتداء بالامام والافضل  
ان ينوى الاقتداء بعدما قال الامام الله اكبر ليصير بمقتديا بمصل كذا ذكره  
في المحيط وهو قولهما وعند ابى حنيفة رجه الله افضل مقارنته تكبيرة المفتدى

٣ او بقوله من قام  
رمضان ايمانا واحتسابا  
غفر له ما تقدم من ذنبه  
اذ قيام رمضان حاصل  
بطلق الصلوة في لياليه  
ولا يمكن ان يكون  
الصلوة في لياليه ليست  
قيامه الا ان يتعين  
لشي آخر من فرض  
او واجب اداء وقضاء  
( شرح كبير )  
٤ في الواقع فلم يكن  
مقتديا بمن هو متصف  
بالامامة والحاصل ان  
الوصف ٢

لتكبير الامام (ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة جاز)  
 عند اكثر المشايخ وان لم تحضره النية عند الشروع (ولو نوى الشروع)  
 في صلاة الامام وكبر على ظن انه (اي الامام) قد شرع (قبل شروعه  
 وهو) اي والحال ان الامام (لم يشرع بعد لم يحز شروعه) في صلاة  
 الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلاة من ليس بمصل (ومن صلى  
 سنين ولم يعرف النافلة من الفريضة) وانما يفعل كما يفعله الناس (ان ظن  
 ان الكل) اي كل شيء يصليه (فريضة جاز) فعله وسقط عنه الفرض  
 وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز  
 ولم ينو الفريضة لا يحوز وعليه قضاء صلاة تلك السنين ثم فيما اذا ظن  
 ان الكل فريضة لو اقتدى به احد ان كان في صلاة لاسنة قبلها كالمقرب  
 صحت صلاة المقتدى وان كان في صلاة قبلها سنة مثلها كالتعجب والظهر  
 لاتصح صلاة المقتدى (وان كان الرجل شاكفي) بقاء (وقت الظهر)  
 مثلا (فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت) كان (قد خرج يحوز الظهر بناء على ان  
 فعل القضاء بنية الاداء) فعل (الاداء بنية القضاء) كما اذا قال وهو في الوقت  
 نويت قضاء ظهر اليوم (يحوزو) هذا (هو المختار كذا ذكره في المحيط) اما جواز  
 القضاء بنية الاداء وعكسه فجمع عليه عندنا واما بنية ظهر الوقت بعد  
 خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز صرح به في فتاوى قاضيخان وغيرها  
 وليس من القضاء بنية الاداء اما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم  
 وهو يظن ان الوقت لم يخرج وما ذكره بقوله (ولو نوى فرض اليوم  
 يحوز بخلاف وان لم يعلم بخروج الوقت) سهو ايضا لان فرض اليوم  
 محتمل للوقتية والفائتة والصواب ان يقال ولو نوى ظهر اليوم (ومن صلى  
 الظهر) اي ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر الامس مثلا (ونوى ان هذا  
 من ظهر يوم الثلاثاء) اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه  
 (فتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء) اي تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء  
 والظهر منه (جاز ظهره والغلط) انما هو (في تعيين الوقت) اي اليوم الذي  
 الظهر منه وذلك (لا يضره) اذا حصل تعيين الفرض (ولو شرع في صلاة ما)  
 اي صلاة من الصلوة هي (عليه يظن انها سبئية) اي من الصلوات يوم السبت  
 (فاذا هي) اي ظهر ان تلك الصلوة التي شرع فيها انما هي (احدية) اي  
 من صلوات يوم الاحد بان كان عليه ظهر يوم مثلا فظنه ظهر يوم السبت

٣ معتبر عند عدم  
 تعيين الذات فاما عند  
 تعيينها فلاحق لو قال  
 اقتديت بهذا الامام  
 الذي هو عبد الله فاذا  
 هو جعفر جاز سواء  
 كان يرى شخص الامام  
 او لا لان الاشارة  
 تفيد تعريف الذات المو  
 صوف يدل على الصفة  
 (شرح كبير)

فصله تلك النية فظهر انه لم يكن عليه الاظهر يوم الاحد ( لا تصح ) تلك الصلوة ولا تجزئ عن ظهر الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل وقتها بنية حيث نوى اضافتها الى يوم قبل وجوبها ( ولو كان بالعكس ) بان شرع في صلوة عليه على ظن انها احدية فاذا هي سبئية ( تصح ) لانه اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها ( والسحب في النية ان ينوى ) ويقصد ( بقلبه ويتكلم باللسان ) بان يقول نويت ان اصلي صلوة كذا فان النية بالقلب هي الشرط اللازم والتكلم باللسان مستحب ( هذا هو المختار ) اختاره صاحب الهداية وغيره وقبل ان التكلم باللسان بدعة ( ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف ) بين الأئمة لان النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوي الافضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني بالتكبير ويده بالرفع ( والاحوط ) في النية من حيث الزمان ( ان ينوى ) حال كونه ( مقارنا للتكبير ومخالطه ) اي ان تكون النية موجودة زمن التكبير ( كما هو مذهب الشافعي ) فان وجود النية زمن التكبير شرط عنده فلذا كان هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف ( وذكر ) الناطقي ( في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام ( كبر ولم يحضره النية ) في تلك الساعة ( ان كان بحال لو قيل له اي صلوة تصلي امكنه ان يجيب من غير تأمل بجوز صلوته والافلا ) اي وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب له من غير تأمل لا تجوز صلوته وهذا هو المراد بما روى عن محمد رحمه الله انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر او العصر مع الامام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني سوى المشي الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلوته بتلك النية ومثله عن ابي حنيفة وابي يوسف فرح فعلم بهذا جواز الصلوة بالنية المتقدمة اذا لم يفصل بينها وبين التكبير بعمل ليس للصلوة ( وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا تصح الصلوة بالنية ) المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي فان عنده تجوز بالنية المتأخرة قيل الى الشاء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه وهو في غاية البعد

### ﴿ واما فرائض الصلوة ﴾

اي اركانها التي توجد ماهيتها بمجموعها ( فثمان ) فرائض منها ( سبئية ) فرائض ( على الوفاق ) بين ائمتنا ( و ) منها ( ثلثان على الخلاف ) بينهم

٧ والجواب ما مرانه  
خبر واحد ظني لا يجوز  
اثبات الزيادة على  
الكتاب القطعي به  
لانها نسخ فان المفهوم  
من الكتاب افتراض  
ما يسمى ركوعا وهو  
مطلق الانحاء وما  
يسمى سجودا وهو  
وضع الجبهة على  
الارض وان ذلك  
يجزئ فلو قلنا بان  
التعديل فرض لكان  
ذلك غير مجزئ  
فيكون نسخا وكذا  
الكلام في حديث  
الاعرابي الذي رده  
النبي صلى الله عليه  
وسلم ثلاث مرات  
بقوله ارجع فصل  
فانك لم تصل لكونه لم  
يتم الركوع والسجود  
خبر واحد لا يصلح  
ناسخا للقطعي فحصل  
جميع ذلك على الوجوب  
فالمراد لا تجزئ اي  
اجزاء كاملا ولم تصل  
اي صلوة كاملة وتركه  
حتى اتمها يؤيد ذلك  
اذ لو كانت الطمانينة  
فرضا لفدت ٥

(وهي) اى الفرائض الست المتفق عليها (تكبيرة الافتتاح) وهي وان عدت مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها بها لالانها ركن بل هي شرط باجتماع ائمتنا خلافا للثلاثة حتى لو كان حاملا للنجاسة عند ابتداء التكبير او مكشوف العورة او منحرفا عن القبلة او قبل دخول الوقت فلقاها واستتر بعمل يسير واستقبل ودخل الوقت مع انتهائه جاز وصح شروعه عندنا خلافا لهم (والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار) قراءة (التشهد) لاجماع الامة على ذلك ولان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يترك القعدة الاخيرة قط كسائر الاركان فكانت ركنا خلافا لما لك فانها سنة عنده (اما الخروج من الصلوة بصنعه) اى بالفعل الثاني من المصلى (ففرض عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا لهما) وتظهر فائده في المسئلة الاثني عشرية على ما سياتى ان شاء الله تعالى ودليل فرضيته انه لا يتوصل الى فرض آخر الا به وما لا يتوصل الى الفرض الا به يكون فرضا (وتعديل الاركان) وهو الطمانينة وزوال اضطراب الاعضاء واقوله قدر تبجيحة (فرض عند ابى يوسف رحمه الله) والائمة الثلاثة (لحديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه انه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود) وفي المتن صلبيه مكان ظهره وهو من الرواية بالمعنى والجواب ٧ انه ظني لا يثبت الفرضية وتحقيقه في الشرح ثم شرع المصنف في تفصيل الفرائض بعد ذكرها اجمالا فقال (ولادخول في الصلوة الابتكيرة الافتتاح) لاجماع الامة على ذلك (وهي قوله) اى قول العبد (الله اكبر) ولا خلاف فيه (او الله الاكبر) وخالف فيه مالك واجسد (او الله الكبير او الله كبير ٢) وخالف فيهما الشافعي ايضا ثم عند ابى يوسف رحمه الله ان كان يسن التكبير باحد هذه الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره (وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ان قال بدلا عن التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او تبارك الله او غيره) اى غير المذكورين (من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشارك فيها) كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات والقادر على كل شئ والرحيم لعباده (اجزاء) ذلك عن التكبير لان المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكر ولقوله تعالى \* وذكر اسم ربه فصلى \* (ولو افتتح الصلوة باللهم) اى بقوله اللهم من غير زيادة

٤ يتركها في اول ركوع وسجود ويكون فعله بعد ذلك عينا وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر احدا على فعل هو عبث بل قصد عليه السلام اى يطلع اكل الصلوة على اكل وجهه ولذا جاء في رواية ابى داود عن ابى هريرة والترمذى عن رفاعة بن رافع لهذا الحديث فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلواتك (شرح كبير)

( او قال يا الله بصح ) افتتاحه لان ندائه تعالى يراد به التعظيم والتضرع وخالف الكوفيون في اللهم لان معناه عندهم يا الله امنا بخير فكان سؤاله مثل اللهم اغفر لي والصحيح مذهب البصريين لان معناه يا الله فقط والميم المشددة عوض عن حرف النداء ( ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي او اللهم ارزقني او ) قال ( استغفر الله او اعوذ بالله او لاحول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح ) شرعه لان المقصود بهذه الاذكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من السؤال صريحا او تعريضا وكذا لو قال بسم الله لا يصح شرعه وكذا لو ذكر اسماء يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوي به ذاته تعالى وفي الكفاية الاظهر الاصح ان المشروع يحصل بكل اسم من اسماء الله تعالى كذا ذكره الكرخي وافتى به المرغباني انتهى ( ولو قال الله ) من غير زيادة شيء ( يصير شارعا عند ابى حنيفة رحمه الله فقط ) في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن التجريد وذكر فيه خلاف فحمد رحمه الله تعالى وفي الكافي ان قال الله يصير شارعا عندهما لانه تعظيم خالص انتهى ( وار قال الله اكبار بادخال الف ) بين الباء والراء ( لا يصير شارعا وان قال ذلك في خلال الصلوة تقسد صلوته ) قيل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل لانه جمع **كبر** بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شارعا ولا تقسد صلوته لانه اشباع والاول اصح ( ولو قال الله اكبر بالكاف الضعيفة ) اي الرخوة كما ينطق بعض البدوي ( اختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه بصيره شارعا ) الخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في قوله اللهم على ما قدمنا واما الكاف الرخوة فلا خلاف في انه يصير شارعا بها ذكره في المحيط الا انه ذكر مسألة اللهم عقيب ذكر الكاف الرخوة مع ذكر الخلاف فظن المصنف ان الخلاف فيها ( ولو ادخل المد في الف لفظه الله ) كما يدخل في قوله تعالى \* الله اذن لكم \* وشبهه ( تقسد صلوته ) ان حصل في اثنائها ( عندا كثر المشايخ ) ولا يكون شارعا به في ابتدائها ويكفر لو تعدد لانه استفهام ومقتضاء الشك ( وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما ) اي بين المدو وعدمه ( لا تقسد صلوته ) والاستفهام يحتمل ان يكون للتقرير لكن الاول اصح لان مثل هذا الجهل لا يصلح عذرا والانسان لا يصح ان يقرر نفسه ( ولو افتتح ) اي كبر ( مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من

٢ لما لك واجد النقل المتوارث من لدن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قضية متلقاة من الشرع فننتهي فيها الى ما اتانا اليه الشرع وكذلك قال الشافعي الا انه يقول الاكبر ابلغ في الثناء لان تعريف الخبر يقتضي حصره في المبتدأ فكان مشتملا على النقول وزيادة فيلحق به دلالة ولا يوسف ان النص ورد بلفظ التكبير قال الله تعالى وربك فكبر وقال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلوة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواء ابوداود وحسنه النووي في احكامه وفي العبادات البدنية انما يعتبر المنصوص ولا يشتغل بالتعليل ٣



قوله الله لا يصير شارعا ( في اظهر الروايات وان وقع قوله اكبر بعد قول  
الامام اكبر ( ولو قال الله مع قول الامام الله اوبعده ولكن فرغ من قول  
اكبر قبل فراغ الامام ) من قوله اكبر ( فالاصح ) انه ( لا يجوز شروعه ) ايضا  
( لانه انما يصير شارعا بالكل ) اى بمجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط او اكبر  
فقط فيقع الكل فرضا ( وكذا لو ادرك الامام راكعا فقال الله في حال القيام  
ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه ) لان  
الشرط وقوع التحريمة في محض القيام ( ولو كبر قبل الامام حال كونه  
مقتديا به لا يصير شارعا في صلوة الامام ) اتفاقا كما مر ( وكذا لا يصير  
شارعا في صلوة نفسه ) في رواية النوادر وقبل يصير شارعا في صلوة نفسه  
واليه اشار في الاصل ( و ) قيل ( هذا قول ابى يوسف رحمه الله ) والاول  
قول محمد رح ( ولوانه ) اى الذى كبر قبل الامام ( كبر بعد ما كبر الامام )  
يعنى كبر ثانيا ( ونوى ) بهذا التكبير ( الشروع ) في صلوة الامام ( والافتداء به  
يصير شارعا في صلوة الامام ) وقاطعا لما كان شرع فيه على تقدير انه صح  
شروعه في صلوة نفسه ( والافضل ان تكون تكبيرة المقتدى مع تكبيرة  
الامام ) لا بعدها ( عند ابى حنيفة ) لان فيه مسارعة الى العبادة وفيه مشقة  
( وقالا يكبر ) اى الافضل ان يكبر المقتدى ( بعد تكبيرة الامام ) ليزول  
الاشتباه بالكلية ومتى كبر قبل فراغ الامام من الفاتحة ادرك ثواب تكبيرة  
الافتتاح ( واداشك المقتدى انه هل كبر مع الامام او قبله اوبعده يحكم  
باكثر رايه ) اى بغالب ظنه ( فان استوى الظنان ) اى الامر ان اللذان  
وقع فيهما الشك ( فانه ) اى التكبير او الشروع ( يجزئه جلالا مره  
على الصواب ) والافضل ان يكبر ثانيا ليزول الشك

ولذا لم يعم الخد  
والذقن مقام الجبهة  
في السجود والاذان  
لا يتأدى بغير لفظ  
التكبير فحريمة الصلوة  
اولى وانما جاز بالتكبير  
لان افضل وفيلا في  
صفاته تعالى سواء اذلا  
يزاد باكثر اثبات الزيادة  
في صفته تعالى بعد  
المشاركة انه لا يشاركه  
احد في اصل التكبير  
فكان افضل بمعنى قيل  
( شرح كبير )

### والثانية من الفرائض القيام

ولو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز ( صلواته بخلاف  
النافلة ( وان عجز المريض عن القيام ) حقيقة او حكما بان كان يقدر عليه الا انه  
يخاف ان قام ان تزداد مرضه او يبطى برؤءه او يجد الماشديدا ( يصلى  
قاعدا يركع ويسجد ) لقوله صلى الله عليه وسلم \* صل قائما فان لم تستطع  
فقعدا فان لم تستطع فعلى جنب وان لم تستطع فستلقيا ولو كان يلحقه بسبب  
القيام نوع مشقة من غير المشيد ونحوه لا يجوز له ترك القيام ولو قدر  
عليه متكئا على عصا او خادم قال الحلواني الصحيح انه يلزمه القيام

ولو قدر على بعض القيام لا على كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على  
 قدر الحرية لزمه ان يحرم قائما ثم يقعد ( فان لم يستطع الركوع والسجود  
 قاعدا او مبرأ من رأسه بهما ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع  
 ولا يرفع الى وجهه شيئا للسجود عليه ) من وسادة او غيرها ( لقوله عليه  
 السلام لمريض ) عادة فراء يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها وقال وصل على  
 الارض ان استطعت والا فافوم ايماء واجعل سجدتك اخفض من ركوعك  
 ورواية المصنف وقعت بالمعنى وهى قوله ( اذا قدرت ان تسجد على الارض  
 فاسجد والا فافوم برأسك ) ولورفع شيئا فاسجد عليه فان كان يخفض رأسه  
 صح وتكون صلوته بالاياء ( ولو كانت الوسادة على الارض فاسجد  
 عليها جاز ) ايضا لكن ان كان يجد قوة الارض تكون صلوته بالركوع  
 والسجود والا فهى بالاياء ايضا ( وفي الذخيرة فان لم يستطع القعود  
 استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة فاومى بهما ) اى الركوع  
 والسجود ويجعل تحت كتفيه وسادة او غيرها ليكنه الايماء بالرأس وان  
 قدر على القعود مستندا لزمه ذلك ولا يجوز الاستلقاء ( وان استلقى على  
 جنبه الايمن ووجهه ) متوجه ( الى القبلة واومى جاز ) ايضا والاستلقاء  
 افضل عند القدرة عليه ( فان لم يستطع الايماء برأسه ) اصلا ( اخرت )  
 الصلوة ( عنه ) فى رواية ( ولم تسقط ) اذا كان يعقل ( وفي رواية سقطت  
 عنه بالكلية ) وان كان يعقل ( اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومى  
 بعينه ولا بقلبه ولا بجانبه ) وهذا هو ظاهر الرواية وعن ابى يوسف  
 رحمه الله انه يومى بعينه وبجانبه ولا بقلبه ٧ وعن زفر يومى بقلبه ايضا  
 وكذا عند الشافعى ( ثم اذا برئ ) اى زال عجزه عن الايماء بالرأس  
 وقدر عليه ينظر ( ان كان يعقل الصلوة حالة المرض ) والعجز عن الايماء  
 بالرأس ( فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى ) وهى اخرت عنه  
 ( ولا تسقط والا ) اى وان لم يكن يعقل الصلوة ( فلا يلزمه القضاء وصار  
 كالمغنى عليه ) فانه ( ان كان ) الاغناء ( اقل من يوم وليلة قضى ) ما فاته  
 زمن الاغناء ( وان كان ) الاغناء ( اكثر من يوم وليلة سقطت عنه ) الصلوة  
 بالكلية ولم يلزمه قضاء شئ فكذا المريض الساجز عن الايماء بالرأس  
 ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة سقطت وان كان يعقل  
 لا تسقط وان كثرت بل تأخرت الى زمن القدرة قال صاحب الهداية

٧ وقال مجد لا اشك  
 ان الايماء بالرأس  
 يجوز ولا اشك ان  
 الايماء بالقلب لا يجوز  
 واشك فى العينين  
 وعن زفر يومى بعينه  
 وبجانبه وبقلبه وقال  
 الشافعى ان عجز عن  
 الايماء برأسه او  
 بطرفه فان عجز اجزى  
 افعال الصلوة على  
 قلبه وكذا القراءة والا  
 ذكر قلنا النص انما  
 ورد بالاياء وهو ان  
 يكون بالرأس واما  
 بالعين والحاجب  
 فاشارة ورمز على ان  
 الرأس منصوب  
 صريحاً فى حديث ابن  
 عمر روى البيهقى عنه  
 اذا لم يستطع المريض  
 السجود او مبرأ من رأسه  
 ايماء ولا يرفع الى  
 جنبه شيئا وكذا  
 حديث جابر المتقدم  
 يفيد ان المراد بالاياء  
 الايماء بالرأس حيث  
 قال واجعل سجدتك  
 اخفض من ركوعك  
 فان زيادة الخفض  
 لا تتحقق حقيقة فى غير  
 الرأس وليس لهم فيما  
 قالوه نص ونص الابدال  
 يعمل عليه فى العبادات  
 بالرأى غير جائز بطل  
 ( شرح كبير )

وصاحب المنافع وهو الصحيح وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برئ وصححه قاضيان وصاحب المحيط واختاره شيخ الاسلام وفخر الاسلام وما صححه صاحب الهداية اصح والدلائل في الشرح ثم الزيادة على يوم وليلة من حيث الساعات عند ابى حنيفة رحمه الله فاذا زاد على الدورة ساعة سقط القضاء وعند محمد رحمه الله من حيث الاوقات فاذا زادت الفوائت على خمس سقط والا فلا وصحح في المبسوط والذخيرة قول محمد ربح بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابى يوسف رحمه الله ايضا ولا شك انه احوط وبيانه فيمن اغنى عليه عند الزوال فاستمر الى ما بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عندهما ولا يسقط عند محمد ربح ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفتق في المدة فان كان يفتق ولا فاقته وقت معلوم كان يخفف مرضه عند الصبح فيفتق قليلا ثم يعود الاعماء فهو افاقة معتبرة يبطل ما قبلها من حكم الاعماء وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتق بغتة ثم يغمى عليه فلا اعتبار لهذه الافاقة ولو زال عقله بالبلح اكثر من يوم وليلة يلزم القضاء عند ابى حنيفة رحمه الله وعند محمد ربح لا يلزمه (وان قدر) المريض (على القيام دون الركوع والسجود) اى ان كان بحيث لو قام لا يقدر ان يركع ويسجد (لم يلزمه القيام) عندنا بل يجوز ان يومى قاعدا وهو افضل خلافا لزرر والثلاثة فان عندهم يلزمه ان يومى قائما (وذكر في الذخيرة انه ان قدر على القيام والركوع دون السجود) يعنى يقدر ان يقوم واذ قام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد (لم يلزمه القيام وعليه ان يصلى قاعدا بالايماء) قوله عليه يفهم منه انه يلزمه العقود وليس كذلك بل يخير ان شاء يومى قائما وان شاء قاعدا فلو قال وله ان يصلى قاعدا بالايماء لكان اصوب والايماء قاعدا افضل لقربه من السجود وذكر الزاهدى انه يومى للركوع قائما وللسجود جالسا ولو عكس لا يصح (رجل في خلقه جراحة تسيل اذا صلى بالركوع والسجود) لا يصلى بهما بل (يصلى قاعدا بالايماء) وهو الافضل او قائما كما مر وذلك لان الصلوة بالايماء اهون من الصلوة مع الحدث (شيخ كبير اذا قام) في الصلوة (سلس) اى نزل (بوله او كان به جراحة تسيل وان جلس) اى صلى جالسا بركوع وسجود (لانسيل) الجراحة ولا يسيل البول (فانه يصلى جالسا) بركوع ويسجد لا يجزيه غير

٤ والاصل في هذا ما قاله قاضيان وغيره من ابتلى بين ان يؤدى بعض الاركان مع الحدث او بدون القراءة وبين ان يصلى بالايماء تعيين عليه الصلوة بالايماء لان الصلوة بالايماء اهون من الصلوة مع الحدث او بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار وهو الصلوة على الدابة تطوعا والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا تجوز الا بعدد والمبتلى باحد الشرين يتعين عليه اختيار ايسرهما (شرح كبير)

ذلك (و كذا) لو كان بحيث لو سجد سال بوله او انفلت ربحه فانه (يصلى قاعدا بالاياء) لما قلنا (واما لو كان بحال لو صلى قاعدا يسيل) بوله او جرحه او نحو ذلك (ولو صلى مستلقيا لا يسيل منه) شيء (فانه يصلي قائما بركوع وسجود) لان الصلوة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كالصلوة مع الحدث فترجح ما فيه الايتان بالاركان وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر انه يصلي مضطجعا وبدو العورة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل (ولو كان بحال لو صلى قائما ضعف عن القراءة) ولو صلى قاعدا قدر عليها (يصلى قاعدا بقراءة) لان الصلاة بلا قراءة كالصلوة مع الحدث لا يجوز بلا عذر بخلاف الصلاة مع القعود (يعنى) بالذى يضعف عن القراءة (الشيخ الفاني الذى لا يقدر على القراءة بالقيام اصلا) اما الذى يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه ان يقرأ مقدار قدرته قائما والباقي قاعدا والتقيد بالشيخ الفاني اتفانى اذا لفرق بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف (و) لو كان بحال (او صلى منفردا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه بشرع قائما ثم يقعد فاذا آن) اى قرب (وقت الركوع يقوم ويركع ان قدر على ذلك والا فيصلى منفردا وقيل يصلى مع الامام ويترك القيام ولا اعادة في شيء مما تقدم اجابا) ثم المريض يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد) ان استطاع وهو قول زفر (وعليه الفتوى) لانه المجهود في الصلوة وفي رواية محمد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى يقعد كيف شاء وقيل يقعد فيما عدا حالة التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر الصلوات والظاهر الاول وعند الضرورة بقدر استطاعته (وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت توضأت ان قدرت والاتيتم وجعلت رأس ولدها في قدر او حفرة وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم تستطعهما تومي ايماء) اى تصلى بحسب طاقتها ولا تقوت الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما يخرج اكثر ولد ونحوه الدم فتصير نفسها (رجل شلت) اى بلس (يداه وليس معه احد يوضئه او يتييمه فانه يمسح وجهه وذراعيه على الخائط بنية التيمم ويصلى ولا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء او التيمم بوجهها فالخاتمة انه لا فيحة في ترك الصلوة مع الامكان باي وجه كان (فانظر) ايها العاقل (وتأمل في هذه المسائل) التي بينها الائمة رحمه الله تعالى

(هل تجد فيها عذرا) غير العجز التام (لتأخير الصلوة) من وقتها فضلا  
عن تركها (واويلاه) هي كلمة تفجع قيل معناها الفضيحة استعملها على  
طريق الندبة وقوله (لتاركها) أي لتارك الصلوة تفجع وادعوا لفضيحة  
لما يلزمه بسبب تركها من الاتم العظيم الموجب للعذاب الاليم قال الله  
تعالى \* فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلوة \* قيل لم يعتقدوا  
وجوبها وقيل تركوها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة أن معناها  
أخروها عن مواقيتها \* واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا \* قيل  
أي ضللا وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شرا وقيل هو واد  
في النار أشدها حرا وابعدها قعرا فيه بئر يقال له الهيب وقيل آبار في  
جهنم يسيل بها الصديد والقيح كذا في لباب التفسير وعن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنه ذكر الصلوة يوما فقال \* من حافظ عليها كانت له نورا  
وبرهانا ونجاتا يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان  
ولانجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف \*  
والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طرفا منها في الشرح (وان صلى الصحيح  
بعض صلوته قائما فحدث به) في اثائها (مرض) او عذر آخر يبيح له القعود  
(يتمها قاعدا يركع ويسجد) ان قدر على الركوع والسجود (او يوى  
قاعدا ان لم يستطعهما او مستلقيا) او على جنبه (ان لم يستطع القعود)  
فتمها بحسب قدرته (وان كان قد صلى اول صلوته قاعدا) يركع  
ويسجد لمرض به (ثم صح) من ذلك المرض في اثائها وقدر على القيام  
(بنى على صلوته) واتمها (قائما عندهما) أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
رحمهما الله وقال محمد رح يستقبل الصلوة لان اقتداء القائم بالقاعد  
لا يجوز عنده ويجوز عندهما فكذا بناء القيام على القعود (وان صلى  
بعض صلوته بايماء ثم قدر على الركوع والسجود) قائما او قاعدا يستأنف  
الصلوة (بالاتفاق) لان اقتداء من يركع ويسجد بالموى غير جائز فكذا  
بناءؤهما على الأيماء لا يجوز (ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر) عليه اجاع  
الأئمة وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم ويستثنى من ذلك سنة الفجر  
فإنها لا تصح قاعدا بلا عذر وبمضهم استثنى التراويح أيضا والصحيح جواز  
التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره وصفة القعود ما مرفى المريض (وان  
افتتح التطوع قائما ثم اعياى) أي تعب (فلا بأس له ان يتوكأ) أي يعتمد

( على عصا او على حائط ) او نحو ذلك ( او يقعد ) لانه عذر فيجوز اتفاقا ولا يكره اما لو تكاء بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما القعود بغير عذر بعد افتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عند ابي حنيفة رحمه الله واختار فخر الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة وهو الاصح وعندهم لا يجوز هذا ان قعد في الركعة الاولى او الثانية اما لو قعد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز عندهما ايضا في غير سنة الظهر والجمعة ولو افتتحها قاعدا ثم قام جاز بلا خلاف لجواز اقتداء القائم بالقاعد في النوافل اتفاقا ( ويجوز صلوة التطوع على الدابة ايماء للمسافر بالاتفاق وللقيم خارج المصر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ) اعلم ان صلوة التطوع على الدابة بالايماء الى اى جهة توجهت جائزة لمن كان خارج المصر ليس بين ابنيه سواء كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء غير مالك فانه شرط كونه مسافرا او ذكر في الذخيرة عن محمد ربح وليس مشهورا عنه وعن ابي يوسف ربح انها تجوز في المصر ايضا بلا كراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند ابي حنيفة ربح في المصر اصلا فذا ذكره المصنف غير سعيد وتام بيانه في الشرح ولو افتتحه خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ قبل يتمها بالايماء على الدابة وقبل يتمها بالنزول على الارض وعليه الاكثر ولو نزل بعدما افتتح ركبا قبل الفراغ يبنى ويتمها بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لابنى وعن ابي يوسف رحمه الله يستقبل فيهما وكذا عن محمد رحمه الله وعن زفر يبنى فيهما ( اما صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا لكن باعذار التي ذكرناها في التيمم ) من خوف المرض او العدو او السبع او الطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع اولص او كان في طين يغيب الوجه فيه لا يجرد مكانا جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطؤ بره جازله الايماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكنه ذلك والافقدر الامكان ( وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول ) او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب ( او امرأة ليس معها محرم ) ولا يستطيع النزول والركوب بنفسها ( فانهما يصليان عليها ) اى على الدابة وكذا لو كانت الدابة جوحا لو نزل لا يمكنه ركوبها الا بعناء ولا يلزم امادة عند زوال العذر في جمع ذلك ( والمصلى على الدابة يومى بالركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من

(الركوع) كالمرضى المصلي قاعدا بالأيمن لما تقدم (ولو سجد على شيء وضع عنده) على ظهر الدابة (أو) سجد (على سرجه لا يجوز) ذلك السجود ٣ ولا يكون سجودا بل إيماء (لأن الصلوة على الدابة شرعت بالإيماء ولو كانت على سرجه نجاسة) كثيرة أو في ركابه فانها (لا تمنع) جواز الصلوة على قول الأكثر (وقيل تمنع) والاول هو ظاهر الرواية في فروع ركب الدابة المتوجهة الى القبلة انحرفت دابته عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلواته ذكره الحلواني يعني اذا كان الانحراف قدر ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى في شق محمل والدابة واقفة جاز ان ركز تحته خشبة كالصلوة على الجملة الموضوعة على الارض واقفة فتكون كالصلوة على السرير وان لم يكن تحت المحمل خشبة او كانت الدابة تسير فهي في صلوة على الدابة كما اذا كانت الجملة سائرة لا تجوز الفرض الا لعذر والوجبات من الوتر والمنذور وما يلزم بالشرع وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة التي تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض اما السنن الرواتب فكسائر النوافل وعن أبي حنيفة رح انه ينزل السنة الفجر ولا يصلي على الدابة بلا عذر لتأكدها (ولو صلى) الفرض (في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الا من عذر) بان يحصل له دوران الرأس بالقيام او غيره من الاعذار لان القيام ركن فلا يترك الا بعذر وله ان دوران الرأس فيها غالب والغالب كالحقق والقيام افضل عنده وكذا الخروج والصلوة على الارض افضل ان امكن والخلاف في السائر ومثلها المربوطة في المحلة ان كانت تضطرب شديدا فان لم يكن الاضطراب شديدا او كانت مربوطة بالشط فقيل هو على الخلاف ايضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا وفي الايضاح ان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فصلى جازت لان حكمها حكم الارض والا فلا تجوز ان امكنه الخروج لانها اذا لم تستقر فهي كالدابة انتهى والناس عن هذه المسئلة غافلون ثم المصلي في السفينة يلزم استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دارت لانها بمنزلة البيت في حقه حتى لا يتطوع فيها وميامع قدرته على الركوع والسجود

٣ او المراد انه لا يباح له ان يفعل ذلك لان الصلوة على الدابة انما شرعت بالإيماء على ما مر فتكون الزيادة عليه عبثا لخلوها عن الفائدة وهو مكروه وليس المراد فساد الصلوة به لانه إيماء وزيادة اللهم الا ان يكون ذلك الشيء نجسا فتفسد الاتصال بالنجاسة بالمصلي كالحامل لها (شرح كبير)

### والتالفة من الفرائض

(القرأة وهي تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه) فان صحح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قرأة في اختيار الهندواني والفضلي

(وقيل)



(وقيل اذا صحح الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه) وهو اختبار الكرخي  
وفي المحيط الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الأئمة الحلواني  
الاصح انه لا يجزئه ما لم تسمع اذناه ويسمع من يقربه انتهى وعلى هذا كل  
ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء والتسمية على الذبيحة والبيع  
ووجوب السجدة ثلاثا ونحو ذلك لا يصح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه  
ومن يقربه ( والقراءة فرض في جميع ركعات النفل و ) كذا في جميع ركعات  
(الوتر) لانه شبه بالسنة ( وكذا ) تفرض القراءة ( في كل الفرض  
في ذوات الركعتين ) كالفجر والجمعة ونحوهما ( واما في ذوات الاربع ) كظهر  
المقيم وعصره وعشاؤه وكذا في ذوات الثلاث كالغرب ( ففرض القراءة  
انما هو في الركعتين ) من كل منها حال كون الركعتين ( بغير بينهما ) اي  
سواء كانت في الاولين او الآخرين او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة  
او الثانية والثالثة او الثانية والرابعة وعند الشافعي القراءة فرض في جميع  
ركعات الفرض ايضا وعند مالك في الاكثر وعند زفر في ركعة واحدة  
وعند البعض ليست بفرض بل هي مستحبة والدلائل في الشرح ٤  
(والافضل ان يقرأ في الاولين) كذا ذكره القدوري في شرح مختصر  
الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيهما لا يكره والصحيح انه يكره ان كان  
عامدا ويسجد للسهو ان كان ساهيا لان تعيين القراءة في الاولين واجب  
( واذا قرأ في الاولين فهو في الآخرين مخير ان شاء قرأ وان شاء سجد )  
ثلاث تسبيحات ( وان شاء سكث ) مقدار ثلاث تسبيحات وقيل مقدار  
تسبيحة والقراءة افضل ثم التسبيح افضل من السكوت وقراءة الفاتحة  
وحدها سنة وقيل مستحبة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انها  
واجبة في الآخرين يجب سجود السهو بتركها ساهيا ورجحه ابن الهمام  
في شرح الهداية وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح او السكوت ثم لما  
بين محل الفرض من القراءة شرع في بيان مقداره فقال ( واما التقدير ) اي  
بيان ما هو فرض من مقدار القراءة ( فالفرض قراءة آية واحدة في كل ركعة  
فرضت فيها ) القراءة ( وان ) اي ولو ( كانت ) تلك الآية ( قصيرة  
نحو قوله تعالى ثم نظر وهذا عند ابي حنيفة ) في اظهر الروايات عنه  
وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه خطاب احد فعلى هذه  
الرواية لا يجزئ نحو قوله تعالى ثم نظر ( وعندهما ) وهي رواية عنه ايضا

٤ ودليل زفر ان  
الاسري الآية وكذا  
قوله عليه السلام  
لا صلوة الا بقراءة  
او الا فاتحة الكتاب  
ونحو ذلك من الا  
حاديث لا يقتضي  
التكرار فالقراءة في  
ركعة قراءة الصلوة  
يحصل بها امتثال  
الاسري ما عرف في  
الاصول دليل  
مالك ان الاكثر يقوم  
مقام الكل ودليل  
الشافعي ما تقدم آفان من  
الاحاديث كذا فعله  
عليه السلام فانه لم يرو  
عنه ترك القراءة في ركعة  
من الفرض وكذا قوله  
للاعرابي المسمى صلوة  
بعد ما قال فكبر ثم  
أقرأ ما تيسر معك  
من القرآن وفي آخر  
الحديث ثم افعل ذلك  
في صلواتك كلها ولما  
استدل بزفر والحسن  
البصري من عدم  
اقتضاء التكرار الا ان  
الثانية الحقت بالاولى  
بطريق الدلالة لما  
يهتم بها في صفة القراءة  
وعدم السقوط سفرا  
واعترض بان ٧

٧ هذا بناء على ان الدلالة لا تشترط فيها اولوية المسكوت بالحكم وفيه نظربان الثابت بالدلالة بما يفهمه من النص كل من يفهم اللغة وليس هناك ذلك واجيب بانه لا شك انه يعتبر في كونه دلالة كونه يفهم عند فهم وضع اللفظ سواء كان اولى اولاً فلا عبرة بذلك النظر ثم هك ان من فهم اللغة وعلم تسوية الشارع بين الركعة الاولى والثانية من كل الوجوه ثم سمعه يقول اقرأ في الصلوة تبادر اليه القراءة في كلتا الركعتين بملاحظة تلك المقدمة المقررة في نفسه واما الاحاديث فمما لا يثبت بها الفرض على ما مر في اول بحث الفرائض ان الاجال في معنى الصلوة لا ينفي عدم الاجال فيما يضاف اليها من الار كان فرعاً فلا يكون خبر الواحد بياناً اذا كان دليلاً على الاحتياج الى البيان وقوله تعالى فاقروا غير محتاج الى البيان (مرح كبير)

(ثلاث آيات قصار) نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر (اواية طويلة) مقدار ثلاث آيات قصار وذكر في الاسرار ان ما قالا احتياط (واما اذا قرأ آية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان او حرف واحد نحو و ص ون) فان كل منها آية عند بعض القراء (فقد اختلف المشايخ فيه) اى في كونه مجزئاً عن القرض (والاصح انه لا يجوز) لانه لا يسمى قارئاً به (وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي وآية المائدة) وهى قوله تعالى \* يا ايها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى آخرها (فقرأ البعض) اى النصف منها في ركعة والآخر في الركعة الاخرى (فقد اختلفوا فيه ايضا) قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية (والاصح انه يجوز على قول ابي حنيفة رحمه الله) وكذا على قولهما لانه يزيد على ثلاث آيات قصار (والذى لا يحسن ان يقرأ الا آية) واحدة (لا يلزمه التكرار) اى تكرار تلك الآية (عنده) اى عند ابي حنيفة رحمه الله (وعندهما يلزمه) التكرار (ثلاث مرات) واما القادر على قراءة آية لو كرر نصفها مرتين او اكثر فلا يجوز عنده والقادر على ثلاث آيات لو كرر لا يجوز عندهما

#### والرابعة من الفرائض

(الركوع وهو) اى الركوع المفروض (طأ طأة الرأس) اى خفضه لكن (مع انحناء الظهر) لانه هو المفهوم من موضوع اللغة ولذا قال (وان طأ رأسه قليلاً) اى قدراً قليلاً (ولم يمتدل) اى ولم يصل الى حد الاعتدال من الركوع (ان كان الى الركوع) الكامل (اقرب منه الى القيام جاز ركوعه) لان ما قرب من الشيء اعطى حكمه له (وان كان الى القيام اقرب) بان لم ينحن ظهره بل طأ رأسه مع ميلان في منكبيه (لا يجوز) ركوعه لانه لا يعد ركعاً بل قائماً (رجل انتهى الى الامام وهو راكع فكبر) ذلك الرجل ووقع تكبيره (وهو) اى والحال انه (الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلوته فاسدة) لعدم صحة شروعه لان الشرط وقوع تكبيرة الاحرام في محض القيام ولم يوجد (رجل احذب باقت حدوته الى الركوع يخفض رأسه في الركوع) تحقيقاً الانتقال من القيام الى الركوع (و) ذكر (في عيون الفتوى اذا ادرك) الرجل (الامام) واقتدى به (في ركعة بعد ما سجد الامام) لتلك الركعة (سجدة

(فر كم) المقتدى (وسجد سجدتين) مع الامام (تفسد صلوته) لانه انفرد بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض فيه عليه الاقتداء (ولو) انه (ادرك الامام بعد ما ركع وهو) بعد (في السجدة) اولى (فر كم) وحده (وسجد سجدتين) مع الامام (لا تفسد) صلوته وان كانت لا تحتسب له تلك الركعة (لان زيادة مادون الركعة غير مفسدة) للصلوة (واذا ركع) المقتدى (قبل ركوع الامام) فرفع رأسه قبل ان يركع الامام لم يحز ذلك الركوع) حتى لو لم يعده عند ركوع الامام ومضى على صلوته مع الامام فسدت صلوته (وان ادرك الامام) وهو (في الركوع) بعد (اجزاء) اى اجزأ المقتدى ذلك الركوع عندنا خلافا لـ زفر ٤ واذا انتهى الى الامام وهو) اى الامام (راكع فكبر) المؤتم تكبيرة الافتتاح (ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع لا يصير) المقتدى (مدركا لتلك الركعة) بل يكون مسبوقا بها وكذا لو لم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع الامام رأسه الى حد هو الى القيام اقرب وقال زفر يصير مدركا لتلك الركعة ثم اعلم ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعض ولو نوى تلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز ولغت نيته بشرط وقوعها في حال القيام كما تقدم (وركنية الركوع متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم الركوع) لغة (عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لمن شرط الطمانينة على ما بيناه) (وذكر في الشرح) اى شرح الاسيحا بى انه (ان لم يقل ثلاث تسبيحات اولى يمكث مقدار ذلك لا يجوز ركوعه) ٩ وهذا قول شاذ كقول ابى مطيع البلخى بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده (وكذلك ركنية السجود) متعلقة بادنى ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض (وذكر في زاد الفقهاء) وكذا في غيره (ان تسبيحات الركوع والسجود الثلاث وان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات) لقوله عليه السلام\* اذ ركع احدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه\* والمراد ادنى ما يحصل به السنة ولذا كره النقص عن الثلاث واذا كان الثلاث ادنى والمستحب الايتار ناسب ان يكون الاوسط خسا والاكمل سبعا ويزيد المتفرد ماشاء مع الايتار اما الامام فلا يزيد على الثلاث الارضى الجماعة

٤ فانه لا يجزئه عنده لان ما تى قبل الامام غير معتد به لانه منهى عنه فكذا ما ينيه عليه فان المبني على الفاسد فاسد ولنا ان القدر الذى اشتركا فيه يسمى ركوعا غير مفتقر الى ما قبله والشرط المشاركة في جزء واحد كالمو ركع الامام اولا وشاركه المقتدى فى آخر جزء منه او ركع على اثر امامه ثم رفع قبله حيث يجوز اتفاقا وان كان كل ذلك مكرها والنتهى عنه قال عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر كبروا واذا ركع فاركعوا الحديث متفق عليه (شرح كبير) ٩ وهذا قول شاذ كقول ابى مطيع البلخى تليد ابى حنيفة بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ٧

والخامسة ( من الفرائض )

( السجدة وهي فريضة تأتي بوضع الجبهة ) على الأرض وما يتصل بها بشرط الانخفاض الزائد على نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام والكمال فيه وضع الجبهة ( والانف والقدمين واليدين والركبتين ) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* امرت ان اسجد على سبعة اعظم \* على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمهما واحد ( وضع جبهته دون انفه جاز سجوده بالاجماع ) ( لكن ان كان ذلك من غير عذر تركه ) ذكره في المزيّد والمفيد وذكر في التحفة والبدائع انه لا يكره والاول اظهر لما روى انه عليه السلام كان اذا سجد امكن انفه وجبهته من الارض ( وان وضع انفه ) دون جبهته فكذلك ( يجوز ) سجوده ( و ) لكن ( يكره ان كان بغير عذر عند ابي حنيفة راحة الله ) وقال لا يجوز السجود بالانف ( وحده ) ( الا اذا كان بجبهته عذر ) وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة راح وفي الزاهد ذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنية وان عليه ان يمكن ما صلب منه وفي كفاية المجالس عن ابي حنيفة راحة الله اذا وضع ارنبة انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ( ولو وضع خده ) في السجود ( او ذقنه ) وهو ملتحق اليدين من الحنك ( لا يجوز ) سجوده بالاجماع ( وان ) اي ولو ( كان ) ذلك ( من عذر ) مانع من لزوم السجود على الجبهة او الانف بل اذا عرض العذر المانع ( بوجه ) بالسجود ايماء ولا يسجد على خده ولا ذقنه لسقوط السجود عنه بوجود العذر في محله وهو الجبهة والانف ( ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب ) اي يفرض بل هو سنة ( عندنا خلافا لفرق الشافعي ) فان ذلك فرض عندهما حتى لو سجد رافعا يديه اوركتيه لا يجوز سجوده عندهما وكذا عند الامام احمد للحديث المتقدم ولنا ان السجود يتحقق بركبته وتعام تحقيقه في الشرح ٩ ( واوسجد ولم يضع قدميه ) او احدهما ( على الارض لا يجوز سجوده ولو وضع احدهما جاز كما لو قام على قدم واحدة وقيل فيه روايتان ) وذكر الترمذي ان اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وذكر في الاكل انه الحق وهو بعيد عنه على ما قررناه في الشرح والمزاد من وضع القدم وضع احدهما ( وان وضع احدهما واحدة او وضع

٢ ولا سجوده لان كلا منهما ركن مشروع فوجب ان يحله ذكر مفروض كالقيام قلنا يلزم الزيادة على قوله تعالى اركعوا واسجدوا بالقياس وهو لا يجوز وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عتبة ابن عامر قال لما نزلت فسج باسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سج اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم لا يجوز الزيادة به على الكتاب وان كان امر الكونه خبرا واحدا لكن بقي ان يقال ينبغي ان يفيد الوجوب كافي نظائره ولم تقولوا به بل بالسنة فاجاب عنه في المستصفي بان دلال الدليل على عدم الوجوب ايضا لانه عليه السلام لما علم الاعراب الصلوة لم يذكره في الركوع والسجود شيئا ولقاتل ٤

ظهر القدم بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والافلا (وفهم  
 منه ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها  
 والافهو وضع ظهر القدم ووجدملوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له  
 واكثر الناس عنه عاقلون (ولو سجد بسبب الزحام على فخذه جاز) وكذا  
 لو كان به عذر عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ في المختار  
 ولا يجوز من غير عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه على الارض  
 وسجد عليها يجوز على الصحيح (ولو بلا عذر الا انه يكره (وهو) اى السجود  
 على الفخذ (قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى) ولم يرو عن الامامين مخالفة  
 (وان سجد على ركبتيه لا يجوز سجوده) سواء كان بعذر او بغير عذر  
 بل هو اعماء وفي الزاهدي عن الحسن الاصح انه اذا سجد على فخذه او ركبتيه  
 بعذر جاز والافلا (وان سجد على ظهر رجل وهو) اى ذلك الرجل  
 السجود على ظهره (في الصلوة التي يصلحها الساجد يجوز) سجوده وان  
 سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها لا يجوز سجوده لان  
 الصورة انما تحقق عند الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه والجواز مخصوص  
 بعذر الازدحام فلا يجوز بدونه (ولو كان موضع السجود ارفع) اى اعلى  
 (من وضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين جاز)  
 السجود عليه (والا) اى وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر بل كان ازيد  
 (فلا) يجوز السجود عليه واراد باللبنة في قوله مقدار لبنتين لبنة بخساري  
 وهى ربع ذراع عرضه ست اصابع فمقدار ارتفاع اللبنتين المنصوبتين  
 نصف ذراع فتى عشرة اصبعاً وفي الزاهدي لو سجد المريض على دكان  
 دون صدره يجوز كالصحيح والا قرب ما ذكره المصنف (ولو سجد على  
 كور عمامته) وهو دورها يقال كور العمامة وكورها اذا ادارها ولفها  
 وهذه العمامة عشرة اكواري ادوار (او سجد على فاضل ثوبه) اى الذى  
 هو لابس (اذا وضع كور العمامة وفاضل الثوب على شئ طاهر جاز  
 سجوده عندها) خلافاً للشافعي واحمد ٩ فان عندهما لا يجوز والدلائل  
 في الشرح ويشترط في صحة السجود على كور العمامة كون ما سجد عليه  
 منها متصلاً بالجهة ولو سجد على ما اتصل بما فوق الجهة لا يجوز ولا بد  
 ان يسجد في سجوده عليها جزم الارض كافي للسجود على القطن ونحوه ومع  
 هذا كله يكره اذا كان بلا عذر (ولو بسط يده او ذيله على شئ نجس  
 فسجد عليه لا يجوز) سجود في الاصح (وقيل في رواية يجوز) وصححه

٤ ان يقوم انما يلزم  
 ذلك ان لو لم يكن في  
 الصلوة واجب  
 خارج عما علمه  
 الاعرابى وليس  
 كذلك بل تعيين الفاتحة  
 وضم السورة او ثلاث  
 آيات ليس فاعله  
 الاعراب بل ثبت  
 بدليل آخر فلم لا يجوز  
 ان يكون هذا كذلك  
 (شرح كبير)  
 ٩ ولنا ان السجود  
 وضع الجهة على ما تقدم  
 وتحققه لا يتوقف  
 على وضع اليدين  
 او الركبتين ولا يجوز  
 الحاقه فرضاً بالحديث  
 الذى هو خبر واحد  
 لانه لا يجوز الزيادة به  
 على الكتاب وهو  
 مطلق واختار الشيخ  
 كمال الدين ابن المهام  
 كون الوضع المذكور  
 واجبا كافي لتعديل الار  
 كان ونحوه من الواجبات  
 لان الحديث المذكور  
 وان كان لا يجوز به ثبوت  
 الفريضة للمانع المذكور  
 وهو لزوم الزيادة على  
 الكتاب فلا مانع من  
 ثبوت الوجوب كما

المرضىاني وليس بشيء\* وان اعاد السجود في هذه الصورة على مكان طاهر  
 صحت بالاتفاق ( ولو وضع كفيه او بسط خرقة على شيء ) طاهر للمحر والبرد  
 اول التراب ( وسجد على ذلك جاز ) والكلام انما هو في الكراهية اما في الكفين  
 فيكره بلا عذر واما الخرقة ونحوها فالصحيح عدم الكراهية وعن ابى حنيفة  
 رحمه الله انه صلى في المسجد الحرام على الخرقة فنهاه رجل فقال الامام  
 من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من ورائي اى تعلمون  
 منا ثم تعلمونا هل تصلون على البردى في بلادكم قال نعم قال تجوز الصلوة  
 على الحشيش ولا تجوزها على الخرقة فالخاسل انه لا كراهية في السجود  
 على شيء مما فرش على الارض خلافا لما لك فيما ليس من جنس الارض  
 كالجلد والمسح والمنسوج من قطن او كتان فان عنده يكره السجود على  
 ذلك والتقيد بالطاهر انما هو لازم في موضع الكف كما امر اما في غير الكف  
 فانه لو بسط على نجس بحيث يمنع وصول اثر النجاسة من الريح واللون  
 يجوز على ما مر في فضل النجاسة ثم البسيط لدفع الحر او البرد لا كراهية فيه  
 واما لدفع التراب فان كان لدفعه عن عامته او ثوبه لا يكره وان كان لدفعه  
 عن وجهه وجبهته مع عدم الضرر فانه يكره ومن صلى على القباء  
 ونحوه يحمل موضع الكتف تحت رجله ويسجد على ذيله لانه اقرب  
 الى الطهارة والتواضع ( وان سجد على الثلج ) فانه ( ان لم يلبده بان يكبسه ) حتى  
 يتداخل ويلزق بعض اجزائه ببعض ( وكان ) الثلج ( بحيث يغيب وجهه )  
 اى وجه الساجد ( فيه ولا يحد حجمه ) اى صلابته وجرمه ( لم يحز )  
 سجوده عليه لعدم استقرار جبهته على الارض او ما يتصل بها ( وان لبدته  
 جاز ) سجوده عليه ( وعلى هذا اذا التى الحشيش ) رطبا او يابسا ( فسجد  
 عليه ان لبدته ) حتى لا يتسفل بالتسفل ( جاز والا فلا ) وكذا الحكم ( اذا  
 سجد على التبن او القطن المحلوج ) او الصوف ونحوه ( ان لم يستقر  
 جبهته ) بتمام التسفل ( لا يجوز ) سجوده وكذا كل محشو كالفرش والوسائد  
 وكذا كور العمامة ما لم يكبسه حتى ينهتئ تسفله ويجسد الصلابة لا يجوز  
 ( سجوده ) ولو سجد على الارز او على الجاروس وهو نوع من الدخن ( او على  
 الدرة لا يجوز ) سجوده لانها للاستسها ولزارتها لا يستقر بعضها على بعض  
 فلا يمكن انتهاء التسفل فيها ( ولو سجد على الحنطة او الشعير يجوز ) لان  
 حباتهما يستقر بعضها على بعض خشونة ورخاوة في اجسامها ( اما الارز

٦ في التعديل ونحوه و  
 كذلك مواظبته عليه  
 السلام على الوضع  
 المذكور من غير ترك  
 يقتضى الوجوب لكن  
 لقائل ان يمنع ان قوله  
 عليه السلام امر يفيد  
 الوجوب علينا بدون  
 ان يأمرنا به صريحا او  
 بالاعادة لتركه كما امر  
 الاعرابى باعادة الصلوة  
 لترك التعديل وكذا  
 مواظبته عليه السلام  
 على مثله من الافعال  
 الطبيعية غير القصدية  
 لا يقتضى الوجوب ولا  
 شك ان وضع اليدين  
 والركبتين في السجود  
 من الافعال التى تقتضىها  
 الطبيعة وان تركه لا  
 يحل الا بتكلف فيكون  
 سنة للاقتداء به عليه  
 فيما امر به ولم يفهم  
 الخشوع وزيادة تمكن  
 السجود فان تركه بخل  
 بذلك ( شرح كبير )

٩ فان عندهما لا يجوز  
 لما روى البيهقي من  
 حديث خباب بن  
 الارث قال شكونا الى ٧



ونحوه) من الجبوب او المحلول وشبهه من النفوش ( اذا كان شيء منها  
 (في الجوالق جاز السجود عليه) اذا كان غير متخلخل في الجوالق بحيث  
 لا يسفل بالكبس ( وسئل نصير بن يحيى عن يضع جبهته على حجر صغير  
 هل يجوز سجوده ام لا ( قال ان وضع اكثر جبهة على الارض) اى مع ذلك  
 الجمر لانه من جملة الارض ( يجوز والا فلا كذا في المحيط ) وفي البنيس  
 ايضا وحدا لجهة طولا من الصدع وعرضا من اسفل الحاجبين الى حرف  
 القحف ( وان لم يضع ركبته في السجدة على الارض يجوز سجوده هو  
 المختار ) لما تقدم ان وضعهما ليس بفرض

### والسادسة من الفرائض

القعدة الاخيرة ( التى تكون في آخر الصلوة سواء تقدمها قعدة اولا ) وقدر  
 الفرض ( في القعدة هو القعود ( مقدار ) ادنى ( قراءة الشهد ) وهو اسرع ما  
 يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه السلام \* اذا قلت هذا او قلت هذا فقد تمت  
 صلواتك \* علق التمام باحد الشئين اما بقوله التحيات الى آخره واما بالقعود قدر  
 ذلك القول والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح لاما زعم  
 البعض انه لفظ الشهادتين فقط ( وتظهر فرضيتها ) اى ثمرة فرضية القعدة  
 ( في هذه المسائل الاولى ) وهى رجل صلى الظهر ونحوها خسابا بقيد الخامسة  
 بالسجدة ( ولم يقعد ) على رأس الرابعة ( بطلت فرضيته ) اى فرضية صلواته  
 ( ونحو صلواته نفلا ) ٩ عند ابى حنيفة وابى يوسف رح اما عند محمد  
 رحمه الله فبطل اصل صلواته وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد  
 على ثالثة المغرب او ثانية الفجر حتى قيد ركعة اخرى بالسجدة ( والثانية )  
 من المسائل ( المسافر اذا اقتدى بالمقيم في ) صلوة ( فائتة لا يصح ) اقتداؤه به  
 ( لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر ) دون المقيم ( فيكون ) اقتداؤه به  
 ( اقتداء المفترض بالتنفل ) وهو غير جائز عندنا قيد بالفائتة لانه لو اقتدى به  
 في الوقتية يصح لان صلواته نصير اربعا باقتدائه به في الوقت لا بعد الوقت  
 ( والثالثة ) من المسائل ( اذا نذر ) المصلى ( بعد تمام الصلوة ) والقعود  
 قدر التشهد ( سجدة التلاوة فعاد اليها اى الى سجدة التلاوة بان سجد بها  
 ( ارتفعت ) اى زالت ( القعدة حتى ) انه ( لو لم يقعد ) قدر التشهد  
 بعدها سجد للتلاوة ( فسدت صلواته ) لانعدام فرض منها وهى القعدة  
 الاخيرة ( والرابعة ) من المسائل ( اذا نام ) المصلى ( في القعدة الاخيرة

٧ رسول الله عليه  
 السلام حر الرضاء  
 في جباهنا واكفنا فلم  
 يشكنا اى فلم يزل  
 شكوانا ولم يأذن لنا  
 في اتقانها ولنا ما روى  
 ابو نعيم في الحلية في ترجمة  
 ابراهيم بن ادهم ثنا ابو  
 يعلى الحسين بن محمد  
 الزبيرى ثنا ابو الحسن  
 عبد الله بن موسى  
 الحافظ الصوفي البغدادي  
 ثنا لاحق الحسن  
 بن على الدمشقي ثنا محمد  
 بن فيروز ثنا ابراهيم بن  
 ادهم عن ابيه ادهم بن  
 منصور العجلي عن  
 سعيد بن جبير عن ابن  
 عباس رضى الله تعالى  
 عنهما ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كان  
 يسجد على كور عمامته  
 ورواه الطبراني في الا  
 وسط بسنده عن  
 عبد الله بن ابي اوفى قال  
 رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم  
 يسجد على كور عمامته  
 ( شرح كبير )



كلها فلما انتبه ) اى فوقت انتباهه ( يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلوته ) لان الافعال فى الصلوة حالة النوم لا تحتسب ولا تعتبر لصدورها لا عن اختيار فكان وجودها كعدمها ( كما اذا قرأ ) فى الصلوة ( نائماً ) او قام ( اوركع ) او سجد ( نائماً ) وهذا فى القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر واما القعدة فقبل تعتبر من النائم والاصح انها لا تعتبر لانها من اجزاء العبادة فلا تأدى بلا اختيار ( وهذه المسئلة ) وهى وقوع بعض افعال الصلوة حالة النوم ( يكثر وقوعها لاسيما فى التراخي ) خصوصاً فى ليلى الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون

### ﴿ والسابعة ( من الفرائض ﴾

وهى احدى المسئلتين المختلف فيها وهى ( الخروج من الصلوة بفعل المصلى ) فانه ( فرض عند ابى حنيفة رحمه الله خلافاً لهما ) على ما ذكره ابو سعيد البردعى ( حتى ان المصلى اذا احث ) عدا ( بعدما قد قدر التشهد او تكلم او عمل عملاً ينافى الصلوة ) كالاكل والشرب ونحو ذلك ( تمت صلوته بالاتفاق ) تمام جميع فرائضها ( وان سبقه الحدث ) من غير تيممه ( فى هذه الحالة فكذلك ) تمت صلوته ( عندهما ) ولم يبق عليه الا شئ واجب وهو السلام ( وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يتوصاً ويخرج من الصلوة بفعله قصداً ) لكونه فرضاً بقى عليه من فرائضها حتى لو لم يتوصاً ويخرج بصنعه تبطل صلوته ( ويدتنى على هذا ) الاصل وهو كون الخروج بفعل المصلى فرضاً عنده لاعدتهما ( مسائل ) تلقبت بالاننى عشرية وهى ( التيمم اذا رأى الماء ) وقدر على استعماله ( بعدما قد قدر التشهد ) وكذا المقتدى بالتيمم اذا رأى الماء فى هذه الحالة وعنده ان امامه قادر على استعماله ( او كان المصلى ماسحاً على الخف فانقضت مدة مسحه ) بعدما قد قدر التشهد ( او خلع خفيه ) او احدهما حقيقة او حكماً ( بعمل يسير ) بحيث ان من رآه لا يظنه خارج الصلوة قيده لانه لو خلعه بعمل كثير لا يتأتى الخلاف لوجود الخروج بصنعه ( او كان المصلى ) امياً تعلم سورة بعد القعود قدر التشهد ( بان تذكرها او رآها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى لو تعلمها من غيره لا يتأتى الخلاف لخروجه بصنعه حينئذ ( او ) كان المصلى ( حارياً فوجد ثوباً قدر على لبسه ) بعدما قد قدر التشهد ( او ) كان المصلى ( مومياً غير قادر على الركوع

٩ عند ابى حنيفة وابى يوسف اما عند محمد فيبطل اصل صلوته وتخرج من كونها صلوة وهى على قاعدة ان كل صلوة بطلت وصف من اوصافها بطلت اصلاً عنده لاعدتهما لان بطلان الوصف يستلزم بطلان التحريم عنده لانها انما انعقدت للصفة فاذا بطلت الصفة بطل ما انعقدت لها وهما يقو لان بطلان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتحريم انعقدت للاصل لان الوصف لا يستلزم بطلان الاصل والتحريم انعقدت للاصل لان الوصف تابع للشروط والاركان لا تكون له قصداً وعلى هذا الوهم يقعد فى ثلثة المغرب وسجد للرابعة او على ثانية الفجر ونحوه وسجد للثالثة ( شرح كبير )

والسجود ( فقدّر على الركوع والسجود ) بعد المقود قدر التشهد  
 ( اوتدكر ) المصلي في هذه الحالة ( ان عليه صلوة قبل هذه ) الصلوة  
 وهو صاحب ترتيب ( او احدث الامام القارئ ) في هذه الحالة ( فاستخلف  
 اميا او طاعت عليه ) اي على المصلي ( الشمس وهو في صلوة الفجر )  
 في هذه الحالة ( او دخل وقت العصر وهو في الصلوة الجمعة ) في هذه الحالة  
 ( او كان ) المصلي ( ماسحا على الجبيرة فسقطت عن برء ) في هذه الحالة  
 ( او كان صاحب عذر فاقطع عذره ) في هذه الحالة واستمر الانقطاع  
 حتى استوعب وقت الصلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر  
 واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر ( ففي هذه المسائل ) الاثني  
 عشرية ( فسدت صلوته عند ابي حنيفة رح ) لخروجه من الصلوة بامر  
 آخر غير صنعه ( وقالت صلوته ) بناء على الاصل المذكور وتام  
 بحقه وتحقيقه في الشرح وقد زيد على هذه المسائل ما لوصلي بالنجاسة  
 لنقد ما يزيلها ثم بعد ما قد درّ التشهد قدر على ازالها وما اذا دخل وقت  
 من الثلاثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتقت وهي تصلي بغير  
 قناع في هذه الحالة فلم تستر على الفور

### والثامنة ( من الفرائض )

وهي الثانية من المختلف فيهما ( تعديل الاركان فانه عند ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى فرض ) لما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود  
 المتقدم في اول ذكر الفرائض ( وعندهما ) تعديل الاركان ( من الواجبات  
 لا من الفرائض ) وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني  
 اخاف ان لا تجوز صلوته وكذا عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعن السرخسي  
 من ترك الاعتدال يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد الصلوة بالاعتدال  
 ومن المشايخ من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والخيار ان الفرض  
 هو الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك الواجب وكذا كل صلوة  
 اديت مع الكراهة التحريمية يجب اعادتها والفرض هو الاول والثاني جابر  
 قاله ابن الهمام في شرح الهداية وكذا القومة من الركوع والجلسة بين  
 السجدين والطمانينة فيهما كلها فرائض عند ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 وعندهما هي سنن على ما ذكر في الهداية وقال ابن الهمام في شرحها ينبغي  
 ان تكون القومة والجلسة واجبتين لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم

٩ لان الخروج يصنعه  
 ليس بفريضة لقوله  
 عليه السلام لابن  
 مسعود رضي الله تعالى  
 عنه اذا قلت هذا  
 او فلت هذا فقد تمت  
 صلوتك هكذا وقع في  
 رواية الدارقطني باو  
 وفي رواية ابي داود بالو  
 او ولكن قال النووي  
 اتفق الحفاظ على انها  
 مدرجة من كلام ابن  
 مسعود يعني قوله ان  
 قلت هذا الخ ولذا لم  
 تستدل به على افتراض  
 القعدة كما استدلت به  
 في الهداية وغيره اعلى  
 ما قدمناه في اول بيان  
 الفرائض تبعا للشيخ  
 كمال الدين ابن الهمام  
 لكن قال الشيخ كمال  
 الدين والحق ان غاية  
 الادراج هنا تصير  
 موقوفة والموقوف  
 في مثله حكم الرفع  
 وجواب ابي حنيفة ان  
 معنى فقدت قاربت  
 الى التمام لان الشيء  
 يسمى باسم ما قرب اليه  
 قال الله تعالى \* اني ٣

عليهما ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكره قاضيان فيما يوجب السهو المصلي اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا تجوز صلوته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعليه السهو وفي القنية وقد شد القاضى الصدر في شرحه في تعديل الاركان جميعا تشديدا بليغا فقال واكمل كل ركن واجب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعند ابي يوسف والشافعي رحمهما الله فريضة فيمكث في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو هذا هو الواجب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو تركها عمدا يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى (وماسواه) اى وما عدا تعديل الاركان (من الواجبات) جملة اشياء منها (تعيين) قراءة (الفاتحة) فان تعين قراءتها واجبة عندنا وعند الائمة الثلاثة فرض (و) منها تعين (القراءة) المفروضة في الصلوة (في) الركعتين (الاوليين) منها (و) منها (الاقتصار فيهما) اى في الركعتين الاوليين (على مرة واحدة في كل واحدة) اى يجب ان يكون الفاتحة في كل ركعة من الاوليين واحدة حتى لو كررها في ركعة كره ان عمدا ووجب سجود السهو لو سهوا لمخالفة المتوارث وقيد بالاوليين لان الاقتصار فيها على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزم سجود السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهوا ولو تعمد لا يكره ما لم يؤدى الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها (و) من الواجبات (تقديمها) اى تقديم الفاتحة (على السورة) للمواظبة (و) منها (ضم السورة او ما يقوم مقامها من الآيات) التى تعدل السورة (اليها) اى الى الفاتحة في الاوليين للمواظبة ايضا وهو سنة عند الائمة الثلاثة (و) من الواجبات (الجهر) في القراءة (فيما يجهر) فيه بها كالقبحر والجمعة ونحوهما (و) منها (الخافتة) بالقراءة (فيما يخافت) فيه بها كالظهور ونحوها (و) منها (قراءة القنوت في الوتر) منها (قراءة التشهد في القعدتين) الاولى والاخيرة وهو ظاهر الرواية (وفي رواية) قراءة التشهد (واجبة في القعدة الاخيرة فقط) وفي الاولى سنة والاصح ظاهر الرواية انها واجبة في القعدتين (و) من الواجبات (القعدة الاولى و) انها (سجدة التلاوة)

(فانها)

٣ ارانى اعصر خيرا  
وقال عليه السلام من  
قتل قتيلا وقال عليه  
السلام لقتلوا موثاكم  
وقال عليه السلام من  
وقف بمرقة فقد تم حجه  
وقد بقي عليه طواف  
الزيارة وهو فرض هذا  
كله على تقدير كون  
الخروج بصنع المصلي  
فرضاً عنده وقد تقدم  
انه غير منصوب عنه  
وانما الزم ابو سعيد  
البردعي ومن تبعه في  
جوابه في هذه المسائل  
بالفساد ولا وجه له الا  
كون الخروج بصنعه  
فرضا وقيل ان الفساد  
في هذه المسائل ليس  
لكون الخروج بصنعه  
فرضا بل باعتبار ان  
التحرمة باقية بعد فراغه  
من التشهد فاعتراض  
هذه الاشياء في هذه  
الاشياء في هذه الحالة  
كاعتراضها في خلال  
الصلوة وفيه نظر اذ لو  
كان كذلك لم يفرق بين  
تعمد ما بنا في الصلوة  
وبين هذه المسائل كما  
في خلال الصلوة ٢

فانها مع كونها واجبة في نفسها فهي من واجبات الصلوة ايضا اذا تليت فيها حتى لو اخرجها عن محلها سهوا يجب سجود السهو (و) منها (سجدة السهو) لانه جبر للواقع من الحلل في الصلوة اكمالها وهو واجب (و) منها (تكبيرات صلوة العيدين) للوإظابة من غير ترك ايضا والمراد من التكبيرات الزوائد واما تكبيرة الاحرام ففرض وتكبير الركوع والسجود سنة الاركوع الركعة الثانية فان تكبيره واجب لانتصاليه بالواجب وهي الزوائد (و) منها (الانتقال من الفرض) الذي هو فيه (الى الفرض) الذي بعده فانه واجب حتى لو اخل به كإاذا ركع ركوعين يجب سجود السهو ولا انتقاله من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجود وكذا اذا سجدت ثلاث سجودات او قعد عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شيء ليس بفرض وكذا راية الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل صلوة او في كل ركعة على ما بيناه في الشرح والخروج من الصلوة بلفظ السلام واجبان ايضا ولم يذكرهما المصنف

### واما بيان صفة الصلوة

من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب (فهو) انه (اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى) وهي شرط كامن (واخرج يديه من كفيه) عند التكبير وهو ادب وليس بفرض في شيء من الصلوة ٤ خلافا لمن لا علم له بالفقه من المصنفين فيه على ما بيناه في الشرح (ثم) اذا نوى (كبر) تكبير الاحرام (ورفع يديه) وهو سنة (والا فضل كون الرفع مع التكبير) ابتداء عند ابتداء وانهاؤه عند انتهائه (وذكر في الهداية انه يرفع يديه (اولا ثم يكبر) فانه قال والاصح انه يرفع اولاً ثم يكبر انتهى والمعية اختيار شيخ الاسلام وصاحب النخبة وقاضيان وآخرين وذكر الزاهدي عن الباقي انه قال هذا قول اصحابنا جميعا وقبل يكبر اولاً ثم يرفع ولو ترك الرفع دائما من غير عذر يأثم لان تركه احيانا والسنة ان يرفع الرجل يديه (حتى يحاذي) اي يقابل (بابهامه شحمتى اذنيه) وفي فتاوى قاضيان يمس طرف ابهاميه شحمة اذنيه وعند الائمة الثلاثة يرفع يديه الى منكبيه ولا شك

٢ وقد اجعوا انه لو تعمدت الحدث او غيره من المناسبات في هذه الحالة تتم صلوته ولا كذلك في خلال الصلوة وقيل الفساد في المسائل المذكورة ليس لعدم الخروج بصنعه بل للقاء مع الحدث اذ بالرؤية وانقضاء المدة وانقطاع العذر يظهر عمل الحدث السابق فيستند بالنقض فيظهر في هذه المسائل لقيام جزء من الصلوة بخلاف عروض هذه العوارض بعد انقضاء الصلوة وفيه نظر لانه يطرد في بقية المسائل وميل الشيخ حافظ الدين في الكافي الى ان الخروج بصنعه فرض وعلله بتقديمه من انه لا يمكنه اداء فرض آخر الا بالخروج من هذه الصلوة وقد تقدم ما فيه وعلله ايضا بان اجتماعه على بقا التحريم في هذه ٣

ان يديه اذا اريد منهما الكفان فاذا كانا حذاء منكبيه يكون طرف ابهاميه  
حذاء شحمة اذنيه ( ويفرج اصابعه ) حال الرفع لكن ( لا ) يفرج ( كل  
الفرج ) كانه لا يضم كل الضم بل يتركها على العادة ( ويوجه ) حالة الرفع  
( بطن كفيه نحو القبلة ) ا كالا الاقبال عليها وقال بعضهم يجعل بطن  
كل كف الى الكف الاخرى ( و ) اما ( المرأة ) فانها ( ترفع يديها ) عند التكبير  
( حذاء يديها ) بحيث تكون رؤوس اصابعها حذاء منكبيها لانه استرلها وقبل  
هذا في حق الحرة اما الامة فكالرجل وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة  
ان المرأة كالرجل والصحيح الاول ( والمتقدم يكبر ) تكبيرا ( مقارنا بتكبير  
الامام عند ابي حنيفة رحمه الله ) وعندهما يكبر بعد تكبير الامام ( والخلاف  
انما هو في الافضلية ) لافي الجواز وقد تقدم ( ثم يضع يمينه على يساره  
بعد التكبير ) ولا يرسلهما عندنا خلافا لما لك لما روى انه عليه السلام كان  
ياخذ شماله بيمينه ( ويقبض بيده اليمنى رسغ يده اليسرى ) اى السنة  
ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا وكيفيته ان يضع كفه اليمنى على كفه  
اليسرى ويخلق الابهام والخنصر على الرسغ ويسطر الاصابع الثلاث  
على الذراع ( ويضعهما الرجل تحت السرة ) وعند الشافعى على الصدر  
وهو رواية عن مالك واحد ( والمرأة تضعهما تحت نديها ) بالاتفاق  
لانه استرلها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند ابي حنيفة  
وابى يوسف رحمه الله وعندهم سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال  
انشاء القنوت وصلوة الجنازة عندهما لا عنده ويرسل في القومة بين الركوع  
والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقا ( ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
الى آخره ) اى وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك كذا روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم واكابر الصحابة ( وان زاد ) بعد قوله وتعالى جدك  
( وجل ثناءك لا يمنع ) من زيادته ( وان سكت عنه لا يؤمر به ) لانه لم يذكر  
في الاحاديث المشهورة والاولى تركه الا في صلوة الجنازة ( ويقول ) ايضا  
بعد الشاء اقبله ( انى وجهى وجهى للذى فطر السموات والارض  
حنيفا وانا من المسلمين الى آخره عند ابي يوسف رحمه الله تعالى )  
وتماه قل ان صلواتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لاشريك له  
وبذلك امرت وانا اول المسلمين وعند الشافعى يقتصر عليه ( ثم في رواية  
عن ابي يوسف رحمه الله ) يقول عند التوجه ( قبل التكبير والنية وفي رواية

٣ الحالة حتى لو نوى  
المسافر الإقامة في هذه  
الحالة يتغير فرضه كما  
لنواها في خلال الصلوة  
والتحريم لا يراد بها  
ذاتها وانما يراد بها افعال  
الصلاة ولم يبق فعل  
آخر سوى الخروج  
فكان فرضا ضرورة  
انتهى والظاهر ان  
هذا هو التحقيق  
( شرح كبير )

٤ ولا اعتبار لما قاله  
بعض من شراح الكثر  
من التراكمه انه انما قيد  
بقوله عند التكبير لان  
اخرجهما بعد ذلك  
في الصلوة فرض تقسد  
الصلوة بتركه ثم استدل  
على ذلك بحديث مو  
ضوع انه عليه السلام  
قال اخرجوا ايديكم  
من اكمامكم ومن لم  
يخرج يديه من كمينه  
فالجنة عليه حرام و  
لعمرى ان هذا  
الجهل عظيم بالحكم  
وبالاستدلال اما  
الكم فانه لم يوجد ه

بعد التكبير وعندهما ) يقول عند التوجه ان شاء ( قبل الافتتاح ) ولما كان  
ظاهر كلامه ان يأتي به قبل التكبير عندهما لانه المتبادر من الافتتاح قال  
( يعني قبل النية ولا يقول ) ذلك ( بعد النية ) قبل التكبير ( بالاجماع )  
وهو الصحيح كـ لا يفصل بين النية والتكبير وعلم بقيد الاجماع ان مراده  
في قوله قبل التكبير اي قبل التكبير والنية ايضا كما قيدناه به ( ثم ) بعد الاستفتاح  
( يتعوذ ) لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية ٩ وقد تكلمنا عليها  
في الشرح ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية استعيذ بالله الى آخره  
وهو اختيار الفقيه ابي جعفر وعند غيره اعوذ بالله ومجمله اول الصلوة  
فلونسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو تذكر  
قبل اكملها يتعوذ وحينئذ ينبغي ان يستأنفها ( اما التعوذ فتبع لثناء ) عند ابي يوسف  
رحمه الله فكل من يأتي بالثناء يأتي به سواء كان يقرأ اولانه لدفع الوسوسة  
والكل محتاجون اليه ( حتى ) انه ( يأتي به المقتدى ) كما يأتي به الامام  
والمفرد ( وفي العيدين ) يأتي به قبل التكبيرات بعد اثناء لانه تتبع له وعند ابي  
حنيفة ومحمد رحمهما الله التعوذ تبع للقراءة فكل من يقرأ يأتي به لان شرعيته لها  
بالآية فلا يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمفرد ويؤخر عن  
تكبيرات العيدين لان القراءة بعدها واما المسبوق فلا يأتي به عندهما الا بعد  
مفارقة الامام لانه محل قراءته وعنده يأتي به مرتين لانه يثنى مرتين كما  
قال المصنف ( والمسبوق يأتي بالثناء اذا ادرك الامام حالة الخافضة ثم اذا  
قام الى قضاء ماسبق به يأتي به ايضا كذا ذكره في الملتقط ) لان القيام الى  
قضاء ماسبق كتحريمه اخرى لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتعوذ مرتين  
اختيار الخلاصة وفي غيرها ان المسبوق يتعوذ عند ابي يوسف رحمه الله  
عند الشروع فقط ولم يذكر المصنف قول ابي حنيفة ومحمد بل اقتصر على  
قول ابي يوسف كأنه هو الاصح عنده تبعا لصاحب الخلاصة لكن المختار  
هو قولهما على ما اختاره قاضيخان والهداية وشروحها والكافي واكثر  
الكتب ( واذا ادرك ) الشارع في الصلوة عند شروعه ( الامام وهو يجهر  
بالقراءة لا يأتي بالثناء بل يستمع وينصت ) للآية ( وقال بعضهم يأتي )  
بالثناء ( عند سكنت الامام ) كلمة او كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه لانه  
امكنه الاتيان بالسنة مع مراعاة الامر ( وعن الفقيه ابي جعفر ) الهندواني  
انه قال ( اذا ادرك الامام في الفاتحة يثنى بالاتفاق ) وان ادركه في السورة

• ينقل صحيح ولا  
ضعيف ولا يصح ان يو  
جدوا ما الاستدلال  
فانه لو فرض ان هذا  
الحديث له اصل لم يفيد  
غير الكراهة ولم يكن  
زاهدا على خبر تعدل  
الاركان وخبر الفاتحة  
وغير ذلك مما لا يثبت  
بها سوى الوجوب  
مع صحتها وقوتها  
في الدلالة على ما اريد  
بها فكيف بمحدث  
مختلف كذب على  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ناب عن  
الفاظة الفصيحة  
بركا كنه وبروته  
ولولا تحجه خوف  
الاعثرار ممن لا  
ممارسة له بالفقه لكن  
الاولى التحرز عن  
ذكره عن اصل  
وصيانة الكتاب عنه  
( شرح كبير )  
٩ اي اذا اردت قراءة  
القرآن وهو ستة عند  
( عامة العلماء وعن  
الثوري وعطاء وجوبه  
نظر الى حقيقة الامر  
وعدم صلاحية كونه  
لدفع

١٦ الوسوسة صار فاعله  
اذ يصح فرع الوجوب  
معه واجيب بانه خلاف  
الاجماع ويبعد منهما  
ان يتدعا قولاً خارقاً  
للاجماع فالله اعلم  
بالصارف على قول  
الجمهور ثم المختار في لفظه  
عند صاحب الهداية  
استعيذ بالله الخ وهو  
اختيار الفقيه ابي جعفر  
لموافقة لفظ القرآن  
وعند غيره اعوذ بالله  
لان معنى استعيذ بالله  
اطلب العوذ فاعوذ  
مطابق لموجه وكذا  
المنقول من استعاذته  
عليه السلام اعوذ على  
ما في حديث ابي سعيد  
المتقدم والتعود انما هو  
عند افتتاح الصلوة فلو  
نسيه حتى قرأ الفاتحة  
لا يتعوذ بعد ذلك  
كذا في الخلاصة ويفهم  
منه انه لو تذكر قبل  
اكملها يتعوذ وح  
ينبغي ان يتأقفا  
(شرح كبير)

ينبغي عند ابي يوسف رحمه الله لا عند محمد درج ( ذكره في الذخيرة ) وهو بعيد  
لخالف ظاهر الامر ( اما في الجمعة والعدين ) قيد بهما بناء على الغالب ٤  
ان البعد عن الامام يقع فيهما ( اذا كان المقتدى ) حال الجهر ( بعيداً  
عن الامام بحيث لا يسمع صوته ) فقد اختلف المتأخرون فيه ( كما اختلفوا  
في وجوب الانصات على البعيد حال الخطبة قال بعضهم يجوز القراءة والذكر  
للبعيد والاصح انه يجب الانصات عليه ٩ فكذا ينبغي ان يكون هنا ( وان  
ادرك الامام في الركوع ) فانه ( يحرى في الاتيان ) بالثناء ان كان اكثر  
رأيه انه لو اتي به ( اي بالثناء يدرك الامام في شيء ) من الركوع يأتي به قائماً  
ثم يركع ليمرر الفضيلتين ومحل الثناء هو القيام ( والا ) اي وان لم يكن  
طالب ظنه ادراك شيء من الركوع لو اتي بالثناء يركع و ( يتابع الامام )  
ويترك الثناء لان ادراك فضيلة الجماعة في تلك الركعة اولى ( وكذا )  
الحكم ( اذا ادرك ) الامام ( في السجدة الاولى ) ان غلب على ظنه ادراكها  
اذا اثنى بثنى والايترك الثناء ويسجد لحرار فضيلة السجدين قيد بالاولى  
لانه لو ادركه في الثانية فانه لا يثنى تكثيراً للمشاركة لقلة ما بقي من الركعة  
( ولا يأتي بالركوع ) فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع لانه لا يحتسب  
فيكون اشتغالا بامر زائد ليس من الصلوة ( ولا يكون مدركا لتلك الركعة  
ما لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة منه ) لقوله صلى الله  
تعالى عليه وسلم اذا جنتم الى الصلوة ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعذوها  
شيئاً ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة ( وفي الذخيرة ) قال ( وان سوى  
ظهره في الركوع ) يعني حال كونه الامام راكعاً ( صار مدركا ) اي  
لتلك الركعة ( قدر على التسبيح او لم يقدر ) اي لا يشترط المشاركة قدر  
التسبيحة وهذا هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركن وان قل  
وادناه ان ينتهي الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع  
( وان ادرك الامام ) وهو ( في القعدة ) الاولى والاخيرة قال بعضهم  
( يكبر ويقعد ) من غير ثناء وقال بعضهم يأتي بالثناء ثم يقعد والاول اولى  
لتحصيل زيادة المشاركة في القعود ( ولا يتعوذ الابد بالثناء ) لانه المتوارث  
وان كبر وتعوذ ونسي الثناء لا يعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي  
الثناء والتعوذ والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه لانها سنن ولا سهو  
بتركها بل بترك الواجب ( ثم ) اي بعد التعوذ ( يسمى ) اي يقرأ بسم الله



الرحمن الرحيم ( فيأتي بها ) اي بالتسمية ( في اول كل ركعة ) يقرأ فيها  
وهي سنة وذكر الزيلعي في شرح الكنزان الاصح انها واجبة وكذا  
في الزاهدي وغيره ويبتني عليه وجوب سجود السهو بتركها سهوا وهي  
آية من القرآن انزلت للفصل بين السور ليست جزأ من الفاتحة ولا من سورة  
سواها الا من سورة النمل خلافا للشافعي فانها عنده هي آية من الفاتحة  
ومن كل سورة ايضا في قول ثم في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله انه يأتي  
بها في اول ركعة من الصلوة والصحيح انه يأتي بها في اول كل ركعة يقرأ  
فيها ( احتياطا لان اكثر المشايخ على هذا ) ٧ ذكره في الكفاية عن  
الحسن وبيناه في الشرح ونحفي عندنا وعند احد خلافا للشافعي فان عنده  
يجهر بها في الجهرية وتحقق الادلة في الشرح ( اما الامام ) اذا جهر  
( فلا يأتي بها ) اي لا يأتي بها جهرا بل يأتي بها سرا ( واذا خافت يأتي بها  
اي مخافة والمفرد مثل الامام في ذلك كله ) واما التسمية عند ابتداء السورة  
بعد الفاتحة ( فانه عند ابي حنيفة رحمه الله لا يأتي بها ) لا في حال الجهر ولا  
في حال المخافة وكذا عند ابي يوسف رح ( وعند محمد رح يأتي بها ) في اول  
السورة اذا خافت بالقراءة لا اذا جهر بها لثلاث يجمع بين الجهر والمخافة  
في ركعة واحدة ( ثم ) بعد التسمية يقرأ الفاتحة واذا قال الامام في اخرها  
ولا الضالين يقول ( اي الامام ( آمين والمؤتم ) ايضا ( يقولها ) والتأمين  
سنة لقوله عليه السلام \* اذا امن الامام فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين  
الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه ٣ ( ويخفونها ) اي الامام والمقتدون  
يخفون آمين ٤ خلافا للشافعي لانها دماء والاصل فيه الاخفاء لقوله  
تعالى \* ادعوا ربكم تضرعا وخيفة ( ثم يضم ) الى الفاتحة ( سورة او ثلاث  
آيات ) قصار قدر اقصر سورة وجوبا ( فان قرأ مع الفاتحة آية ) قصيرة  
( او آيتين ) قصيرتين ( لم يخرج عن حد الكراهة ) اي كراهة التحريم  
لترك الواجب ( وان قرأ ثلاث آيات قصار ) او كانت الآية او الآيتان  
تعدل ثلاث آيات قصار ( يخرج عن حد الكراهة ) المذكور ( ولم يدخل  
في حد الاستحباب ) فيكون فيه كراهة تنزيه والمراد من الاستحباب السنة  
كما في اكثر الكتب ( لان الواجب هو ضم السورة او الآيات اليها )  
اي الى الفاتحة في الاولين ( والمستحب ) اي السنة على ثلاثة اوجه احدها

٩ قال في المفيد الثاني  
اصح فكذا ينبغي ان  
يكون هنا لانه ان لم  
يمكنه الاستماع  
فالا نصات يمكن فيجب  
ما هو ممكن ولا يسقط  
لسقوط غير الممكن  
لعدم الملازمة وجودا  
وعدا

( شرح كبير )

٩ نقل في الكفاية عن  
الحسن ان الاحسن ان  
يسمى اول كل ركعة  
عند اصحابنا جميعا  
لا خلاف فيه ومن  
زعم انه يسمى مرة  
في الاولى فحسب  
فقد غلط على اصحابنا  
غلطا فاحشا عرفه من  
تأمل كتب اصحابنا  
والروايات عنهم لكن  
الخلاف في الوجوب  
فغند هما وفي رواية  
المعلی عن ابي حنيفة  
التسمية في الثانية  
كوجوبها في الاولى وفي  
روايتهم ورواية  
الحسن عن ابي ح  
لا يجب الا عند  
الافتتاح وان هـ

ان يقرأها في السفر حالة الضرورة) من خوف او عجلة لمهم (بفاتحة)  
الكتاب واي سورة شاء او مقدار اقصر سورة من اي محل تيسر (و)  
ثانيهما ان يكون (في السفر حالة الاختيار) وعدم الضرورة فيئخذ  
(يقرأ في) صلوٰة (الفجر) مع الفاتحة (سورة البروج) ونحوها  
(و) يقرأ (في الظهر كذلك وفي العصر والعشاء دون ذلك) نحو الطارق  
والشمس وضحاها (وفي المغرب) يقرأ (بالقصار جدا) كالعصر والكواثر  
(و) ثالثها ان يكون (في الحضر) وحيث (اذا خاف فوت الوقت يقرأ  
قدر ما لا يفوته صلاته) كافي السفر حالة الضرورة (وان لم يخف فوت الوقت

يقرأ في صلوٰة الفجر في الركعتين اربعين آية وهو ادنى السنه او خمسين او ستين  
آية) وهو الاوسط والاعلى الزيادة على الستين الى المائة فقد روى ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي في الفجر بقاف وانه يصلي في الفجر  
بالصافات وانه كان يصلي فيها بالستين الى المائة على ما بيناه في الشرح وذكر في  
الهداية انه يقرأ بالاربعين مائة والكسالى اربعين وبالاوسط بين خمسين الى  
ستين وقيل ان كان الليالي قصارا فاربعةين وان كان طوالا فاثنتي عشرة وما بينهما  
وقيل ينظر الى طول الاى وقصرها وتوسطها (و) يقرأ (في الظهر مثله) اى مثل  
ما يقرأ في الفجر (او) يقرأ فيها (دونه) اى دون ما يقرأ في الفجر كذا في الاصل  
وهو الممول به وفي الاختيار يقرأ في الظهر ثلثين آية يعنى في الركعتين وفي العصر  
عشرين آية انتهى (و) يقرأ في العصر والعشاء كذلك (اى دون ما يقرأ في الفجر  
رواية واحدة وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقرأ في العشاء والذين  
والزيتون) وقال القدوري يقرأ في الفجر (اى في كل ركعة) بطوال المفصل (اى

بسورة من طوال المفصل (وفي الظهر والعصر والعشاء باوسط المفصل وفي  
المغرب بقصار المفصل) لما روى عن عماره كتب الى ابي موسى الاشعري رضي  
الله تعالى عنهما ان اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء باوسط المفصل وفي  
الصبح بطوال المفصل (اما الطوال) اى طوال المفصل (فمن سورة الحجرات  
الى سورة البروج واما الاوسط فمن سورة البروج الى سورة لم يكن واما القصار  
فمن سورة لم يكن الى آخر القرآن) هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل طواله من قاف  
وقيل من الفتح وقيل من القتال وقيل من الجاثية وقيل من الحجرات الى عبس  
والاوسط الى الضحى والباقي الى آخر القصار والمنفرد كالامام في جميع ذلك  
(ويطيل الامام في صلوٰة الفجر الركعة الاولى على) الركعة (الثانية) وهذه الاطالة

ه قرأها في غير فحسن  
ثم قال الحسن والصحیح  
انه تجب التسمية في كل  
ركعة انتهى واستدلوا  
على الاحتياط باختلاف  
العلماء في انها آية من  
الفاتحة او لا فكان الا  
حياط الاتيان بها  
للمزوج من الخلاف  
واعترض الشيخ كال  
الدين بن المصممان  
مقتضى هذا ان يؤتى بها  
مع السورة الثبوت  
الخلاف في كونها كل  
سورة كما في الفاتحة  
والجواب ان الخلاف  
في انها آية من السورة  
ليس في القوة بالخلاف  
في انها آية من الفاتحة  
على ما سر فلا يؤثر في  
ثبوت الاحتياط  
كتأثيره (شرح كبير)  
وبه ثبت تأمين الا  
مام بطريق الاشارة  
لانه لم يسبق له الكلام  
(شرح كبير)

٤ لقول ابن مسعود  
يعتفون الامام التعوذ  
والتسمية وامين وربنا

سنة اجاما امانة على ادراك الر كمة الاولى لان وقتها وقت نوم وغفلة وقد  
الاطالة قراءة ثلثي القدر المسنون فيها في الاولى وثلثه في الثانية وهو معتبر من  
حيث الآى ان تقاربت طول او قصر اقلان تفاوتت فن حيث الكلمات والحرروف  
وقبل يقرأ في الاولى ثلثين وفي الثانية عشرا او عشرين ولو قرأ في الاولى اربعين  
وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به وذلك انما هو بيان الاولوية وركعتا الظهر  
وركعتا (ماسواها) اى سوى الظهر من بقية الصلوة وفي بعض النسخ وماسواها  
اى وركعتا ماسوى الفجر والظهر (سواء) في قدر القراءة المسنونة لا تسن اطالة  
الاولى في غير الفجر عند ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى بل تكره (وقال  
محمد رحمه الله احب الى ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها) امانة على  
ادراك الر كمة الاولى كما في الفجر فان الوقت فيماسواها ايضا وقت الاشتغال  
بالكسب كما انها وقت الاشتغال بالنوم (واما اطالة الر كمة الثانية على الر كمة الاولى  
فكرهه بالا جاع ان كانت) تلك الاطالة (ثلاث آيات او بما فوقها وان كانت آية او  
آيتين لا تكره) لانه عليه السلام صلى بالمعوذتين وثانيهما اطول بآية وفي القنية  
قرأ في الاولى العصر وفي الثانية الهزمة بكرة لان الاولى ثلاث آيات والثانية تسع  
آيات وتكره الزيادة الكثيرة واما ما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم قرأ في الاولى  
من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل اتيك حديث الغاشية فزاد الثانية  
على الاولى بسبع لكن السبع في السور الطوال يسردون القصار لان الست هنا  
ضعف الاصل والسبع ثمة اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة المذكورة انما  
تكره اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر الى عدد الآيات وفي شرح المجمع ان  
خلاف محمد رحمه الله في اطالة الاولى على الثانية فيما سوى الجمعة والعيدن امان في  
الجمعة والعيدن فيسوى بين الر كعتين اتفاقا (امافي السنو) في سائر (النوافل  
فيسوى) بين الر كعتين ولا يبطل احدهما على الاخرى اطالة بينة الظهر (الا  
اذا كان) ما يقرأ فيها (مرويا) عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (او مأثورا)  
عن الصحابة رضى الله عنهم فانه حينئذ يصلى كما جاء في الرواية والاثرو سيد كر  
في فصل ما يكره ان شاء الله تعالى (فلما) اى فحين (فرغ من القراءة) يخرجها (كها) وهذا  
يفيد انه يصل خاتمة القراءة بالركوع من غير تراخ وعن ابى يوسف رحمه الله انه  
قال بما وصلت ورماتركت ٤ وقوله (يكبر تكبيرا) يدل على جعل التكبير  
مقارنا للركوع ثم صرح به في قوله (وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره عنده  
اول الخرورو) يكون (الفراغ منه عند الاستواء) را كها وقيل يكبر قائما

٧ لك الحمد وهذه  
الاربعة رواها ابن ابى  
شيبه عن ابراهيم  
النخعي وقد روى احمد  
وابو العلى والطائى  
والدارقطنى والحاكم  
في المستدرک من حديث  
شعبة عن سلمة بن كهيل  
عن حجار بن العنيس  
عن علقمة بن وائل عن  
ابيه انه صلى مع النبي  
عليه السلام فلما بلغ غير  
المغضوب عليهم ولا  
الضالين قال آمين  
واخفى بصوته وقال  
الشافعى واحد يجهر  
الامام والمأموم بآمين  
لما روى ابن ماجه كان  
عليه السلام اذ تلا غير  
المغضوب عليهم ولا  
الضالين قال آمين  
حتى يسمع من الصف  
الاول فيرتج المسجد  
قلنا تعارض رواية  
الجهر والاخفاء في فعله  
فيرجح الاخفاء باشارة  
قوله فان الامام يقولها  
وبانه الاصل في الدعاء  
(شرح كبير)

ثم يركع (وبعضهم) أى بعض المشايخ (قالوا إذا أتم القراءة حالة الخرو  
لأأس به بعد أن يكون مابقي من القراءة حرقا واحدا أو كلمة واحدة لا أكثر  
من ذلك ويلزم من هذا القول وقوع التكبير بعد الركوع (والقول الأول  
هو الأصح) لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكبر حين يركع (ويضع  
يديه) في الركوع (على ركبتيه) معتمدا بهما (ويفرج أصابعه) كل  
التفرج ولا يندب التفرج إلا في هذه الحالة ولا يضم الأحال السجود وفيما  
سواهما وهو حال الرفع عند التعريرة والوضع في التشهد يترك على ما عليه  
العادة من غير تكلف ضم ولا تفرج (ويبسط ظهره) ويسوى رأسه بعجزه  
(ولا يرفع رأسه ولا ينكسه) لما روى أن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم كان إذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وإنه كان إذا  
ركع لا يصب رأسه ولا يقنعه ويسن أيضا الصاق الكعبين واستقبال  
الأصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال أما المرأة فتحنى بالركوع قليلا  
ولا تعتمد ولا تفرج أصابعها بل تضمها وتضع يديها على ركبتيها وضعا  
ولا تحنى ركبتيها ولا تحافى عضديها لأن ذلك استلها ذكره الزهري  
(ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثة وذلك أدناه) لقوله عليه السلام  
إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه وإذا  
سجد فليقل سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه (وان زاد) على  
الثلاث (فهو) أى الفعل الذى هو الزيادة (أفضل) من تركه لقوله  
عليه السلام \* وذلك أدناه أى أدنى المسنون ولا شك أن الزيادة على الأدنى  
أفضل (و) إذا زاد فالسنة أن (يختم على وتر) لأن الله تعالى وتر يحب الوتر  
(وان اقتصر) فى التسبيح (على مرة) واحدة (أو ترك التسبيح بالكلية  
جازت صلوته) لعدم فرضيته ولكن يكره ذلك الترك أو الاقتصار على  
المرة وكذا على المرتين للاخلال بالسنة (وروى عن أبى مطيع البلخي  
أن تسبيح الركوع والسجود ركن لو تركه لا يجوز صلوته) وهو قول شاذ  
ولا ينبغي للإمام أن يبطل (التسبيح أو غيره) (وعلى وجه يمل به القوم)  
بعد الاتيان بقدر السنة (لأنه) أى التطويل المذكور (سبب التنفير)  
عن الجماعة (وإنه) أى التنفير عن الجماعة (مكروه) لأنه مؤد إلى حرمان  
ثواب الجماعة الزائدة على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة وإن رضى القوم  
بما زاد لا يكره ولا ينبغي أن ينقص من قدر أقل السنة فى القراءة والتسبيح

للالهم لانهم غير معذورين فيه (واواطال) الامام (الركوع لادراك الجائى) تلك الركعة (لاتقربا) اى ليس لاجل التقرب بالركوع (لله تعالى فهو) اى فعله ذلك (مكروه) كراهة تحريم ٩ ويخشى عليه منه امر عظيم (و) لكن (لايكفر) بسبب ذلك لانه لم ينوبه عبادة لغير الله تعالى وقيل ان كان لايعرف الجائى فلا بأس ان يطيل قدر ما لا يثقل على القوم وكذا ان اطال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة والاصح ان تركه اولى (واما لو اطال الركوع) عند مجئ الجائى (تقربا لله تعالى) من غير ان يتخالج قلبه شئ سوى التقرب (فلا بأس به) اى بفعله الاطالة ولا شك ان مثل هذه الحالة فى غاية الندرة وهذه المسئلة تلعب بمسئلة الربا فينبغى التحرز والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا احس بالجائى يطيل التسميعات بان يتأتى فى التلفظ بها من غير ان يزيد فى عددها ولا فرق بين هذا وبين ذلك (ثم) بعد اتمام الركوع (يرفع رأسه) حتى يستوى قائما (ويقول) الامام حال الرفع (سمع الله لمن حده وان كان) المصلى (وقد يتأى بالتحميد) بان يقول اللهم ربنا ولك الحمد او اللهم ربنا لك الحمد اوربنا ولك الحمد اوربنا لك الحمد وافضليتها على ترتيبها كذا فى الكافي (ولا يتأى) المقندى (بالسمع) عندما خلافا للشافعى لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد (وان كان) المصلى (منفردا يتأى بهما) فى الاصح ذكره فى الهداية وقيل يتأى بالسمع فقط عند ابي حنيفة رحمه الله وصحح فى المحيط انه يتأى بالتحميد لا غير وتصحيح الهداية اولى (اما الامام فيأتى بعد التسميع بالتحميد ايضا على قولهما) اى قول ابي يوسف ومحمد وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله وفى ظاهر الرواية عنه انه لا يتأى بالتحميد ٤ واختار كثير من المتأخرين قولهما وقد بيناه فى الشرح وقول المصنف (وفى رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا) بوجه ان المشروع فى حق الامام ذلك فى رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس فى شئ من الروايات عنهما ولا عن ابي حنيفة رحمه الله ان الامام يكتفى بالتحميد ~~وكأنه~~ تقديم وتأخير وقع من الكاتب سهوا وموضعه قبل قوله اما الامام الى آخره فيكون الضمير عائدا الى المنفرد اى ان كان المصلى منفردا يتأى بهما فى رواية وفى رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد (ويرسل اليدين فى القومة) بعد الرفع من

٤ وقال ابو جعفر الهند والى يصلها القراءة بالركوع وصلها وانما ترك ابو يوسف رحمه الله الافضل تعليما للرخصة كذا فى الكفاية ولا يخلو عن نظر وانما اتى بلفظ الخرورو وهو السقوط اقتداء بالقرآن ولما فيه من الدلالة على المبالغة فى الاخطاء طمارة الى الخسوع وكذا انتصاب راسها حالا عن غير يدل على تلك المبالغة ايضا حتى كأنه من سرعة خروره قارن ركوعه خروره ووقع ظرفا له وقوله يكبر تكبيرا جلة حالية من ضمير يخر اورا كما وهو يفيد مقارنة التكبير الركوع ثم صرح به فقال وينبغى ان يكون ابتداء تكبيره عند اولى الخرورو والقراغ منه عند الاستواء راسا (شرح كبير)

الركوع اتفاقا (كذا قال صدر الشهيد) حسام الدين (في واقعاته)  
وهو قول أكثر العلماء (وذكر السيد الامام في الملتقط) انه (ياخذ اليد  
اليسرى باليمنى في تلك القومة) وهو غريب (وفي صلوة الجنازة) من  
اولها الى آخرها (ووقت) قراءة (الثناء) في سائر الصلوة (ووقت  
قراءة (القنوت) في الوتر (ياخذ اليد باليد على قول أكثر المشايخ) اختيارا  
منهم لقول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند ابي حفص الفضلي  
يرسل في جميع ذلك اختيارا منه لقول محمد رحمه الله (وفي تكبيرات العيدين)  
اي بين تكبيراتهما (يرسل) يديه اتفاقا لعدم الذكر المسنون بينهما عندنا  
(فاذا اطمأن) بعد رفع رأسه من الركوع (قائما) وسكن اضطراب  
اعضائه الحاصل من الرفع (كبر) تكبيرا (متصلا بالحرور) والياء بمعنى  
مع بان يكون ابتداءه مع ابتداء الحرور وانتهائه مع انتهائه (وسجد)  
قوله (يضع ركبتيه) اولا (ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض)  
في بعض النسخ بغير واو تفسير لسجود في بعضها ويضع بالواو وهو عطف  
تفسير بيان لكيفية السجود على وجه السنة لما روى ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل  
ركبتيه ووضع وجهه بين كفيه (ويبدى) اي يظهر (صبعيه) اي  
عضديه لقوله عليه السلام اذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك  
(ويحافى) اي يبعد (بطنه عن فخذه) هذا في حق الرجل (و) اما (المرأة)  
فانها (تخفض) اي تنسفل (في السجود وتلزم بطنها بفخذيها) وهذا  
تفسير الانخفاض لانه استرلها (ويقول في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا  
وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على وتر) كافي الركوع (ثم يرفع  
رأسه) من السجدة الاولى (مكبرا ويقعد مستويا) ويضع يديه على  
فخذه كما في التشهد (فاذا اطمأن قاعدا) وسكن اضطراب اعضائه  
(كبر وسجد ثانيا) ٩ ومعنى التكبير عند الانتقالات انه سبحانه اكبر من ان  
يؤدى حقه بهذا القدر بل حقه اعلى كما قالت الملائكة ما عبدناك حق  
عبادتك (وان رفع رأسه) عن الارض من السجدة الاولى رفعا (قليلا)  
ولم يستو قاعدا (ثم سجد) الثانية نظر (ان كان الى حال السجود اقرب)  
منه الى حال القعود (لا يجزئه) ذلك الرفع ولا ذلك السجود الثاني (وذكر

٩ حتى قال ابو يوسف  
سألت ابا حنيفة عن  
هذا فقال اكرمه ذلك  
واششى عليه امرا عظيما  
وكذا روى هشام عن  
محمد ولقب قاضيان  
هذه المسئلة بمسئلة  
الرياء وذلك لانه قصد  
غير الله تعالى سبحانه  
بما من شأنه ان يتقرب  
به اليه ولكن مع هذا  
لا يكفر بسبب هذا  
الفعل لانه وان لم ينو  
التقرب الى الله لكنه  
لم ينو به كونه عبادة  
لغير الله تعالى حتى  
يكون كفرا فصار  
كسائر افعال الرياء  
أكثر العلماء جلا على  
الكراهة وكذا المروى  
على ما اذا كان الامام  
يعرف الجاني بعينه اما  
اذا كان لا يعرفه فقد  
قالوا لا بأس به لانه اعانة  
على الطاعة لكن يطول  
مقدار ما لا يشغل على  
القوم بان زيد تسبيحة  
او تسبحة في المعتاد  
لان الزيادة على ذلك  
سبب للتفكير لما تقدم  
وعلى هذا القراءة في  
الركعة الاولى ليذكر  
الناس تلك الركعة ٧



في الملقط انه يجزيه ) وذكروا في الهداية ان الاول اصح وكذا في المحيط لانه اذا كان الى السجود اقرب بعد كونه ساجدا فكانها سجد واحدة وقيل اذا رفع قدر ممر الريح يعتبر وهو القياس صححه شيخ الاسلام وهو الظاهر لكن الاقتصار عليه يكره اشد الكراهة لمخالفته ما واظب عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مدة حيوته ( فاذا فرغ ) من السجدة الثانية ( ينهض ) قائما على صدور على قدميه ( ولا يقعد ولا يعتمد بيده على الارض ) عند النهوض ( الامن حذر ) بل يعتمد على ركبتيه وعند الشافعي واحدا تنس جلسة الاستراحة لما روى انه عليه السلام كان يفعل كذلك ولنا ما روى انه عليه السلام ينهض في الصلوة على صدور قدميه ولم تجلس وتماه في الشرح ( ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى ) من الاقوال والافعال ( الا انه لا يستفتح فيها ) اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا يتعوذ لان محله اول الصلوة او اول القراءة ( ولا يرفع يده ) في شيء من صلواته ( في التكبيرة الاولى ) وفي قنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند الشافعي وفي رواية عن مالك واحد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه والدلائل من الجانبين في الشرح والرفع مسح عند استلام الحجر كالرفع في الصلوة وعند الدعاء يجعل بطن كفيه نحو السماء في كل موطن من الصفاء المروية وعرقات ومن دلفة وغيرها ( فاذا رفع ) المصلي ( رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية ) افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى ( نصبا ) ويوجه اصابعه ) اي اصابع رجله اليمنى ( نحو القبلة ) هذه كيفية الجلوس المسنون للرجل في القعدتين عندنا وعند مالك يتورك فيهما وعند الشافعي واحدا في الاولى **ك**قولنا وفي الاخرة كمالك ( ويضع يديه ) حال التشهد ( على فخذه ويفرج اصابعه ) مبسوطة ( لاكل التفريح ) هذا وعندنا وعند الشافعي يبسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع اليمنى الا المسبحة وهل يشير بالمسبحة عند الشهادة عندنا فيه اختلاف صحح في الخلاصة والبرازي انه لا يشير وصحح شراح الهداية انه يشير وكذا في الملقط وغيره وصفتها ان يحلق من يده اليمنى عند الشهادة الابهام والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالمسبحة او بعقد ثلاثة وخمسين بان يقبض الوسطى والبنصر والخنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصابع عند النقي ويضعها عند الاثبات ويكره ان يشير بكتلتا

٧ لا بأس به اذا كان مقدار ان لا يشغل واعلم ان لفظ لا بأس يفيد في الغالب ان تركه افضل وينبغي ان يكون هنا كذلك فان فعل العبادة لا سرفه شبه عدم اخلاصها لله تعالى ولا شك ان تركه افضل لقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولانه ان كان اعانة على ادراك الركعة فيه اعانة على التكاثر وترك المبادرة والتي للصلوة قبل حضور وقتها فالاولى تركه ( شرح كبير )  
٤ لما روى عنه عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه قسم والقسمتان في الشركة ولا يراد انه عليه السلام قسم في قوله واذا قال ولا الضالين قولوا آمين مع ان الامام يقولها لانه ورد في بعض رواياته فان الامام يقولها ولم يرد هنا مثله على ان هنا ما عاين هناك وهو ان المسنون في هذه الاذكار ابتداءؤها عند ابتداء الانتقال وانتهائها ٤



مستحبته ( ثم اذا قعد على الصفة المذكور ( يتشهد ) اى يقرأ الذى ذكر  
الذى فيه التشهد ( ويقول ) عطف تفسير ليتشهد ( التحيات لله  
والصلوات والطيبات الى قوله ) اى الى ان يقول ( عبده ورسوله ) وهو  
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله  
الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والمراد  
بالتحيات هنا جميع العبادات القولية وبالصلوات العبادات البدنية وبالطيبات  
العبادات المالية وهذه الصفة هي التي رواها عبد الله بن مسعود رضى الله  
تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي اصح الروايات في التشهد  
على ما حققناه في الشرح ( ولا يزيد على هذا القدر ) من التشهد ( في القعدة  
الاولى ) لما روى انه عليه السلام كان ينهض حين يفرغ من التشهد  
في وسط الصلوة ( فان زاد ) على قدر التشهد ( قال بعض المشايخ ان قال  
اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ساهيا يحب عليه سجدتا السهو وعن  
ابى حنيفة رح ) فيما رواه الحسن عنه ( ان زاد حرفا ) واحدا ( فعليه  
سجدتا السهو ) قال المصنف ( واكثر المشايخ على هذا ) وفي الخلاصة  
المختار انه يلزم السهو ان قال اللهم صلى على محمد انتهى والاول وهو  
زيادة وعلى آل محمد هو الذى عليه الاكثر وهو الاصح ( فاذا قام )  
بعد التشهد الاول ( الى ) الركعة ( الثالثة ) لا يعتمد بيده على الارض  
لما روى انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يعتمد الرجل على بيده اذا  
نهض في الصلوة ( وان اعتمد لا بأس به ) ومقتضى الحديث انه يكره اذا  
لم يكن له عذر ويكبر عنده هذا النهوض ذكره في الاختيار وصرح به في الحديث  
الصحيح ( وان كان ) تلك الصلوة ( فريضة ) ثلاثية او رباعية ( فهو مخير  
فيما بعد الاولين ) اذا كان قد قرأ فيهما ( بين ان يقرأ وبين ان يسبح  
وبين ان يسكت والقراءة افضل ) وقدم الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة  
الثلاثة ( وان قرأ يقرأ الفاتحة فحسب ) بسكون السين مبنيًا على الضم  
بمعنى فقط ( ولا يزيد عليها ) شيئا لانه المتوارث من فعله صلى الله عليه وسلم  
( فان ضم السورة ) الى الفاتحة ( ساهيا يحب عليه سجدتا السهو في )  
قول عن ابى يوسف ( لتأخير الركوع عن محله ) وفي اظهر الروايات عندهما  
لا يجب ( عليه سجود السهو لان القراءة فيهما مشروعة من غير تقدير  
والاقتصار على الفاتحة مسنون لا واجب ( اما اذا كانت ) تلك الصلوة

عند انتهائه ومقتضاء  
انتهاء تسبيح الامام  
عند انتهاء الرفع وكذا  
انتهاء تحميد المقتدى  
فلو جحد الامام بعد ذلك  
لو وقع تحميده بعد تحميد  
المقتدى وهو خلاف  
موضوع الامامة  
( شرح كبير )  
٩ وقد تقدم الكلام  
على هذا في تعديل  
الاركان وتكموا في  
تكرار السجود فقل  
هو تبدي لا يطلب  
فيه المعنى كاعداد ال  
كمات وقيل ان الشيطان  
امر بسجدة واحدة  
فلم يفعل فسجدنا مر  
تين ترغيا وقيل الاول  
اشارته الى انا خلقنا من  
الارض والثانية الى انا  
نعاد اليها كذا في الكافي  
والاول هو الاول  
( شرح كبير )

(سنة) من السنن الرواتب (او تقلا) غير الرواتب ( فيبتدؤ ) (في القيام)  
من التشهد ( كما تبدأ في الركعة الاولى ) يعنى انه يأتى بالشاء والنهوض  
احترز به عن رفع اليدين فانه لا يفعله ( لان كل شفيع من النفل صلوته على  
حدة ) ولذلك قالوا يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القعدة  
الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر والجمعة لان كل واحدة منهما صلوة  
واحدة وقد صرح في شرح الهداية للسروجي بانه لا يصلى فيها في التشهد  
الاول ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا في القنية وفيها انه لو صلى  
في القعدة الاولى من سنة الظهر ناسيا ففي وجوب سجود السهو قولان  
وتحقيق هذا البحث مذكور في الشرح ٩ ( ويقعد في القعدة الاخيرة  
مثل ما قعد في ) القعدة ( الا الى ) عندنا من غير فرق وقد تقدم ( والمرأة تقعد  
على اليها اليسرى في القعدتين ويخرج كلنار جليها من الجانب الآخر ) اى  
الايمان لان ذلك استرلها ( ويتشهد فاذا اتم التشهد ) في الزمعة الاخيرة ( يصلى  
على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ) وهى سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور  
وقال الشافعى فرض فيها ولا خلاف في انها تفرض في العمر مرة وقال  
الطحاوى يجب كلما ذكر وقال الكرخى لا يجب وقول الطحاوى اصح وهو  
المختار لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* رغم انف رجل ذكرت عنده  
فلم يصل على \* وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* من ذكرت عنده فليصل  
على \* والا حديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكرر ذكره صلى الله تعالى  
عليه وسلم في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه الامرة واحدة في الصحيح  
لكن يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار  
التلاوة في مجلس واحد والتشيمت كالصلوة وقيل يجب في كل مرة الى  
الثلاث ولو تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد او في مجالس يجب لكل  
مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يفضى بخلاف الصلوة على النبي صلى الله  
عليه وسلم لانه لا يخلو عن تجديد الله الموجبة لثناء فلا يخلص وقت للقضاء  
بخلاف الصلوة على النبي عليه السلام والمختار في صفة الصلوة بعد التشهد  
ان يقول اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل  
ابراهيم انك حميد مجيد ( ويستغفر بعد الصلوة ) على النبي صلى الله  
عليه وسلم اى يطلب المغفرة ( لنفسه ولوالديه ) ان كانا مؤمنين ( ولجميع

فان قيل عدم تكرار  
التصوذ في الثانية  
يناسب ما اختاره  
المصنف وصاحب  
الخلاصة من قول ابى  
يوسف لانه تبع للتأويل  
ثناء وانه لدفع الوسوسة  
في الصلوة وهى واحدة  
ولا يناسب ما اختاره  
فاضل خان وصاحب  
الهداية وغيرهما من  
قولهما لانه تبع للقراءة  
وقد تكررت في الثانية  
فيبقى ان يتكرر قلنا  
اذا استعاذ للقراءة  
مرة ولم يدخل في اثناها  
فعلا اجنبيا عنها لا يس  
له تكرار الاستعاذة  
وسائر افعال الصلوة  
ليست اجنبية من  
قراءتها لا اتحاد الكل  
بالنظر الى الصلوة فلم  
يدخل في اثناء قراءته  
فعلا اجنبيا منها فلا  
يسن له تكرار الاستعاذة  
على قولهما ايضا  
( شرح كبير )

المؤمنين والمؤمنات) فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي المؤمنين يوم يقوم الحساب ونحو ذلك (ويدعو بالدعوات المأثورة) أي المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت وانت على كل شيء قدير اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحني انك انت الغفور الرحيم (و) يدعو (بما يشبه الفاظ القرآن) كما تقدم وكقوله تعالى ربنا آتسنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لاترغ قلوبنا بعد اذهبيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك فانه يقصد بها الدعاء لا القراءة فهي تشبه الفاظ القرآن وايست بقرآن حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والحيض (ولا يدعو بما يشبه كلام الناس) وهو لا يستحيل طلبه منهم (نحو قوله اللهم اكسني اوالهه زوجني فلانة) او اعطني مالا ونحو ذلك ٩ (حتى اوقال ذلك في وسط الصلوة تنفسد) صلواته اما بعد العقود الاخيرة فانها لا تنفسد لكن تكون ناقصة لترك السلام الذي هو واجب وخروجه منها بدونه كما لو تكلم او عمل عملاً آخر بما بناها وعند الشافعي يجوز الدعاء بأور الدنيا ايضاً ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية بما يشبه كلام الناس وصححه في الكافي ولو قال اللهم ارزقني الحنح فليس من كلام الناس (وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي) صلى الله تعالى عليه وسلم (وارحم محمداً) فانه يومه التقصير في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم (واكثر المشايخ على انه يقول و لتوارث فيه) على ما روى في الحديث انه عليه السلام قال اذا تشهد احدكم في الصلوة فليقل اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمداً وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت وترجت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد قال الرستغني يكون معنى قوله وارحم محمداً وارحم امته محمد فالتقصير راجع الى امته (ويقول) اذا اتى بهذه الصفة من الصلوة (ورجت ولا يقول) (وترجت) لانه قال اولاً وارحم ولم يقل وترجم على محمد لكن هذا مخالف لرواية الحديث (و) اما (ان قال وترجت باسكان الراء فهو خطأ واول قال) بعد قوله ورجت (وترجت بالتشديد) أي بتشديد الحاء

(يجوز)

وذكر في القنية انه لا يصلي في القعدة الاولى من سنة الظهر وذكر قولين فيما اذا صلى ناساً انه عليه سجود السهو وانه لا يسجد عليه وفيها ايضاً ولا يصلي في الاربع قبل الجمعة وبعدها واذ اقام الى الثالثة لا تستفتح وفي البواقي يصلي ويستفتح انتهى والاصح انه يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة على ان صاحب الهداية قال ولهذا قالوا يستفتح في الثالثة وهذا اللفظ منه على ما هو عادة يشير الى انه غير مرضى عنده ولم يترض له شرأحه والظاهر ان عدم كونه مرضياً عنده لان كون كل شفع من النفل صلوة على حدة ليس مطرداً في كل الاحكام فانه لم يطرد في لزوم القعدة الاولى عند ابى حنيفة وابى يوسف حتى لو تركها لا تنفسد عندهما ولم يطرد في سجود السهو عند الكل حتى اجمعوا انه لو سجد للسهو على رأس شفع لا يبني عليه دفعا آخر لان السجود حينئذ يطل ٩

(يجوز) لازله معنى صحيحا في اللغة (ولا يقول) بهد قوله في العالمين (ربنا  
 انك جيد مجيد) لعدم وروده في الاحاديث (ولو قال) ذلك (لابأس به)  
 اى لا يكره وان كان تركه اولى (ويشير بالسبابة اذا انتهى الى اولى الشهادتين  
 وقال في الواقع لا يشير) والاول هو المختار على ما قدمناه (فان اشار  
 بقصد) اى يضم (الخنصر والبصر ويخلق الوسطى بالابهام) اى  
 يجعلهما حلقة وقد ذكرناه عند ذكر التشهد (فاذا فرغ من الادعية)  
 بعد التشهد (يسلم عن يمينه) ويقول السلام عليكم ورحمة الله (ولا يقول  
 في هذا السلام) اى سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين  
 او اليسار (وبركاته كذا ذكره في المحيط) بخلاف السلام الذي في التشهد  
 فانه يقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته (وينوي) في خطابه  
 بعلينكم (بالتسليم الاول من هو عن يمينه) من الملائكة والمؤمنين  
 المشار كين له في صلوته دون غيرهم (و) يفعل في السلام (عن يساره  
 مثل ذلك) اى يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من هو عن  
 يساره من الملائكة والمؤمنين والتسليم الاول للتحية والخروج من الصلوة  
 والثانية للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل ان الثانية سنة والاصح  
 انها واجبة كالاولى وبمجرد لفظ السلام يخرج ولا يتوقف (وقال بعضهم)  
 اى بعض العلماء (ينوي) من الملائكة (الحفظة) الذين وكلوا  
 بحفظه خاصة ولا يعم النية (وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة)  
 ليعم الحفظة وغيرهم (لانه) اى الشأن اختلف الاخبار (في عددهم  
 قيل ان مع كل مؤمن خمسة) كذا وقع في النسخ وصوابه خمسة  
 (من الملائكة) بالتاء فالخمس واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد  
 عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع  
 عنه المنكره وواحد عندنا صيته يكتب ما يصلي على النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وبلغه اياه (وقيل) مع كل مؤمن (ستون) ملكا (وقيل مائة  
 وستون) وقيل ملكان وقيل غير ذلك فهذا ينوي من معه عموما من غير  
 تعيين عدد (وينوي المقتدى امامه في التسليم الاول) مع من نوى فيها  
 (اركان) الامام (عن يمينه او بحدائه) اى اذا كان الامام بحدائه ينويه  
 في التسليم الاول ايضا وهذا عند ابى يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله  
 وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله ينويه في التسليتين (وفي) التسليم

٩ لوقوعه وسط  
 الصلوة فقد صرحوا  
 بصيرورة الكل صلوة  
 واحدة حيث حكموا  
 بوقوع سجود السهو  
 في هذه الصورة في  
 وسط الصلوة وان كان  
 كذلك امكن ان يقال  
 لا يصلى في القعدة  
 الاولى لانها قعدة في  
 وسط الصلوة ولا  
 يستفتح ولا يتوخذ في  
 القيام الى الثلاثة لكونه  
 قياما في وسط الصلوة  
 لافي اولها والحاصل  
 ان كل ركعتين من  
 النفل صلوة على حدة  
 من وجه دون وجه  
 فاعتبر كونه صلوة على  
 حدة في حق القراءة  
 للاحتياط اذ بالنظر اليه  
 تجب القراءة في كل  
 شفع وبالنظر الى ان  
 الكل صلوة واحدة  
 لا تجب فالاحتياط في  
 الوجوب كما في الوتر  
 وكذا في عدم لزوم  
 الشفع الثاني قبل القيام  
 اليه لانه اذا تردد  
 بين الزوم وعدمه  
 لا يلزمه بالشك وعلى  
 عدم الزوم يبتنى انه  
 اذا اقيمت الصلوة او  
 خرج الخطيب وهو في  
 النفل انه يقطع على  
 رأس الشفع كما تقدم  
 (شرح كبير)

(الآخرى) أى الثانية (ان كان عن يساره والامام ايضا ينوى القوم مع الحفظة فى التسليمين وهو الصحيح) وقيل لا ينويهم وقيل بالتسليم الاولى فقط واما المنفرد فلا ينوى سوى الحفظة (وينبغى للمصلى) من طريق الادب (ان يكون منتهى بصره فى) حال (قيامه الى موضع سجوده) ولا يتجاوز (وفى) حال (الركوع الى ظهر قدميه) فى حال (سجوده الى اربعة افعه) أى طرفه (وفى) حال (قعوده الى حجره) وهو ما على مجمع فحذبه من ثوبه (وذلك كله مقتضى الخشوع) لان الخاشع لا يتكلف بعينه ازيد مما يقتضيه اصل الخلقة واذا تركت العين على الاصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرها فى الحالات المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغى ان يكون بين قدميه حال القيام قدر اربع اصابع مضمومة (والسنة للامام فى السلام ان يكون التسليم الثانية اخفض من) التسليم (الاولى) فى الصلوات فان الجهر لاجل الاعلام بالانتقالات وهو محتاج اليه فى التسليم الاولى دون الثانية لان الاولى تدل عليها لانها تمقبها غالبا (ومن المشايخ من قال يحفض الثانية) كذا فى بعض النسخ ولعل مراده انه يخفيها ولا يجهر بها اصلا وفى بعضها يخفض الاولى من الثانية أى يحفض الاولى ازيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول به احد والاصح الاول انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لان المقتدين ينتظرونه فيها لاحتمال ان عليه سهوا يسجد له فيها (فاذا تمت صلوة الامام فهو بخير ان شاء انحراف عن يساره) وجعل القبلة عن يمينه (وان شاء انحراف عن يمينه) وجعل القبلة عن يساره ٨ وهذا اولى وكلاهما جائز لقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لا يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلوته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره (وان شاء ذهب الى حوايجهم) لانه لم يبق عليه شئ (وان شاء استقبل الناس) بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه انه كان اذا صلى اقبل على الصحابة بوجهه وروى انه عليه السلام كان لا يقوم من مصلاه الذى يصلى فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يتحدثون فيما خذون فى امر الجاهلية فيضحكون ويتبسم (وهذا اذا لم يكن بحذاء) أى فى مقابلة الامام (مصل) فان كان فانه لا يستقبل بل ينصرف يمينه او يسرة (سواء كان) ذلك المصلى (فى الصف الاول)

(قربا)

حتى لو قال ذلك فى وسط الصلوة قبل القعود الاخير قدر التشهد تقصد صلوته واما بعد التشهد فانها لا تقصد لكن تكون ناقصة لترك السلام الذى هو واجب وخر وجهه منها بدونه بمنزلة ما لو تكلم او عمل عملا آخر منافيا للصلوة وعند مالك والشافعى يجوز ان يدعو بكل ما يريد من امر الدنيا والاخرة لما روى الستة الا الترمذى فى حديث ابن مسعود فى التشهد من قوله عليه السلام ثم ليتخير احدكم من الدعاء ما اعجبه اليه فيدعوه ولنا قوله عليه السلام ان صلواتنا هذه لا تصلح فيها شئ من كلام الناس رواه مسلم فعارض ذلك الحديث ويقدم عليه لانه مانع وذلك مبيح ولو قال اللهم ارزقنى جعله فى الهداية مما يشبه كلام الناس وصححه فى الكافي لانه يقال رزق الامير الجيش قال الشيخ كالدين بن المهمل وقد رجع عدم الفساد لان الرزاق فى الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز (شرح كبير)

اتباع المروى في الموضعين اذ في سلام التشهد قد ورد ذلك على ما تقدم بخلاف سلام التحلل فان المروى فيه عن ابي مسعود ان النبي عليه السلام كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حديث صحيح ولا يتوهم ان مراده هذا السلام الاول وانه يقول في السلام الثاني وبركاته كما يفعله بعض الجهال لان ذلك خلاف السنة كافي هذا الحديث الصحيح وخلاف عمل الامة وفيه تمييز من في اليسار على من في اليمين من غير دليل وذكر في مختلف الفتاوى ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن يساره كذلك وفي جامع الجوامع لوسلم تلقاء وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه الحسن عن محمد واتباع الحديث عمل الامة اولي (شرح كبير)

قريبا من امام ( او ) في الصف ( الآخر ) بعيدا عنه اذالم يكن بينهما حائل ( والاستقبال الى وجه المصلي مكروه ) مطلقا وهذا الاستقبال او الانحراف كما ترى مطلق لافصل فيه بين عدد وعدد خلافا لما قاله بعض الجهال انه اذالم يكن الجماعة عشرة لا ينحرف وقد بيناه في الشرح ٩ ( هذا ) الذي ذكرناه من التحجير ( اذالم يكن بعد ) الصلوة المكتوبة التي اتماها ( تطوع ) كالفجر والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة ( فان كان بعدها ) اي بعد المكتوبة ( تطوع ) يقوم الى التطوع بلا فصل ( الا مقدار ما يقول \* اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ) ويكره تأخير السنة عن ( حال ) اداء الفريضة ( باكثر من نحو ذلك ) القدر لما روي انه عليه السلام كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ( فاذا قام ) الامام الى التطوع لا يتطوع في مكانه ( الذي صلى فيه الفريضة ) بل يتقدم او يتأخر او ينحرف يمينا او شمالا ( لقوله صلى الله عليه وسلم \* لا يصلي الامام في الموضع الذي يصلي فيه حتى يتحول \* ) او يذهب الى بيته فينتطوع ثمه ( اي هناك يعني في بيته لانه صلى الله عليه وسلم انما كان يصلي السنن في بيته والافضل في النفل جميعا ان يصلي في البيت ان لم يشغله شاغل ) ( ومن الشاغل من ) عين الانحراف يمينا و ( قال ان كان المصلي اماما يتطوع عن يسار المحراب ) وهو يمين المصلي ترجيحاً للتيمن ( وقال شمس الائمة الحلواني هذا ) يعني ما ذكر من انه اذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم اليه من غير تأخير الخ ( اذالم يكن من قصده اشتغال بالدعاء ) بان لم يكن له ورد معتاد يقرؤه عقيب المكتوبة ( فان كان له ورد ) قد اعتدائه ( يقضيه ) اي يأتي به ( بعد المكتوبات ) فانه يقوم عن مصلاه ( اي عن المكان الذي صلى فيه ) فيقضى ورده قائماً وان شاء جلس في ناحية ) من نواحي المسجد ( فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما ) اي كل من قراءة الورد قائماً ومن قراءته جالسا في ناحية المسجد ( مروى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وما ذكر في ابتداء المسئلة ) من انه يكره تأخير السنة عن اداء الفريضة ( دليل على كراهية تأخير السنن ) عن المكتوبات ( وما ذكره ) شمس الائمة الحلواني ( دليل



(على الجواز) أي جواز تأخيرها من غير كراهة (ذكره) أي الكلام المتقدم (في المحيط) وإذا أريد بالكراهة التنزية قرب من كلام شمس الأئمة فإن المشهور عنه أنه قال لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة والسنة الأوراد ولفظ لا بأس يدل على أن الأولى غير واجب وإن فعل لانسقط السنة وقالوا لو تكلم بعد الفريضة لانسقط السنة لكن ثوابها وقيل تسقط الأول الأولى لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي عليه السلام إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني والاضطجع حتى يؤذن بالصلوة ولآخر السنة بعد الفرض إلى آخر الوقت قبل لا تكون سنة وقيل تكون سنة هذه الأحكام المذكورة كلها في حق الإمام (أما المقتدى والمفرد) فانهما (أن لثاني مكانهما) الذي صليانيه المكتوبة (جازوا) قاما إلى التطوع في مكانهما) ذلك (جاء أيضا والاحسن أن يتطوعا في مكان آخر) غير مكان المكتوبة بأن يتقدما أو يتأخرا أو يتحولاً بمنزلة أو أسرة ويستحب للجماعة كسر الصفوف لئلا يظن الداخل أنهم في الفرض

### فصل

(في) بيان (ما) أي الشيء الذي (يكراه فعله في الصلوة و) بيان (مالا يكره فعله) فيها (٩ يكره للصلي أن يغطي فاه) أو أنه ذكره قاضيان (ألا عند التثويب) فانه لا يكره تغطيته إذا لم يستطع كظمه (والادب عند التثويب أن يظلمه) أي يمسكه ويمنعه عن الانفتاح (أن قدر على ذلك) لقوله عليه السلام \* إذا تثناب أحدكم في الصلوة فليكظم ما استطاع فإن الشيطان يدجل في فيه (وأن لم يقدر فلا بأس أن يضع يده أو كفه على فيه) كذا روى عنه عليه السلام وكذا يكره (التغطى) لانه دليل الغفلة والكسل (و) يكره (الاعتجار وهو أن يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفانها) أي من الثوب الذي لف بعضه (عمامة) أي يترك بعض العمامة (يشبه المعجر) الكائن (للنساء يلف حول وجهه) المعجربوزن من ثوب تلقه المرأة على رأسها (وقال بعضهم الاعتجار أن يشد حون) أي دائر (رأسه بالمندبل) ونحوه (ويبدى) أي يظهر (هامته) أي على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى قاضيان وغيرها وهو الموافق لاعتجار المرأة وكراهته للتشبه بها (ويكره العقص) أي عقص الشعر وهو ضفره وقتله

وأهذا أولى لما في مسلم من حديث البراء كنا إذا صلينا خلف رسول الله أحينا أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه فإن مفهومه أن وجهه عند الإقبال عليهم كان يقابل من هو عن يمينه وذلك إنما يكون إذا كان المسجد عن يمينه والقبلة عن يساره وقيل معناه حتى يقبل علينا وجهه أقبل من عن يساره فيفيد الانصراف عن يمينه لانه يجلس مخرفا بل يستقبلهم في القعود بعد الانصراف عن يمينه كما في حديث انس في مسلم أيضا كان النبي عليه السلام ينصرف عن يمينه وأما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال لا يحمل أحدكم للشيطان شيئا من صلواته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله عليه وسلام كثيرا ينصرف عن يساره لا يصارض ذلك لأن فصله عليه السلام لذلك تعليل الجواز منع محبته للتيامن



(و اراد به ) في الجامع ( ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او ان يلف ذؤابته ) تشبة ذؤابة بضم الذال المعجمة وبعدها همزة ممدودة ثم باه موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد هنا خصلتا شعره (حول رأسه) كنفعل النساء في بعض الاوقات او ان يجمع الشعر كله من قبل ) اى من جهة ( الفقاء ويمسكه ) اى يشده ( بخيط او خرقه كيلا يصيب الارض اذا سجد ) وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلوة وصلى على تلك الهبة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلوة فسدت لانه عمل كثير ووجه الكراهة نهى صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصلى الرجل ورأسه معقوص ( ويكره وضع اليد على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورفعها ) اى رفع الركبة ( قبلها ) اى قبل رفع اليد ( اذا قام من السجود ) لخالفه السنة ( الا اذا فعل ) ذلك ( من عذر ) ٤ فانه لا يكره (و) يكره (ان ينقر) المصلى ( في سجوده نقر الديك ) او كنقر الديك في السرعة لما فيه من ترك الطمأنينة (و) يكره ( ان يقعى ) في جلوسه ( اقعاء الكلب ) اى كاقعاء الكلب (وهو ان يضع اليديه على الارض وينصب فخذه) وساقه نصبا (وقيل هو ان ينصب امامه نصبا ) والاول اصح قال في المستصفي اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الآدمي في نصب الركبتين الى صدره (و) يكره ( ان يفرش ذراعيه ) في السجود ( افتراش ) اى كافتراش (التغلب) وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ الحديث فانه عليه السلام نهى عن نقر كنقر الديك واقعاء كاقعاء الكلب وافتراش كافتراش التغلب (و) يكره ( ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع ) لانه فعل زائد ولكن لا تنفسد به الصلوة في الصحيح لانه من جنسها خلا لما رواه مكحول عن ابي حنيفة رح انها تنفسد به (و) يكره ( ان يستدل ثوبه ) اى يرسله من غير ان يلبسه (وهو) اى السدل ( ان يضعه ) الثوب ( على كتفيه ويرسل اطرافه ) على عضديه او صدره ( وفي القدوري شرح مختصر الكرخي هو ( ان يجعله على رأسه او كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه ) وفي فتاوى قاضيان هو ان يجعل الثوب على رأسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل سدل فان السدل في اللغة الارخاء والارسال وفي التمرع الارسال بدون اللبس المعتاد وكرهته لهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه ( ولو صلى في فباء او مطرف ) بضم الميم

٦ اعتياده به وهو اى الجواز مراد ابن مسعود فانه اتهمه عن ان يرى الانصراف عن اليمين حقا لا يجوز غيره والمراد من الانصراف الالتفات عن جهة الصلوة وهى القبلة اعم من ان يجلس بعده اولا فلذا قال وان شاء ذهب الى حوايجه لانه قضى صلوته وقد قال الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانتهوا في الارض والامر للاباحة وكونه في الجمعة لا ينفى كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة ( شرح كبير )

٩ ولا يلتفت الى ما ذكره بعض شراح المقدمة من ان الجماعة اذا كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمتهم على حرمة القبلة والافلا لترجح حرمة القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره لا اصل له في الفقه وهو رجل يجھول لا تشبه الفاظه الفاظ اهل العلم فضلا عن ان يقلد فيما ليس له اصل والحديث الذي رواه ٣ موضوع كذب على النبي صلى الله عليه

وفتح الرء ثوب مربع من خزله اسلام ( اوباراني ) اى يحط على وزن  
منبر وهو ما يلبس للمطر ( يذبحى ان يدخل يديه في كفيه وان يشد القباء )  
ونحوه ( بالمنطقة احترازا عن السدل ) ولولم يدخل يديه في كفيه قبل لا يكره  
واختاره صاحب الخلاصة والبرازى واختار قاضيخان وغيره انه يكره وهو  
الصحيح لانه يصدق عليه حد السدل ( وعن الفقيه ابى جعفر ) الهند واني  
( انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيء )  
يعنى ولو ادخل يديه في كفيه ويذبحى ان يقيد بما اذا لم يزر ازراه لانه يشبه  
السدل حينئذ اما اذا زرها فقد صار كغيره من الثياب في اللبس واما الاقية  
الرومية التي تجعل لاكامها خروق عند اعلى العضد اذا اخرج المصلى  
يده من الخروق وارسل الكم فانه يكره ايضا لصدق السدل عليه ولان فيه  
شغل القلب ولانه فعل المنكرين اذ لا تكاد نفوس اهل الدنيا تسمح بتركه  
ولو ادخل الكم تحت منطقتة زالت الكراهة لزوال اسبابها المذكورة  
( و ) يكره ( ان يكف ثوبه ) وهو في الصلوة ( بمقل قليل ) بان يرفعه من بين  
يديه او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو  
مشمرك الكم او الذيل ( وان يرفعه كيلا يترب ويكره ) للمصلى ( كل ما هو  
من اخلاق الجبارة عوما ) لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع  
فالتكبر والتجبرنا فيها ( ويكره ان يصلى في ازار واحد ) او في السراويل  
فقط لقوله صلى الله عليه وسلم \* لا يصلي احداكم في الثوب الواحد ليس  
على عاتقه منه شئ \* ( الامن عذر ) بان لا يجد غيره ( و ) يكره ( ان يصلى  
حاسرا ) اى كاشف رأسه ( تكسلا ) اى لاجل الكسل بان استقل تغطيته  
( او تهاونا ) بان لم يبرها امرامها في الصلوة ( ولا بأس عليه اذا فعله )  
اى كشف الرأس ( تذلا وخشوعا ) لانه المقصود في الصلوة وفي قوله لا بأس  
اشارة الى ان الاولى ان لا يفعل لانه فيه ترك اخذ الزينة المأمور بها مطلقا  
في الظاهر ( و ) كذلك ( يكره ان يصلى في ثياب البذلة ) بكسر الباء وبالذال  
المجعة وهو ما لا يصان ولا يحفظ من الدنس ونحوه ( او ) في ثياب ( المهنة ) اى  
الخدمة والعمل لما في ذلك ايضا من اخذ ترك الزينة ( والمستحب ان يصلى )  
الرجل ( في ثلاثة اثواب ازار وقميص وعمامة ) ولو صلى في ثوب واحد متوشحا  
به جميع بدنه كما يفعله القصار في المقصرة جاز من غير كراهة لكن فيه ترك  
الاستحباب ( و ) روى ( عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى انه كان يلبس احسن ثيابه

وسلم بل حرمة المسلم  
الواحد ارجح من  
جهة القبلة غير ان الوا  
حد لا يكون خلف  
الامام حتى يلتفت اليه  
بل هو عن يمينه فلو كانا  
اثنين كانا خلفه  
فيلتفت اليهم لالا  
طلاق المذكور  
( شرح كبير )  
اخره عن بيان  
صفتها لانه من العوا  
رض عليها والاصل  
خلوها عنه والعارض  
مؤخر عن الاصل و  
قدمه على بيان ما يفسد  
لانه كالجزء منه من  
حيث انه اعم اذ كل  
مفسد مكروه ولا  
عكس وذلك لان  
الفساد يتضمن الكراهة  
لانه بطلان العمل و  
بطلان العمل مكروه  
اعنى بالمعنى اللغوى  
وهو ضد المحبوب  
المرضى فيم الحرام  
( شرح كبير )

في الصلوة والمرأة تصلي في) ثلاثة اثواب ايضا (قيص وخمار ومقنعة) وفي الخلاصة قيص وازار ومقنعة وهو الاولى لان الازار فيه زيادة الستر والمقنعة تسد مسد الخمار وهو بكسر الميم ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع أوسع منها بحيث يعطف من تحت الحنك ويربط من الورا والخمار اكبر منهما بحيث يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر او الصدر (و) يكره ايضا للصلوي (ان يرفع رأسه او ينكسه وهو الركوع) لمخالفة الهيئة السنونة فيه (و) يكره (ان يعبث بثوبه او بشئ من جسده) العبت فعل فيه غرض غير صحيح والسفه مالاغرض فيه اصلا كذا عن الكردرى وقيل العبت لعب لالذة فيه واللعب هو الذي فيه لذة (و) يكره (ان يرفع اصابعه) بان يدها او يمزها حتى تصوت لنيه عليه السلام عنه وقيل انه من عل قوم لوط وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا (اي يشبك بين اصابعه) ٤ لنيه عليه السلام عنه ان يفعل في المسجد ففي الصلوة اولى بالني (و) يكره (ان يجعل يده على خاصرته) لنيه عليه السلام عن الخصر في الصلوة وهو مفسر بذلك على الاصح (ويكره ان يقلب الحصى) بكل حال (الا بحال) ان لا يمكنه (الحصى من السجود عليه) بان اختلف ارتفاعه وانخفاضه كثيرا فلا يستقر عليه قدر الفرض من الجهة (فيسويه حينئذ مرة او مرتين) لان فيه روايتين في رواية يسويه مرة وفي رواية مرتين (وفي اظهر الروايتين انه يسويه مرة) لا يزيد عليها لقوله عليه السلام لا تمسح الحصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة (و) يكره (ان يتربع في جلوسه الا من عذر ٤) لمخالفة الجلوس المسنون ولا يكره خارج الصلوة في الاصح لانه عليه السلام كان جعل قعوده في غير الصلوة مع اصحابه التربع وكذا عن عمر وان كان الجلوس على الركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع (و) يكره (ان يغمض عينيه) لنيه عليه السلام عنه في الصلوة (و) يكره (ان يلتفت) بوجهه (يمينا او شمالا) لقوله عليه السلام حين سئل عنه\* هو اختلاس تختلسه الشيطان من صلوة العبد (واو التفت بصدرة تفسد) وان كان بموق عينيه فلا يكره (و) يكره (ان يسجد على كور عمامته) وقد تقدم في بحث السجود (وان يتخخ قصدا) يعني بقوله قصدا اختيارا من غير ضرورة وهذا (اذا كان التخخ صوتا فقط لاحرف له) اي لذلك الصوت وكذا

٤ لانه لا يكره لان العذر يبيح ترك الواجب فضلا عن السنة لان الحرج مدفوع بالنص (شرح كبير)

لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان او اكثر فانه يكون  
 مفسدا ٩ على ماسنين ان شاء الله تعالى (اما السعال المدفوع) اى المضطر  
 (اليه فلا يكرهه) كذا (التنحج اذا كان عن ضرورة) كذا اذا منعه البلغم  
 عن القراءة او عن الجهر وهو امام فانه لا يكرهه (والاحسن ان يدفع سعاله  
 ان قدر) على دفعه من غير ضرر يلحقه رعاية للادب اما اذا كان يحصل له  
 ضرر او شغل قلب يدفعه فالاولى عدمه (و) يكره ايضا (ان يرد) المصلى  
 (السلام) بالاشارة (بيده) اوراسه لانه جواب معنى ولو حصل حقيقة تقسدت  
 كذا رده بلسانه فتركه اذا كان معنى فقط ولو صافح بذية السلام فسدت  
 (و) يكره ايضا (ان يحمل الصبي) او غيره بما يشغله وهو (في صلوته)  
 لقوله عليه السلام\* ان في الصلوة لشغلا (و) يكره ايضا (ان يتنخم) اى يخرج  
 التخماة من حلقة بالنفس الشديد (قصدا) اى لغير عذر وحكمه كالتنحج  
 في تقصيله (و) يكره (ان يضع في فيه دراهم او دنائير) او غيرها من لؤلؤ ونحوه  
 هذا اذا كان (بحيث لا يمنعه عن القراءة) لما فيه من الشغل بلا فائدة (وان  
 منعه ذلك عن اداء الحروف) ولم يقرأ مقدار ما تجوز به الصلوة بان سكت  
 او تلفظ بما ليس بقرآن (افسدها) لترك الفرض (و) يكره (ان ينفخ) وهو في  
 الصلوة يعنى بالنفخ المذكور (نفخا لا يسمع صوته) المبين له حرفان او اكثر  
 فان سماعه صوت مشتمل على حرفين او اكثر فسدت والا فلا بل يكره ايضا  
 (وان يتلع) المصلى (ما بين اسنانه) اى يكره له ذلك (ان كان قليلا) دون قدر  
 الحصص (وان كان كثيرا اذا على قدر الحصص) فان صلوته (تفسد) وكذا ان  
 كان قدر الحصص في الصحيح (و) يكره للمصلى ايضا (ان يجهر بالشمية)  
 والتأمين) وكذا بالثناء والتعوذ لمخالفة السنة (و) يكره (ان يتم القراءة في  
 الركوع) لانه ليس محلها (و) يكره (ان يعد الآتى) بعد الهزة اسم جنس  
 واحده آية اى ان يعد الآيات والتسليم (و) ان يعد (السورة) اذا كررها  
 في الصلوة (يعنى) بالعد المكرره (العد بالاصابع) وهذا عند ابى حنيفة رح (وقال  
 ابو يوسف ومحمد رح لا بأس به) اى بالعد لانه يحتاج اليه في مراعاة سنة القراءة  
 في بعض المواضع وله انه ليس من اعمال الصلوة وفيه ترك الوضوء المسنون ثم  
 من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره العديه (ومنه من قال  
 الخلاف) انما هو (في التطوع) ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها  
 اتفاقا (وقال) الفقيه (ابو جعفر) الهندوانى الخلاف (فيهما) اى المكتوبة

والتطوع ( وفي الفتاوى الخاقانية ان غز برؤس الاصابع ) يعني وهي  
موضوعه كما هي الهيئة المسنونة ( لا يكرهه ) ذكر ( في موضع آخر )  
من الخاقانية ( لو احتاج اليها ) اي الى عدها يعني التسبيحات ( كما في صلوة  
التسبيح عدها اشارة ) اي من حيث الاشارة ( او بقلبه ) اي بحفظها  
ويضبطها بقلبه من غير اشارة بالاصابع ( و ) يكره ايضا للمصلي ( ان يشك )  
وهو في الصلوة ( على حائط او على عصا ) اتكأ ( لا من عذر ) اي كما ثا من  
غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام ( و ) يكره ايضا  
ان يخطو خطوات بغير عذر ( اما اذا كان بعذر فلا يكره كما اذا سبقه  
الحدث فمشى للوضوء وكالو مشى لقتل الحية والعقرب على قول السر خسي  
( هذا ) اي الكراهة المذكورة ( اذا وقف بعد كل خطوة ) او بعد كل  
خطوتين ( وان لم يقف ) بل خطا ثلاث خطوات متواليات ( تفسد صلوته  
لانه عمل كثير ( اذا كان ) ذلك ( بغير عذر ) اما اذا كان بعذر فلا تفسد فالحاصل  
ان المشي اذا كان بعذر لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عذر فان كان ثلاث  
خطوات متواليات يفسد ولا يكره ولا يفسد ( و ) يكره ايضا ( التمايل  
في الصلوة على مئاهرة وعلى يسراه اخرى ) لانه من العبث المتأني للخشوع  
( و ) يكره ( اخذ القملة والبرغوث ) في الصلوة ( وقتله او دفنه ) وفي الخلاصة  
قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في الصلوة بل يدفعها تحت الحصى وقال محمد قتلها  
احب الى من دفنها وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى  
والاخذ بقول محمد اولى اذا قرصته ثلاثا يذهب خشوعه بالمهاوي يحمل ماروي  
عن ابي حنيفة وابي يوسف راح على اخذ من غير عذر القرص ( ولا بأس  
بقتل الحية والعقرب ) في الصلوة لقوله عليه السلام \* اقتلوا الاسودين  
ولو كنتم في الصلوة اي الحية والعقرب ( قالوا ) اي المشايخ اي قال بعض  
المشايخ ( هذا اذا لم يخرج الى المشي الكثير كثلاث خطوات متواليات ) ولا الى  
المعالجة الكثيرة كثلاث ضربات متواليات ( فاما ان احتاج ) الى ذلك ( فمشى  
وما لم تفسد ) صلوته كالو قاتل في صلوته لانه عمل كثير ذكره السر خسي  
في المبسوط ثم قال والاظهر انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في سبق  
الحدث ٩ ويؤيده اطلاق الحديث والاصح هو الفساد الا انه يباح له  
افسادها لقتلها كما يباح لاغاثه ما هو ف او تخلص احده من سبب هلاكه كسقوط  
من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له

فانه مكروه ايضا  
روى ابو داود والترمذي  
عن كعب بن عجرة انه عليه  
السلام قال اذا توضأ  
احدكم فاحسن وضوءه  
ثم اخرج عامدا الى المسجد  
فلا يشك بين اصابعه  
فانه في الصلوة فاذنبي  
عنه حال الجلوس في  
المسجد منتظرا للصلوة  
او حال التوجه الى المسجد  
ولكونه كان في الصلوة  
حكما من حيث الثواب  
فاذا كان في الصلوة  
حقيقة كان منيا عنه  
بالطريق الاولى ولان  
فيه ترك الوضع المسنون  
( مخرج كبير )

اولغيره وتعام هذا البحث في الشرح ( ويكره ترك الطمأنينة في الركوع  
والسجود ) لانه ترك واجب وكذا في القومة والجلسة لانه ترك واجب  
او سنة مؤكدة والكل مكروه ( ويكره تكرار قراءة السورة في الفرض ) في  
ركعة وكذا في ركعتين ( اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى ) اما  
اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة الثانية للضرورة  
وهذا اذا كان عن قصد اما ان وقع عن غير قصد كما اذا قرأ في اولى  
قل اعوذ برب الناس فانه لا يكره ان يكررها في الثانية ( ولا يكره ) تكرار  
السورة في ركعة او ركعتين ( في التطوع ) يكره ( تطويل الركعة الاولى  
على ) الركعة ( الثانية ) من كل شفع ( في التطوع الا اذا كان التطويل  
مرويا ) عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولا ( او مأثورا ) اي منقول عنه  
صلى الله عليه وسلم فعلا كالمروى من قراءته سبح اسم ربك الاعلى في الاولى من  
الوتر وقل يا ايها الكافرون في الثانية وقل هو الله احد في الثالثة وفي فتاوى  
فاضل خان لو طول الاولى على الثانية في التراويح لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد  
وعند ابى حنيفة وابى يوسف رح التسوية بين الركعتين كافي الظهر والعصر  
عندهما فعلم ان ما قاله هنافيه خلاف محمد رح ( وتطويل ) الركعة ( الثانية ) على  
الركعة الاولى ( في جميع الصلوات ) الفرض والنفل ( مكروه ) وقيل انه غير  
مكروه في النفل والاول اصح واما اطالة الثانية منه على ما قبلها فلا يكره لانه  
شفع آخر ( ويكره ) ايضا في الصلوة ( نزع اقميص ) ونحوه والقلنسوة  
بفتح القاف واللام وضم السين وهى ما يلبس في الرأس ( و ) كذا يكره  
لبسهما ( اذا كان النزع واللبس ) بممل يسير ( وان كان بعمل كثير  
تفسد صلوته ) ويكره ان يشم ) بفتح الشين هو القصيص اي ينشق  
( طيبا ) بكسر الطاء اي ذارايحة طيبة هذا اذا قصده اما اذا دخلت  
الرايحة انفه بغير قصد فلا ( او ان يرمى بزاقه ) البزاق بوزن غراب ماء  
الفم اذا خرج منه ومادام فيه فهو ريق ( او ) يرمى ( بنخامته ) بضم  
النون وهو البلم الذي ينفذ الى الحلق بالنفس العنيف اما من الخيشوم  
او الصدر وانما يكره ذلك اذا لم يضطر اليه اما اذا اضطر بان خرج  
بسعال او تنخخ ضرورى فلا يكره الرمي تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن  
في المسجد والاولى ان يأخذه بطرف ثوبه ( و ) يكره ( ان يروح ) اي  
يجلب الروح بفتح الراء وهو نسيم الريح او الراحة ( بثوبه او بمروحة )

اذا كان لغير عذر ولذا  
فسر القصد بالاختيار  
لئلا يتوهم منه انه اذا  
كان عن سهو وكان معه  
حروف انه لا يفسد لانه  
اذا كان معه حرفان  
وكان بلا ضرورة يفسد  
سواء كان قصدا او سهوا  
لان مفسدات الصلوة  
لا فرق فيها بين السهو  
وعدمه على ما يأتي ان  
شاء الله تعالى لان  
هيتها مذكرة فلا  
يعذر فيها بالنسيان  
( شرح كبير )

بكسر الميم وقع الواو وهذا اذا روج مرة او مرتين فان روج ثلاث مرات متواليات تفسد صلوته لانه عمل كثير (و) يكره ايضا (ان يرفع يده) اي يشمره (الى المرفقين) وكذا الى مادون المرفقين عند ظهور الكفين وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع فيها وهو كذلك اما لو شمر في الصلوة تفسد لانه عمل كثير (و) يكره ايضا (ان لا يضع يده) حالة القيام او الركوع او السجود او التشهد (في موضعها) المسنون المذكور في صفة الصلوة (الا) اي ان لم يضع (من عذر) يمنعه عن الوضع (و) يكره ايضا للصلي (ان يقرأ) القرآن (في غير حالة القيام) من ركوع او سجود او قعود (وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص من ثلاث تسبيحات في الركوع والسجود) لمخالفة السنة في ذلك كله (وان يأتي بالاذكار المشروعة في الانتقالات) متعلق بالمشروعة (بعد تمام الانتقال) متعلق يأتي بان يكبر للركوع بعد الانتهاء الى حد الركوع ويقول سمع الله من حده بعد تمام القيام ونحو ذلك لان السنة ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهائه عند انتهائه (وفيه) اي في الايتان المذكور (كراهتان) احدهما (تركها) اي ترك الانكار (في موضعه) اي موضع الذكر (و) (الآخرى) (تحصيلها) اي تحصيل الاذكار (في موضعه) اي غير موضع الذكر (و) يكره ايضا للصلي (ان يمسح عرقه او) يمسح (التراب من جبهته في انشاء الصلوة او في) قعود (التشهد قبل السلام) لانه عمل لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينه فيؤلمها ونحو ذلك لا يكره لحصول الفائدة وهي دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره لما روى انه عليه السلام كان اذا قضى صلوته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن (ولا بأس للتطوع المنفرد ان يتعوذ) بالله (من النار) عند ذكرها (وان يقول اللهم اجرنا من النار وان يسئل الله تعالى الرحمة عند ذكر آية الرحمة) من الجنة وانواع النعيم (وان يستغفر) اي يطلب المغفرة عند ذكر العفو والمغفرة وما شبه ذلك (وان كان) المصلي المنفرد (في الفرض يكره له ذلك) خلافا للشافعي (واما الامام والمقتدى فلا يفعل) ذلك المذكور من السؤال ونحوه (لا في الفرض ولا في النفل) المشروع بالجماعة كالتراويح (ولا بأس بان يصلي) متوجها (الى ظهر رجل قاعد) او قائم

٩ والاستقاء من البئر والتوضي ويؤيده اطلاق الحديث و اعترض عليه انه يلزمه مثله في علاج المارين يدي المصلي اذا حصل فيه عمل كثير فانه مأمور به بالنص مع انه مفسد عند الكل فاهو الجواب في علاج المار فهو الجواب هنا فالحق فيما يظهر هو الفساد الامر بالقتال والقتل لا يستلزم صحة الصلوة مع وجوده كافي صلوة الخوف ان المني فيها والقتال مفسد مع الا عريه عند الحاجة بل الامر في مثله لا باحة مباشرة وان كان مفسدا للصلوة وعدم الاثم في ذلك بعد ان كان حراما وهذا كما يباح قطع الصلوة لا غائمة ملهوف وتخليص احد من سبب هلاك كسقوط من سطح او غرق او حرق ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له او لغيره على ما ذكره في الخلاصة وغيره اثم قيل استثنى من الحيات الحية البيضاء التي تمشي مستوية لانها من الجان لقوله عليه السلام اقتلوا اذا الطفيتين واياكم والحية البيضاء فانها من



يحدث ) اذا لم يحصل في حديثه لفظ يخاف منه الغلط ويكره ان يصلي الى وجه الانسان الا اذا كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لانقاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة ( او يصلي ) اي ولا بأس بان يصلي ( وبين يديه ) اي قدماه ( محف معلق اوسيف معلق ) لانهما لم يعبداهما احد ( او على بساط فيه تصاوير ) اي صور (و) الحال (انه لا يسجد على التصاوير ) وقيل يكره وان لم يسجد عليها وهذا اذا كانت صورة ذي روح واما اذا كانت صورة غير ذي روح كالشجر ونحوه فبالاتفاق لا تكره وان سجد عليها اي على تصاوير ( ويكره ان يسجد عليها اي على التصاوير ذي الروح للتشبه بعبادتها (و) يكره ايضا ( ان يكون فوق رأسه ) اي رأس المصلي ( في السقف او بين يديه ) اي قدماه قريبا منه ( او بحذاءه ) اي في مقابلته وان لم يكن قريبا ( تصاوير ) مرسومة في جدار او غيره ( او صورة موضوعة او معلقة لان فيه تعظيما لها بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه اهانة لها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس ( واما اذا كانت مقطوعة الرأس يعني ) به ( اذا لم يكن له ) اي للشخص المصور ( رأس ) اصلا ( او كان ) له رأس ( فحما بخيط ) نسجه عليه حتى طست هيئته ( او كانت ) الصورة ( صغيرة ) جدا بحيث ( لا تبدو ) اي لا تظهر ( للنظر ) اذا كانت قائما ( وهي على الارض ) اي لاتين تقاصيل اعضائها ( فلا يكره ) ح ان يكون بين يدي المصلي او فوق رأسه او نحو ذلك لانها لا يعبد فاتفق التشبه بعبادة الصورة

### فروع

لو محواجه الصورة فهو كقطع رأسها بخلاف قطع يديها ورجليها والخط على عنقها بخيط \* وفي الخلاصة المختار ان الصورة اذا كانت على وسادة او بساط لا بأس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها وان كانت على الازار او الستر فكروهم \* وتكره التصاوير على الثوب صلى فيه اولم يصل واما اذا كانت في يديه وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور بثيابه كذا لو كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها و تغييرها انتهى ٩ ولعل المراد بقوله ان كانت في يده كونها معلقة في يده لانه يحسبها يده وفي قوله وان كان يكره اتخاذها نظر ذكرنا وجهه في الشرح

( لاو )

يستوى قتل جميع انواع الجن وقال في الهداية الحيات هو الصحيح احتراز من هذا القول الفقيه ابو جعفر الهندواني وما اختار صاحب الهداية هو اختيار الامام ابي جعفر والطحاوي فانه قال لا بأس بقتل الكل لانه عليه السلام عاهد الجن ان يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم قال الشيخ كمال الدين بن الهمام وقد حصل في عهده عليه السلام وفيه بعد الضرر بقتل بعض الحيات من الجن فالحق ان الحل ثابت ومع ذلك الاولى الامساك عما فيه علامة الجن لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهةهم وقيل ينذرهما فيقول خل طريق المسلمين او ارجى باذن الله تعالى فان ابنت قتلها هذى في غير الصلوة فانها تفسد ولكن لا يحرم كما تقدم في قطع الصلوة لحذوف الضرر ( شرح كبير )

( ولا بأس بالصلوة على الطنافس ) بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طنفسة وهي البساط ذو الحمل ( د ) كذا لا بأس بالصلوة ( على السود وسائر الفروش ) يضمّين جمع فراش وهو اسم لما يفرش عوما ( اذا كان ) الشيء المفروش ( رقيقا ) بحيث يجد الساجد عليه حجم الأرض ( ولكن الصلوة على الأرض بلا حائل ) وعلى ما ابتداه الأرض ( كالخصير والبوريا ) افضل ( لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام مالك فان عنده يكره المجدود على ماليس من جنس الأرض ( ولا بأس بان يكون مقام الامام ) اى موضع قيامه ومحل قدميه فى المسجد ( خارج المحراب و ) يكون ( سجوده فى الطاق ) اى فى المحراب ( و ) يكره ( ان يقوم فى الطاق ) بان يكون قدماه فى المحراب لان فيه التشبه باهل الكتاب فى امتياز الامام بمكان مخصوص وفيه بحث مذکور فى الشرح ٤ ( و ) يكره ( ان يفرد الامام ) عن القوم ( فى مكان اعلى من مكان القوم اذا لم يكن بعض القوم معه ) لما فيه من التشبه المذكور ( وان انفرد ) الامام عن القوم ( بالمكان الاسفل اختلف المشايخ فيه ) قال فى الطحاوى لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب فانهم ائمة يخصون امامهم بالمكان المرتفع وظاهر الرواية الكراهة لان فيه اذراء بالامام ومقدار الارتفاع الذى يحصل به كراهة الانفراد قيل مقدار القامة وقيل ما يقع به الامتياز وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتماد ( ويكره للمقتدى ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد فى الصف فرجة ) يمكنه القيام فيها والمختار انه اذا لم يجد فرجة ان ينتظر الى الركوع فان جاء رجل فيها والا فليقيم وحده اولى من جذب رجل من الصف فى زماننا لغلبة الجهل فربما يقتضى الجهل الى فساد صلوة المجذوب ( و ) كذا ( يكره للانفرد ) وهو المفضل والمتمثل ( ان يقوم فى خلال الصف ) بين المقتدين ( فيصل صلوته ) التى هو فيها ( فيخالفهم فى القيام والقعود ) والركوع والسجود ( و ) تكره ( الصلوة فى طريق العامة ) لانه عليه السلام نهى ان يصلى فى سبعة مواضع فى المزة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفى الحمام وفى معادن الابل وفوق ظهر الكعبة ( و ) تكره الصلوة ( فى الصحراء من غير ستر اذا خاف ) المصلى ( المروء ) اى من ان يراحد ( بين يديه ) تكره ايضا ( فى معادن الابل ) اى مباركها ( و ) فى ( المازلة ) وهو ملقى الزبل اى السرقين ( و ) فى ( الجزرة ) اى فى موضع الجزارة اى ذبح الحيوانات من الغنم وغيرها

٤ الظاهر ان التقيد به باعتبار الغالب وانه لا فرق بين كونه قاعدة او قائما وقوله يتحدث لا فائدة نفي قول من قال بالكراهة بمحضرة المتحدّين وكذا بمحضرة الثائمين وماروى عنه عليه السلام لاتصلوا خلف النائم ولا المتحدّث فضيف وقد صرح عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلى من صلوة الليل كلها وانا معترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يوتر ايقظنى فاوترت روياء فى الصحيحين وهو يقتضى انها كانت نائمة وما فى ٨

( وفي المغتسل ) أى موضع الاغتسال ( و ) فى ( الحمام ) فى ( المقبرة ) لما  
من الحديث ولأن هذه المواضع مواضع النجاسة ( و ) تكره ايضا ( على  
سطح الكعبة ) للحديث المتقدم ( وذكر ) قاضى خان ( فى الفتوى ) انه ( اذا غسل  
موضعا فى الحمام ليس فيه تمثال ) أى صورة ( وصلى فيه لأبأس به ) والاولى  
ان لا يصلى فيه الا للضرورة كخوف القوت ونحوه لاطلاق الحديث واما  
الصلوة فى موضع جلوس الجماعى فقال قاضى خان لأبأس به لانه لانبجاسة  
فيه وكذا قال فى الفتاوى ولأبأس بالصلوة فى المقبرة اذا كان فيها موضع  
اعد للصلوة وليس فيه قبر انتهى كلام الفتاوى ( و ) يكره ( ان يقرأ كلمة  
او كلمتين من سورة ثم يترك ) السورة من غير عذر ( وبدأ ) القراءة ( من سورة  
اخرى ) وكذا لو انتقل الى آية اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا  
واما ان حصر عما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال  
الى آية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى للمعذر هذا ان انتقل  
قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكر يذبحى ان يعود ذكره فى القنبة  
وان لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد ( و ) يكره ( للامام ان يؤم قوما  
وهم له كارهون بخصلة ) أى بسبب خصلة توجب الكراهة او لان فيهم  
من هو اولى منه بالامامة اما اذا كانت كراهتهم بغير سبب يقتضيها فلا تكره  
امامته لانها كراهة غير مشروعة فلا تعتبر ( و ) يكره ايضا للامام ( ان  
يثقل عليهم ) أى على القوم ( بالتطويل ) الزائد على حد السنة فى القراءة  
وسائر الاذكار ( و ) يكره ( ان يجعلهم عن اكمال السنة ) فى تسبيحات الركوع  
والسجود وقراءة التشهد ( و ) يكره ( ان يلجئهم ) أى يحوجهم ( الى الفتح  
عليه ) فى القراءة يعنى اذا ارجع عليه فى القراءة يذبحى ان يركع ان كان  
قد قرأ المقدار المسنون او ينتقل الى آية اخرى ان لم يكن قرأه ولا يحوج  
القوم ان يفتحوا عليه ( و ) يجب ( عليه ) أى على الامام ( ان يقرأ ما تيسر )  
عليه قراءته ( من القرآن ) دون ما هو عسر عليه مما لم يحكم حفظه فان  
عرض له شئ من الحصر ( انتقل الى آية اخرى او يركع ان كان قد قرأ  
ما يكفيه ) وهو قدر السنة وقيل قدر ما يجوز به الصلوة وقيل قدر  
الواجب ( و ) يكره للمصلى ( ان يمكث فى مكانه ) الذى صلى فيه وفيه اشارة  
الى انه لو قام عن مكانه فقرأ وردة قائما او جالسا فى ناحية المسجد لا يكره كما هو  
قول الحلواتى ( بعدما سلم فى صلوة بعدها سنة ) كالظهر والجمعة والمغرب

٧ مسند البزار ( عن  
ابن عباس رضى الله  
تعالى عنه ان رسول الله  
عليه السلام قال نيت  
ان اصلى الى النيام  
والتحدثين مع ان البزار  
قال لا تعله الاعراب  
عباس رضى الله عنه  
فهو محمول على ما اذا  
كانت لهم اصوات  
يخاف منها التغليظ  
او الشغل وفى التامنين  
اذا خاف ظهور شئ  
يضحكه ويكره ان يصلى  
الى وجه انسان وهو  
محل ماروى البزار عن  
على رضى الله عنه انه  
عليه السلام رأى رجلا  
يصلى الى رجل فارم  
ان يعيد الصلوة ويكون  
الامر بالاعادة لازالة  
الكراهة لانه الحكم  
فى كل صلوة اديت مع  
الكراهة وليس للفساد  
ولو كان بينهما ثالث  
ظهره الى وجه المصلى  
لا يكره لانتفاء سبب  
الكراهة وهو التشبه  
بعبادة الصورة  
( شرح كبير )

٩ وفى عدم الكراهة  
فما اذا كانت فى يده  
اشكال لانها تمنعه عن  
سنة الوضع وهو  
مكروه بغير الصورة

والعشاء (الاقدر مايقول) اى قدر قوله (اللهم انت السلام ومنك السلام  
تباركت يا ذا الجلال والاكرام وبه) اى بعدم المكث الا هذا القدر (ورد الاثر)  
عنه عليه السلام على ما تقدم (و) يكره (تقديم العبد) للامامة لان الغالب  
عليه الجهل حتى لو علم انه عالم لا يكره (و) تقدم (الاعرابى) لما قلنا في  
العبد وهو منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب ويلحق بهم  
سكانها من غيرهم كالتركمان والاكراد ونحوهم (و) تقديم (الاعبى)  
لانه لا يمكنه الاحتراز عن التجاسة ولا يتحقق الاستقبال الى القبلة كما ينبغي  
(و) تقديم (الفاسيق) لتساهله في الامور الدينية (و) تقدم (ولد  
الزنا) بناء على ان الغالب فيه الجهل اذ ليس له من يحمله على التعلم حتى  
او يتحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعرابى (و) ان تقدموا  
جاز (يعنى جاز الصلوة ورائهم مع الكراهة ولا تقصد خلافا لما لك في  
الفاسيق اراد محمد بقوله يكره تقدم الاعرابى بالاعرابى الجاهل دون العالم  
على ما قررناه) ويكره النقل قبل صلوة العيد (مطلقا) (و) كذا يكره (بعدها  
في الجبانة) اى الصحراء والمراد بها فناء المصر المعد لصلوة العيد والجمعة  
ولافرق في هذا الحكم بين الجبانة والجامع (ويتنفل) في غير الجبانة اما  
(في مسجد) اى مسجد محلته (او في بيته) يكره (ان دخل في الصلاة وقد  
اخذه غائط او بول) لقوله عليه السلام: لا صلوة بحضرة طعام ولا هو  
يدافعه الا خبثان (وان كان الاهتمام) بالبول والغائط (يشغله) اى يشغل  
قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه (يقطعها) اى يقطع الصلوة ليؤديها  
على وجه الكمال هذا اذا كان في الوقت سعة والا فلا يقطع لان التفويت  
عن الوقت حرام (وان مضى عليه) اى الصلوة فيما اذا كان الاهتمام  
بشغله (اجزاء) اى كفاء فعلها (وقد اساء) وكان آثما لادائه اياها مع  
الكراهة التحريمية (وكذا) الحكم (ان اخذه) البول او الغائط اجزاء  
مع الاساءة (و) يكره (ان تكون قبلة المسجد الى المخرج) اى الخلاء  
(او الى الحمام) او الى القبر وفي الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلى وبين هذه  
المواضع حائل كالحائط وان كان حائط لا يكره (وان صلى في بيته الى الحمام فلا  
بأس) لان الكراهة في المسجد لاحترامه لالكون الصلوة عند التجاسة  
لان جدار الحمام حائل ما لو كان بخلاف ما لو كان التجاسة بين يديه فانه يكره ولو

فكيف بها اللهم الا  
ان يراد ان لا يسكنها  
بل يكون معلقة بيده ونحو  
ذلك والله اعلم وكذا  
في قوله وان كان يكره  
اتخاذهما نظرا لما في  
النسائي وصحح ابن حبان  
استأذن جبرائيل عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال ادخل فقال كيف  
ادخل وفي بيتك ستر  
فيه تصاور فان كنت  
لا بد فاعلا فاقطع رؤ  
سها واقطعها واسأدا  
اجعلها باسطا ولم يذكر  
النسائي اقطعها وسأيد  
وفي البخارى في كتاب  
المظالم عن عائشة رضى  
الله عنها انما اتخذت على  
سهوة لها ستر فيه تماثيل  
فهتكه النبي عليه السلام  
قالت فاتخذت منه  
مرفقتين فكانتا في البيت  
يجلس عليهما زاد احد  
في مسنده ولقد رأيت  
متكئا على احديهما  
وفيها صورة وفي الهداية  
لو كانت الصورة على  
باطم مفروش لا يكره  
لانها تداس وتوطأ  
بخلاف ما اذا كانت الو  
سادة منصوبة وكانت  
على الستر لانه تعظيم لها  
(هرح كبير)

في بيته (و) يكره (المروء بين يدي المصلي) لقوله عليه السلام \* لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه \* وفي رواية اربعين خريفا وهذا (اذ لم يكن عنده) اي عند المصلي (حائل) يحول بينه وبين المار (نحو السترة) اي العصا المركوزة امامه (او الاسطوانة) بضم الهمزة والطاء وهي العمود (او نحوهما) من شجرة او آدمي او دابة او غير ذلك فانه لا يكره المرور من وراء الحائل وانما يكره المرور عند عدم الحائل اذ امر في موضع سجوده هو الاصح وفي النهاية الاصح انه لو صلى صلوة الخاشعين بان يكون بصره حال قيامه الى موضع سجوده لا يقع بصره على المار لا يكره والاو لمختار الدرخصي وما في النهاية مختار فخر الاسلام وان كان يصلي على الدكان فان حاذى اعضاء المار اعضاء المصلي يكره على ما ذكره في الهداية وغيرها هذا في الصحراء اما ان صلى في المسجد فان كان المسجد صغيرا كره المرور مطلقا وان كان كبيرا فقبل هو كالصغير لا يمر بينه وبين حائط القبلة وقيل كالصحراء يمر فيما وراء موضع سجوده وقيل يمر فيما وراء خسين ذراعا وقيل قدر ما بين الصف الاول وحائط القبلة ورجح ابن الهمام ما ذكر في النهاية من غير تفصيل بين المسجد وغيره وينبغي للمصلي في الصحراء ان يتخذ سترة قدر ذراع في غلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها قبالة احد حاجبيه الا ان عينه وان التقى العصا بين يديه ولم يفرزها او خط خطا قبل يحجزه عن السترة وقيل لا وعلى قول الجوزي فليل خط خطا كالحجاب وقيل من جهة يمينه الى شماله واما الوضع ففي الكفاية يضع طولا لاعرضا ليكون على مثال الفرز \* ويدري المار اذا اراد ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين السترة بالاشارة او التسبيح لاهما معا وسترة الامام سترة للقوم ويجوز ترك السترة في موضع يأمن المرور فيه وفي القنية قام في آخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفوف مواضع خالية فلا داخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأتى المار بين يديه

### ﴿ فروع ﴾

يكره ايضا رفع البصر الى السماء في الصلوة وتكره الصلوة بحضرة الطعام ويكره رفع الرأس ووضعه قبل الامام وان يصلي وبين يديه تنور او كانون موقد بخلاف الشمع والسراج والقنديل وفي فتاوى الحجة الاولى عدم

(مواجهة)

لان العبرة لموضع القدم كافي الصيدا اذا كان رجلاه في الحرم ورأسه خارجه فهو صيد الحرم وبالعكس لا ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قدماء في المحراب وعلوا الكراهة بوجهين احدهما التشبه باهل الكتاب في امتياز الامام عن القوم بمكان مخصوص والاخر ان يشبه حاله على من عن يمينه او يساره فلي هذا لو كان يجنبى الطاق عمود ان وراء هما فرجتان بحيث يطلع اهل الجهتين على حاله لا يكره وعلى الاول يكره مطلقا قال الدرخصي هذا هو الوجه يعنى الكراهة في الوجهين قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام ولا يخفى ان امتياز الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه وغاية ما هنالك كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك فانه بنى في المساجد المحارب من لدن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولو لم تكن كانت السنة ان يتقدم ٨

مواجهة السراج ويكره ان يحرف اصابع يديه او رجليه عن القبلة في السجود وكذا كل ما فيه مخالفة السنة او الواجب وفي خزانة الفقه ومن المنهي العدو والهرولة للصلاة ومن المكروه مجاوزة اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة السهو قبل السلام وقالوا لا يكره ستر القدمين في السجود وفيه نظر ٨ ولا تكرر الصلاة مشدود الوسط وقيل تكره والمختار الاول واما اذا صلى وهو مشعر الكم فقليل تكره لانه كف الثوب وقيل لا قال صاحب الفنية وهو الاحوط ولعل مراده قدر ما ينكشف الكفان لا الرفع الى الساعد والمرفق فانه مكروه على مأمور وتكره الصلاة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت المسلم ولم تكن مزروعة فلا ولو اقبل بين الصلاة في ارض الغير او في الطريق فان كانت مزروعة اول كافر فالطريق اولا والا فلهي اولى ولا يجيب في الصلاة احدا بوجه اذا ناداه الا ان استغاث به اياهم فيقطعها كما يقطع لخوف سقوط اجنبى من سطح ونحوه او غرفة او حرقه او سرقة ما قيمته الدرهم له او غيره

### فصل في السنن

المراد بها في هذا الموضع ما ينسب في الصلاة من قول او عمل او لاجلها من غير افعالها (او افعالها) اي اول السنن (الاذان) وهو سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة دون الواجب كصلوة العيدين ودون النواقل كصلوة الكسوف ( اذا صليت بجماعة ) سواء كانت في وقتها او فائتة فان صلوا فوائت متعددة في جماعة اذن للاولى منها واقيم وفي البواقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة اذا صليت متوالية ويستحب الاذان والاقامة لمن صلى وحده في بيته والمسافر الا انه يكره الترك للمسافر فقط كما يكره الترك في الجماعة والجماعة النساء وحدهن وجماعة المعذورين في المصير يوم الجمعة فان الاذان والاقامة مكروهان لهم لكرهية صلواتهم بجماعة ( وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عندنا ) خلافا للثلاثة ( وهو ان يخفص صوته اولا بالشهادتين ثم يرجع فيمد بهما صوته ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان عندنا ) خلافا للثلاثة فانها عندهم فرادى الالفاظ الاقامة عند الشافعي واحد ( ويستحب كون المؤذن طالما بالسنة تقيما فيكره اذان الجاهل والفاسق ) لقوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم

٨ في عحاذاة ذلك المكان لانه يحاذى وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه في غير عحاذاة مكروه وغايته اتفاق المتين في بعض الاحكام ولا بدع فيه على ان اهل الكتاب انما يخصون الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه انتهى ولقائل ان يقول لا يلزم من تخصيص الامام بالتقديم تخصيصه بالمكان على حدة لامكانه مع اتحاد المكان فان المسجد كله مكان واحد فلا يكون في شرعية التقديم دليل على شرعية تخصيص الامام بمكان على الوجه الذي حصصه اهل الكتاب فلم يعلم كون المتين متفقين على هذا الحكم بدليل شرعي فكان تشباها وهو مكروه نعم رده ما لعن بعضهم على ابي حنيفة رحمه الله بانهم يجعل المحراب من المسجد واجاب في الحواشي بان المراد من المسجد هنا موضع سجود الناس ومصلاهم والطاقي ليس بمسجد بهذا الاعتبار انتهى ( شرح كبير )



خياركم ( ويكره اذان الصبي وان كان عاقلاً ) في رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره اذانه اذا كان عاقلاً (و) يكره (التلحين) في الاذان لانه ليس من افعال الاختيار وكذا في القراءة وتحسين الصوت مطلوب والتلحين ان يخرج الحرف عما لا يجوز له في الاداء ( ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة ) لانه المتوارث فيكره تركه ( ويحول يمينا عند سحى على الصلوة وشمالا عند سحى على الفلاح ) في الاذان والاقامة ( ويستدير في المنارة ) اذ لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين ( ويجعل اصبعيه في اذنيه ) لامره عليه السلام بلالاه وقال \* انه ارفع لاصونك \* وان لم يفعل فلا كراهة ( ويكره له التكلم وهو يؤذن ) او يقيم ويستأنف لوتكلم في اثنائه لانه ذكر واحد ( ولا يرد السلام ) لو سلم عليه فيه ( ولا يشمت العاطس و ) يكره ( ان يؤذن قاصدا الا ان اذن لنفسه و ) يكره ( راكبا في ظاهر الرواية الا للمسافر ) وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يؤذن متوجها حيث توجهت دابته (و) يكره ( ان يؤذن جنبا ) في رواية واحدة ولو محدثا لا يكره في احدى الروايتين ( وفي الافادة بسبب الجنابة روايتان ) والاشبه ان يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع ككفي يوم الجمعة دون تكرارها كذا في الهداية ( وتكره الاقامة بلا وضوء ) في المشهور ( وقيل لا ) ويستحب امادة اذان المرأة وتجب امادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل وان مات في اثنان الاذان او الاقامة يجب الاستيناف وكذا ان جن او اغشى عليه اوسبقه الحدث فذهب وتوضأ او حصر ولم يلقنه احدا وخرس فانه يجب ان يستقبل الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه مؤخر ايعود الى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذان العبد والاعراى والاعشى وولد الزنا ولكن غيرهم اولى (و) يكره ( التضعع عند الاذان والاقامة الا من عذر ) لتحصيل الصوت او تحسينه ولا يمشى في الاذان وفي الاقامة فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس به ان كان هو اماما وقيل مطلقا ويترسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالسكوت ويحذر في الاقامة بان يتابع كلماته وتكره مخالفة ذلك حتى لو ظن الاقامة اذا نافرسل فيها ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضيهان وينبغي للمؤذن ان ينتظر الناس وان علم بضعيف مستعجل اقامه ولا ينتظر رئيس الحلة لان فيه رياء وايذاء ويكره ان يؤذن في مسجدين شخص واحد واستحسن التأخرون التثويب وهو العود الى

٧ لما مر من الحديث المتفق عليه لاصلوة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الا خبثان وما في ابى داود رحمه الله لا تؤخر الصلوة لطعام ولا غيره محمول على تأخيرها عن وقتها جمعا بينهما ( شرح كبير )

٨ وذكره ابن الهمام ولعل مرادهم قصد ذلك لانه فعل زائد لافادة فيه اما الوقع بغير قصد فلا وجه للكراهة بل يكره تكلف الكشف لانه اشتغال بما لافادة فيه ( شرح كبير )



الاعلام بعد الاعلام بحسب ما تعارفه كل قوم وخص به ابو يوسف  
 رحمه الله من له زيادة اشتغال بامور العامة كالامير والقاضي والمفتي وينبغي  
 ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلهما والفصل في غير المغرب  
 مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة قراءة اثنتى عشرة آية ونحوها واما  
 في المغرب فعند ابي حنيفة رحمه الله يفصل بسكنة قدر ثلاث آيات قصار  
 او آية طويلة وقيل قدر ثلاث خطوات وعندهما يجلس خفيفة ولا يكره  
 عنده ما قالاه وعندهما ما قاله انما الخلاف في الافضلية ولا يجوز الاذان  
 لصلوة قبل دخول وقتها وجوزه ابو يوسف رحمه الله تعالى والثلاثة  
 في الفجر وتجب الاعادة لو اذن قبله لانه لم يحصل به الفائدة المقصودة منه  
 وهى الاعلام بدخول الوقت والسامع للاذان ينبغي ان يجيب اى يقول  
 مثل ما يقول المؤذن وعند حى على الصلوة وحى على الفلاح يقول لاحول  
 ولا قوة الا بالله ٤ وعند الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت فالاجابة  
 على هذا الوجه قيل واجبة وقيل الواجب الاجابة بالقدم واما باللسان فمستحبة  
 وهو الاظهر وفي الاقامة مستحبة اجاعا وفي التجنيس لا يكره الكلام عند الاذان  
 بالاجاع وان سمع الاذان غير مرة يجب الاول سواء كان مؤذن مسجده  
 او غيره وفي العيون قارى سمع النداء فالافضل ان يمسك ويستمع وقال الرستغفى  
 بعضى فى قراءته ان كان فى المسجد وكذا ان كان فى بيته ان لم يكن اذان مسجده  
 وينبغي ان يقول عقب الاذان ما ورد عنه عليه السلام انه قال \* من قال حين  
 يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة آت محمد الوسيلة  
 والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته انك لا تخلف  
 الميعاد حلت له شفاعتى \* (و) ثانى السنن (رفع اليدين) عند تكبيرة الافتتاح  
 (مع التكبير) وتقدم الكلام عليه فى صفة الصلوة (و) ثالثها (نشر الاصابع  
 عند التكبير) بدون تكلف ضم ولا تقريج (و) رابعا (جهر الامام بالتكبير)  
 وكذا بالتسليم والسلام (و) خامسها (انشاء) اى قراءة سبحانك اللهم الخ  
 (و) سادسها (التعوذ) سابعا (التسمية و) ثامنها (التأمين) لقوله  
 عليه السلام \* من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه \* (و)  
 تاسعها (الاخفاء بين) اى بالاربع المذكورة من الشاء وما بعده (اماما كان  
 المصلى (او مقتديا) او منفردا (و) عاشرها (وضع اليمين) من اليدين  
 (على الشمال) منهما (و) حادى عشرها (كون ذلك) الوضع (تحت السرة)

لرجل) كونه (على المصدر للمرأة و) ثاني عشرها (التكبيرات التي تؤتى بها في خلال الصلوة) عند الركوع والسجود والرفع منه والنهوض من السجود او القعود الى القيام وكذا التسميع ونحوها (و) ثالث عشرها (تسبيحات الركوع و) رابع عشرها تسبيحات (السجود و) خامس عشرها (اخذ الركبتين باليدين في الركوع) حال كونه (مفرجا اصابعه) وهي سادس عشرها (و) سابع عشرها (افتراش الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب) الرجل (اليمنى) موجهة اصابعها نحو القبلة في القعدة للرجل والتورك فيهما للمرأة (و) ثامن عشرها (الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة الاخيرة و) تاسع عشرها (الدعاء) في آخر الصلوة (بما يشبه الفاظ القرآن) والادعية الماثورة (و) تمام العشرين (الاشارة) بالمسحبة (عند) ذكر (الشهادتين ٣ في بعض الروايات كما ذكرنا) في صفة الصلوة (وقد قيل قراءة الفاتحة في الاخيرين في الفرائض) ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب (و) قيل (الخروج) من الصلوة (بلفظ السلام) سنة ايضا والصحيح انه واجب (وقيل السلام عن يمينه واجب ويساره سنة) والاصح ان كليهما واجب (وقيل بعض هذه الافعال) التي ذكرنا انها سنة انما هو (ادب) والاصح ان جميعها سنة سوى ما بينا رجحان وجوبه (وما ذكرنا) يعني في صفة الصلوة (تماسوى ذلك) المذكور هنا من السنن فهو (ادب) ومراده ان ما لم ينص على انه فرض او واجب ولم يذكره هنا كما هو مذكور في صفة الصلوة فهو ادب كإخراج الكفين من الكمين عند التكبير ونحوه وفيه نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء الضبعين وبجافة البطن عن القمطين وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها سنة ايضا

### ﴿ فصل في النوافل ﴾

جمع نافلة وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادة التي ليست بفرض ولا واجب فتم السنة والمستحب والتطوع الغير الموقت (اعلم ان السنة قبل الفجر) اي صلوة الفجر (ركعتان) وهي اقوى السنن المؤكدة حتى روى عن ابي حنيفة رح انها لا يجوز مع القعود لغير عذر لقوله عليه السلام صلوهما ولو طردتكم الخيل ثم الاكد بعدها قيل ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر

٤ واما الحوقلة عند الجمعة فهو وان خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكن ورد فيه حديث مفسر رواه مسلم عن عمر قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال المؤمن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال اشهد ان لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال سحى على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة فحملوا ذلك العام على ماسوى هاتين الكلمتين قال الشيخ كالدين ابن الهمام وهو اى هذا الحمل غير جار على قاعدة لان عندنا المخصص الاول ما لم يكن متصلا لا يخص بل ٧

ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر والاصح ان التي قبل الظهر آكد بعد سنة  
الفجر ثم الباقي على سواء ( واربع قبل الظهر وركعتان بعدها ) لما روى عنه  
عليه السلام انه كان يصلي كذلك ( واربع قبل العصر ) وان شاء ركعتين  
وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة ( وركعتان بعد المغرب ) لقوله عليه السلام  
من صلى في يوم وليلة اثنتي عشر ركعة سوى المكتوبة بنى له بيت في الجنة  
اربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد  
العشاء وركعتين قبل الفجر ( واربع قبل العشاء ) وهي مستحبة ( واربع  
بعدها ) كذا ( وان شأركعتين ) وهما المؤكدة للحديث المتقدم آنفا ( وما ذكرنا )  
من السنة ( قبل العصر والعشاء فذلك مستحب ) كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء  
ويستحب الاربع ( ايضا ) بعد الظهر ( لقوله عليه السلام من حافظ على  
ركعات قبل الظهر اربع بعدها حرمه الله على النار ) ويجوز في الاربع  
بعد الظهر كونه بتسليمية واحدة او بتسليمتين لكن بتسليمية واحدة افضل  
اتفاقا وفي التي بعد العشاء كونها بتسليمية واحدة افضل عندنا بخفيفة رح  
وعندهما بتسليمتين ويستحب الست بعد المغرب لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلا \* كان  
للاوابين غفورا \* واختلف هل الاربع بعد الظهر والعشاء والست  
بعد المغرب سوى المؤكدة او معهما والظاهر الثاني لانه يصدق عليه انه  
صلى بعد الظهر والعشاء اربعا وبعد المغرب ستا والركعتان في ضمن  
ذلك ( و ) ذكر ( في المحيط ان تطوع قبل العصر باربعة وقبل العشاء باربعة  
فحسن لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يواظب عليهما ٩ فلا  
تكونان مؤكدين ( و ) السنة ( قبل الجمعة اربع ) لانه عليه السلام واظب  
على الاربع بعد الزوال في جميع الايام ( وبعدها ) اي بعد الجمعة ( اربع )  
لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا ( وعندنا  
يوسف ) رحمه الله السنة بعد الجمعة ( ست ) وهو مروي عن علي رضي الله  
تعالى عنه والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين ( للخروج من الخلاف

### فروع

لو ترك سنة الفجر او غيرها من المؤكدة قيل يأنم والاصح لا يأنم لكن  
تقوته الدرجات والثواب ويستحق الملامة هذا ان رآها حقا ولم يستخف  
بها ولا يكفر ( واما مسحة الضمى ) اي صلاة الضمى ٨ ( فقد وردت )

٧ يعارض فيجوز فيه  
حكم المعارضة او يقدم  
العام والحق الاول وانما  
قدم العام في مواضع  
لاقتضاء حكم المعارضة  
ذلك في خصوص تلك  
المواضع وعلى قول  
من لم يشترط ذلك انما  
يلزم التخصيص اذالم  
يمكن الجمع بان تحقق  
معارضة العام في بعض  
الافراد بان يوجب  
نفي الحكم المعلق بالعام  
عليها فيخرجها عنه  
وهنا لم يلزم من وعده  
عليه السلام لمن  
اجاب كذلك وقال  
عند الحيلة الحوقة  
ثم هلل في الاخر من  
قلبه بدخول الجنة  
نفي ان يجعل المحيب  
مطلقا ليكون مجيبا  
على الوجه السنون  
وتعليل الحديث  
المذكور بان اعادة  
المدعو دعاء الداعي  
يشبه الاستهزاء كما  
يفهم في الشاهد  
بخلاف ما هو ذكر  
يثاب عليه قاله لا يتم  
اذلا مانع من صحة  
اعتبار المحيب بهاداعيا  
نفسه مخاطبا لهما خفا  
وحضا على الاجابة  
بالفعل ( شرح كبير )

الاحاديث فيها) اى فى قدرها (من الركعتين الى ثنتى عشرة ركعة  
وهى مستحبة روى عن ابى ذر رضى الله عنه انه قال اوصنى يا رسول الله  
قال\* اذا صليت الضحى ثنتين لم تكتب من الغافلين واذا صليتها رابعا  
كتبت من العابدين واذا صليتها ستا لم يتبعك فى ذلك اليوم ذنب واذا  
صليتها ثمانيا كتبت من القانتين واذا صليتها عشرا بنى الله لك بيتا  
فى الجنة\* وروى انه عليه السلام قال\* من صلى الضحى ثنتى عشرة ركعة بنى  
الله له قصرا من ذهب فى الجنة\* ووقت صلوة الضحى من ارتفاع الشمس  
الى ما قبل الزوال ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار (ثم الافضل فى  
صلوة الليل والنهار) من التطوع المطلق (اربع ركعات بتحرمة واحدة)  
وسلام واحد (عنده) اى ابى حنيفة رجه الله (وقالا) اى ابو يوسف  
ومحمد (الافضل فى صلوة الليل ركعتان) بتحرمة وعند الشافعى الافضل  
فى الليل والنهار الركعتان بتحرمة والدلائل مستوفة فى الشرح ٤ (والزيادة  
على ثمان ركعات) بتسليمية واحدة (ليلا وعلى اربع ركعات) بتسليمية  
واحدة (نهارا مكروهة بالاجماع) من اثمتنا لعدم ورود الاثر به ومن  
شرع فى صلوة التطوع او فى صوم التطوع ثم افسدها فعليه قضاء وهما  
عندنا وعند مالك وهو قول ابى بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة  
والتابعين رضى الله عنهم خلافا للشافعى واجدو تحقيقه فى الشرح (وان)  
شرع فى التطوع (بنية الاربع) اى بنية ان يصلى اربع ركعات (ثم قطع) اى  
افسدهما شرع فيه قبل اتمام شفع (لا يلزمه الاشفع) اى الاقضاء شفع عند ابى  
حنيفة ومحمد (رح) خلافا لابى يوسف (رح) فان عنده يلزمه قضاء اربع فى  
رواية ولو افسد بعد اتمام شفع فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه شفع واحد  
عنده وعندهما لا يلزمه شىء وان كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا  
(قالوا هذا) الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع  
بنية الاربع (فى غير السنن) الرواتب كسنة العصر والعشاء (اما اذا  
شرع فى الاربع) الرواتب التى (قبل الظهر) او قبل الجمعة او بعدها  
(ثم قطع) فى الشفع الاول والثانى (يلزمه الاربع) اى قضاؤها بالاتفاق  
لانها لم تشرع الا بتسليمية واحدة ولذا لا يصلى فيها على النبى عليه السلام  
فى القعدة الاولى ولا يستفتح عند القيام الى الثالثة لانهما بمنزلة صلوة واحدة  
(وان شرع فى الاربع) من التطوع سنة كانت او غيرها (ولم يقعد فى) الركعة

٣ وانما قال عند الشهادتين مع ان الاشارة انما هى عند قول اشهدان لا اله الا الله لا عند قول واشهدان محمدا عبده ورسوله ايضا لما ان الاشارة عند اوليهما اشارة عند هما لكونهما من غلبة مقارنتهما كالشئ الواحد (شرح كبير)

(الثانية) أي ترك القعدة الاولى (فسدت صلوته) تلك (عند محمد وزفر رح) لترك فرض وهو القعدة الاولى فانها فرض عندهما في النفل بناء على ان كل ركعتين منه صلوته على حدة (ويقضى) الركعتين (الاوليين) عندهما دون الآخرين لصحتهما (وقالا) أي ابو حنيفة وابو يوسف (لاتفسد) صلوته في الصورة المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء (وكل ركعتين) من النفل (اذا افسدهما فعليه قضاؤهما) فحسب (دون) قضاء (ما قبلهما) وما بعدهما مما لم يفسد لما تقدم ان كل شفع صلوته على حدة الاما تقدم عن ابي يوسف رحمه الله فيما اذا نوى الاربع وشرع اذا افسدها قبل القعود الاول حيث يلزمه قضاء اربع عنده واما المسئلة الملقبة بالثمانية وهي ما اذا صلى اربع ركعات وترك القراءة في كلها او بعضها فالحال في الواقع فيها بين ائمتنا مبنى على قاعدة اخرى مختلفة بينهم وهي ان ترك القراءة في كلتا ركعتي النفل او في احدهما يوجب بطلان التيممة فلا يصح شروعه في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاؤه قضاؤه بافساده ولا يوجب عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وانما يوجب فساد الاداء فيصح شروعه في الشفع الثاني فاذا افسد لزمه قضاؤه ايضا وقول الامام كالاول في الاول وكالثاني في الثاني ثم المسئلة المذكورة وان ذكرت في الهداية وغيرها على ثمانية اوجه لكن باعتبار داخل بعض صورها في بعض فانها تنتهي الى ست عشرة صورة واحدة منها لا يلزم فيها قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي المبنى على القواعد المذكورة خمس عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجميع يقضى ركعتين وعند ابي يوسف رح اربعا \* تركها في الاولى فقط يقضى اربعا وعند محمد نيتين \* قرأ في الثانية فقط كذلك \* تركها في الثالثة فقط يقضى ركعتين اتفاقا \* تركها في الرابعة فقط كذلك \* تركها في الاولى والثانية كذلك تركها في الاولى والثالثة كذلك \* تركها في الثانية والرابعة كذلك \* تركها في الثالثة والرابعة يقضى ركعتين اتفاقا \* تركها في الاولى والثانية يقضى ركعتين وعند ابي يوسف رحمه الله اربعا تركها في الاولى والرابعة كذلك \* تركها في الاولى والثانية والرابعة يقضى اربعا وعند محمد رح ركعتين \* تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك \* ومن احكم القواعد لم يعسر عليه التخرج (ولو اتم) التطوع

٩ اما عدم مواظبته  
على ما قبل العشاء  
فقدر بل لم يروانه  
صلاها فضلا عن المواظبة  
واما على ما قبل  
العصر فلانه قد لا يفهم  
من مجرد قول الراوى  
كان يفعل المواظبة لانه  
يصدق على تكرار  
الفعل بدون المواظبة  
والله سبحانه اعلم والسنة  
قبل الجمعة اربع وبعدها  
اربع اما الاربع بعد  
فلاروى مسلم عن ابى  
هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم اذا صليت بعد  
الجمعة فصلوا الرباعى  
رواية الجماعة الا  
البخارى اذا صلى  
احدكم الجمعة فيصل  
بعدها ربعا والاول  
يدل على الاستحباب  
والثانى على الوجوب  
فقلنا بالنسبة مؤكدة  
جمعا بينهما واما الاربع  
قبلها فلما تقدم في سنة  
الظهر على مواظبته  
عليه السلام على الاربع  
بعد الزوال وهو يشتل  
الجمعة ايضا ولا يفصل  
بينهما وبين الظهر  
( شرح كبير )

(فأما ثم قعد من غير عذر) مبيح للعود في النفل (جاز) فعوده وصحت  
صلوته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما (وان نذر) ان يصلي  
(صلوة ولم يقل) في نذره انه يصلي (فأما او قاعدا يلزمه) اداؤها (فأما)  
صرفا للطلق الى الكامل (وان صلى قاعدا قبل يجوز) ويسقط عنه  
(قياسا) على عدم النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا  
بالنصبص عليه (وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات) يعني اذا  
اشتغل مقدارا من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل الركعات افضل  
من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار مثلا افضل من صلوة اربع فيه  
لان طول القيام مشتمل على كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود مشتملة  
على كثرة الذكر والتسبيح والقراءة افضل من سائر الذكر والتسبيح (ثم  
السنة) المؤكدة التي يكره خلافها (في سنة الفجر) وكذا في سائر السنن هو  
(ان لا يأتي بها محالطا للصف) بعد شروع القوم في الفريضة ولا خلف  
الصف من غير حائل (وان يأتي بها امامي بيته) وهو الافضل (او عند  
باب المسجد) ان امكن بان كان هناك موضع لائق للصلوة (وان لم يمكن)  
ذلك (ففي المسجد الخارج) ان كانوا يصلون في الداخل وبالعكس ان كان  
هناك مسجدان صبيقي وشتوي (وان كان المسجد واحدا فخلف اسطوانة  
ونحو ذلك) كالعمود والشجرة وما اشبههما في كونه حائلا والاتبان بها  
خلف الصف من غير حائل مكروه ومحالطا للصف اشد كراهة (هذا)  
الحكم المذكور (اذا كان) اتيانه بها (بعد الشروع) اي شروع الجماعة  
(في الفريضة) المخالفة اياهم (واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي  
بها في اي موضع شاء) لانتفاء العلة المذكورة وانما قيد المصنف بسنة  
الفجر لان غيرها لا يؤدي بعد شروع الجماعة في الفريضة ٤ بخلاف سنة  
الفجر فانها يجوز اداؤها اذا علم انه يدرك الامام في التشهد وان لم يعلم انه  
يدركه فيه يتركها ويقتدى ولا يقضيها اذا فانت وحدها اصلا لا قبل طلوع  
الشمس لكراهة النفل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت  
بالواجبات الا ماورد به الشرع وهو انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند  
فوتها مع الفرض قبل الزوال ولم يرد في قضائها اذا فانت وحدها بعد طلوع  
الشمس قبل الزوال ولا اذا فانت مع الفرض بعد الزوال وقال محمد رح احب الى  
ان يقضيها اذا فانت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا خلاف

٧ وتسمى الصلوة سبعة  
لحصول التسبيح بها  
اولا شتمها لعلها عليه ولكن  
انما اطلقت في عرف  
الشرع على التطوع  
دون الفرض (شرح  
كبير)  
٤ وقال الشافعي الا  
فضل في صلوة الليل  
والنهار الركعتان بتسليمة  
واحدة ولقوله عليه  
السلام صلوة الليل  
والنهار مثنى مثنى اخرجه  
اصحاب السنن الار  
بعة من حديث ابن عمر  
قال الترمذي اختلف  
اصحاب شعبه فيه فرفعه  
بعضهم ووقفه بعضهم  
ورواه الثقات مرفوعا  
ولم يذكر فيه صلوة  
النهار وكذا هو في  
الصحيحين وقال النسائي  
هذا الحديث عندي  
خطا وفوله في سننه  
الكبرى اسناده جيد  
لا يعارض كلامه هذا  
لان جودة السند لا  
تمنع الخطا من جهة  
اخرى دخلت على  
الثقات ولهذا رواه  
الحاكم في كتابه في علم  
الحديث ثم قال رجاله  
ثقة الا ان فيه علة  
يطول بذكرها الكلام  
انتهى ولهما قوله عليه  
السلام صلوة الليل  
مثنى مثنى ٩

في غير سنة الفجر انهما لاتقضى بعد الوقت اذا فانت وحدها وكذا  
ان فانت مع الفرض في الاصح وتقضى التي قبل الظهر في الوقت في  
الصحيح وتقدم على الركعتين وقيل يؤخر عنهما وتام هذا في الشرح  
ويستحب في سنة الفجر التحفيف ويقرأ في اوليهما مع الفاتحة  
قل يا ايها الكافرون والثانية الاخلاص لانه المروي عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم واختلف هل الافضل تأخيرهما الى قريب الفرض او تقديمهما  
اول الوقت والاحاديث ترجح الثاني واما السنن التي بعد الفريضة فانه  
( ان تطوع بها في المسجد فحسن و ) تطوع بهما ( في البيت افضل )  
وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النواقل ما عدا التراويح وتحية  
المسجد الافضل فيها المنزل ( لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
يصلي جميع السنن والوتر في البيت ) وقال صلى الله تعالى عليه وسلم صلوة المرء  
في بيته افضل من صلواته في مسجدي هذا الا المكتوبة وكره بعض المشايخ  
سنة المغرب في المسجد وقال البعض يأتي بسنة المغرب في المسجد دون  
ماسواها وقال البعض التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال  
المصنف وبه افتى الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشغل عنها اذا رجع  
فان لم يخف فالافضل البيت

### ﴿ ومن السنن ( المؤكدة ) ( التراويح ﴾

جمع ترويح سميت بها كل اربع ركعات منها للاستراحة بعدها وهي سنة  
مؤكدة في الصحيح لانه واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم بين العذر في تركه المواظبة وقال عليه السلام \* عليكم بسنتي وسنة  
الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى \* وقال عليه السلام ان الله فرض عليكم  
صيام رمضان وسنت قيامه ( واقامتها بالجماعة سنة ) ايضا وعن ابي يوسف ررح  
ان امكنه اداؤها في بيته مع مراعاة سننها فهو افضل الا ان يكون فقيها  
يقتدي به والاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه الجمهور لكنهما سنة  
( على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة ) كلهم ( الجماعة ) وصلوا في  
بيوتهم ( وقد تركوا السنة ) وقد اساءوا في ذلك ( وان اقيمت التراويح  
في المسجد ) بالجماعة ( وتختلف ) عنها ( رجل من افراد الناس وصلى  
في بيته فقد ترك الفضيلة ) لا السنة ( فلم ياثم ) في قوله من افراد الناس  
اشارة الى ما تقدم من انه ان كان ممن يقتدي به لا ينبغي له ان يتخلف ( وان صلى

متفق عليه ولا ي  
حنيفة ما روى ابو يعلى  
الموصلي في مسنده ثنا  
شيبان بن فروخ ثنا  
طبيب بن سليمان قال  
قال عروة سمعت ام  
المؤمنين عائشة رضي اب  
تعالى عنها تقول كان  
رسول اب صلى اب  
تعالى عليه وسلم يصلي  
الضحى اربع ركعات لا  
يصلي بينهما بسلام وما  
في الصحيحين عن ابي  
سلمة ابن عبد الرحمن انه  
سأل عائشة رضي اب  
عنها كيف كان صلوة  
رسول الله عليه السلام  
في رمضان قالت ما كان  
يزيد في رمضان ولا  
في غيره على احدي  
عشرة ركعة يصلي  
اربعا فلا تسئل عن  
حسنهن وطولهن ثم  
اربعا فلا تسئل عن  
حسنهن وطولهن ثم  
كان يوتر بثلاث فهذا  
يفيد انه عليه السلام  
كان غالب احواله في  
صلوة الضحى وصلوة  
الليل الاربع بتسليته  
فكان الافضل ولئن  
سلم انه لا يدل على  
الافضلية فلا اقل من  
انه يدل على ٩



في بيته بالجماعة) حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن (لم ينالوا فضل الجماعة) التي تكون (في المسجد) الزيادة فضيلة المسجد و اظهار شعائر الاسلام (وهذا في المكتوبات) اي الفرائض لو صلى جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهي المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل (والاحتياط) في النية فيها (ان ينوي التراويح او) ينوي (قيام الليل او) ينوي (سنة الوقت او قيام رمضان لان المشايخ قد اختلفوا في) جواز (اداء السنة بنية) مطلق (النفل) او مطلق الصلوة (قال بعض المتقدمين لا يجوز) ذلك (وهو قول ابي حنيفة رحمه الله و) قال (بعض المتأخرين) بل عامتهم (يجوز كن صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم تين) اي ظهر (انه كان) اي الشان (قد طاع الفجر قال بعضهم) وهو اكثر المتأخرين (ينوب) ذلك الذي صلاه (عن سنة الفجر وهو قولهما) اي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله بل هو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلهم وتلك الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله شاذة غير ظاهرة (وان شك) بعدما صلى الركعتين بنية صلوة الليل (في طلوع الفجر لا ينوب) ما صلاه عن سنة الفجر (بالاتفاق) لان اليقين لا يسقط بالشك (وان نوى في التراويح صلوة مطلقة فحسب) اي من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة (قالوا) اي بعض المشايخ (الاصح انه لا يجوز) وهو اختيار قاضيان خلاف ما اختاره صاحب الهداية وقد تقدم في بحث النية (ووقته) اي وقت التراويح ذكره باعتبار الفعل والنفل المذكور (بعد العشاء لا يجوز قبلها) سواء كانت بعد الوتر او قبله (وهو المختار) لانها نافلة شرعت بعد العشاء فكانت تبعاً لها كسنتها وقبل وقتها الليل كله ولو قبل العشاء وقبل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم (و) يتنى عليه انه (لو صلى العشاء بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم ان الامام) كان (قد صلى العشاء على غير وضوء) او علم فسادها بوجه من الوجوه (يعيد العشاء والتراويح) تبعاً لها كما بعيد سنتها ولا يلزم اعادة الوتر في مثل هذه الصورة عند ابي حنيفة رحمه الله ان كان صلاها مع التراويح لعدم تبعيته للعشاء عنده وانما يلزم تقديم العشاء للترتيب وعندهما يلزم اعادته ايضاً لانه تبع لها عندهما (و) يتنى على

٩ انتفاء فضيلة النفل  
لانه عليه السلام  
لا يداوم على ترك  
الافضل لا كما قال  
الشيخ كالدين ابن  
العمام انه عليه السلام  
كان يصلي اربعاً كما كان  
يصلي ركعتين فرواية  
بعض فعله اعني فعل  
الاربع لا يوجب  
المعارضة بل المعارضة  
في الافضلية ثابتة  
والترجيح لرجح وهو  
في الاربع لانها احق  
على النفس بسبب  
طول تقيدها مقام  
الخدمة وقد قال  
عليه السلام انما اجر ك  
على قدر نصبك  
فترجح ان الاربع افضل  
(شرح كبير)

انها هل يجوز بعد الوتر ام لا انه ( ان قاتنه ) مع الامام ( ترويحاً او ترويحان )  
 او اكثر هل يقضيها قبل الوتر او بوتر ثم يقضيها ذكر ( في الذخيرة )  
 قال ( اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم بوتر مع الامام ثم يقضى ) ما فاته  
 من التراويح ( وقال بعضهم يصلى التراويح المتروكة ثم بوتر ) ولا شك ان  
 تأخير الوتر اولى وكذلك الانفراد به ( واما الاستراحة ) في اثناء التراويح  
 ( فيجلس بين كل ترويحيتين مقدار ترويح ) اى بعد كل اربع ركعات  
 قدر اربع ركعات وكذا بين الاخيرة والوتر والمراد الانتظار وهو مخير  
 فيه ان شاء جلس ساكناً وان شاء هلك اوسجح او قرأ او صلى نافلة منفرداً  
 وهذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا  
 بعد كل اربع اسبوعاً ويصلوا ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا  
 اربع ركعات ( وان استراح على خمس تسليمات ) عقيب عشر ركعات  
 ( قال بعضهم لا بأس به ) اى لا يكره ( وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك  
 اى يكره تنزيهاً لان ادخال ما ليس بعبادة في العبادة مكروه ومن المكروه  
 ما يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين منفرداً بعد كل ركعتين لانها بعبادة  
 مع مخالفة الامام والصف ( والافضل ) للامام ( تعديل القراءة ) اى تقدير  
 ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة والعدل لئلا يكون احدهما اطول  
 من الاخرى ولم يفعل لا بأس به وانما كان الافضل كون التعديل  
( بين التسليمات ) لئلا يشغل قلبه بالتفكير في ذلك وهو في الصلوة وان صلى قاعداً  
 بغير عذر جاز من غير كراهة وان كان الامام قاعداً بغير عذر والقوم قائمين  
 جاز من غير كراهة ولا يستحب ( ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة فقد  
 على رأس كل ركعتين قدر التشهد جاز ) ذلك عن التراويح وهو الصحيح  
 من مذهب ابي حنيفة رحمه الله وعند البعض يجوز الكل عن تسليمية واحدة  
 وفي ظاهر الرواية يجوز عن اربع تسليمات وقول المص ( ولا يكره ) لانه  
 اكل ( مخالف لما ذكره في الخلاصة وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل  
 بمجرد المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولو لم يقعد على رأس كل ركعتين  
 قدر التشهد لم يجوز الا عن تسليمية واحدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما  
 عند محمد رحمه الله فلا يجوز عن تسليمية ايضا بل تقصد ( واذا شكوا ) اى  
 الامام او القوم ( في انهم هل صلوا بتسع تسليمات ) ثمانى عشر ركعة  
 ( او عشر تسليمات فقيه ) اى حكم هذا الشك ( اختلاف ) بين المشايخ

قال بعضهم يصلون بتسليمية اخرى جماعة وقال بعضهم وترون ولا يصلون بتسليمية اخرى احتراز عن الزيادة على الترويح بالجماعة (والصحيح انهم يصلون بتسليمية اخرى) اي يكملون بها (فرادى الاحتياط) اذ فيه اكمل التراويح بقين والاحتراز عن التنفيل الزائد عليها بالجماعة (وذكر في المتن انه يقرأ في التراويح مقدار ما يؤدي الى تنفير القوم) عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف الفرائض وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء لانها تتبع لها (و) قال (في الفتاوى) نقلا عن بعضهم (يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات) وقال بعضهم وهو في رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا وبه يحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لان عدد جلة ركعات التراويح ستمائة وآيات القرآن ستة آلاف وشئ وفي الهداية وغيرها السنة فيها الختم مرة فلا يترك لكسل القوم واذا كان امام مسجد حية لا يختم فله ان يتركه الى غيره ومنهم من استحب الختم ليلة السابع والعشرين ثم اذا ختم قبل آخره قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لانها شرعت لأجل الختم مرة قبل يصلها ويقرأ فيها ماشاء وسئل ابو بكر الاسكاف يجعل الامام للفريضة قراءة على حدة او يخلط فيجعل البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال يميل الى ما هو اخف على القوم وسئل ايضا عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح ازيد عليه ام يقتصر قال ان علم انه لا ينقل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار وان علم انه ينقل على القوم لا يزيد ويأتى بأشياء في كل شفع وفي شرح الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التشهد واذا غلط فترك سورة او آية وقرأ ما بعده فاستحب ان يقرأ المتروكة ثم يعيد المقرؤة ليكون على الترتيب ولا ينبغي ان يقدم في التراويح الخوشحوان بل يقدم الدودسحوان فان الامام اذا كان حسن الصوت يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير ولو كان الامام حسانا فلا بأس ان يترك مسجده وكذا لو كان غيره اخف قراءة والحسن الكل في قاضيخان (ولوام) رجل (في التراويح ثم اقتدى بأخر في تراويح تلك الليلة لا يكره له) ذلك كما اوصلي المتكوبة اماما ثم اقتدى فيها متفلا وهذا لان صلاة النفل غير التراويح بالجماعة انما يكره اذا كان الامام

اصلا على ما قيل لقوله عليه السلام اذا قيت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة انما خلفاء في سنة الفجر لشدة تأكيدها على مامر على انها لا تقضى والحديث المذكور قد اوقفه ابن عثينة وجماد بن زيد وجماد بن سلمة عن ابي هريرة ولما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود رضي الله عنه انه دخل المسجد وقد اقيمت الصلوة فضلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذلك بمحض حذيفة وابي موسى وقد مر تمامه في اوقات الكراهة فكانت سنة الفجر مستثناة بادلة اخر عارضت حديث ابي هريرة ورجحت عليه فبقى غيرها من السنن على مقتضى الحديث لعدم المعارض نقل السروجي في شرح الهداية عن الحقن واما بقية السنن فان امكنه ان يأتي بها قبل ان يركع الامام اتى بها خارج المسجد ثم شرع في الفرض معه فيوز

والمقننى معاً متفليين وكان على سبيل التداعى بان يجتمع جمع كثير فوق  
الثلاثة حتى لو اقتدى واحد او اثنان لا يكره وفى الثلاثة اختلاف وفى  
الاربعة يكره اتفاقاً ذكره فى الكافى وغيره ولو ام فى التراجيح فى مسجد  
واحد مرتين او صلاها مأموماً فى مسجد واحد مرتين كره وان كان فى  
مسجدين اختلف فيه (واذا بلغ الصبي عشر سنين قام) البالغين (فى  
التراويح يجوز) فى قول نصير بن يحيى (وذكر فى بعض) كتب (الفتاوى  
انه لا يجوز وهو المختار) وقال شمس الأئمة السرخسى هو الصحيح لان فيه  
بناء القوى على الضعيف لان نفل البالغ اقوى شروعه ملزوم بخلاف  
الصبي وان صلى اربع ركعات بتسليمه واحدة ولم يقعد على رأس  
ركعتين منها قدر التشهد (يجزئ) الاربع (عن تسليمة واحدة) اى عن  
ركعتين عند ابى حنيفة وابى يوسف رحهما الله (وهو المختار) والصحيح  
وقيل تنوب عن تسليمتين وان قعد على رأس الركعتين جازت عن تسليمتين  
الاتفاق (واذا فرغ) الام (من) قراءة (التشهد ينظر) بفكره (ان علم انه)  
ان زاد عليه (يقل على القوم لا يزيد الدعوات المأثورة) وفيه اشارة الى انه  
يزيد الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ما قدمناه الا انه يقتصر  
فيها على قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه المفروض عند الشافعى  
وبه تأدى السنة عندنا (واوتدكروا تسليمة) كانوا قد سهوا عنها فتذكروها  
(بعد) ماصلوا (صلوة الوتر) اختلف المشايخ فى انهم هل يصلون تلك التسليمة  
بجماعة او منفردين (قال الشيخ الامام ابو بكر) محمد بن الفضل (لا يصلون)  
تلك التسليمة بجماعة لانها فانت عن محلها (وقال صدر الشهيد يجوز ان يقال  
تصلى) تلك التسليمة (بجماعة) لان وقتها باق وقوله يجوز ان يقال اشارة  
الى انه لا رواية فيها عن الأئمة وقول الصدر اظهر (ولو سلم الامام على رأس ركعة  
ساهى فى الشفع الاول) من التراويح (ثم صلى ما بقى) منها ما بقى (منها) على وجهها  
قبل ان يعيد ذلك الشفع (قال مشايخ بخارى يقضى الشفع الاول لا غير) لان  
فساده لا يؤثر فيما بعده (وقال مشيخ سمرقند عليه قضاء الكل) اى كل التراويح  
لان سلامه وقع سهواً فى جميع الاشفاع فلم يخرج به من حرمة الصلوة وقد  
ترك القعدة على رأس كل من الاشفاع وقد فى واسطها

﴿ فروع ﴾

فاته تروية او تروية اثنان وقام الامام الى الوتر مع الامام ثم يقضى ما فاته

٧ فضيلة السنة والفرض  
ونفى التهمة عن نفسه  
وان خاف فوت ركعة  
معه بخلاف سنة الفجر  
اشتهى فعلى هذا لا  
فائدة فى التقيد ان يقال  
ان الادراك على  
الوجه المذكور نادر  
فلم يعتبر لانه انما يجوز  
فى غير الفجر اذا علم  
ادراكه قبل ركوع  
الركعة الاولى ولا شك  
ان صلوة اربع ركعات  
او ركعتين فيما بين  
شروع الامام الى ان  
يركع الركوع الاول مع  
اتمام الواجبات والسنن  
فى غاية الندرة بخلاف  
سنة الفجر فانه يجوز  
ادائها اذا علم انه يدركه  
فى التشهد عند هاتما  
عند محمد اذا علم انه  
يدرك الركعة الثانية  
كذا قيل بناء على  
الاختلاف فى الجمعة فانه  
يفهم منه ان محمد الا  
يعتبر ادراك ما دون  
الركعة قال ابن الومام  
والوجه اتفاقهم على  
صلاة الركعتين هاتين  
قيماً اذا علم انه يدركه  
فى التشهد ولا شك ان  
اتمام ركعتين خفيفتين  
مع مراعاة السنة  
فيهما قبل اتمام  
الركعتي الفرض مع ٧

٧ مراعاة السنة فيه ليس بنادر بل في غاية الكثرة واما اذا لم يعلم انه يدركه لو صلاها فانه يتركها ويقتدى لان فضيلة صلاة الفرض بالجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانها تفصيل الفرض مع الافراد يسع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتا الفجر ضعفا واحدا منها والوعيد على ترك الجماعة اشد منه على ترك ركعتي الفجر على ما يعرف في موضعه واذا تركها فنقد هما لا تقضى اصلا لا قبل طلوع الشمس لكرهه الفضل فيه ولا بعده لاختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ماورد به الشرع والشرع انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند فوتها مع الفرض قبل الزوال كما في غداة ليلة التعريس ولم يرد في قضائها اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال قال محمد احب الي ان يقضها اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ( شرح كبير )

واذا لم يصل الفرض مع الامام قيل لا يتبعه في التراويح وفي الوتر وكذا اذا لم يصل معه التراويح لا يتبعه في الوتر والصحيح انه يجوز ان يتبعه في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وشرع في التراويح فانه يصلي الفرض او لا وحده ثم يتابعه في التراويح وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح جماعة \* تام المقتدى في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم يدرك قدر ما فاته يشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء ما لم يعلم بفوته \* ولو صلى التراويح قاعدا بلا عذر لا تصح والصحيح الجواز مع الكراهة ولو قد الامام واقتدوا به قياما الصحيح الجواز عند الكل وقيل فيه خلاف محمد رحمه الله ويكره للمقتدى ان يقعد في التراويح حتى اذا اراد الامام الركوع قام واقتدى وكذا يكره ان يصلي مع غلبة النوم عليه بل ينصرف حتى يستيقظ ولو اقتدى على ظن ان الامام يصلي التراويح فاذا هو في الوتر بتمه معه ويضم رابعة ولو افسدها لاشي عليه ( والوتر ثلاث ركعات ) بسلام واحد عندنا ( يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها ) ويستحب قراءة سبع اسم ربك الاعلى في الاولى وقل يا ايها الكافرون في الثانية والاخلاص في الثالثة لا روى ابو حنيفة رح في مسنده عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاول سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ( ويقتدى في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي ) فان عنده القنوت بعد الركوع وليس في جميع السنة بل في النصف الاخير من رمضان فقط والدلائل مذكورة في الشرح والدعاء المشهور في القنوت \* اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونتوب اليك وتوكل عليك وثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد و اليك نسعي ونخفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق \* ويضم قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما \* اللهم اهدني فين هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شرما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت \* ويزيد ان شاء وصلى الله على النبي وعلى آله وصحبه وسلم \* ومن لا يحس القنوت يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة

حسنة وقنا عذاب النار \* اويقول اللهم اغفر لي ويكررها ثلاثا وقيل  
يقول يارب ويكررها ثلاثا ﴿ تنبيه ﴾

لا يقنت في صلاة غير الوتر عندنا وقال مالك والشافعي يقنت في الفجر  
ويحوز عندنا ان وقعت قنّة اوبلية ان يقنت في الفجر قاله الطحاوي  
(ولا يصلي) اي الوتر (بجماعة الا في شهر رمضان) والمراد انه يكره بالجماعة  
خارج رمضان لانه لا يحوز وفي رمضان قيل الافضل الانفراد والصحيح  
ان الجماعة فيه افضل الا ان سنيها ليست كسنية جماعة التراويح (والمسبوق)  
في الوتر (يقنت مع الامام) بناء على ان المقتدى يقنت وهو الصحيح فاذا قنت  
مع الامام (لا) يقنت (بعدها) اي الركعة التي قنت فيها مع الامام لانه قنت في  
موضع القنوت يقين (وان شك انه في) الركعة (الثالثة) من الوتر (ام في)  
الركعة (الثانية) منه ولم يترجح احد الامرين (يبني على الاقل) فيصلّي الركعة  
التي هو فيها (ويقعد ثم يصلي) اخرى (وبقنت مرتين) اي يقنت في كل من  
الركعتين المذكورتين (لان تكرار القنوت في موضعه مكروه) كما في المسئلة  
الاولى (وفي المسئلة الثانية لم يقع احدهما في موضعه) كذا في اكثر النسخ  
وفي بعضها لم يقع الا احدهما في موضعه وهو المناسب والمقصود وكذا الحكم  
لوشك انه في الاولى او في الثانية يقنت في كل ركعة يحتمل الثالثة (وذكر في  
الذخيرة) انه (ان قنت في الاولى او الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة) فهو مخالف  
المسئلة الشك (ولكن بينهما فرق) ٩ وهو ان الساهي قنت على انه موضع  
القنوت فلا يتكرر بخلاف الشاك وفي الخلاصة عن الصدر الشهيد ان الساهي  
ايضا يقنت ثانيا وهو الاوجه وقد حققناه في الشرح (وهل يصلي في آخر

القنوت على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ام لا قال الفقيه ابو الليث يصلي)  
لانهما من سنن الدماء وقد تقدمت الرواية بها في حديث قنوت  
الحسن رضي الله عنه (وذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصلي)  
فظاهر هذا ان الاولى تركها وكلام ابي الليث يدل على ان الاولى الاتيان  
بها وقيل ان صلى في القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا ان صلى في التشهد الاول  
سهوا لا يصلي في الاخير وهو قول لا دليل عليه فلا يعتبر (و) اختلفوا ايضا  
(هل يجهر الامام بالقنوت ام يخافت به قال) الامام ابو بكر (محمد ابن  
الفضل يخافت كذا جرت العادة) اي بالمخافة (في مسجد) الامام  
(ابن حفص الكبير البخاري) والظاهر انه مختاره وهو الاصح وقيل يجهر

٩ وهو ان الساهي  
قنت على انه موضع  
القنوت فلا يتكرر  
بخلاف الشاك الا ان  
هذا الفرق غير مفيد  
اذ لا عبرة بالظن الذي  
ظهر خطأؤه اذا كان  
الشاك بعيد لاحتمال  
ان الواجب لم يقع في  
موضعه فكيف لا بعيد  
الساهي بعد ما يتقن  
ذلك وقد صرح في  
الخلاصة عن الصدر ٣

عند محمد ربح لا عند أبي يوسف وقيل بالعكس (وقال صاحب الذخيرة) برهان الدين (استحسنوا) أي المشايخ والمراد بعضهم (الجهري في بلاد العجم ليتعلموا وقال في الشرح) يعني شرح الأسبجاني (يكون ذلك الجهري) أي جهري القنوت (دون جهري القراءة) فرقا بين الركن وغيره في الصفة ومختار صاحب الهداية وأكثر العلماء هو المحفظة لأنه دعاء والأفضل فيهما إخفاء كما في الثناء والتأمين وسائر الأدعية والاذكار وقولهم ليتعلموا قلنا الصلوة ليست محل التعليم والتعلم والمنفرد بخير بين الجهري والإخفاء والأفضل الإخفاء (و) أما (المقتدى) فهو (مخير إن شاء قنت محفظة) وهو اختيار الأكثرين (وإن شاء أمن وإن شاء سكنت كله) أي كل المذكور من الأمور الثلاثة (مروى على) وجه (الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد ربح) فقيل عند أبي يوسف رحمه الله يقرأ وعند محمد لابل يؤمن وقيل عند أبي يوسف رحمه الله يسكت وقيل بخير عنده وإن شاء سكنت وإن شاء قرأ وعند محمد رحمه الله إن شاء قرأ وإن شاء أمن ومثله عن أبي يوسف رحمه الله أيضا وعنه في رواية يقنت إلى قوله ملحق ثم يسكت وعند محمد رحمه الله يقنت إلى أن يبلغ الدعاء فيؤمن والمقتدى بمن يقنت في الفجر لا يقنت معه عند أبي حنيفة ومحمد ربح بل يقف ساكنا في الأظهر وقيل بقعد وقال أبو يوسف ربح يقنت معه (وإن قنت) المقتدى (وأمن لا يرفع صوته بالاتفاق) حتى لا يشوش غيره

### ﴿ فروع ﴾

أوتر قبل النوم ثم قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا لقوله عليه السلام لا وترين في ليلة ولأنه روى عنه عليه السلام أنه كان يصلي بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس قرأ فيهما إذا زلزلت الأرض وقل يا أيها الكافرون

### ﴿ تنمات من النوافل ﴾

صلوة الكسوف وهي مما أجمع على شرعيتها بالجماعة من غير كراهة وصفتها أن يصلي الإمام الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا إقامة كل ركعة بركوع واحد كسائر الصلوات ويطول فيهما القراءة فيقرأ في كل ركعة منهما نحو البقرة ويخفي القراءة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجهر وعن محمد رحمه الله كقول أبي حنيفة رحمه الله ثم يدعو بعد الصلوة حتى تنجلي الشمس وإن لم يحضر إمام الجمعة صلى الناس فرادى وكذلك خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك عند

٣ الشهيد أنه قال في المسبوق لا يقنت ثانيا وفي الساهي يقنت ثانيا فإن كان في الذخيرة رواية فهي غير موافقة للدراية وتلخيص قاضي خان بأن تكرار القنوت غير مشروع منقوض بالشك اللهم إلا أن يختار في الشاك أيضا أنه يقنت في الأول مما شك فيه ثم لا يمد كما اختاره أئمة بل يحينئذ لا يحتاج إلى الفرق أصلا إلا أن المختار ما قاله أبو حفص الكبير وأبو علي النسفي من أن الشاك يعيد في كل ركعة يحفل أنها ثلاثة وكذا الساهي على ما اختاره الصدر الشهيد والله سبحانه أعلم (شرح كبير)



حدوث فزع من شدة ظلمة اوريدج اونحو ذلك ٤ وعند الائمة الثلاثة  
صلوة الكسوف كل ركعة بركوعين والدلائل مذكورة في الشرح

ومنها صلوة الاستسقاء

اذا دام انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا نسن فيها الجماعة عند ابي حنيفة  
رحمه الله بل يصلون وحدانا ان احبوا والاستسقاء عنده انما هو الدعاء  
والاستغفار وعند محمد رحمه الله بسن ان يصلي الامام او نائبه ركعتين  
كافي الجمعة يحجر بالقراءة في رواية وفي رواية لا يحجر وابو يوسف رح معه  
في رواية وهو الاصح وفي رواية مع ابي حنيفة رحمه الله ويخطب بعدها  
خطبتين عند محمد رح كافي العيدين وهو المشهور عن ابي يوسف رحمه الله  
وعنه في رواية خطبة واحدة ويقوم على الارض لاعلى المنبر ويتكى على  
قوس اوسيف او عصا ويقلب الامام رداءه على قول محمد رح ولا يقلبه على  
قول ابي حنيفة رح واختلف فيه عن ابي يوسف \* واتفقوا على ان السنة الخروج  
الى الاستسقاء ثلاثة ايام متتابعات ان تأخرت السقيا مشاة في ثياب رثة  
منذلين متواضعين خاشعين لله تعالى نا كسى رؤسهم وقد قدموا التوبة  
وردوا المظالم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكرا انهم بصومون  
قبله ثلاثة ايام والدلائل في الشرح والاحسن في صفة قلب الرداء ان امكن  
جعل اعلام اسفل والاجعل يمينه عن يساره ويستحب الدعاء بما ورد عنه عليه  
السلام انه كان يقول \* اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا غيثا مريئا مريئا  
سجاءا مطبقا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلاد والعباد  
والخلق من اللاء واء والضنك ما لا نشكو الا اليك \* اللهم انبت لنا الزرع وار دلنا  
الضرع واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض \* اللهم انا نستغفرك  
انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا \* وفي المرغيناني عن ابي يوسف رح  
ان شاء رفع يديه وان شاء اشار بالسجتين ويخرجون بالصبيان والبهائم ولا يحضر  
معه اهل الكفر ولا يمكنون ان يستسقوا وحدهم (ومنها ركعتا تحية المسجد وفي مختصر البحر  
على ما تقدم في آداب الوضوء ومنها ركعتا تحية المسجد وفي مختصر البحر  
ودخول المسجد بنية الفرض او الاقتداء ينوب عن تحية المسجد وانما يؤمر بنية  
المسجد اذا دخله اغير صلوة ويكفيه لكل يوم ركعتان ولا تكثر بكثر الدخول \*  
ومنها صلوة الاواين بعد المغرب وقد تقدم بيان فضيلة اربع والست وعنه عليه  
السلام \* من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله تعالى له بيتا في الجنة \* ومنها ركعتا

٤ وقال الائمة الثلاثة  
صلوة الكسوف كل  
ركعة بركوعين لحديث  
عائشة وابن عباس  
رضي الله تعالى  
عنهما في الصحين وغير  
هما انه عليه السلام صلى  
لكسوف الشمس  
ركعتين بربيع ركوعات  
واربع سجودات ولنا ما  
خرج ابوداود والنسائي  
والترمذي في الثمائل  
والطحاوي عن عطاء  
بن السائب عن ابيه عن  
عبد الله بن عمرو بن  
العاص قال انكسفت  
الشمس على عهد  
رسول الله فقام عليه  
السلام فلم يكذب ركع ثم  
ركع فلم يكذب يسجد ثم  
سجد فلم يكذب رفع ثم  
رفع ثم فعل في الركعة  
الاخرى مثل ذلك  
واخرجه الحاكم وقال  
صحيح ولم يخرجاه من  
اجل عطاء بن السائب  
انتهى وهذا تريق منه  
لعطاء اخرج البخاري  
مقرونا بابي بشر وقال  
ايوب هو ثقة وروى ٢

الاستخارة من جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل ( اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب \* اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال ما جل امرى وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري او قال ما جل امرى وآجله فاصرفه عنه واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضى به \* قال وينبغى حاجته وينبغى ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة امري وعاجله وآجله ثم يفعل ما ينشعر له صدره وينبغى ان يكررها سبعا \* ومنها ركعتا السفر \* عن معمر بن المقدم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ما خلف احد عند اهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا \* ومنها ركعتا القدوم من السفر \* عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم \* لا يقدم من السفر الا نهرا في الضحى فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه \* ومنها صلوة التسبيح وصفتها علي مارواه الترمذي من رواية ابن المبارك ان يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى آخره ثم يقول خمس عشرة مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم تعوذ ويستمع ويقرأ فاتحة وسورة ثم يقولهن عشر مرات ثم يركع فيقولهن عشر مرات ثم يرفع رأسه من الركوع فيقولهن عشرا ثم يسجد الثانية فيقولهن عشرا ثم يرفع من السجود فيقولهن عشرا ثم يسجد الثانية فيقولهن عشرا ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك وكذا في الثانية والرابعة ففي كل خمس وسبعون تسبيحة ويدو في الركوع بسبحان ربى العظيم وفي السجود بسبحان ربى الاعلى وقيل لابن المبارك ان سها في هذه الصلوة هل يسجد في سجدة السهو عشرا قال لا انما هي ثلثائة تسبيحة \* ومنها صلوة الحاجة \* عن عبد الله بن ابي او في قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم \* من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني آدم فليتوضأ ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين ثم لين على الله ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

٢ ابودود والنسائي وابن ماجه والترمذي والطحاوى عن سمرة بن جندب انه قال بينا انا و غلام من الانصار نرى غرضين لنا حتى اذا كانت الشمس قدر ربعين او ثلاث في عين الناظر من الاق من اسودت حتى آضت كأنها تومئة فقال احدا لصاحبه انطلق بنا الى المسجد ليجد ثمن فوالله شان هذه الشمس لرسول الله عليه السلام من امته حدثا قال فدفعنا فاذا هو بارز فاستقدم فصلى فقام بنا كاطول ما قام بنا فى صلوة قط لا نسمع صوتا ثم ركع بنا كاطول ما ركع بنا فى صلوة قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كاطول ما سجد بنا فى صلوة قط لا نسمع له صوتا ثم فعل فى الركعة الثانية مثل ذلك فوافق تجلى الشمس جلوسه فى الركعة الثانية ثم سلم وقام فحمد الله واثنى عليه وشهد ان لا اله الا

ثم ليقل لاله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين اسئلك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لاتدع لى ذنبا الاغفرته ولاهما الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين \* ومنها صلاة الضحى \* وقد تقدمت \* ومنها قيام الليل \* والخبار فيه كثيرة جدا والصلاة خير موضوع مالم يلزم منها ارتكاب كراهة \* واعلم ان النفل بجماعة على السبيل التداعى مكروه على ما تقدم ماعدا التراويع وصلوة الكسوف والاستسقاء فلم ان كلا من صلوة الرغائب وصلوة البرات وصلوة القدر بالجماعة مكروه ٨ على ما صرح به البزازى وغيره والاحاديث فيها موضوعة صرح به ابن الجوزى وغيره على ما بيناه بتمامه فى الشرح \* فائدة \* قال فى مختصر البحر لو اراد ان يصلى نوافل ينزها ثم يصليها وقيل كما هى وقال شرف الأئمة المكى اداء الفل بعد النذر به افضل من ادائه دون النذر

### فصل فيما يفسد الصلوة

( واذا تكلم المصلى ) فى الصلوة ( بكلام الناس ناسيا او عامدا تفسد صلوته ) والمراد من التكلم التلطف بحرفين او اكثر لا الكلام النحوى وعند الشافعى رحمه الله تعالى الكلام ناسيا لا يفسد وعند مالك واحد الكلام ناسيا او لاصلاح الصلاة لا يفسد ودلنا بقوله عليه السلام \* ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وتماه فى الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام ( بشرط ان يكون مسموعا لنفسه ) اى لنفس المتكلم ( وان لم ) اى ولولم ( يصح ) المتكلم ( حروفه ) اى حروف الكلام ( او ) بشرط ( ان يكون ) المتكلم ( مصححا ) للحروف ( وان لم يسمع الكلام ) يشترط وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى لو لم يصلى تصحيح ولا سماع لا تفسد وان وجد احدهما دون الآخر تفسد ٤ وفيه نظر فقد ذكر فى الحقايق انه ان صحح الحروف ولم يكن مسموع لا تفسد اتفاقا فالصحيح ان المفسد حصول كلا الامرين تصحيح الحروف والسماع لا احدهما على ما حققناه فى الشرح ( وان نام ) المصلى فى صلوته ( فتكلم او ضحك ) وهو نائم ( تفسد ) صلوته كذا فى عامة الفتاوى واختار فخر الاسلام عدم الفساد وقد تقدم فى نواقض الوضوء ( وان ان ) المصلى ( فى صلوته ) بان قال اه بقصر الهمة

٢ الا الله واشهد انه عبده ورسوله قال الترمذى حديث حسن صحيح الى غير ذلك من الاحاديث فى السنن وغيرها وبعضها صحيح بعضها حسن فيعارض ما استدلو به ويرجع عليه بموافقة القياس على انه قد روى عنه عليه السلام انه صلاها بثلاث ركوعات فى كل ركعة وباربع ركوعات فى كل ركعة وكلا الروايتين

فى صحيح مسلم وروى اكثر من ذلك حتى روى انه ركع عشر ركوعات فى كل ركعة فكل جواب لهم عن الزائد على الركوعين فهو جواب لافى الزيادة على الواحد وايضا التعارض والاضطراب يوجب التساقط والرجوع الى القياس على سائر الصلوات او يحتمل على انه عليه السلام لما اطال فى الركوع اكثر من المجهود جدارفع بعض من خلقه على توهم رفعه فرفع الصف الذى وراءه فلما رأى الا ولون انه عليه السلام ٣

مفتوحة ( او تأوه ) بان قال اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو او قال آم بمد الهمزة ( اوبكى ) فيها ( فارتفع بكأوه ) اى حصل منه صوت مسموع ( ان كان ) ذلك الاين او التأوه او البكاء ( من ذكر الجنة ) اى بسبب تذكرة الجنة ( او النار ) او نحو ذلك مما هو من الامور الاخرية ( لم يقطعها ) اى لم تقسد صلوته لانه بمنزلة الداء بالرجة والعفو ( وان كان ) ذلك ( من وجع ) حصل له في بدنه ( او مصيبة ) اصابته في اهله او ماله ( يقطعها ) الابتزلة الشكابة فكأنه قال بي وجع او اصابتنى مصيبة وهو من كلام الناس فيفسدها وعن محمد رح انه ان كان شديدا لوجع بحيث لا يملك نفسه لا تقسد ( ولا فرق ) في الحكم المذكور ( بين قوله اوه ) اى التأوه ( وبين قوله اه ) بالقصر اى الاين عند ابى حنيفة ومحمد رح وهو قول ابى يوسف رح اولاهو ظاهر الرواية عنه ( وقال ابى يوسف رحمه الله آخر الانقسد ) صلوته ( في نحو اه واف وتف ) مما هو مشتمل على حرفين فقط احدهما او كلاهما من حروف الزيادة العشرة يجمعها قولك سألتونىها السين والهمزة واللام والنساء واليم والواو والنون والياء والهاء والالف فقوله اه حرفان كلاهما من الزوائد وقوله اف وتف مخففا حرفان احدهما منها ما لو كانت ثلاثة احرف من الزوائد او غيرها او حرفين من غيرها فتقسد بالاتفاق ( و ) ذكر ( في الملحق ان المصلى اذا السعته الحية فقال بسم الله الرحمن تقسد ) صلوته ( عند محمد رح ) وفي الخلاصة عندهما ( خلافا لابى يوسف رح ) لانه بمنزلة البكاء بالصوت بسبب الوجع ( و ) روى عن محمد رح انه قال ( ان كان المريض لا يملك نفسه ) من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم او ان او تأوه ( لا تقسد ) صلوته وكذا عن ابى يوسف رح لان ما يمكن الامتناع عنه يكون عفوا ( كما لو تحشى او عطس فارتفع صوته وحصل به حروف ) حيث ( لم تقسد ) صلوته بذلك اجبا لعدم امكان الامتناع عنه ( ذكر فى ) الفتاوى ( الخاقانية ) المنسوبة الى قاضى خان ( و ) ذكر ( فى الذخيرة ) انه ( اذا قال المريض يارب او قال بسم الله لما يلحقه من المشقة ) اى الالم ( لا تقسد ) صلوته ولم يذكر خلافا ولا اصح انه قول ابى يوسف رحمه الله وعندهما تقسد كما تقدم ( ولو اجاب ) المصلى لمن قال امع الله اله ( بلا اله الا الله او اخبر ) المصلى بما يسره او بما يسوءه او بما يجهجه فقال ( جوابا للخبر بما يجهجه ) سبحانه الله او

لم يرفع فرما تنتظروه  
على احتمال ان يدركهم  
فلما يتسوا من ذلك  
رجعوا الى الركوع  
فطن من خلفهم انه عليه  
السلام كرر الركوع  
فروا كذلك وكذا  
يحمل روايات الثلاث  
والاربع وغيرها على  
تكرار الرفع من متقدم  
فروا المتأخر فلان انه  
صدر منه عليه السلام  
سيما وهو حال ذهول  
ودهشة بحصول الامر  
المفزع مع زيادة  
الاطالة والله سبحانه  
اعلم ( شرح كبير )

قال جوابا للخبر بما يسه ( الحمد لله او ) قال جوابا للخبر بما يسوءه ( لاحول ولا قوة الا بالله تقصد ) صلوته ( عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ) له انه ذكر فلا تقصد الصلوة ولهما انه قصد به الجواب فصار ككلام الناس ( وذكر ) القاضي الامام ( فخر الدين ) في الجامع الصغير ( قوله ) اى قول محمد رحمه الله ( اجاب ) يعنى قيل له هل اله غير الله فقال لا اله الا الله ولو اراد اعلامه انه في الصلوة لا تقصد ( ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال جوابا ان الله واناله راجعون قيل تقصد اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور ( ولو عطس ) المصلى ( فقال الحمد لله لا تقصد ) صلوته لانه لم يتغير بقصدته عن كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن ابي حنيفة رحمه الله ان هذا اذا جد في نفسه من غير ان يحرك شفتيه فان حرك فسدت والاول هو الظاهر ثم الذى ينبغي للعاطس هو ان يسكت وقيل يحمد في نفسه ( ولو عطس ) رجل آخر فقال المصلى ( الحمد لله يريده ) اى مريدا ( استفهامه ) اى طلب الفهم ( للعاطس ) اى يريد ان يفهم الحمد ويذكره اياه ( تقصد ) صلوة الحامد لقصدته التفهيم وهذا يخالف لما في الهداية وغيرها من انها لا تقصد لكن ذكر في الفقيه عن ابي حنيفة رحمه الله رواية انها تقصد والاصح انها لا تقصد لانه لم يتعارف جوابا واما لو قال للعاطس یرحك الله فانها تقصد الا في رواية شاذة عن ابي يوسف رحمه الله ولو عطس رجل ( في الصلوة فقال له آخر یرحك الله فقال المصلى ) العاطس ( آمين تقصد ) صلوته لانه اجابة ولو كان يجنب المصلى العاطس مصل آخر فقال رجل ليس في الصلوة یرحك الله فقال المصليان آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابة لصلوة الآخر لان تأمينه ليس بجواب كذا في فتاوى قاضيهان ( وان فتح المصلى على من ليس معه في الصلوة ) سواء كان في صلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير امامه ( تقصد ) صلوته لانه تعلم ان تعلم وهو من كلام الناس هذا ان قصد الفتح اما لو قصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح للقارى لا تقصد وشرط في الاصيل للفساد التكرار بان يفتح مرة بعد اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير وهو الصحيح ( وان فتح على امامه ) فقد ( قيل ان فتح بعد ما قرأ الامام مقدار ما تجوز به الصلوة تقصد صلوة الفاتح ) وان اخذ الامام بقوله تقصد صلوة الكل وهو القياس ( والصحيح انه لا تقصد ) صلوة الفاتح ولا صلوة الامام

٨ وقد ذكر والكرهاها  
وجوها منها فعلها  
بالجماعة وهى نافذة ولم  
يرد به الشروع ومنها  
تخصيص سورة الا  
خلاص والقدر ولم يرد  
به الشروع ومنها  
تخصيص ليلة الجمعة  
دون غيرها وقد ورد  
النهي عن تخصيص  
يوم الجمعة بصيام وليلة  
قيام ومنها ان العامة  
يمتقدونها سنة من  
سنن النبي عليه السلام  
فيكون فعلها سبيل الكذب  
بهم عليه عليه السلام  
قلت بل كثير من العوام  
ببلاد الروم يمتقد  
ونها فرضا وكثير منهم  
يتركون الفرائض ولا  
يتركونها وهى المصيبة  
العظمى ومنها ان فعلها  
يغرى قاصد وضع  
الاحاديث بالوضع  
والافتراء على النبي  
عليه السلام ومنها ان  
الاشتغال بعد السور  
بما يخجل ٧

ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لاصلاح صلاته لاحتمال ان يجرى على  
لسان الامام ما يفسدها لولم يفتح عليه والصحيح انه ينوى الفتح دون  
القراءة لانه ممنوع عنها لاعتنه ( وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه )  
المؤتم ( بعد الانتقال ) فقد قيل ( تقصد صلوة الفتح وان اخذ الامام بقوله  
تقصد صلوة الكل ) لانتفاء الحاجة وعامة المشايخ على عدم الفساد مطلقا  
وهو الصحيح قاله في الكافي الان الاولى ان لا يعمل بالفتح وللإمام ان لا يجتمع  
اليه بل يركع اذا جاء آوانه او ينتقل الى آية اخرى ذكره في الهداية والمراد  
بآوانه بعد قراءة ما تجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد قراءة المستحب  
وهو الظاهر قاله ابن الهمام في شرح الهداية والاولى ان يراد بآوانه بعد  
قراءة قدر الواجب ( وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح تقصد )  
صلوته لانه تعلم وهو عمل كثير ( وان اكل ) المصلي في صلوته ( او شرب  
حامدا او ناسيا ) انه في الصلوة ( تقصد ) صلوته لانه عمل كثير لا يعذر  
بالنسيان لان هيئته مذكرة بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثير والقليل  
اذا لم يكن بين اسنانه حتى لو ابتلع سمسة من الخارج تقصد ( وكذا )  
يفسدها ( العمل الكثير ) مما ليس من اعمالها ولم يكن لاصلاحها ( وكل  
عمل لا يشك ) بسببه ( الناظر ) الى المصلي ( انه ليس في الصلوة فهو )  
عمل ( كثير ) وما دون ذلك بان يشك انه في الصلوة ام لا فهو قليل ( وقال  
بعضهم كل عمل يعمل باليدين ) عرفا وعادة ( فهو كثير ) ولو قدر انه عمله بيد  
واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل مالم يتكرر ولو وقع  
انه عمله باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليد والاول اعلم  
( وذكر في المتن انه لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين ) اى حقيقة  
( ولكن تعتبر القلة والكثرة ) اما باعتبار غلبة ظن الناظر او لكونه مما  
يعمل في العادة باليدين او بيد واحدة وقيل ان استكثره المصلي فكثيره والا  
فقليل وعامة المشايخ على القول الاول وهو المختار ( ولو ادهن المصلي  
بدهن اخذه من اناه او كان في يده فاخذه بيده الاخرى فدهن به ( رأسه )  
اولحيته او غيرهما من جسده ( او سرح شعره ) سواء كان شعر رأسه  
اولحيته ( تقصد ) صلوته وكذا لو اكتحل او اخذ ماء الورد فجعل على  
شئ من اعضائه ( ولو كان الدهن او نحوه في يده فمسحه برأسه ) او بعضه  
آخر من غير ان يأخذه باليد الاخرى ( لا تقصد ) صلوته لانه عمل قليل

بالشروع والتدبر وهو  
خالف للسنة ومنها ان  
في الصلوة الرغائب  
للسنة في تعجيل الفطر  
ومنها ان سجدتها  
مكروهتان اذ لم يشرع  
التقرب بسجدة مفردة  
بلا ركوع غير سجدة  
التلاوة عند ابي حنيفة  
ومالك رحمهما الله و  
عند غيرهما غير سجدة  
الشكر ومنها ان الصحابة  
والتابعين ومن بعدهم  
من الائمة المجتهدين  
رحم لم يتقل عنهم هاتان  
الصلتان فلو كانتا مشروعتين  
لما فاتا السلف  
( كبير شرح )  
٤ لكن كون اللفظ  
كلما مسموعا مع عدم  
تصحیح حروفه متعذر  
فلافائدة في ذكر اللهم  
الا ان يريد به بعض  
الالفاظ التي يخاطب  
بها بعض الحيوانات  
كاللفظ الذي تستدعي  
به الهرة والكلب وما  
يساق به الحمار فانها  
الفاظ مسموعة من غير  
تصحیح حرف لكن هـ

(وان جلت المرأة) في الصلوة (صيا فارضته تقصد) صلوتها لانه عل  
 كثير (وان مص صبي ثدى امرأة) تصلي ينظر (ان خرج) بمصه منها  
 (البن تقصد) صلوتها لانه ارضاع وهو عمل كثير ولا يشترط فيما يفسد  
 الصلوة اختيار فان من دفع فمسي ثلاث خطوات بسبب الدفع من غير  
 ان يلك نفسه تقصد صلوته وكذا لو جل رجل المصلي فوضعه على الدابة  
 لو اخرجته من مكان الصلوة (والا) اي وان لم ينزل منها اللبن (فلا)  
 تقصد صلوتها هذا ان مص مصة او مصتين فان مص ثلاث مصبات تقصد  
 وان لم ينزل ذكره قاضيان وغيره (وان صافح) المصلي احدا (بيده يريد  
 بها السلام تقصد) صلوته (ولو رفع العمامة او القلنسوة من رأسه ووضع  
 على الارض او رفع من الارض ووضع على رأسه او نزع القميص او تعمد)  
 وفعل كل واحد من المذكورات (بدواحدة) من غير تكرار متوال (لا تقصد)  
 صلوته (ولكن يكره) ذلك اذا كان بغير عذر اما في رفع العمامة ووضعها  
 فظاهر واما نزع القميص فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما التعمد فالذكر  
 في الفتاوى انه مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تحمرت وان انقض كور  
 عمامة فسواء مرة مرتين لا تقصد لانه يحصل بيد واحدة فينبغي ان يحمل  
 ما ذكرهنا على هذا ولو وضع العمامة على رأسه خوفا من البرد او الحر  
 ان يضره لا يكره لانه يهذر وكذا لو اصاب ثوبه او عمامته نجاسة فنزع  
 لاجلها وذكر في فتاوى اللجنة ان رفع القلنسوة او العمامة بعمل قليل اذا  
 سقطت افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت او احتاج  
 في رفعها الى عمل كثير (ولو ضرب انسانا بيد واحدة) من غير آلة (او)  
 ضربه (بسوط) ونحوه (تقصد) صلوته (كذا) ذكره (في المحيط) وغيره  
 لانه مخاصمة او تأديب او ملاعبة وهو عمل كثير (وذكر في الذخيرة ان المصلي  
 على الدابة اذا ضربها لاستخراج السير) اي لطلب سرعة سيرها (تقصد)  
 صلوته وهو يتناول الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان (وبعض)  
 المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تقصد وان ضربها ثلاث  
 مرات متواليات اي في ركعة واحدة هكذا قيد في الخلاصة (تقصد)  
 وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار ليصير عملا كثيرا بخلاف  
 ضرب الانسان فان الضرب في حقه بمنزلة التعليم او الاعلام وهو مفسد  
 (وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط فهشها) اي نشطها

ه حينئذ يكون مخالفا  
 لما ذكره الزاهدي  
 في القنية وفي شرحه  
 للقدوري انه لو استعطف  
 هرة او كلبا او ساق  
 حمارا او وقفه بلفة اهل  
 الرستاق من مجرد  
 صوت ليس معه  
 حروف مهجاة لا تقصد  
 وفي الخلاصة ايضا اعناه  
 وكذا قوله او يكون  
 مهججا وان لم يسمع  
 مخالف لما ذكره  
 في الحقائق من انه لو  
 سمع الحروف ولم يسمع  
 نفسه لا تقصد اتفاقا  
 وتقدم ما يؤيده من ان  
 سمع الحروف من غير  
 سماع لا يعتبر كلاما على  
 الصحيح فعمل ان السماع  
 من غير سمع الحروف  
 غير مفسد لانه مجرد  
 صوت وكذا سمع  
 الحروف بدون سماع  
 غير مفسد لانه مجرد  
 ايماء الى الحروف  
 بالمضلات على ما مر  
 (شرح كبير)



وحرکها به للسير ( وفي نسخة ) من نسخ الذخيرة بدل فہشها ( فہياً ہا  
 بہ ) ای اصلحها للسير ( او تحسها لاتفسد ) صلوتہ بذلك اذالم يتكرر ثلاثا  
 متواليات وهو موافق للقول الذي قبلہ ( ولو ہدی بہ ) ای بالسوط ای  
 ارشدها بالایماء بہ الى الطريق ای حرکة لاجل ذلك ومنہ سمیت  
 العصا بالہادیة ( وضربہا ) مع ذلك ( تفسد ) صلوتہ لان فیہ تعلیما  
 وضربا فكان علاکثیرا ( وان حرك ) المصلی الراکب ( رجلا واحدة )  
 لاجل السوق لاعلی الدوام بل مرتین فی الركعة الواحدة ( لاتفسد )  
 صلوتہ ( وان حرك ) کلنا ( رجلہ معاتفسد ) اعتبارا لہما بالیدین ( وقال  
 بعضهم ان حرك رجلہ معاقبلا ) ای ضعيفا بحيث لا یدرکہ الفیر الا بالتأمل  
 ( لاتفسد ) اذالم یوال التکرار ( و ) روی ( عن ابی بکر انه اجاب فی )  
 مسئلة ( من قال لہ ) ای للمصلی ( کم صلیتم فاشار الیہ المصلی یدہ ) باصبعین  
 منہا ( الی انہم صلوا رکعتین ) او ثلاث الی انہم صلوا ثلاثا ونحو ذلك  
 ( لاتفسد ) صلوتہ لانه عمل قليل ومثله مروی عن عائشة رضی اللہ عنہا  
 ( وان کتب ) المصلی ما یستدین ای یظهر ( حروفہ ان کان اقل من  
 ثلاث کلمات لاتفسد ) صلوتہ لانه عمل قليل وكذا ان کتب ما لا یتستدین  
 حروفہ بان کتب علی ہواء او باصبعۃ جافة علی نحو ثوب او حجر لاتفسد  
 صلوتہ بل تکرہ لانه عبث وینبغی ان یقید بما اذا لم یکثر بحیث یظنہ الناظر  
 انه لیس فی الصلوة ( وان زاد ) فی کتابۃ ماتستدین حروفہ علی اقل  
 من الثلاث بان کان ثلاثا واکثر ( تفسد ) لانه کثیر ( وفي الملتقط ولوقال المصلی  
 مثل ما قال المؤذن تفسد ) صلوتہ اذا قصد اجابة المؤذن خلافا لابی یوسف  
 رحمہ اللہ ( و ) قال ( فی ) الفتاوی ( الخاقانیۃ ان اذن فی الصلوة یرید بہ )  
 ای بالتأذین ( الاذان ) ای الاعلام بدخول الوقت ( تفسد ) صلوتہ عند  
 ابی حنیفة رحمہ اللہ ( وقال ابو یوسف رح لاتفسد ما لم یقل حی علی  
 الصلوة حی علی الفلاح ) لانه اعلام وعند ابی یوسف رح هو ذکر لکن الجعلة  
 خطاب ( ولو سمع ) المصلی ( اسم اللہ تعالی فقال جل جلالہ ) او نحو ذلك  
 من الفاظ التعظیم ( او سمع اسم النبی ) صلی اللہ تعالی علیہ وسلم ( فقال صلی  
 اللہ تعالی علیہ وسلم ان اراد ) ای قصد بذلك ( اجابته ) ای اجابة ذکر  
 الاسم ( تفسد ) صلوتہ لاجل ذلك القصد ( وان لم یرد بہ الجواب ) بل  
 قصد نساء و صلوة علی سبیل الاستیناف ( لاتفسد ) لانه لا ینا فی الصلوة

٩ بناء علی ما تقدمت  
 الاشارة الیه من انه  
 یقول ان ما تکلم بہ ذکر  
 بصیغته فلا تتغیر بمرتبته  
 لان الفسد للصلوة  
 الملفوظ لا عزیمۃ  
 القلب حتی لو تفکر  
 فرتب فی نفسه کلاما او  
 شعر الا تفسد ما لم یدکر  
 لسانہ وکذا لو کان کلاما  
 بصیغته لا یصیر نساء  
 و ذکر اربعین معہ وکذا  
 لو قصد اعلامہ انه  
 فی الصلوة لاتفسد مع  
 انه قصد بہ افادۃ معنی  
 لم یوضع لہ وھیاقو  
 لان انه اخرجه عرج  
 الجواب وهو صالح  
 لہ لانه یتعمّل فی  
 موضعه عرفا فحصل  
 جوابا کثثیت  
 العاطس والكلام  
 یتبی علی قصد المتکلم  
 کالدخول علیہ من اسمہ  
 یحیی کان ین یدبہ کتاب  
 فقال وهو فی الصلوة  
 یا یحیی خذ الکتاب  
 واراد بہ خطابه او مر بہ  
 من هو اسمہ موسی  
 وفي یمینہ شیء فقال لہ  
 وماتک یمینک یا موسی  
 واراد سؤاله او کان  
 فی سفینۃ وابنہ  
 خارجها فقال یا بنی  
 اربک معنا حیث تفسد  
 صلوتہ ٨

(ولو انشأ) أي رتب ونظم (شمر أو خطبة) لكن يفكره (ولم يتكلم بلسانه لا تقصد) صلوته لانها لا تقصد بمجرد افعال القلب (و) لكن (قدساء) اشد الاساءة لتركه الخشوع واشغال قلبه بغير الصلوة خصوصا ما ليس من جنس العبادة (ولورد) المصلي (السلام بيده أو برأسه أو طلب منه شئ فإومى برأسه) أو عينيه أو حاجبيه أي قال نعم أو لا فان صلوته (لا تقصد) بذلك وكذا لو اراه انسان درهما وقال اجيد هو فإومى بنعم أو لا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس ان يتكلم الرجل مع المصلي قال الله تعالى \* فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب الآية وفي احكام القرآن للحوائى ولا بأس للمصلي ان يحجيه برأسه اما لو قيل للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فجانب المصلي فوسعه له تقصد صلوته لانه امثل فيها غير امر الله وينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه (ولو قال) في الصلوة (اللهم اكرمني اوقال) اللهم (انم على او) قال اللهم (اصح امرى او) قال (اللهم ارزقني العافية او) قال (اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات لا تقصد) الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات ٤ والاصل ان كل ما يستحيل طلبه من الخلق فالدعاء به لا يفسد وجعل في الهداية اللهم ارزقني من قبل ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم بانه مفسد والظاهر انه لا يفسد اذا اطلقه وان قيده بالمال ونحوه تقصد واما قوله اللهم اكرمني او انعم علي فهو على اختيار صاحب المحيط لا تقصد لان معناه موجود في القرآن والختار ان ماهو موجود في القرآن او في الحديث لا تقصد وما ليس في احدهما اعتبر فيه الاصل المتقدم (ولو قال اغفر لآخرى ففيه اختلاف المتأخرين) والظاهر عدم الفساد (ولو قال اللهم اغفر لعمرى) او نحو ذلك (تقصد) اتفاقا لعدم وجوده في القرآن ولا في المأثور وعدم استحالة طلبه من الخلق (ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك او جنتك او حج بيتك لا تقصد) لانه لا يطلب من الخلق (ولو قال اللهم ارزقني دابة او كرما) او زوجة او نحو ذلك (او اللهم اقض ديني تقصد) لعدم استحالة طلبه من الخلق (ولو نظر) المصلي (الى كتاب) او مكتوب (وفهم) ما فيه (ان نظر غير مستفهم) أي غير قاصد لفهم ما فيه (لا تقصد) صلوته (بالاجاع وان نظر اليه مستفهما) أي

٨ في ذلك كله اجاعا  
قال الشيخ كمال الدين  
بن الهمام واقرب ما  
ينقض كلامه ما وافق  
عليه من الفساد بالفتح  
على غير امامه فهو قرآن  
وقد تغير الى وقوع  
الفساد به بالعزيمة انتهى  
واما قصد الاعلام انه  
في الصلوة بالتسبيح و  
نحوه فقد خرج بقوله  
عليه السلام اذا ثابت  
احدكم نائبة وهو في  
الصلوة فليست حديث  
اخرجه الستة لالانه  
لم يتغير بعزمته فيبقى  
ماوراء على المنع عما  
هو من كلام الناس  
الثابت بحديث معاوية  
بن الحكم ونحوه ومناط  
كونه من كلام الناس  
كونه لفظا فيده معنى  
ليس من اعمال الصلوة  
لا كون وضع الالافاة  
ذلك وهذا كذلك  
(شرح كبير)

قاصدا لفهم ما فيه فقد (ذكر في الملتقط) انها (تفسد) وهو مروي عن محمد ربح (وذكر في الاجناس) انها (لا تفسد عند ابي يوسف رح وبه اخذ مشايخنا) والصحيح انها لا تفسد بالا جاع ذكر في الهداية والكافي (وان قرأ) المصلي القرآن (من المصحف او من المحراب تفسد) صلوته (عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما) فان عندهما لا تفسد لكنه يكره لما فيه من التشبه باهل الكتاب وانما تفسد عند ابي حنيفة رح لان فيه تقليب الاوراق وهو عمل كثير اولان فيه تعلا وهو عمل كثير ولا فرق على قوله بين القليل والكثير وقيل لا تفسد مالم يقرأ قدر الفاتحة وقيل مالم يقرأ آية وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا لما قرأه فان كان حافظا له لا تفسد بالا جاع اعدم التعلم (ولو اخذ) المصلي (حجرا فرمى به طيرا) او نحوه (تفسد) صلوته لانه عمل كثير (ولو كان معه حجر فرمى به الطائر) او نحوه (لا تفسد) لانه عمل قليل وقد اساء لاشتغاله بغير الصلوة ولو رمى بالحجر الذي معه انسانا ينبغي ان تفسد كما لو ضربه بسوط او بيده لما فيه من المحاسبة (و) قال (في الاجناس ان رمى باطراف اصابعه واحدا) اي حجرا واحدا (لا تفسد) وكذا لورمى بحجرين لانه عمل قليل (وان رمى بسهم تفسد) لانه كثير (ولو حك) المصلي (جسده مرة او مرتين) متواليتين (لا تفسد) لقلته (وكذا) لا تفسد (اذا فعل) الحك (مرارا غير متواليات) بان لم يكن في ركن واحد (ولو فعل) ذلك (مرارا متواليات تفسد) لانه عمل كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة لا تفسد لانه حك واحد كذا في الخلاصة (وذكر في الاجناس اذا قتل القملة مرارا) بقتلات متعددة او قتل قلات متعددة (ان قتل قلا متداركا) بان لم يكن بين كل قتلين قدر ركن (تفسد) صلوته (وان كان بين القتلات فرصة) اي مهلة قدر ركن (لا تفسد) لكن (الكف عنه افضل وكذا) لا تفسد الصلوة (لوروح المصلي بمروحة او بثوته مرة او مرتين) ولوروح مرات متواليات تفسد على نسق ما تقدم (ولو تنحج) المصلي (بريده اعلامه) اي اعلام الطالب له (انه في الصلوة وسمع حروفه) اي حروف التنحج وكذا ان سمع منه حرفان نحو اح بالفتح او الضم (او تنحج لتحسين الصوت متعمدا) بان لم يكن مضطرا اليه (تفسد) صلوته (عند ابي حنيفة وابي يوسف رح) كذا ذكره في الاجناس وصوابه عند ابي حنيفة ومحمد ربح كما هو في جميع الكتب والفساد قول اسمعيل الزاهدي واليه مال صاحب

٤ والاصل ان ما يستحيل عليه من الناس وكان في القرآن او مأثورا لا تفسد وفي الجامع الصغير لم يشترط كونه في القرآن ولا كونه مأثورا بل قال ان كان يستحيل سؤاله من الخلق لا تفسد وما لا يستحيل سؤاله من الخلق تفسد وجعل في الهداية قوله اللهم ارزقني مما لا يستحيل سؤاله من الخلق لقولهم رزق الامام الجند قال ابن الهمام وقد رجح عدم الفساد لان الرزاق في الحقيقة هو الله سبحانه ونسبته الى الامير مجاز انتهى وهذا لان الرزق المطلق عند اهل السنة هو ما يكون غداء للحيوان ويستعمل لمطلق ما يعطى مجازا وايصال ما يكون غداء للحيوان ليس في وسع المخلوق وانما في وسعه ايصال ما يكون سببا لذلك كالمال خلاف واذا تقرر هذا الرزق ما لا تفسد بلا اول لذالو قيده به بان قال ٧

١٧ كرمي اوالم على  
لاشك ان لا يستحيل  
سؤاله من اتلقا اذ  
يقال اكرم فلان  
فلانا والم فلان على  
فكان ينبغي ان يفسد  
الا ان صاحب المحيط  
ذكرهما عن الاصل  
من جهة ما لا يفسد  
وانه احتبان ان يكون  
معناه في القرآن وهذا  
مما معناه في القرآن  
مثل واذا انعمنا على  
الانسان فاما الانسان  
اذا ما ابتلاه ربك فاعلم  
ولا يزيد عليه اللهم  
زوجني مع ان معناه  
في القرآن اذ ليس  
في القرآن تزوج  
مطلق الانسان كافي  
الا كرام والاعنام  
فليتأمل وهذا يفيد  
ان قولهم طلب مالا  
يستحيل طلبه على  
اطلاقه فالذي يعول  
عليه حينئذ ما قاله  
فاضحان انه اذا دعا  
جاء في الصلوة او في  
القرآن او في المأثور لا  
تفسد صلوته وان لم يكن  
في القرآن ولا في  
المأثور ولا يستحيل  
سؤاله من العبد تفسد  
انتهى وعلى هذا فلو  
قال اللهم امددني  
بال ٨

الهداية وقال غيره لا تفسد قال ابن الهمام وهو الصحيح وفي مبسوط شيخ  
الاسلام ان ما هو لتحسين الصوت لا يفسد اما ان كان بعذر بان كان  
مضطرا اليه فلا يفسد اتفاقا لعدم امكان التحرز وكذا ان كان لاجتماع  
الزق في خلقه (ولو استأذن رجل) المصلي اى طلب منه الاذن في  
الدخول وكذا لو ناداه (فجهر) المصلي (بالقراءة) ليعلم انه في الصلوة  
(او قال الحمد لله) لاجل ذلك (او) قال (الله اكبر لا تفسد) صلوته وكذا  
لو سجد لاجل الاعلام لقوله عليه السلام \* من نابه شئ في صلوته فليسجد \*  
(وان قبلت المصلي امرأته ولم يقبلها هو) ولم يحصل له شهوة (فصلوته  
تامة ولو قبل هو) اى المصلي (امرأته) بشهوة او بغير شهوة (فسدت)  
لان من رآه ظنه في غير الصلوة ولو قيل المصلية زوجها بشهوة او بغير  
شهوة تفسد صلوتها والفرق ذكرناه في الشرح ٣ ولو نظر الى فرج  
المطلقة الرجعت بشهوة يصير مراجعا ولا تفسد صلوته في المختار  
(المصلي اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك)  
الذى وسوسه (في امر) من امور (الآخرة لا تفسد) صلوته (وان كان  
في امر) من امور (الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة) لان الوسوسة الم  
فكأنه حوّل بسبب امر اخر وى في الاول وسبب امر ذى وى في الثانى (المصلى  
اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا فقال الاسلام فتذكر) انه في الصلوة  
(فسكت) ولم يقل عليكم (تفسد) صلوته لانه تلفظ على قصد الخطاب  
(وذكر في الذخيرة المشى في الصلوة اذا كان) اى الماشى حال المشى  
(مستقبل القبلة) غير منحرف عنها (لا تفسد) الصلوة (اذا لم يكن  
متلاحقا) اى بعضه لاحق لبعض من غير مهلة (ولم يخرج من المسجد  
اذا كان المصلى فيه وان كان في الفضاء) اى الصحراء (لا تفسد) غير  
المتلاحق (مالم يخرج) المصلى (عن الصفوف) يعنى اذا مشى في صلوته  
الى جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشى قدر صف ثم وقف قدر ركن  
ثم مشى قدر صف آخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد  
صلوته الا ان خرج من المسجد ان كان فيه او تجاوز الصفوف ان كان  
في الصحراء فان مشى مشيا متلاحقا بان كان قدر صفين دفعة واحدة او  
خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت صلوته ٩ وان لم  
تكن قد امد صفوف في الصحراء فالعبر بمجاوزة موضع سجوده والبيت للمرأة

كالمسجد عند ابي علي النسفي رحمه الله وكالصبراء عند غيره ( وبعض  
 المشايخ قالوا في رجل رأى فرجة في الصف الثاني ) اى بالنسبة الى الصف  
 الذى هو فيه وهو الذى قد امه ليس بينه وبينه صف (فتشى اليها) اى  
 الى تلك الفرجة (فسدها لاتفسد) صلوته (ولومشى الى الصف الثالث  
 وهو الذى بينه وبينه صف (تفسد) صلوته وهذا القول ان جل على  
 اطلاقه اى سواء كان مشيه الى الثالث متلاحقا او غير متلاحق كان مخالفا  
 لما قبله وان قيد بكونه متلاحقا فلا (هذا) التفصيل كله ( اذا لم يكن )  
 الماشى في الصلوة ( مستدبر القبلة ) بان مشى قدامه او يمينا او يسارا  
 او قهقريا ( واما اذا استدبر القبلة فقد فسدت ) صلوته سواء مشى قليلا  
 او كثيرا اولم يمش ( كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رافع ) اوسبقه  
 حدث آخر ( ثم تبين انه لم يكن رافع ) ولا احدث فان صلوته قد (فسدت)  
 بالاستدبار ( وان لم يخرج من المسجد ) لان استدباره وقع اغير ضرورة  
 اصلاح الصلوة فكان مفسدا ( ولومضغ العلك او ) مضغ ( الهليلج  
 في الصلوة ) (تفسد) وان لم يتلعه وهذا اذا اكثر بان توالى ثلاث مضغات  
 ولوام يمضغ الهليلج لكن دخل خلقه منه شئ يسير لاتفسد ولو كان في فمه  
 سكر او فانيذ فابتلع ذوبه تفسد وان لم يمضغه لانه يؤكل كذلك ( ولو ابتلع  
 ما بقى بين اسنانه ) من الماء كقول ( ان كان ) ذلك ( زائدا على قدر الحصاة  
 تفسد ) صلوته وكذا ان كان قدرها ( وان كان اقل من قدر الحصاة  
 لاتفسد صلوته ولا يفسد صومه ) وقد تقدم في فصل ما يكره ولو اكل  
 حلوا وابقى في فمه طعم الخلاوة وهو في الصلوة وابتلع ريقه لاتفسد لانه يسير  
 جدا ( فروع ) ولونفخ في الصلوة ان كان غير مسموع لاتفسد  
 لكن يكره \* وان كان مسموعا ان كان له حروف مهمجة كاف وتف تفسد  
 وان عطس فحصل به حروف كاصهب ونحوه لاتفسد لانه اضطرارى  
 وكذا لو تجشئ فحصل به حروف كذا اطلقه قاضيان وقيد في الكا في  
 بما اذا كان مدفوعا اليه فان لم يكن مدفوعا اليه تفسد \* ولو تباوب فحصل  
 به حروف لاتفسد \* ولو قرع الباب فقال ومن دخله كان آمنا يريد به الاذن  
 تفسد وكذا لو قيل له من اين جئت فقال وبئر معطلة وقصر مشيد \*  
 او قيل له ممالك فقال الخيل والبغال والحمير يريد الجواب تفسد \* وان  
 جرى على لسانه نعم فان كان عادة له يجرى على لسانه كثيرا في غير الصلوة

(تفسد)

٨ لا تفسد بخلاف  
 قوله ارزقني مالا واما  
 قوله اصلح بامرئ فبا  
 لنظر الى اطلاق الامر  
 يستحيل طلبه من الخلق  
 وان كان يستعمل طلبه  
 منهم مقيدا اما صريحا  
 او دلالا فكذلك لا يفسد  
 واما طلب العافية  
 والمفخرة فظاهر في  
 عدم الفساد سيما  
 موجود في القرآن  
 ( شرح كبير )  
 ٣ وصاحب الخلاصة  
 اشار الى الفرق بان  
 تقييله في معنى الجماع  
 يعنى ان الزوج هو  
 الفاعل للجماع فأتى به  
 بدواعي الجماع في معنى  
 الجماع ولو جمعا ولو بين  
 الفخذين تفسد صلوتهما  
 على ما ذكره قبل ذلك  
 فكذا اذا قبلها مطقا  
 لانه من داعيه كذا  
 لومسها بشهوة بخلاف  
 المرأة فانها ليست على  
 الجماع فلا يكون آتيان  
 دواعيه منها في معناه  
 ما لم يشته الزوج وفي  
 الخلاصة لو نظر الى  
 فرج المطلقة رجعا  
 بشهوة يصير مراحما  
 ولا تفسد صلوة في  
 رواية هو المختار وهذا  
 يشكل على الفرق ٧

تفسد لانه من كلامه والافلا لانه قرآن \* ولو قال بالفارسية آرى فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من الانجيل والتوراة تفسد ان لم يكن ذكرا \* ولو انشد شعرا تفسد وان كان فيه ذكر \* ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لا تفسد ما لم يكن ملاء الفم \* وكذا لوقاء اقل من ملاء الفم فساد الى جوفه وهو لا يملك امساكه \* ولورفع القبيلة من السراج لا تفسد \* وكذا لو تردى برداء او حل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حل صبيبا او ثوبا على ماتفه لا تفسد ولو ركب الدابة تفسد وان نزل عنها لا \* ولو اغلق الباب لا تفسد \* ولو فتح الغلق اى القفل تفسد \* ولو لبس القميص تفسد \* ولو تنصل او خلع نعليه لا ولو لبس الخلف تفسد الا ان يكون واسعا يلبس بدو واحدة وكذا نزع \* ولو اجم الدابة او سرجه او نزع السرج تفسد وان امسكها او خلع اللجام لا وان شد الازار او السراويل تفسد وان خلعها لا

تذيل في الحدث في الصلوة

من سبقه حدث سماوى من بدنه موجب للوضوء في الصلاة انصرف من فوره وتوضأ من غير ان يشغل بشئ غير ضرورى في وضوئه وبنى على \* صلوته عندنا ان لم يعرض له ما ينافيها خلافا للائمة الثلاثة لقوله عليه السلام \* من اصابه قئ او رفاف او قلص او مذى فليصرف وليتوضأ ثم لين على صلوته وهو في ذلك لا يتكلم \* وفي رواية ثم لين على صلوته ما لم يتكلم والاستيناف افضل للبعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمقتدى افضل احرازاً لفضيلة الجماعة الا ان يمكنها الاستيناف بجماعة اخرى \* ثم المنفرد ان شاء الله في مكان وضوئه ان امكن او اقرب المواضع اليه ان لم يمكن وان شاء رجع الى مصلاه والمقتدى يعود الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه فلو اتم في غيره لا يصح اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ بخير كالمنفرد \* والامام حكمه حكم المقتدى لانه يصير مقتديا بمن يستخلفه \* ثم استخلاف الامام غيره اذا سبقه الحدث جائز اجابا لما روى عن عمر رضى الله عنه انه دخل في الصلوة ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رايتني شئ فمست يدي فوجدت بلة \* ثم جاوز البناء مقيد بان يصرف على فوره فان مكث بعد الحدث في مكانه قدر ركن فسدت الا اذا احدث بالنوم فكش زمانا ثم انتبه

٧ المذكور لانه ما هو من دواعي الجماع ولذا صار مراجعاه في معنى الا ان يقال فساد الصلوة يتعلق بالدواعي الذي هو فعل غير النظر والفكر واما النظر والفكر فلا يفسد ان مطلقا على ما لم يقدم امكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح (شرح كبير) ٩ وهذا بناء على ان الفعل القليل غير مفسد ما لم يتكرر متواليا وعلى ان اختلاف المكان مبطل للصلوة ما لم يكن لاصلاحها والمسجد مكان واحد حكما وموضع الصفوف في الصحراء كالسجدة اذا كان قد اتم صفوفه اموالو كان اما ما فشى حتى جاوز موضع سجوده فان كان ذلك مقدارا ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد وان كانا كثر فسدت وان كان منفردا فالاعتبار موضع سجوده وان جاوز فسدت والافلا (شرح كبير)

وان قرأ في ذهابه او اياه فسدت في الصحيح وقيل الفراءة في الاياب لا تنفسد  
وقيل في الذهاب لا تنفسد \* والذكر لا يضر في الاصح \* ولو احدث را كما  
فرغ مسمعا فسدت \* وكذا ان احدث ساجدا فرغ مكبرا بنية تمامه او بدون  
النية \* وان نوى به الانصراف لا تنفسد ولو فقهه او سال دمه لشبهه او غضه  
ولو منه لنفسه استأنف لانه ليس بسماوي \* وكذا لو اصابته نجاسة مانعة  
من غير سبق حدث خلافا لابي يوسف ررح فان كان النجاسة من حدثه بنى  
اتفاقا ولو من حدث غيره لا يبني ولو اتحد محلها وكذا لا يبني لسيلان دمل  
غزها فان سال لسقوط شيء من غير مسقط فليل بنى لعدم صنع العباد  
وقيل على الخلاف \* واختلف فيما لو سبقه لعطاسه والاظهر انه يبني لكونه  
سماويا وان كان يضحكه فالأظهر انه لا يبني \* ولو سقط كرسفها بغير صنع  
مبلولا بنت بالاتفاق وان بتعريكها فعلى الخلاف \* وان لم يكن الحدث من  
بدنه كالإغاء والجنون لا يبني \* وكذا ان كان موجبا للفعل كالاختلام \*  
وان اشتغل بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء منه الى بعد  
منه لا يبني وله ان يتوضأ ثلاثا ثلاثا في الاصح ويأتى بسائر سنن الوضوء \*  
ولو وجد في الحوض موضعا للتوضي ف تجاوز الى موضع آخر ان كان لعذر  
كضيق المكان الاول بنى والا فلا \* ولو قصد الحوض وفي منزله ماء اقرب  
منه ان كان البعد قد رصفين لا تنفسد وان كان اكثر فسدت وان كان مادته  
التوضؤ من الحوض فذهب اليه ونسي ماء في بيته بنى ولو كان بعيدا  
وبقره بئر ماء يترك البئر لان التزع يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم  
غيره \* وان عرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه او كشف عورة لا يبني  
حتى لو كشف رأسها للمسح او ذراعها للفعل لا يبني في الصحيح \* وكذا  
لو كشف هواه للاستنجاء في ظاهر المذهب وقيل ان لم يكن منه بد يبني  
والسنة ان ينصرف محدوبا ممسكا بانفه يومه انه رعى \* والاستخلاف  
للإمام ان يأخذ ثوب رجل فيجره الى المحراب او يشير اليه وله ان يستخلف  
مالم يخرج من المسجد او يجاوز الصفوف في الصحراء فان لم يستخلف حتى  
جاوز او خرج بطلت صلوة القوم قبل خروجه وفي بطلان صلاته  
روايتان الاظهر عدم البطلان لانه في حق نفسه كالتفرد ويشترط كون  
الخليفة صالحا للإمامة ولو مسبوقا ولو لم يكن مع الإمام الا واحد تعين  
للاستخلاف من غير تعيين ان كان صالحا للإمامة والابان كاصبيا او امرأة



فقل يتعين فتفسد صلوته و صلوة الامام والاصح انه لا يتعين فتفسد صلوته  
فحسب ولو حصل سبق الحدث في ركوع او سجود تجب اعادتهما في البناء  
لان الانتقال من ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما حدث  
فيه ولو لم يعد لا يجزئه بخلاف ما لو تذكر فيهما سجدة فسجدها حيث لا تجب  
اعادتهما بل تسحب وعن ابي يوسف رح تلتزم اعادة الركوع لان القومة  
فرض عنده والله اعلم

❁ فصل في سجود السهو ٩ ❁

( سجدة السهو واجبة ) الصواب ان يقال سجود السهو واجب فكأنه  
اراد بالسجدة معنى السجود ولم يرد الوحدة فان الواجب سجدتان هذا  
هو الصحيح وقيل هو سنة ( لا يجب ) سجود السهو ( الا بترك الواجب )  
من واجبات الصلوة فلا يجب بترك السنن والمستحبات كالنعوذ والسمية  
والتأمين والثناء وتكبيرات الانتقالات والتسبيحات ولا يترك الفرائض لان  
تركها مفسد ان لم يتدارك فيعاد ( او بتأخيرها ) اى بتأخر الواجب عن  
محله ( او بتأخير ركن ) عن محله ( اما بترك الواجب فهو كما اذا نسي ) اى  
كثره وقت لنسيانه ( قراءة القنوت ) في الوتر ( او التشهد في ) احدى  
الفتنتين الاولى والاخيرة فانه واجب فيهما ( في اظهر الروايات ) وهو  
الصحيح وقيل هو سنة في الاولى ( و ) كما اذا نسي ( تكبيرات العيدين  
وكما اذا جهر ) الامام ( فيما يخافت او خافت فيما يجهر ) واما المفرد فلا يجب  
عليه الخافتة في الجهرية لانه مخير وكذا لو جهر في موضع الخافتة في ظاهر  
الرواية وفي رواية النوادر يجب عليه السهو واليه مال ابن الممام لان الخافتة  
واجبة عليه وقيل ان جهر كجهر الامام وان جهر بقدر ما يسمع نفسه فلا  
( وذكر في الذخيرة ) ان سجود السهو ( يجب بستة اشياء ) فيجب ( بتقديم  
ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع ) هذا التمثيل من صاحب  
الذخيرة غير واقع في محله لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع  
غير معتد به حتى يفترض اعادة الركوع بعد القراءة وامادة السجود بعد  
الركوع واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم ركن ثم اذا فعل ذلك يجب  
سجود السهو لتأخير ركن بسبب الزيادة التي زادها فليأمل ( و ) يجب  
( بتأخير ركن ) هذا ثاني الستة ( نحو ان يترك سجدة صلوية ) بضم الصاد  
منسوبة الى الصلبي لاختصاصها بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة

ثم افراد السجدة في  
الترجمة وقوله سجدة  
السهو واجبة لا وجه  
له بل الصواب ان يقال  
سجود السهو وسجدتان  
السهو بلفظ التثنية  
لان الاضافة فيه من  
قبيل اضافة الحكم الى  
سببه والحكم الواجب  
بالسهو وانما هو سجدتان  
لا واحد لان المصدر  
اذا لم يقصد به العدد  
يطلق على القليل و  
الكثير كأنه اراد  
بالسجدة معنى السجود  
ولم يرد الوحدة ثم  
سجود السهو واجب  
عندنا على الصحيح من  
المذهب ذكر في  
المبسوط والمحيط و  
الذخيرة والبدائع  
فاستدل الكرخي عليه  
بقول محمد رح اذا سعى  
الامام وجب على المؤمن  
السجود فقد نص على  
الوجوب ووجهه انه  
شرع لجهر القصصان  
اداء للعبادة بصفة  
الكمال واجب فوجب  
وصار كدعاء الحج  
وقال القدوري  
هو سنة عند ٦

وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا ( فتذكرها في الركعة الثانية ) بعد ذلك الركعة او فيما بعدها ( فسجدها ) فقد اخرجنا عن محله ( او يؤخر القيام الى الركعة الثانية ) بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم كما هو مذهب الشافعي وهذا اذا لم يكن به عذر من ضعف او وجع او يؤخر القيام الى الركعة الثالثة بان زاد على قدر التشهد في القعدة الاولى على ما مر وسيجيء ان شاء الله تعالى ( و ) يجب ( بتكرار الركن ) هذا ثالث الستة ( نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث مرات ) يجب ( بتغيير الواجب ) من صفة الى صفة وهو رابع الستة ( نحو ان يجهر ) بالقراءة ( فيما يخافت فيه ) بها ( او تخافت فيما يجهر فيه ) يجب ( بترك الواجب ) وهو خامس الستة ( نحو ان يترك العقد الاولى او القنوت او تكبيرات العيدين ) او غير ذلك من الواجبات ( و ) يجب ( بترك السنة المضافة الى جمع الصلوات ) وهو السادس ( نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة الاولى ) فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف تسبيح الركوع ونحوه فانه يضاف الى الركوع ٩ وهذا على رواية كون التشهد الاول سنة ( وقال بعض المشايخ ان تشهد في القعدة الاولى واجب ) وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون وقيل وجوبه بشيء واحد وهو ترك الواجب قال صاحب الذخيرة وهذا جمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها تخرج عليه لان الاتيان بالركن في محله واجب ففي تقديمه او تأخير تركه وتكرار الركن يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر ( ولو جهر الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر قدر ما تجوز به الصلوة يجب عليه سجود السهو وهو ) اي التقدير بما تجوز به الصلوة ( الاصح والا ) اي وان لم يكن ذلك مقدار ما تجوز به الصلوة ( فلا ) يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافت ( وذكروا ) رواية ( النوادر ) انه ان جهر فيما يخافت فعليه سجود السهو قل ذلك او كثر وان خافت فيما يجهر ( ان خافت الفاتحة ) او اكثرها او خافت من السورة ثلاث آيات قصار او آية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب عنده اي عند ابي حنيفة رحمه الله ( خلافا لهما ) ففرق في النوادر بين الجهر والخافت ٤ لان المخافة في موضع الجهر اخف من عكسه اذ المخافة مشروعة في بعض الجهرات كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوة المخافة وتماه في الشرح ( ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره

٦ عامة علما استدلوا  
بانه لا يرفع القعدة  
ولو كان واجبا لرفعها  
كما في سجدة التلاوة  
والواجب ان سجدة  
التلاوة اعلم برفع القعدة  
لان عملها قبلها كالصلية  
بخلاف سجود السهو  
لان محله بعد القعدة  
فكيف يرفعها  
( شرح كبير )  
٨ والتوفيق بين  
ما روي انه عليه السلام  
قام فسجوا له فرجع  
وما روي انه لم يرجع  
بالجل على حالتي القرب  
من القيام وعدمه  
انتهى بل التوفيق بالجل  
على الاستواء وعدمه  
اولى لان الواقع في  
الروايتين لفظ القيام  
فحمله مرة على الحقيقة  
ومرة على ما يقرب منها  
اولى من حمله مرة على  
ما يقرب من الحقيقة و  
مرة على ما هو بعيد  
عنها فليتأمل  
( شرح كبير )

( في القنية ) وقد تقدم في بحث القراءة ( ولو قام ) في الصلوة الرابعة ( الى )  
 الركعة ( الخامسة او قعد ) بعد رفع رأسه من السجود ( في ) الركعة ( الثالثة )  
 او قام الى الرابعة في المغرب او الثالثة فيه او في الفجر او قعد بعد رفعه من الركعة  
 الاولى في جميع الصلوة ( يجب ) عليه سجود السهو ( بمجرد القيام ) في  
 صورة ( و ) بمجرد ( القعود ) في صورة لتأخير الواجب وهو التشهد او السلام  
 في صورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود ( وان نهض الى )  
 الركعة ( الثالثة ساهيا ان كان الى القعود اقرب يقعد ) لانه بمنزلة القاعد  
 ( وفي وجوب ) سجود ( السهو عليه ) حينئذ ( اختلاف ) بين المشايخ والاصح  
 عدم الوجوب لان فعله لم يعد قياما فكان قعودا ولا فرق في هذا الحكم  
 بين القعدة الاولى والاخيرة بخلاف ما اذا كان الى القيام اقرب ( وانما يكون  
 الى القعود اقرب اذا لم يرفع ركبته ) كذا ذكره صاحب المحيط والاصح  
 ما ذكره بدر الدين الكر دري انه ان انتصب النصف الاسفل يكون الى القيام  
 اقرب والافهوا الى القعود اقرب ( فان كان الى القيام اقرب لم يقعد ) بل يمضي  
 على صلوته كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام ( ويسجد للسهو ) لتركه واجبا  
 وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل رواية عن ابي يوسف رحمه الله اختارها  
 مشايخ بخاري اما في ظاهر الرواية فلم يستوى قائما يعوده وان استوى قائما لا قال  
 الشيخ كالدين ابن المهام وهو الاصح ٨ ويؤيده قوله عليه السلام \* اذا قام  
 الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما  
 فلا يجلس ويسجد سجدة للسهو ثم لو عاد بعد ما صار الى القيام اقرب  
 قبل فسد صلوته والصحيح انها لا تنفسد وان عاد بعد ما استوى قائما  
 فسدت في الاصح لتكامل الجنابة بفرض الفرض بعدما شرع فيه لاجل  
 ما ليس بفرض وفي القنية لو عاد الامام يعني بعدما قام من القعدة الاولى لا يعود  
 معه القوم تحقيرا للمخالفة وذكر بعضهم انهم يعودون معه انتهى وهو  
 يفيد عدم الفساد وفيها مقتضى نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر  
 بعد ما قام عليه ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كن  
 ادرك الامام في القعدة الاولى فقعد معه فقام الامام قبل شروع المسبوق  
 في التشهد فانه يتشهد بعا التشهد امامه فكذا هذا ( ولو كرر الفاتحة ) في ركعة من  
 الاولين متواليا ( او قرأ القرآن في ركوعه او في سجوده او في ) موضع ( التشهد  
 يجب عليه ) سجود السهو للزوم تأخير الواجب وهو السورة في الصورة الاولى

٩ لا الى الصلوة وهذا  
 على رواية كونه اسنة  
 فيها وهو اختيار البعض  
 وهو القياس قال  
 في الكافي لان القعدة  
 الاخيرة لما كانت فرضا  
 كانت قراءة التشهد  
 فيها واجبة فالقعدة  
 الاولى لما كانت واجبة  
 كانت قراءة التشهد  
 فيها اسنة لان الاقوال  
 زين الافعال فكانت  
 احط رتبة منها انتهى  
 ( شرح كبير )

٤ وذلك لان الجهر في  
 موضع الخافضة اشد  
 والخافضة في موضع  
 الجهر اخف لان الخافضة  
 مشروعة في صلوات  
 الجهر كالمغرب والعشاء  
 دون العكس وكذا  
 مشروعة للمنفرد  
 في موضع الجهر دون  
 العكس على الاصح  
 فاختر القليل منها لانه  
 وفرق ايضا بين  
 الفاتحة وغيرها حيث  
 شرط اكثرها وهو  
 اكثر من ثلاث آيات  
 قصار لان فيها معنى  
 الدعاء وان كانت قرآنا  
 حقيقة ٨

والقراءة في غير ما شرعت فيه في البواقي والحرص عن ذلك واجب وان قرأ الفاتحة ثم السورة ثم الفاتحة لا يلزمه السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الا حرفا ثم اعادها لاسهو عليه كذا في الخلاصة (وان قرأ الفاتحة) في احدى الآخرين مرتين (او ضم فيهما) اليها (سورة) او قرأ السورة دون الفاتحة (او قرأ التشهد مرتين في) العقدة (الاخيرة او تشهدا عمدا او راكعا او ساجدا لاسهو عليه) كذا في المختار لعدم ترك واجب في ذلك كله لان الفاتحة لم يتعين وحدها في الآخرين على سبيل الوجوب والقيام والركوع والسجود محل انشاء والتشهد ثناء وقيل ان تشهد في القيام بعد قراءة الفاتحة فعليه السهو صححه السروجي وقيل لو تشهد في ركوعه او سجوده يلزمه السهو (ولو زاد في التشهد في) العقد (الاولى بان قال اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد يجب عليه) سجود السهو (بالاتفاق) لتأخير الفرض (وروى عن ابي حنيفة رح) انه ان زاد حرفا واحدا يجب عليه) سجود السهو (وروى عنهما انه ان قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد) وقد تقدم في بحث التشهد (وان سكنت في) الركعتين (الآخرين متعمدا فقد اساء وان سكنت ساهيا يجب السهو) هذا بناء على وجوب الفاتحة في الآخرين (وقال ابو يوسف رحمه الله لاسهو عليه) بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه في القراءة (وان قرأ) القرآن (بعد) قراءة (التشهد في) العقدة (الاخيرة لاسهو عليه) لانه محل الدماء والثناء والقرآن مشتمل عليهما (وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يعد) الى القيام لقراءته ولا يقرؤه بعد الرفع من الركوع لفوات محله وان تذكر (وهو) بعد (في الركوع فقيه) اى في العود (روايتان) قبل يعود ويقت ويعيد الركوع والصحيح انه لا يعود ولا يقت في الركوع (وقال الناطقي) سواء (عاد او لم يعد يسجد لاسهو) وفي الخلاصة وعليه السهو ماد او لم يعد قنت او لم يقت اما لو تذكر في الركوع انه ترك الفاتحة او السورة فانه يعود ويقرؤه ويعيد الركوع وان لم يعد بنفسه صلواته لانه ارتفض بالعود والقراءة وان عاد ولم يقرأ في ارتفاض ركوعه روايتان والفرق المذكور في الشرح (وان سلم على رأس الركعتين في الظاهر على ظن انه اتهم ثم تذكر انه) انما (صلى ركعتين فقط يتها ويسجد لاسهو) لان سلامه وقع سهوا (وان سلم على رأس الركعتين (على ظن انها) اى صلواته (جمعة او فجر يستأنف) صلواته لانه سلم عالما انه صلى ركعتين فوقع سلامه عمدا فيكون قاطعا) وان

٧ ولو كانت دعا لم يجب السجود بتغير هيئته والصحيح ظاهر الرواية وهو التقيد بما يجوز به الصلوة من غير تفرقة لان القليل من الجهر في موضع الخافضة عفو ايضا في حديث قتادة في الصحيحين انه عليه السلام كان يقرأ في الجهر في الاولين بام القرآن وسورتين وفي الآخرين بام الكتاب ويسمعنا الآية احيانا والفاتحة قرآن حقيقة وكونها ثناء ضعيفة لا اثر لافرق بينها وبين غيرها (شرح كبير) ولا بد من الفرق على ما هو الصحيح من انه لا يعود الى القيام ولو عاد وقت ولم يعد الركوع لم تفسد صلواته لان ركوعه قائما لم يرتفض ركوعه بين القنوت وبين الفاتحة ٣

سها عن القعدة الاخيرة ) في ذوات الاربع ( وقام الى الخامسة يعود الى  
 المقعدة مالم يسجد ) للخامسة ويتشهد ويسلم ( ويسجد للسهو ) لتأخير  
 القعدة ( وان قيد الخامسة بالسجدة نحو ان صلوته نفلا ) عند ابن حنيفة  
 وابي يوسف رحمهما الله وبطلت اصلا عند محمد رح ( وعليه ان يضم اليها  
 ركعة سادسة ) عندهما ليصير متنفلا بست ركعات وقوله وعليه يفيد  
 ان الضم واجب والاصح ان يضم نذر فلوم يضم لاشي عليه ثم بطلان  
 الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند ابني يوسف رح لان السجود يتم  
 بالوضع عنده وعند محمد رحمه الله لا يبطل مالم يرفع رأسه لانها لا تتم الا  
 بالرفع عنده وقاعدة الخلاف انه لو سبقه الحدث قبل رفعه يتوضأ ويتشهد  
 ويصح فرضه عند محمد خلافا لابني يوسف وقول محمد هو المختار ( ويسجد  
 للسهو ) بعد تحولها نفلا على قول بعض المشايخ والاصح انه لا يسجد  
 قاله في النهاية ( وان قعد في الرابعة ثم قام ) قبل ان يسلم ( يعود ) ايضا  
 مالم يسجد ( ويسلم ) ولا يسلم قائما ( ويسجد للسهو ) لانه اخر واجبا ( فان سجد  
 الخامسة كان فرضه تاما ) لتام اركانه ويضم الى تلك الركعة ركعة اخرى  
 ( ويكون الركعتان نافلة له ) بناء على صحة النقل بتحرمة الفرض وهل  
 تنوبان عن سنة الظهر والعشاء قبل نعم والصحيح انهما لا تنوبان والكلام  
 في القيام الى الرابعة في المغرب والى الثالثة في الفجر كالكلام في القيام  
 الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور وهو الضم في الظهر والعشاء  
 والمغرب لا كلام فيه لعدم كراهة النقل اما في العصر والفجر فقد  
 قيل لا يضم الا في العصر في الصورة الاولى وقيل يضم مطلقا وهو  
 المختار لان النهي انما هو ٧ عن المتنفل القصدى لا الواقع من غير قصد ولو  
 تطوع آخر الليل فلا صلى ركعة طلع الفجر كان الاولى ان يتمها ثم يصلي  
 ركعتي الفجر لانه لم ينقل بعد الفجر قصدا باكثر من ركعتيه ( ويسجد )  
 للسهو ( استحسانا ) والقياس ان لا يسجد لانه في صلوة غير التي سها فيها  
 وجه الاستحسان ان نقصان دخل في فرضه بترك السلام فيه او بتأخير  
 او ادخال فعل زائد قبله ( وسهو الامام يوجب السجدة عليه ) اصالة  
 ( وعلى الموم ) تبعاله فان تركه الامام لا يسجد المومتم ( وسهو المومتم لا يوجب )  
 السجود ( على الامام ) لانه متبوع لا تابع ( ولا عليه ) املا يصير مخالفا  
 لامامه ( وان سها عن السلام يعنى ) بالسهو عن السلام انه اطال القعدة

٢ او السورة اذا تذكرها  
 في الركوع فانه يعود  
 ويقرأها ويعد الركوع  
 رواية واحدة ولو عاد  
 وقرأ يرتفع الركوع  
 حتى لو لم يعد تقصد  
 صلوته بل لو قام لاجل  
 القراءة ثم بداله فسجد  
 لم يقرأ ولم يعد الركوع  
 قال بعضهم تقصد لانه  
 لما انتصب قائما للقراءة  
 ارتفع ركوعه وان  
 كان البعض يقول لا  
 تقصد لان الفرض  
 لاجل القراءة فاذ لم  
 يقرأ صار كانه لم يكن  
 مع ان الكل واجب  
 وبين الفرق اما ولا  
 فبان وجوب القنوت  
 دون وجوبهما اذ  
 اكثر العلماء لا يقولون  
 بخلافهما فان الفاتحة  
 فرض عند اكثر العلماء  
 والسورة واجبة باتفاق  
 اثنتا فلذا يجب العود  
 لاجلها ويرتفع  
 الركوع به دون القنوت  
 واما ثانيا فياها اذا  
 اعيدا يقان قرئين و  
 القنوت اذا اعيد يقع ٧

(الاخيرة) ساكتا قدر ركن او اكثر (على ظن انه خرج من الصلوة) ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم (فسلم يسجد للسهو) لتأخير الواجب (وان سلم من عليه السهو يريد به) اى مريدا بسلامه (قطع الصلوة) يعنى انه (لا) يريد بسلامه (سجدة السهو) اى ان يسجد للسهو بل نوى ان لا يسجد له (ثم بداله) بعدما سلم (ان يسجد للسهو فله ان يسجد مالم يتكلم ولا يستدبر القبلة) اى ومالم يستدبر القبلة فالحاصل ان نيته عند السلام ان لا يسجد لاتمنع وجوب السجود ولا تسقطه مالم يعرض ما ينافى الصلوة (ومن شك في حال القيام) انه (هل كبر للافتتاح ام لا تفكر) في ذلك (وطال تفكره) قدر اداء ركن (وعلم) بعد ذلك (انه) قد كان (كبر او ظن) اى غلب على ظنه في الصورة المذكورة (انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكره كان فذكر فضليه السهو) للزوم تأخير الواجب وهو القراءة من تفكره وكذا ان شك هل هو في الظهر او في العصر مثلا او انه صلى ثلثا او اربعا او فرغ من الفاتحة وتفكر اى سورة يقرأ ونحو ذلك يجب عليه السهو ان طال تفكره (ثم الاصل في) حكم (التفكر) انه (ان منعه عن اداء ركن) كقراءة آية او ثلاث او ركوع او سجود (او) عن اداء (واجب) كالقعود (يلزمه السهو) لاستلزام ترك الواجب وهو الاتيان بالركن او الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بان كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو (وقال بعض المشايخ ان منعه) التفكير (عن القراءة او عن التسبيح يجب) عليه سجود (السهو والافلا) فعلى هذا القول لو شغله عن تسبيح الركوع وهو راكع مثلا يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح (وان سلم المسبوق ساهيا مع امامه) اى على اثر تسليمته الاولى كسائر المقتدين فانه (لاسهو عليه) لانه مقتد بعد وسهو المقتدى لا يوجب السجود (وان سلم بعده) اى بعد سلام امامه (يجب عليه) سجود (السهو) لوقوعه منه بعدما صار منفردا وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلاسهو عليه لانه مقتد وبعده يلزم لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالعمية حقيقتها وهو نادر الوقوع (و) ذكر (في الملتقط ان المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريق) اى تكبير التشريق (مع امامه) سهوا (فعليه السهو) لما قلنا انه صدر منه بعد انقراذه (المسبوق يتابع امامه في سجود السهو) وان كان وقوع السهو منه قبل اقتدائه لالتزامه متابعتها ولو ظن الامام ان عليه

٧ واجبا بيان ذلك ان القراءة ان انقسمت الى فرض وواجب وسنة الا انه مهما اطال يقع فرضا وكذا اذا طال الركوع والسجود على ما هو وقول الاكثر والاصح ان قوله فافروا ما تيسر الآية لوجوب احد الامرين فاوقوها مطلق الصدق ما تيسر على كل فرد فهم اقرا يكون فرضا ومعنى الاقسام المذكورة ان جعل الفرض مقدار كذا واجب وجعل فوق ذلك الى حد كذا سنة لانه يقع اول آية يقرأها فافروا ما بعد هالى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة وذلك لانا اذا اعتبرنا الواجب ما بعد الآية الاولى منضمها اليها انقلب الفرض واجبا



سهوا فسجد وتابعه المسبوق ثم علم ان لسهو عليه في رواية لا تقصد  
صلوة المسبوق وبه اخذ الصدر الشهيد وفي رواية تقصد وهو الاشبه  
لاقتدائه به في موضع الانفراد (وان قام) المسبوق (قبل سلام الامام  
وقرأ ور كع و) لكن (لم يسجد حتى يسجد الامام لسهو يتابعه) المسبوق  
فيه وان لم يتابعه لا تقصد صلوته ولكنه يسجد عند فراغه (ويرتفض  
قيامه وقراءته وركوعه اذا تابعه) لان انفراده لم يستحكم بعد فيلزمه  
متابعته ويلزمه اعادة ما فعله قبله حتى لو اعتبر وبني عليه ولم يعده  
فسدت صلوته وان كان قد قيد الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام  
في سجود السهو ويسجد اذا فرغ وان تابعه فسدت صلوته (واذا لم يتابع)  
المسبوق (الامام) في سجود السهو (يسجد) لاجل ذلك السهو (اذا فرغ  
من الصلوة استحسنانا) لانه آخر صلوته (وان سهوا فيما يقضى) بعد  
فراغ الامام (يسجد) لسهو (ايضا) لانه منفرد والمنفرد يسجد لاجل سهوه  
وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سهاهو ايضا كفته سجدتان  
عن السهوين لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو (ولا ينبغي للمسبوق)  
اي لا يباح له بل يكره تحريما (ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام  
الا ان يكون القيام لضرورة صون صلوته عن الفساد) كما اذا حثي ان  
انتظر ان تطلع الشمس قبل تمام صلوته في الفجر او يدخل وقت العصر  
في الجمعة او تعضى مدة مسحه او يخرج الوقت وهو صاحب العذر او يدره  
الحدث او يخاف مرور الناس بين يديه ونحو ذلك فلا يكره حينئذ ان يقوم  
قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدر التشهد اصلا  
(فالمسئلة) حينئذ (على وجوه) منها على ان ما يؤديه من قيام وقراءة  
وركوع وسجود قبل قعود الامام قدر التشهد لا يعتد به وان ما  
يقضيه اول صلوته في حق القراءة اذا علم هذا فلا يخلو (اما ان يكون  
مسبوقا بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات) او باربع ركعات (ان كان  
مسبوقا بركعة) ينظر (ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من  
التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة) على حسب اختلافهم جازت صلوته  
لو مضى على ذلك (والا) اي وان لم يقع من قراءته بعد فراغ الامام من  
التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة (فسدت) صلوته ولا اعتداد بما قرأه

٩ وان اعتبرناه منفردا  
كان الواجب بعض  
الفاجمة وقد قالوا  
الفاجمة واجب وكذا  
الكلام فيما بعد الواجب  
الى حد السنة فليتأمل  
(شرح كبير)



قبل ذلك ( لان قيسامه وقراءته قبل فراغ الامام من التشهد لا يعتبر ) على  
ماحر والقراءة فرض عليه في الركعة التي يقضيها اذا لم يبق من صلوته  
ما يمكن تدارك القراءة فيه فتفسد لتترك الفرض ( وكذا ) الحكم  
( ان كان مسبوقا بركتين ) لافتراض القراءة عليه فيهما وعدم ما  
يمكن تداركها فيه بعدهما بخلاف ما اذا كان مسبوقا باكثر من ركعتين  
حيث لا تفسد صلوته بعدم وقوع ما يجوز به الصلوة من ركعتين  
بعد فراغ الامام من التشهد لتكفنه من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ  
فيما بعد الركعتين مما يقضيه مقدار ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه قبل  
فراغ الامام من التشهد ومضى عليه تفسد صلوته ايضا واعلم ان المسبوق  
هو من وقع شروعه مع الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه واللاحق  
من فاته شيء منها معه بعد اقتدائه به والمدرك من لم يفته مع الامام  
شيء من الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا انه فيما يقضى كالمفرد  
الا في اربع مسائل احديها انه لا يجوز الاقتداء به اما لو نسي احد المسبوقين  
التساويين قدر ما عليه فلا حظ صاحبه في القضاء من غير اقتداء صح  
وثانيها انه لو كبرناويا للاستيناف يصير مستأنفا قاطعا للاولى بخلاف  
المفرد فانه لو كبرناويا للاستيناف لا يصير مستأنفا ما لم ينو صلوة اخرى غير التي  
هو فيها \* وثالثها ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقيد  
بالسجدة والمفرد لا يلزمه السجود لسهو وغيره \* ورابعها انه يأتى بتكبير التشريق  
اتفاقا والمفرد لا يجب عليه عند ابي حنيفة رجه الله ولو قام المسبوق حيث  
بصح له القيام وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في السلام قيل تفسد صلوته  
والفتوى ان لا تفسد \* ولو تذكر امامه سجدة تلاوة فسجدها بعد قيام  
المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع الامام في  
سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلوته وان كان قيدا ما قام اليه بالسجدة  
لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلوته \* وان لم يتابعه قبل تفسد ايضا والاصح  
عدم الفساد \* ولو تذكر الامام سجدة صلوية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه  
فسدت وان كان قيدا ما قام اليه بالسجدة تفسد في الروايات كلها تابعه  
او لم يتابعه \* وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين  
اللتين سبق بهما السورة مع الفاتحة ويقعد في اوليهما لانه يقضى اول  
صلوته في حق القراءة وآخرها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهوا  
لا يلزمه سجود السهو لكونها اولى من وجهه ولو ادرك ركعة من الرابعة

٤ وان لم يتابع فسدت  
ايضا في رواية كتاب  
الصلوة ولا تفسد  
في رواية النوادر وجه  
رواية الاصل ان  
العود الى سجدة  
التلاوة ترفض القعدة  
فتبين انه انفرد قبل  
ان يقعد الامام ووجه  
رواية نوادر ابي سليمان  
ان ارتقاض القعدة في  
حق الامام لا يظهر في  
حق المسبوق لانه بعد  
ما تم انفراده وخرج عن  
متابعته من كل وجه  
فلا يتعدى حكمه اليه كما  
لو ارتفضت كلها في حقه  
بعد استحكام انفراده  
بان ارتد الامام العياد  
بالله بعد انما هما وصلى  
الظهر يوم الجمعة بجماعة  
ثم راح الى الجمعة ارتفض  
الظهر في حقه لافي  
حقهم الا يرى ان يقيا  
لو اقتدى بمسافرو قام  
قبل سلامه للتمام فتوى  
الامام الاقامة حتى  
تحول فرضه اربعا فان  
لم يكن مسجد عاد الى  
متابعة الامام وان لم  
يعد فسدت وان مسجد  
فان عاد فسدت وان لم يعد  
فمضى عليها وان لم لا تفسد  
كذا هكذا  
( شرح كبير )

يقوم ويقضى ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم يركع كذلك ولا يقعد وفي الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امامه ترك القراءة في اوليين وقضاها في الآخرين وادرك المسبوق الآخرين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه ايضا لانك القراءة التحقت بمحلها من الشفع الاول فخلا الشفع الثاني منها \* واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام الامام يكرره من اوله وقيل يكرر كلمة الشهادة وقيل يسكت وقيل يأتي بالصلوة والدعاء والصحيح انه يترسل ليفرغ من التشهد عند سلام الامام والصحيح انه لا يأتي بالثناء في الصلوة الجهرية حتى يقوم الى القضاء \* واما المقتدى اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه يسكت قولاً واحداً وان قام الامام الخامسة فتابعه المسبوق فان كان الامام قد في الرابعة فسدت صلوة المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن قد لاتفسد ما لم يقيد معه الخامسة بالسجدة \* واما اللاحق فقد يكون بسبب ما فاتته النوم او سبق الحدث او الاشتغال بالوضوء او زجة بحيث لم يجد مكاناً وحكمه ان يقضى ما فاتته اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكماً ولذا لبسها لا يسجد للسهو وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلوته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافراً وامامه مثله فتوى الاقامة لا يصير صلوته اربعا بخلاف المسبوق في جميع ذلك

(وذكري) الفتاوى (الخاصة) فقال (رجل صلى ولم يدرك اثلاثاً صلى ام اربعا) قال (ان كان ذلك اول ماسها استقبل) قيل اول ماسها في هذه الصلوة وقبل في سنة وقيل بعد بلوغه وقيل يعني اول ماسها في عمره وعليه اكثر المشايخ (وان لقي ذلك الشك) اي صادفه ووقع له (غير مرة يتحرى) اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل (فان وقع تحريه على انه صلى ركعة) من صلوة ذات الركعتين (يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو وان وقع) تحريه (على انه صلى ركعتين) في الصورة المذكورة (يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو وان لم يقع) تحريه (على شيء اخذ بالاقول) لانه المتيقن (ومعنى الاخذ بالاقول انه ان كان في صلوة الفجر) مثلاً وشك انه صلى ركعة او ركعتين (يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد) مع ذلك احتياطاً (لاحتمال انه صلى ركعتين) والقعدة عليه فرض (و) قال (في الذخيرة لو شك في ذوات الاربع

انها ( اى الركعة التى عرض فيها الشك هل هى الركعة ( الاولى او الثانية يقعد على رأس كل ركعة ) اى اذا لم يقع تحريره على شئ قبعل تلك الركعة كأنها الاولى فيصلها ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلى اخرى ويقعد لانها الثانية باعتبار ما اخذ به ثم يصلى اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلى اخرى ويقعد لانها آخر صلوته فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك ( وفي قنوى الفضلى اذا دار ) يعنى تردد المصلى ( بين الثانية والثالثة ) اى شك في قيامه ان الركعة التى قام منها هل هى الثانية او الثالثة ( لا يقعد وهو الصحيح ) لانها ان كانت ثالثة فظاهر وان كان ثانية فقد تقدم انه اذا قام عن القعدة الاولى لا يعود ( الا فى المغرب والوتر ) لاحتمال انها ثالثة والقعود فيها فرض فيهما فيشهد ويقوم فيصل ركعة اخرى لاحتمال ان تلك كانت ثانية ولوشك فى الفجر في قيامه ان التى قام اليها ثانية او ثالثة او فى المغرب والوتر انها ثالثة ام رابعة او فى الرابعة انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتى بركة اخرى للاحتمال وكذا لو شك كذلك فى ركوعه او بعده قبل تقيدها بالسجدة اما لو شك فى السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته على قول محمد لان تلك الركعة ان لم تكن زائدة فعليه اتمامها وان كانت زائدة لا تقسد عنده لانه لما عرض الشك فى السجدة الاولى ارتفع كآلو سبقه الحدث فيها فيرفضها ويقعد ويتشهد ثم يصلى ركعة اخرى وان كان الشك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطلت صلوته اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد ترك القعدة الاخيرة ( وان بدأ المصلى بالسورة ) قبل الفاتحة ( ساهيا فى الركعة الاولى ) او الثانية ( فعليه السهو وان قرأ حرقا ) واحدا ( كذا فى الخاقانية ) لانه اخر واجبا ولم يعرف القليل لان السهو فيه غير غالب بخلاف الجهر وضده ويعود ويقرأ الفاتحة ثم السورة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السورة وكذا لو تذكر فى الركوع ( وسجدة السهو ) اى سجود السهو ( سجدتان ) يسجد هما ( بعد السلام ) ٩ وعند الشافعى واحد قبله وعند مالك ان كان السهو بزيادة فبعده وان كان بنقصان قبله وهو رواية عن احمد والخلاف فى الافضلية حتى لو سجد قبل السلام اجزأه عندنا على ظاهر الرواية ثم قيل يسجد بعد تسليمة واحدة وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقيل بعد التسليتين وهو

ثم كون سجود السهو بعد السلام مذهبا وعند الشافعى قبل السلام وهو قول احمد وعند مالك ان كان بزيادة فبعده وان كان بنقصان قبله وهو رواية عن احمد للشافعى ما فى الكتب الستة واللفظ للبخارى عن عبد الله بن نجدة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام فى الركعتين الاوليين ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلوة وانتظر الناس تسليمة يكره وهو جالس سجدتين قبل ان يسلم ومالك هذا الحديث فان فيه نقصانا فى الصلوة بترك القعدة الاولى وقد سجد فيه قبل السلام وحديث ابن مسعود فى الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا ساهيا وسجد لسهو بعد السلام فثبت انه عليه السلام سجد ٢

اختيار شمس الأئمة وصدر الاسلام اخي فخر الاسلام وقال صاحب الهداية  
هو الصحيح وكذا صححه في الظهيرية والمفيد والنايب ( ويتشهد بعد  
المجدين ويسلم ) لما روى انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك  
( ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ) والدعاء ( في كلتا  
القعدتين ) قعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا مختار الطحاوي وقال الكرخي  
يأتي بالصلوة والادعية في قعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح وقيل  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله في قعدة الصلوة وعند محمد  
في قعدة السهو والوجه ما صححه صاحب الهداية واعلم ان الاختلاف  
في الاتيان بالصلوة والادعية سواء والمصنف فرق بينهما في الخلاف بقوله  
يأتي بالصلوة في كلتا القعدتين ( والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم  
يأتي بالادعية فيهما ) ولم اعثر على ذكر هذا الفرق لغيره والله سبحانه اعلم  
\* فوائد \* صلى ركعتين تطوعا فسا فيهما وسجد للسهو ليس له ان يبني  
على تلك التحريمة اخرين لئلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدون  
ضرورة ولو فعل فلا فساد ويبعد السجود في الصحيح \* المسافر صلى  
الظهر ركعتين كذلك وسها وسجد للسهو ثم نوى الإقامة فانه يتم صلوته  
وان بطل به سجود السهو لانه مضطر الى تصحيح صلوته \* نسي التشهد  
في آخر الصلوة فسلم ثم تذكر فاشتغل بقراءة التشهد ثم سلم قبل تمامه  
فسدت صلوته عند أبي يوسف رحمه الله خلافا لمدرح والفتوى على قول  
محمد رح \* وعلى هذا ونسي الفاتحة او السورة فتذكرها في ركوعه فعاد  
لقراءتها فلم يقرأ وسجد قيل تقصد صلوته والاولى ان لا تقصد \* جهر فيما  
يخافت او خافت فيما يحجر فتذكر في بعض الفاتحة يعيد الفاتحة جهرا  
في الجهرية لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والخافت في ركعة واحدة \*  
اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزمه  
السهو \* سلام من عليه السهو يخرج منه من الصلوة خروجاً موقوفاً عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله فان سجد للسهو عاد اليها والا فلا  
وعند محمد رح لا يخرج منه اصلاً ويبني على هذا انه لو اقتدى به احد بعد  
السلام بصح اقتداؤه مطلقاً عند محمد رح وعندهما ان سجد للسهو صح والا فلا  
ولو كان مسافراً فنوى الإقامة بعد السلام تصير صلوته اربعاً عند محمد

٢ للنقصان قبل السلام  
وللزيادة بعده لنا  
ماروى المغيرة بن شعبه  
ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قام من اثنتين ولم  
يجلس ثم سجد للسهو  
بعد السلام رواه  
الترمذي وقال حديث  
حسن صحيح فقد سجد  
عليه السلام للنقصان  
بعد السلام قال صاحب  
الهداية وغيره لما  
تعارضت روايتا فعله  
عليه السلام بقي التمسك  
بقوله وهو ما في  
البخاري من حديث ابن  
مسعود قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
اذا شك احدكم في صلوته  
فليتحرك الصواب فليتم  
عليه ثم ليسجد سجدة  
بعد التسليم وعن  
عبد الله ابن جعفر بن  
ابن طالب ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
قال من شك في صلوته  
فليسجد سجدة بعد  
ما سلم رواه ابو داود  
وفيه اسمعيل ابن  
عباس وثقه ابن ٣

رحمه الله مطلقا وعندهما ان سجد ولو قهقهه بمد السلام ينتقض وضوءه  
عند محمد رحمه الله لا عندهما

❀ فصل ❀

(في) بيان احكام (زلة القارى) الواقعة (في الصلوة الاصل فيه) اى  
في الزلل والخطأ (انه لم يكن مثله) اى مثل ذلك اللفظ (في القرآن والمعنى)  
اى والحال ان معنى ذلك اللفظ (بعيد) من معنى لفظ القرآن (متغير) به معنى  
لفظ القرآن (تغيرا فاحشا) قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا (تفسد  
صلوته كما اذا قرأ هذا الغبار مكان) قوله (هذا الغراب وكذا ان لم يكن  
مثله في القرآن ولا معنى له) حتى يحكم عليه بالبعد او بعده (كما اذا قرأ يوم  
تبلى السرائل) باللام في آخره (مكان الرأ) في السرائر (وأن كان مثله  
في القرآن والمعنى) اى معنى اللفظ الذى قرأه (بعيد) من معنى اللفظ المراد  
(ولم يكن) معنى اللفظ المراد (متغيرا) باللفظ المقرو تغيرا فاحشا (تفسد  
ايضا عند ابى حنيفة ومحمد رح) وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد  
لعموم البلوى) وهو قول ابى يوسف رح وان لم يكن مثله في القرآن ولكن  
لم تغير به المعنى نحو قيسامين مكان قوامين فالخلاف على العكس تفسد عند  
ابى يوسف رح لانهما فالعبر في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا  
وجوزد المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى عندهما فهذه قواعد الأئمة  
المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرون كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام  
واسماعيل الزاهدى وابى بكر بن سعيد البلخى والهندواى وابن الفضل  
والخلواى رحمه الله فاتفقوا على ان الخطأ ان كان في الاعراب لا تفسد  
مطلقا وان كان مما اعتقده كفر لان اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب  
قال قاضى خان وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعدده  
يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلما  
بكلام الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا مما ليس بكفر فكيف  
وهو كفر انتهى واختلفوا فيما اذا كان الخطأ بابدال حرف بحرف على ما بيناه  
في الشرح ويأتى بعضه (ولا يقاس مسائل زلة القارى بعضها) مما ليس  
مذكورا عن الأئمة المتقدمين او المتأخرين (على بعض) مما هو مذكور  
(الابعلم كامل في اللغة) والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير  
ليعلم ما اعتقده كفر وما هو بعيد فاحشا او غير فاحش وما ليس كذلك على

٣ معين وغيره سيما  
وتأيدت روايته برواية  
البخارى وعن ثوبان  
رض قال عليه السلام  
لكل سهو مجذاتان بعد  
ما سلم رواه ابو داود  
والنسائى وابن ماجه  
واحد هذا ولكن في  
السجود قبل السلام  
قول ايضا وهو ما رواه  
مسلم وغيره من حديث  
ابى سعيد الخدرى عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم انه قال اذا شك  
احدكم في صلوته فلم  
يذكر صلى اثنا ام  
اربعا فليطرح الشك  
ولين على ما يستيقن  
ثم يسجد سجدتين قبل  
ان يسلم فقد تمارضت  
روايتان في قوله عليه  
السلام ايضا ولعل هذا  
السرفى ان الخلاف انما  
هو في الافضية حتى لو  
سجد قبل السلام اجزاء  
عندنا على ظاهر  
الرواية لان الاحاديث  
تدل على ٤

قول المتقدمين ولعلم مخارج الحروف فيلزم ما هو قريب في المخرج من غيره  
على قول بعض المتأخرين (وان بدل) القارئ (حرفاً مكان حرف) كان  
(الاصل فيه) اى في ذلك التبدل انه (ان كان بينهما) اى بين الحرفين  
(قرب المخرج) كالقاف مع الكاف (او كانا من مخرج واحد) كالسين  
مع الصاد (لا تنفس صلوته) وزاد في المحيط قيد الابدانه وهو ان يجوز ابدال  
احدهما من الآخر ٩ فان الجيم والياء والشين من مخرج واحد ولا يجوز ابدال  
احدهما من الآخر (كما اذا قرأ) فاما البتيم (فلا تلهي) بالكاف (مكان)  
القاف في (تقهر) وذلك على القاعدة المذكورة وكذا على قول ابى حنيفة ومحمد  
رحمهما الله فان الكهر في اللغة بمعنى القهر وكذا لو قرأ لايلاف كرىش مكان  
قريش (اما اذا قرأ مكان الدال) المعجمة (ظاء) معجمة كما اذا قرأ تلظا لامين  
مكان تلذ الاعين او نماظراً مكان ذراً (او قرأ الظاء) المعجمة (مكان الضاد)  
المعجمة وعلى القلب كالمغطوب مكان المفضوب وضفر مكان ظفر (تفسد)  
صلوته (وعليه) اى على القول بالفساد (اكثر الائمة) لا تغير الفاحش  
في بعضها وعدم المعنى في البعض مع عدم جواز ابدال الظاء من الدال  
وان كانا من مخرج واحد وهو يؤيد تقييد صاحب المحيط (ورى عن محمد  
ابن سلمة انها لا تفسد لان الجيم لا يعزون) بين هذه الجروف (وكان القاضي  
الامام الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه) اى في الجواب في الابدال المذكور  
(ان يقول) اى المفتى (ان جرى) ذلك (على لسانه ولم يكن ممسزاً بين)  
بعض (هذه الجروف) عن بعض (وكان في زعمه انه ادى الكلمة على  
وجهها لا تفسد) صلوته (وكذا) اى مثل ما ذكره المحسن (روى عن  
محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهدى) وهذا معنى ما ذكر  
في فتاوى اللجنة انه يفتى في حق الفقهاء باعادة الصلوة وفي حق العوام  
بالجواز (ونحوه ما) ذكر (في الذخيرة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج  
ولا قرينه الا ان فيه) اى ابدال احدهما من الآخر (بلوى عامة نحو ان  
يأتى بالدال المعجمة مكان الضاد المعجمة) كائن يقرأ في تذليل مكان تضليل  
(او) نحو ان يأتى (بالزاي المحض) اى الخالصة (مكان الدال المعجمة  
(او الظاء) اى يأتى بالظاء المعجمة (مكان الضاد المعجمة لا تفسد عند  
بعض المشايخ) وهذا افضل وهو ابدال احدهما من الآخر الثلاثة من غيره  
منها ولم احر على مسألة ابدال فيها الزاي بالدال ولنورد ما ذكره قاضيهما

عجواز كلا الامرين  
الا ان المعنى يرجع  
التأخير عن السلام  
لان السجود لما تأخر  
عن سببه الى آخر  
الصلاة اجاءا كان  
تأخيره عن جميع  
فرائضها واجباتها  
اولى والسلام من  
واجباتها فان قيل انما  
اخر لاحتمال ان يتكرر  
السجود فيكتفى بسجود  
واحد للكل ولا يحتاج  
الى تكراره لكل سهو  
دفعاً للمرجح قلنا وذلك  
الاحتمال باق ما لم يسلم  
فانه يحتمل ان يؤخر  
السلام باطالة الفكر  
وانه هل صلى ثلثا ام  
اربعا ونحو ذلك او ظن  
الخروج من الصلوة  
على ما تقدم فكان  
الاولى التأخير عن  
السلام لا يلزم تكرار  
السجود وهو غير  
مشروع او تقديم الحكم  
على سببه ان لم يتكرر  
اذا وقع السهو بعد  
السجود له قبل السلام  
او التداخل في السبب  
فيما هو من الجواب  
والاجزية فان جهوده

من هذا الفصل \* قرأ والعاديات ظبحا بالظاء مكان الضاد تفسد ليغيبض  
 بهم الكفار بالضاد اوليغيبض بالذال مكان الظاء لاتفسد حدر بالذال المهملة  
 او المعجمة مكان الضاد تفسد غير المفظوب بالظاء او بالذال تفسد ولا الظالين  
 بالظاء المعجمة او الدال المهملة لاتفسد ولو بالذال المعجمة تفسد طلعهما هضم  
 بالذال المعجمة او بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد بظلام لاعبيد بالذال المعجمة  
 مكان الظاء تفسد موتوا بغيظكم بالضاد المعجمة مكان الظاء لاتفسد فضا  
 غليض القلب بالضاد المعجمة مكان الظاء في كل منهما تفسد وجاءكم النظير  
 بالظاء المعجمة مكان الذال لاتفسد وهو مكظوم بالضاد او الذال المعجمتين  
 تفسد ناضرة الى ربها ناظرة الاولى بالظاء المعجمة مكان الضاد والثانية  
 بالعكس لاتفسد فترطى بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد وذلت قطوفها  
 تذليلا بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد ولو بالظاء المعجمة لاتفسد فضلت  
 اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لاتفسد وذللناها لهم  
 بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد ولو بالظاء المعجمة لاتفسد في تضليل بالذال  
 المعجمة مكان الضاد لاتفسد وبالظاء المعجمة تفسد ان يتبعون الا الظن  
 وان الظن بالضاد المعجمة مكان الظاء تفسد اذا عوبه بالضاد المعجمة مكان  
 الذال لاتفسد من يضل الله بالظاء المعجمة مكان الضاد لاتفسد فرض عليك  
 القرآن بالظاء المعجمة مكان الضاد تفسد لجميع حاذرون بالضاد المعجمة  
 مكان الذال لاتفسد انما ضلنا بالظاء المعجمة مكان الضاد لاتفسد فرض  
 فيهن الحج بالظاء المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة تفسد وذروا ظاهر  
 الاثم بالظاء المعجمة مكان الذال والضاد المعجمة وجعلوا الله بما ذرأ  
 بالضاد او بالظاء المعجمتين مكان الذال تفسد وتلد الاعين بالضاد المعجمة  
 مكان الذال او بالظاء المعجمة تفسد واما ابدال الزاي بالذال المعجمة فينبغي  
 ان يكون التفصيل فيه ما في الالغ كما يأتي ان شاء الله تعالى ( واما الحكم  
 في قطع ) بعض ( الكلمة ) عن بعض ( بان ) اراد ان يقول الحمد لله فقال  
 ال ) فانقطع نفسه او نسي الباقي ثم تذكر فقال ( حمد لله ) اولم يتذكر  
 فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى ( فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة )  
 الحلواني ( يفتي بالفساد ) في مثل ذلك ( وعامة المشايخ قالوا لاتفسد لموم  
 البلوى ) في انقطاع النفس والنسيان وعلى هذا لو فعله قصدا ينبغي  
 ان تفسد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان ذكر كلها مفسدا فذكر

ه السهو وان كان عبادة  
 لكنه بمنزلة الكفارة  
 في معنى العقوبة فلي تأمل  
 ( شرح كبير )

٩ والافهو منقوض  
 بمائل كثيرة كاسياتي  
 ان شاء الله تعالى  
 ( شرح كبير )



بعضها كذلك والافلاقال قاضيان وهو الصحيح وذكر انه لو قرأ مطلع الفجر فلما قال الفج انقطع نفسه فرجع لم تقسد صلوته وفرق بعضهم بين الاسم والفعل فقال في الاسم لا تقسد وفي الفعل كان اراد ان يقرأ يشكرون فقال يش وترك الباقي تقسد لان اللام في الاسم زائدة لكن هذا الفرق اما يستقيم على هذا اذا اتى باللام وحدها اما الوضيم اليها شيئا آخر كافي الفج او انح فلا يستقيم وقال بعضهم ان كان لبعض المذكور معنى صحيح لا يتغير به المعنى فاحشا لا تقسد والالتقسد والاولى الاخذ بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان وبما صححه قاضيان وبهذا التفصيل الاخير في العمد ( اما الوقف في غير موضعه والابتداء ) من غير موضعه ( فلا يوجب ) ذلك ( فساد الصلوة نعموم البلوى ) بانقطاع النفس والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام والعجم ( وهذا عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تقسد ان تغير المعنى ) تغيرا فاحشا ( نحو ان يقرأ لا اله ووقف وابتدا بقوله الا هو ) هذا مثال الوقف ( او ) قرأ ( ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقفوا ابتدا ) بقوله ( واياكم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول ووقفوا ابتدا واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك ) من الامثلة كائن يقف على وقالت اليهود وابتدا عزير ابن الله او يد الله مغلولة او وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتدا ان الله هو المسيح ابن مريم او ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله لما تقدم ( ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قرأ ايا كنعبد وايا كنستعين ) بوصل كاف اياك بنون نعبد ونستعين ( او ) قرأ ( انا اعطينا الكوثر ) بوصل كاف اعطيناك بلام الكوثر ( او ) قرأ ( اذا جاء نصر الله ) بوصل همزة جاء بنون نصر الله ( او ما شبه ذلك ) فان صلاته ( لا تقسد على قول العامة من العلماء ) قال قاضيان وان تعمد في ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال آخر الاولى بأول الثانية قال في فتاوى المجلة المصلى اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول نعبد بل الاولى والاصح ان يصل اياك نعبد واياك نستعين ( وعلى قول بعض المشايخ تقسد صلوته ) والظاهر ان مراده هذا القائل انما هو عند المكث على ايا ونحوها والافلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم ( وبعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم ) القارئ

(ان القرآن كيف) اى علم ان الكاف من الكلمة الاولى لامن الثانية (الا انه جرى على لسانه هذا) الوصل (لا تقسّدوا ان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك) اى ان الكاف مثلاً من الكلمة الثانية (تفسد) صلواته لان ماقرأه ليس بقرآن نظر الى ما اراده والصحيح قول العامة لان هذه كلها تكلفات باردة واذا اتسق النظم فلا عبرة بالارادة (وذكر في المتن انه لو قرأ في الصلاة (الهمد لله بالهاء) مكان الحاء (او) قرأ (كل هو الله احد) بالكاف مكان القاف (و) الحال انه لا يقدر على غيره كما في الاثر ونحوهم (يجوز صلواته ولا تقسّدوا كذا لو قال الحمد لله بالحاء المعجمة والذى ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالغ على ما يأتى قريباً ان شاء الله تعالى ولو قرأ قل اعود) بالذال المعجمة مكان المعجمة (او) قرأ (فساء صباح المنذر ين بكسر الذال لا تقسّد) صلواته لان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى فكأنه قال ارجع الى رب الفلق ولان صباح المنذر ين الى الرسل بمعنى نصيبهم على قومهم المكذبين وكذا لو قرأ يعودون برجال بالذال المعجمة او قرأ فانظر كيف كان عاقبة المنذر ين بكسر الذال اى في نصرتهم على قومهم الكافرين (ولو قرأ الالغ لب باللام مكان رب) بالراء (لا تقسّد) الالغ بالياء الثالثة بعد اللام من اللغ بالتحرير وهو اللغ بضم اللام وسكون الاء وهو تحول اللسان من السين الى التاء او من الراء الى الفين او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف ذكره في القاموس والمختار في حكمه انه يجب عليه بذل الجهد دائماً في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه فان كان لا ينطق لسانه فان لم يجد آية ليس فيها ذلك الحرف الذى لا يحسنه يجوز صلواته ولا يؤم غيره فهو بمنزلة الامى في حق من يحسن ما عجز هو عنه واذا امكنه اقتداؤه بمن يحسنه لا يجوز صلواته منفرداً وان كان وجد قدر ما تجوز به الصلوة مما ليس فيه ذلك الحرف الذى عجز عنه لا يجوز صلواته مع قراءة ذلك الحرف لان جواز صلواته مع التلفظ بذلك الحرف ضروري فيعدم بانعدام الضرورة هذا هو الصحيح في حكم الالغ ومن بمعناه بمن تقدم آنفاً (وعن ابى حنيفة رحمه الله فممن قرأوا ابتلى ابراهيم ربه بضم الميم) وقبح الباء (او) قرأ (الخالق البارئ المصور بفتح الواو) قرأ (وهو بطعم ولا يطعم بفتح العين والاول وكسرهما في الثاني انه) لا تقسّد صلواته (على ان المراد بابتلى دعا وبالصغير في وهو غير الله وعلى ان المصور مفعول البارئ وهذا اذا لم يرفع المصور فان رفعه تفسد وتتمام تحقيقه في الشرح ٤ (وان زاد) القارئ في الصلوة (حرفاً) نظر (ان لم يتغير المعنى) بان قرأ أو امر بالمعروف وانه عن المنكر

٤ صريح الرواية عن ابى ح في الآية الاولى قال في النصاب عن ابى ح ومحمد بن قراوا اذا ابتلى ابراهيم ربه الصحيح انه لا تقسّد صلواته وفي المحيط عن ابى ح فممن قرأوا اذا ابتلى ابراهيم ربه برفع ابراهيم ونصب ربه انه لا تقسّد انتهى وفي المتن ولو قرأ الخالق البارئ المصور بنصب الواو فن فضل الكرماني انه افاى بالفساد انتهى والحاصل انه تقدم ان مذهب التمام خرين عدم الافساد بالخطا في الاعراب وهو اوسع ومذهب المتقدمين انه ان كان فاحشاً ما اعتقاده كفر يفسد وهو الاحوط وقد روى عن المتقدمين في بعض ذلك اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد بدمه والتحقيق فيه العمل بحجة المعنى بوجه محتمل وعدمها كما قررنا به قاعدتهم الغير المحرمة فنقول قال في الكشاف قرأ ابوح وهى قراءة ابن عباس رضى الله تعالى ٣

زيادة الف في اللفظ او قرأ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخلهم  
 نارا بزيادة ميم الجمع (لاتفسد) صلوته (اتفاقا وان غير المعنى نحو ان يقرأ)  
 والقرآن الحكيم (وانك لمن المرسلين بزيادة الواو) وكذا لو قرأ (وان)  
 سبعكم لشتى) ونحو ذلك فقد (قالوا تفسد) صلوته لانه جعل جواب  
 القسم قسما (ويذبحي ان لاتفسد) لانه ليس بتغير فاحش ولونقص حرفا  
 فان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول ابي حنيفة ومحمد  
 رجهما الله كما لو قرأ ومما رزقناهم بحذف الراء او الزاي او قرأ وليقولوا  
 درست بغير دال او خلقنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن  
 من الاصول ولكن حذفه يؤدي الى ما اعتقده كفر بان حذف الواو  
 من وما خلق الذكر والانثى تفسدوا ما اذا كان الحذف على وجه الترخيم بان  
 قرأ يمالك بحذف الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن من اصول  
 الكلمة بان قرأ الواقعة بغير هاء او من الاصول ولم يتغير المعنى بان قرأ تعالى  
 جد ربنا بغير تاء (وذكر في) كتاب (زلة القارى للشيخ الامام حسام  
 الدين ابى سعيد بن سعيد النسفى) انه (ولو قرأ الله السعد بالسين) مكان  
 الصاد (لاتفسد) صلوته (وهو اختيار) الشيخ الامام (نجم الدين)  
 ابى حفص (عمر النسفى) وهذا مبنى على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين  
 وكذا على قول المتقدمين لصحة المعنى فان السعد العلو والتكبر \* واعلم ان  
 الصاد والسين والزاي من مخرج واحد وكثير اما يبدل بعضها من بعض  
 فلنذكر ما اورد قاضيان مبني على قول المتقدمين منها قرأ اذا جاء نصر الله  
 بالسين ووعوق ونصر ابى الصاد لاتفسد السعد بالسين ولا تفسد نصر ابى الصاد قال  
 شمس الأئمة السرخسى لاتفسد اصاطير بالصاد مكان السين لاتفسد خاسما  
 وهو حصير بالصاد لاتفسد لانقسامها بالسين مكان الصاد تفسد فهل عصيت  
 بالصاد مكان السين لاتفسد وكذلك فان عسوك مكان عسوك لاتفسد للثانين  
 خسيا بالسين مكان الصاد تفسد سدنا كم مكان صدنا كم لاتفسد تسطلون  
 بالسين مكان الصاد لاتفسد ثمن بخص مكان بخس لاتفسد صرا بامكان  
 سرا باتفسد نصبا مكان نسا تفسد السخرة مكان الصخرة تفسد يخسفان  
 مكان يخفضان تفسد صرورة مكان سورة لاتفسد صوط عذاب مكان  
 سوط عذاب تفسد من قصورة مكان قصورة لاتفسد افسح منى لسانا مكان  
 افصح لاتفسد ليسأل السادقين عن سادقهم مكان الصادقين

٣ عنه واذا ابتلى ابراهيم  
 ربه برفع ابراهيم  
 والنصب ربه والمعنى  
 انه دعاه بكلمات من  
 الدعاء فعل المختبر هل  
 يحبه اليهن ام لا انتهى  
 فهذا يؤيد عدم الفساد  
 واما الخالق البارئ  
 المصور فان نصب الراء  
 لاتفسد لانه يكون  
 مفعول البارئ والمعنى  
 الذى رأى المصور وهو  
 معنى صحيح وان رفع  
 الراء وخفضها فسدت  
 لان اعتقاده كفر وان  
 استكتمها تفسد لاحتمال  
 النصب وغيره فلا تفسد  
 بالشك واما هو يطم  
 ولا يطم فقد روى عن  
 يعقوب انه قرأ به ذكره  
 في الكشف ووجهه  
 بان الضمير لغير الله وذكر  
 في الفتاوى الغيابة انه  
 افترى عامة الأئمة يسمى  
 قنابالفساد فيبلغ ذلك  
 السرافى فاخبر بانها  
 قراة الاعشى وذكر  
 توجيهها ٣

عن صدقهم لاتفسد ٤ وفيه نظرو كانوا يسرون مكان يصرون لاتفسد  
وقولوا قولاً صديداً مكان سديداً تفسد فالغيبرات سحبا مكان صحبا  
تفسد وتواسوا بالسبر مكان وتواسوا صوا بالصبر تفسد رحلة الشتاء والسيف  
مكان الصيف تفسد حاصدا اذا حصد مكان حاسدا اذا حصد لاتفسد ثم  
عموا وسعوا مكان صموا تفسد انسفعا بالناسية ناسية بالسين فيهما مكان الصاد  
لاتفسد وكذا لنصفعا مكان لنسفعا حصوما مكان حسوما تفسد لبنا خالسا  
مكان خالصا لاتفسد وكذا صائفا مكان سائفا مكان وفيهما نظر قل كل متربس  
فتربسوا بالسين فيهما مكان الصاد تفسد سحفا مكان صحفا منشرة تفسد  
(ولو قرأ عتي) بالعين المهملة (مكان حتى لاتفسد) لانها لغة فيها (ولو  
قال سمع الله لمل حده) باللام مكان النون (يرجى ان لاتفسد) لقرب المخرج  
والظاهر ان حكمه كحكم الالغ (ولو قرأ يدع اليتيم يتسكين الدال او بضم  
الدال وترك التشديد) في العين (لاتفسد لعموم البلوى ٩) فيه نظر ولذا  
حكم عليه قاضيان بالفساد في تسكين الدال بخلاف ترك التشديد في العين  
فانه لا يغير المعنى (ولو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقفوا قرأ)  
بعد الوقف التام (اولئك اصحاب الجحيم) او اولئك هم شر البرية او قرأ  
والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب الجنة هم فيها خالدون وما  
اشبه ذلك مما يغير حكم الله على احد الفريقين بضده (لاتفسد) لصيرورة  
الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل بالاول فلم يمتنع الحكم بالضد (ولولم  
يقف ووصل قال عامة المشايخ تفسد) لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله به ولو  
اعتقده يكون كفرا (وعن عبد الله بن المبارك وابي حفص) الكبير البخاري  
(ومحمد بن مقاتل وجاعة من المرازمة) جمع مروزي نسبة الى مرو على  
غير قياس (انه) اى الشأن (لاتفسد) صلوته لان فيه ضرورة سبق  
السان (وكذا افق ابو منصور الساتريدى) قال قاضيان والصحيح  
هو الاول (ولو قرأ ان الله برى من المشركين ورسوله بكسر اللام لاتفسد)  
عند المتأخرين ٧ واما عند المتقدمين فذكر قاضيان فيه الفساد لان اعتقاده  
كفر لكن في الكشف انها قراءة والجر في رسوله على القسم او الجوار  
(ولو قرأ انا كنا منذرين بفتح الذال تفسد) صلوته على قول المتقدمين وكذا  
لو قرأ وانت خير المنزلين بفتح الزاى او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وقدرنا  
بفتح الراء وجعلنا وانزلنا بفتح اللام فيهما او قرأ ومن يغفر الذنوب الا الله

٣ فاخبر بذلك فرجعوا  
فهذه هي قاعدة المتقدمين  
من المقررة وماروى  
من الحكم بالفساد في  
المسئلة الاولى والثانية  
وما اشبه ذلك مما يصح  
تخرجه على معنى صحيح  
يحمل على الجواب نظرا  
الى ظاهر اللفظ ثم الر  
جوع توفيقا بين الر  
وايات (مرح كبير)  
٤ وفيه نظر لان  
صدق بالسين لا معنى  
له فكان ينبى ان  
تفسد والظاهر انه  
على قول المتأ  
خرين (مرح كبير)  
٣ والظاهر انهما على  
قول المتأخرين والا  
فالغنى بعيدا جدا  
(مرح كبير)  
٩ قد يمنع عموم البلوى  
في ذلك خصوصا في  
الاول ولذا حكم  
قاضيان بالفساد فيه  
على ما يأتى قريبا ان  
شاء الله تعالى لكونه  
على عكس المراد  
الدعاء يناقض الدفع ٧

اووما يعلم تأويله الا الله بفتح الهاء فيهما او ولا يعرفنكم بالله الغرور بكسر  
 الراء كل ذلك يفسد عند المتقدمين لا للتأخرين (و) ذكر ( في فتاوى  
 قاضيهان لو قرأ يدع اليتيم يتسكن الدال تنفسد ) صلوته لانه عكس المراد وكذا  
 ذكر فيها ( ولو قرأ يتخلون بالناء ) مكان الدال في يدخلون ( تنفسد ولو قرأ نحن  
 خلقنا ) في اعناقهم اخلا لا ( مكان انا جعلنا ) او قرأ اياك نعبد بترك التشديد  
 ( لا تنفسد ) صلوته ( عند المتأخرين ) \* هذان فصلان \* الاول ذكر كلمة مكان  
 كلمة والاصل ان تقاربت الكلمتان معنى ومثله في القرآن لا تنفسد وان تقاربتا  
 ان لم تكن المبدلة في القرآن فكذلك عندهما عن ابي يوسف رحمه الله روايتان  
 وان لم تقاربا والمبدلة في القرآن تنفسد على قياس قولهما لا على قول ابي يوسف  
 رحمه الله وان لم يكن للمبدلة مثل في القرآن وليس مما اعتقاده كفر تنفسد اتفاقا ان  
 لم يكن ذكر او ان كان في القرآن مما اعتقاده كفر ووصل تنفسد عند عامة  
 المشايخ وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف رحمه الله تعالى لا تنفسد  
 والصحيح انها تنفسد اتفاقا \* ومثال الاول العليم مكان الحكيم او الخير مكان  
 البصير ونحوه ومثال الثاني اياه مكان اواه والتساين مكان التواين ومثال  
 الثالث سطخت مكان نصبت وبالعكس وخلقت مكان رفعت وبالعكس  
 ومثال الرابع الغبار مكان الغراب ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان  
 فاعلين \* الفصل الثاني تخفيف الشديد وتشديد الخفيف \* والاصل فيه  
 انه ان كان لا يغير المعنى كأن قرأ وقتلوا تقتيلا ويسئلونك عن الساعة  
 بالتخفيف في قتلوا والساعة وكذا يدرككم الموت ورادوه اليك ونحو ذلك لا تنفسد  
 وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب الفلق ونحوه او في ظلالنا عليهم الغمام  
 او في لامارة بالسوء فاختار عامة المشايخ انها تنفسد وقال ابو علي النسفي  
 لا تنفسد بترك التشديد الا في رب العالمين واياك نعبد \* فعلم ان التفصيل  
 المذكور على قول المتقدمين وهو الاحوط وحكم تشديد الخفيف حكم  
 عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ فعينا بالتشديد لا تنفسد اهدنا الصراط  
 باظهار اللام لا تنفسد وكذا ما يشبهه ما ودعك بالتخفيف لا تنفسد ( نبيه )  
 ومتى ذكر كلمة مكان كلمة تغير النسب فلو قرأ عيسى بن قيمان تنفسد ولو قرأ  
 موسى بن مريم لا تنفسد ٤ ولو قرأ موسى بن عيسى لا تنفسد على قول ابي  
 يوسف رح وعلية عامة المشايخ وكذا لو قرأ موسى بن قيمان ولو قرأ عيسى بن  
 سارة تنفسد وكذا لو قرأ مريم بنت خيلان \* جيع هذا مخرج على ما تقدم

٧ واما ترك التشديد  
 فيه فلا يغير المعنى فلذا  
 لا يفسد ( شرح كبير )  
 ٨ لما تقدم انهم  
 لا يحكمون بالفساد  
 للخطأ في الاعراب واما  
 عند المتقدمين فقد  
 ذكره قاضيهان من  
 جهة ما يفسد عندهم  
 ما اعتقاده كفر وهذا  
 بناء على كون الجر فيه  
 بالمطف على المشركين  
 كما يتبادر اليه الفهم على  
 ما حكى ابن اعرابيا سمع  
 رجلا يقرأ وكذلك فقال  
 ان كان الله بريئا من  
 رسوله فانا منه بريء  
 فأتى الرجل الى عمر  
 فحكى الاعرابي قراءته  
 فعندها امر عمر  
 رضي الله تعالى عنه بتعلم  
 العربية لكن نقل  
 في الكشف انها قراءة  
 وجهها بالجر على الجوار  
 او بان الواو للقسم فعلى  
 هذا ينبغي ان لا تنفسد  
 على قول المتقدمين ايضا  
 ( شرح كبير )

من الاصل (ولو قرأ الاما ز طر رتم بالزاي) او بالطاء او بالذال مكان الضاد  
 (تفسد ولو قرأ ما اضتر رتم بالتاء) مكان الطاء (لا تفسد ولو قرأ الا من  
 خفف الختفة بالتاء) مكان الطاء (فيهما تفسد) لعدم المعنى \* وهذا  
 فصل آخر وهو ابدال هذه الاحرف الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها  
 من بعض فلنورد ما ذكره قاضيان من ذلك قرأ الطحيات او الدحيات  
 مكان التحيات قال ابو علي النسفي لا تفسد \* بدل ما اشتق من القنوط  
 بما اشتق من القنوت او بالعكس تفسد وعند الوجوه مكان وعنت الوجوه  
 تفسد لانتم اشد رهيبا بالطاء مكان التاء لا تفسد نبش البتشة الكبرى بالتاء  
 مكان الطاء فهما تفسد اظلم واتغى مكان واطغى لا تفسد الصرات مكان  
 الصراط تفسد بترامكان بطرا لا تفسد تلغها هضم مكان طلغها لا تفسد  
 امترنا عليهم مكان امطرنا تفسد مترا مكان مطرا تفسد والنور مكان  
 والطور تفسد ومستورا مكان مسطورا لا تفسد لولان ربنا مكان ربطنا  
 تفسد لوت مكان لوط لا تفسد وما ينطق مكان ينطق لا تفسد كصاحب  
 الحوط مكان الحوت لا تفسد الميحنك مكان الميحنك تفسد ولا يسطشون  
 مكان يستشون لا تفسد حالة الختب مكان حالة الخطب تفسد رحلة الشطاء  
 مكان الشتاء تفسد آمنط مكان آمنت لا تفسد ولو قرأ تائفة مكان طائفة  
 تفسد كاذبة خاتمة لا تفسد هل طرى مكان خاطئة لا تفسد هل ترى من فتور  
 مكان من فتور لا تفسد والطين مكان والتين تفسد لعل اطلع مكان اطلع  
 لا تفسد فناف عليها تائف مكان فطاف عليها طائف تفسد يتخلون  
 مكان يدخلون تفسد (ولو قرأ فهل عصيت مكان عصيت لا تفسد)  
 وقد تقدم (ولو قرأ الشيطان بالتاء) مكان الطاء (لا تفسد) وقد تقدم  
 ايضا (ولو قرأ قل هو الله احت بالتاء) مكان الدال تفسد لعدم المعنى  
 وكذا لو قرأ ولم يولت بالتاء مكان الدال (ولو قال اللهم سل على محمد  
 بالسين) مكان الصاد (لا تفسد لصحة كونه من السلوان) وعلى بمعنى الباء  
 اي سلمنا بمحمد عن غيره من امور الدنيا (ولو قرأ ما ودعك بترك التشديد  
 لا تفسد) لانه بمعنى الترك (ولو ترك التشديد في الرب تفسد) وقد تقدم  
 (ولو قرأ الم يجعل كيدهم في تضليل بالطاء) مكان الضاد (تفسد  
 ولو قرأ بالذال) المجبة مكانها (لا تفسد) للبعد الفاحش في الاول  
 وصحة المعنى في الثاني (ولو قرأ حالة الختب التاء) مكان الطاء

لان كلها في القرآن  
 وليس فيه نسبة من  
 لا امله الى الام ولا  
 دليل قطعي على ان  
 امله ليس اسمها مريم  
 (فرح كبير)

تفسد وقد تقدم (ولو قرأ من الجنة والناس) بنصب الجيم أي بفتحها  
(لا تفسد) لأن مأخذ الاشتقاق واحد ﴿فوائد﴾  
لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصف أو سرخ مكان  
سرخ تفسد أن غير المعنى وإن ترك كلمة من آية فإن لم يتغير المعنى كالألف  
وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً فترك ذا أو قرأ أول ثلث اتبعت أهواءهم من بعد  
مأجاءك من العلم وترك من أجزائه سيئة سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تفسد  
وإن تغير المعنى بأن قرأ آية لا يؤمنون وترك لا أو قرأ وإذا قرأ عليهم القرآن  
لا يبجدون وترك لا فإنه تفسد صلواته عند العامة وقيل لا تفسد والأول هو  
الصحيح وإن زاد كلمة في آية فإن كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرأ  
لأن عبدون إلا الله وبالله الدين أحساناً وبراً وذو القربى أو قرأ إن الله كان  
غفوراً رحيماً عليهما لا تفسد وإن تغير المعنى لكنهما في القرآن بأن قرأ من آمن بالله  
واليوم الآخر وعمل صالحاً وكفر فلهم أجرهم أو قرأ وأما من يحل واستغنى  
وآمن وكذب بالحسنى ونحو ذلك مما يكفر معتقده تفسد صلواته وكذا إن لم تكن  
في القرآن وتغير المعنى أما إن لم تكن في القرآن ولا يتغير المعنى بأن قرأ من ثمره  
إذا أثمر واستحصد أو قرأ فيهما فأكهه ونخل وتغصن ورمات فلا تفسد  
صلواته الكل من فتاوى قاضين

﴿نتمات﴾

فما يكره من القراءة في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلوة وفي  
مجدة التلاوة ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التأليف عرف ذلك  
بفعل الصحابة رضي الله عنهم وفيه التحرز عن هجر البعض والمنع  
قراءة المفصل والأفضل أن يقرأ في كل ركعة سورة تامة ولو قرأ بعض  
السورة في ركعة وباقيها في ركعة قبل يكره والصحيح أنه لا يكره وإذا أراد  
أن يقرأ آخر سورة في الركعتين أو سورة تامة فأكثرهما أفضلهما وإن أراد  
أن يقرأ آية طويلة أو ثلاث آيات فالصحيح أن الثلاث إذا بلغت مقدار  
أقصر سورة أفضل وإن قرأ آخر سورة في ركعة قبل يكره أن يقرأ آخر  
سورة أخرى في الركعة الثانية والصحيح أنه لا يكره قاله قاضيان وكذا لو قرأ  
في الأولى من وسط سورة أو من أولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة أخرى  
أو من أولها أو سورة قصيرة الأصح أنه لا يكره لكن الأولى أن لا يفعل من  
غير ضرورة وعلى هذا الانتقال من آية إلى آية أخرى ومن سورة واحدة

٧ لما روى النسائي من  
حديث عائشة رضي الله  
عنها أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قرأ في  
المغرب سورة الأعراف  
فرقها في الركعتين  
(شرح كبير)



لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة  
ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين سورتين سورة يكره الا ان يكون السورة  
اطول من التي قرأها بحيث يلزم اطالة الركعة الثانية على الاول اطالة  
كثيرة\* واوترك بينهما ثلاث سور لا يكره\* ولو ترك سورتين فكذا الا يكره  
وهو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الاولى ان لا يفعل  
في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر\* ولو انتقل  
في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة  
فان سها ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات وان كرر آية واحدة  
مرارا ان كان في تطوع يصلية وحده لا يكره وفي الفرض يكره حالة  
الاختيار لاحالة العذر والنسيان كذا في المحيط\* ولو قرأ في الثانية سورة فوق  
التي قرأها في الاولى يكره الا ان يكون بغير قصد وقبل في النقل لا يكره\* وسئل  
علي بن ابي حمزة عن قرأ في الاولى من الظهر سورة الفلق وفي الثانية قل هو الله  
احد فلما بلغ الله الصمد تذكرا ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال  
يتم سورة الاخلاص\* وفي الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما  
قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح السورة التي ارادها  
يكره\* واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية  
ايضا قال البرزاني لان التكرار اهون من القراءة منكوسا وفي الوالوجية  
من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم  
يقوم ويقرأ في الركعة الثانية بفاتحة الكتاب وشي من سورة البقرة وفي فتاوى  
الجمعة القراءة على ثلاثة اوجه في الفرائض على التوادة والترسل والتدبر  
حرفا حرفا وفي التراويح يقرأ بقراءة الاثمة بين التوادة والسرعة وفي النوافل  
بالليل له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم\* والقراءة بالروايات السبع كلها  
جائزة لكن الاولى ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة والروايات الغريبة لان بعض  
السفهاء ربما يقعون في الاثم فلا يقرؤ عند العوام مثل قراءة ابي جعفر وابن  
عامر وحزرة والكسائي صيانة لدينهم فربما يستخفون او يضحكون وان كان  
كلها صحيحة فصيحة طيبة\* ومشايخنا اختاروا قراءة ابي عمرو وحفص  
عن عاصم كذا في فتاوى الجمعة اما القراءة خارج الصلوة فاعلم ان حفظ  
ما يجوز به الصلوة فرض عين على مكلف وحفظ فاتحة الكتاب  
وسورة واجب وحفظ سائر القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من

صلوة النفل وقراءة القرآن من المحصف افضل لانه جمع بين عبادتي  
القراءة والنظر في المحصف \* ويستحب ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة  
لابسا احسن ثيابه ويستعيز ويسمي والتعوذ يستحب مرة واحدة مالم  
يفصل بعمل ديني حتى لو رد السلام او اجاب المؤذن او سجد او هلك ليس  
عليه اعادة التعوذ ذكره في فتاوى اللجنة ولا يسمى في اول براءة وقيل ان  
ابتدأها يسمى وان وصلها بالانقال لا يسمى ذكره في النوازل ثم قيل  
الاولى ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل يختمه في السنة مرتين وقيل  
ان اراد ان يقضى حقه يختمه في كل اسبوع وقيل في كل شهر وبه افتي ابو  
عصمة قال ابن المبارك يعجني ان يختم في الصيف اول النهار وفي الشتاء  
اول الليل ولا يستحب ان يختم القرآن في اقل من ثلاثة ايام لقوله عليه السلام  
\* لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من ثلاث \* وقراءة قل هو الله احد ثلاث  
مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ وقال ابو الليث هذاشي  
استحسنه اهل القرآن وأئمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتوبة  
فلا يزيد على مرة ولا بأس بالقراءة مضطجما اذا ضم رجله والقراءة ماشيا  
او هو في عمل ان لم يشغله الشئ والعمل قلبه لا تكره والانكراه وسئل البقال  
قراءة القرآن في الاوقات التي تكره فيها الصلوة افضل ام الصلوة على النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي صلى الله  
عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل \* والقراءة في الحمام ان لم يكن ثمة احد  
مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا يجوز جهرا او خفية وان لم يكن  
كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تكره القراءة  
في المسلخ والمغتسل ومواضع النجاسات وتكره عند القبور عند ابي حنيفة  
رحم الله ولا تكره عند محمد وبقوله اخذ المشايخ \* رجل يكتب الفقه  
وبجنبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن للكتاب الاستماع فالانتم على القارئ  
لقراءته جهرا في موضع اشتغال الناس باعمالهم وعلى هذا لو قرأ على السطح  
في الليل جهرا والناس نيام يأثم كذا في الخلاصة ولا يخلون عن نظر \* صبي  
يقرأ في البيت واهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الاستماع ان افتنعوا  
العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان  
القارئ في المكتب واحدا يجب على المارين الاستماع وان كانا كثر ويقع  
الخلل في الاستماع لا يجب عليهم \* ويكره للقوم ان يقرأوا القرآن جملة

لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس به الكل في القنية والاصل فيه ان الاستماع للقرآن فرض كفاية على ما حققناه في الشرح \* رجل يقرأ الى جنبه رجل يدرس او يكرر فقها ولا يمكنهم الاستماع للقارئ فالانتم على المتأخر \* ولا يكره قيام القارئ للقادم اذا كان مستحقا للتعظيم ذكره في القنية \* واستماع القرآن افضل من تلاوته \* وكذا من الاشتغال بالتطوع لانه يقع فرضا والفرض افضل من النفل \* والجهل بالقرآن افضل ان لم يكن عند المشغولين مالم يخالطه رياء \* وتعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعلمها من الاعمى الفسير المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان صوتها حورة ~~ك~~ذا ذكروه \* ولا بأس بتعليم الكافر القرآن او الفقه رجاء ان يهتدى لكن لا يمس المصحف مالم يغتسل عند محمد رحمه الله ومطلقا عند ابي يوسف رحمه الله \* ومن تعلم القرآن ثم نسبته يأثم والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف \* رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع ان يردده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وطعن والا فهو في سعة من تركه \* ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفسقه هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن المغير فحرام بلا خلاف ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم رقيق وكتابة القرآن على ما يفرش وكتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسنة \* ولا بأس بتجليد المصحف وكذا نقطه وتعشيره واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة ويدفن في ارض طاهرة \* ولا يجوز ان يجلبده القرآن وقيل ان كواغد الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو \* ويكره توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز للحفظ كما يجوز الركوب على جوالق هو فيه للضرورة

٩ اما الوجوب فلقوله  
عم اذا قرأ ابن آدم  
السجدة اعتزل ٢

### ❦ واما سجدة التلاوة ❦

فاذا قرأ آية السجدة وهي في اربعة عشر مواضع آخر الاعراف وفي الرعد والتحل والاسرار ومريم واولى الحج وفي الفرقان والتل والم تنزيل وص وفصلت والنجم والانشاق والعلق فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا للحرمة سجدة بين تكبيرتين مستحبتين ٩ وعند الشافعي ثمانية الحج منها وص ليست منها وعند مالك الثلاثة الاخيرة ليست منها وعند الائمة الثلاثة هي سنة وليس فيها رفع يد ولا تشهد ولا سلام وتجب على

التالى اوعلى السامع سواء قصد السماع اولى يقصد \* وتجب على المؤتم  
بتلاوة امامه وان لم يسمعها فان لم يسجد بها الامام لا يسجد وان سمعها  
لانه تبع ولو تلاها المؤتم لا تجب عليه ولا على من سمعها منه ممن هو  
معه فى تلك الصلوة وعند محمد رحمه الله يسجدونها بعد الفراغ من الصلوة  
وتجب على من سمعها منه ممن ليس معه فى صلوته اجابا ولو سمعها  
المصلى ممن ليس فى صلوته يسجد بها بعد الصلوة ولا يسجد بها فى الصلوة  
ولو سجد بها فيها لا تسقط عنه ولا تنفسد الصلوة \* وتجب على من سمعها  
من خائض او نفساء او كافر او صبي او مجنون وكذا من نائم فى الصحيح  
ولو سمعها من الطائر او الصدى لا تجب عليه ولو تهجى بها لا تجب  
عليه وعلى من سمعها وكذا لا تجب بالكتابة او النظر من غير تلفظ واذا  
تلاها او سمعها راكبا جاز اداؤها بالايماء وان تلاها او سمعها غير راكب  
لا يجوز الايماء بها راكبا الا من عذر يبيحه فى الفرض ولو تلاها وهو  
قادر على السجود فلم يسجد بها حتى عجز عنه بمرض ونحوه جاز الايماء  
بها ولا يلزمه اعادتها اذا صح كما فى قضاء الصلوة ويستحب ان يقوم  
فيسجد بها من القيام وكذا القيام بعد الرفع منها \* ويستحب ان يتقدم  
التالى ويصف السامعون خلفه ولا يرفعوا قبله ولا يكره مخالفة ذلك بان  
يسجدوا حيث كانوا ولو قد اتموا او يسجدوا او يرفعوا قبله ولو ظهر فساد  
سجدة التالى لا تنفسد سجدة هم \* ويستحب للتالى اخفاؤها اذا لم يكن السامع  
متهيبا للسجود وان كان متهيبا يستحب جهرها \* ولا تجب على الفور حتى  
لو سجد لها بعد سنة او اكثر تقع اداء لاقضاء الا انه يكره تأخيرها من غير  
ضرورة ويشترط نية السجود للتلاوة لا التعيين حتى لو كان عليه سجدة  
متعددة فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لآية  
كذا وهذه لآية كذا \* ويبطال ما يبطل الصلوة من التكلم والقهقهة  
والحدث قبل الرفع على قول محمد وهو الاصح خلافا لابن يوسف رحمه الله  
ومن سمعها من مصلى واقتدى به قبل ان يسجد المصلى لها يسجد معه  
\* وان اقتدى بعدما سجد لها فان كان اقتداؤه فى الركعة التى تليها فيها  
سقطت عنه ان ادرك معه الركوع والا فلا بد من سجودها بعد الصلوة  
كما لو اقتدى به وكل سجدة وجبت فى الصلوة ولم يؤد فيها لا تقضى ابدا  
\* واذا تلاها فى الصلوة فركم ونواها فيه اولى ينو فسجد للصلوة

٢ الشيطان يبكى يقول  
ياويله امر ابن آدم  
بالسجود فسجد فله الجنة  
وامرت بالسجود فابيت  
فى النار رواء مسلم  
فى الايمان وجه الا  
استدلال ان الحكيم اذا  
حكى عن غير الحكيم  
كلما لم يذكره كان  
دليل صحة قد حكى  
لفظ الامر وهو عند  
الاطلاق للوجوب مع  
ان آتى السجدة تقيده  
ايضا لانها ثلاثة اقسام  
قسم فيه الامر صريحا  
وقسم تضمن حكاية  
استنكاف الكفرة  
حيث امر وابه وقسم  
فيه حكاية فعل الصا  
لحين او الانبياء والملا  
ئكة للسجود وكل من  
الامثال والاعتداء  
ومخالفة الكفرة واجب  
الا ان دلالتها ظنية  
فكان الثابت للوجوب  
لا الافتراض وامامتين  
مواضا فقيه خلافا  
الشافعى ومالك اما  
للشافعى فانه يقول  
ان ثمانية الحج منها ومن  
ليست منها واستدل  
للالول بحديث عقبة بن  
عامر قلت يا رسول الله  
افصلت سورة الحج ٣

سقطت عنه اذا لم يقرأ بعدها اكثر من ثلاث آيات وفيما اذا قرأ ثلاثا  
 خلاف فان قرأ اكثر من ثلاث فلا بد من السجود لها قصدا ولا تأدي  
 بالركوع ولا بسجود الصلوة ولو تليت بالعربية تجب على من سمعها  
 ولم يفهمها اذا اخبرها اجابا ولو تليت بالفارسية تلزم على من سمعها  
 ولم يفهمها اذا اخبر عند ابى حنيفة رحمه الله خلافا للمالكية ولا تجب على  
 من لم يسمعها وان كان في مجلس التلاوة \* ويقول فيها ما يقول في سجود  
 الصلوة هو الاصح \* وقبل يقول (سبحان ربنا ان كان وعذرنا لمفعولا)  
 واختاره بعض المتأخرين وقيد بعضهم بما اذا لم تكن في صلوة الفرض  
 ولوكرر تلاوة آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة سواء كانت بعد  
 جميع التلاوات او بعد بعضها فلو تبدل المجلس او الآية تكررت السجدة  
 وتبدل المجلس حقيقى بان ينقل من مكانه في الصحراء او ما هو في حكمها  
 ثلاث خطوات او اكثر وحكى بان يشرع في عمل آخر بان اكل  
 ثلاث لقمات او شرب ثلاث جرعات او تكلم ثلاث كلمات من غير ان يقوم  
 من مكانه والاتحاد الحقيقى ظاهر والحكمى هو الكائن بين اجزاء ما يطلق  
 عليه مكان واحد كالسجود والبيت والحائوت وكذا اذا مشى اقل من ثلاث  
 خطوات في نحو الصحراء اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد حقيقة او حكما  
 عند تكرار آية كفته سجدة واحدة والا فلا فن مشى خطوة او خطوتين  
 او اكل لقمة او لقمتين او شرب جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية  
 البيت او المسجد الى زاوية اخرى اورد سلاما او شمت طامسا ثم كررها  
 كفته سجدة واحدة بخلاف تسدية الثوب والدياسة والكراب  
 والانتقال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم ثلاث او شرب جرعات او عقد  
 نكاحا او بعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة ولو اطال الجلوس  
 من غير ان يشتغل بشغل مما تقدم ثم كرر لا يجب عليه تكرار السجود ولو  
 كررها راكبا سائرا يتكرر الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كررها في  
 الصلوة لا يتكرر سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول ابى يوسف رحمه الله  
 وهو الاصح وعند محمد رحمه الله ان كررها في ركعة اخرى يتكرر الوجوب  
 والسفينة كالبيت \* ولو تبدل مجلس السامع دون التالى يتكر الوجوب  
 على السامع اجابا \* ولو تبدل مجلس التالى دون السامع يتكرر على السامع  
 ايضا عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصحح في الكافي الاول وفي الهداية

٣ سجدين قال نعم فن  
 لم يسجد هما فلا يقرؤهما  
 رواه الترمذى وعنه  
 عليه السلام فضلت  
 سورة الحج بسجدين  
 رواه ابو داود في المرا  
 سيل والجواب ان  
 الاول قد قال فيه التر  
 مذى اسناده ليس  
 بقوى والثاني مرسل  
 وليس بحجة عنده ولئن  
 سلم فالمراد بالسجدة  
 الثانية سجود الصلوة  
 بدليل اقتنائها بالركوع  
 اذا لمعهود في مثلها كونه  
 من اوامر ما هو ركن  
 بالاستقراء كقوله تعالى  
 واسجدى واركعى مع  
 الراكعين كونهما فضلت  
 بسجدين لا يفيدان ان  
 كتبتما سجدة لجواز  
 ان يراد تفضيلها بذكر  
 سجدين احديهما  
 للتلاوة والاخرى  
 للصلوة واستدل الثانى  
 بما رواه النسائى انه عليه  
 السلام سجد فى صو  
 قال سجد هاتينى الله دا  
 ود عليه السلام توبة  
 وسجدها شرا قلنا  
 غاية ما فيه انه عليه  
 السلام بين السبب ٤

وقتاوى قاضيخان الثانى وعليه الفتوى \* واعلم ان حكم الصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند ذكر اسمه الشريف على القول بوجوبها كحكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلوة حينئذ دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة عليه صلى الله تعالى عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وان لم يذكر بخلاف السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة \* ولو قرأ آية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل المجلس وقرأها فيها وسجدها كفته هذه عن التلاوتين وان سجد للاولى لم تكفيه تلك السجدة عن التلاوتين وان لم يسجد للاولى ولالتانية حتى خرج من الصلوة سقطتا وفي النواذر ان الاولى لا تسقط والاول اصح ولو تلاها في الصلوة اولا وسجد لها ثم قرأها بعد ما سلم قيل يسجد ثانيا ولا تكفيه الاولى وقيل تكفيه وقيل ان لم تكلم بعد السلام قبل قرائتها تكفيه الاولى وان تكلم لا ولو قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنها الاولى ولو قرأ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم من آخر وهلم جرا كفته سجدة واحدة سواء كان هو في الصلوة اولا على ظاهر الرواية والمسبوق اذا سجدها مع امامه ثم قرأها فيما يقضى لا يسجد على مقتضى قول ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله ولو لم يكن سجدها مع الامام يسجد اتفاقا \* واذا تلا السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعدها فوق ثلاث آيات فان شاء نواها في الركوع او السجود وان شاء سجد لها استقلالاً وان قرأ بعدها فوق ثلاث آيات فلا بد من السجود لها استقلالاً ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ بعدها شيئا بل يقرأ شيئاً ثم يركع فان كانت ختم السورة يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقى منها آيتان او ثلاث آيات كسورة بنى اسرائيل والانشقاق فكذا يذنبى ان يوصل بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يكره والله اعلم \* ٩ ويكره للامام ان يقرأ آية السجدة في صلوة يخافت فيها وكذا في نحو الجمعة والعيدى الا ان يكون في آخر السورة بحيث يؤدى بركوع الصلوة او سجودها ويذنبى حينئذ ان لا ينويها في الركوع لتؤدى بالسجود من الجميع ويكره ان يقرأ سورة ويترك آية السجدة لانه يشبه الفرار من السجود ولا يكره ان يقرأ

٤ في حق داود عليه السلام والسبب في حقنا وكونه للشكر لا ينافى الوجوب فكل الفرائض والواجبات انما وجبت شكر التوالى نعم وامامنا في الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما قال سجد من ليست من عزائم السجود وقد رأيت النبي عليه السلام يسجد فيها وفي رواية انه قرأ اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده وقال كان داود ممكن امر بينكم ان يقتدى به فدلل لنا فانه صرح بان النبي عليه السلام كان يسجد بها وانه عليه السلام امر بالاعتقاد بـ داود عليه السلام وليس فيه ما يدل على تخصيصه عليه السلام بذلك فكنا ايضا مأمورين بالاعتقاد وح فيحمل قوله ليس من عزائم السجود على انه ليس مما امر به على سبيل العزم والقطع لما فيه من الاحتمال فيفيد في الفر ضية لا الوجوب على ما هو قولنا او السنية على ما هو قول الشافعى

السجدة وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب ان يقرأ معها آيات او آية  
 دفعا لتوهم التفصيل \* المحقات \* منها مباحث الامامة \* الصلوة  
 بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي البدائع نجب على العقلاء البسافين  
 الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى والادلة تساعد على  
 ما ذكرناه في الشرح والاعذار التي تبجح التخلف عنها المرض الذي يبيح  
 التيم ومثله كونه مقطوع البدن او الرجل من خلاف او مفلوجا والمطر والطين  
 والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وكذا الاستخفاء من سلطان  
 او غريم وهو معسر او لا يستطيع المشي او اعشى \* اولى الناس بالامامة اعلمهم  
 بالسنة فان تساوا في العلم فاقرؤهم فان تساوا فافهمهم فاقرعهم اى اكثرهم  
 تحمزا عن الحرام فان تساوا في الاوصاف الثلاثة فاكبرهم سنا فان تساوا  
 في الاربعة فاحسنهم خلقا والمراد بحسن الخلق الحلم والرفق والحياء ثم ان  
 تساوا في الخمسة فقبل اصحبهم وجها وقيل انسبهم فان تساوا اقرع بينهم  
 ( ويكره تقديم الفاسق كراهة تحريم وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو  
 رواية عن احمد وكذا المبتدع ) ويكره تقديم العبد والاعرابي وولد الزنا  
 والاعشى والكراهة فيهم دون تلك الكراهة وفي المحيط لا بأس بان يؤم الاعشى  
 والبصير اولى \* ولو علم ان العبد او الاعرابي او ولد الزنا عالم فلا كراهة \*  
 والمبتدع من يعتقد شيئا على خلاف معتقداهل السنة والجماعة وانما يجوز  
 الاقتداء به مع الكراهة اذ الميؤد ما يعتقد الى الكفر فان ادى الى الكفر فلا  
 يجوز اصلا الاقتداء به كغلاة الروافض ومن يقذف الصديقة او ينكر خلافة  
 الصديق او يحبته او يسب الشيخين وكالجهمية والقدرية والمشيبة القائلين  
 بانه تعالى جسم كالاكاسام ومن ينكر الشفاعة او الرؤية او عذاب القبر  
 او الكرام الكائنين اما من يفضل عليا ولا يسب فهو ممن يجوز الاقتداء بهم  
 مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم لا كالاكاسام او يقول لا يرى  
 لجلاله وعظمته وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا يجوز الاقتداء  
 بالمتكلم وان تكلم بحق قبل المراد به من ناظر في دقائق علم الكلام وقيل من يريد  
 زلة خصمه عند المناظرة في الكلام فانه كفر لانه محب كفر خصمه \* ويجوز  
 الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل مع كراهة وقيل من غير كراهة اذ الم يتحقق  
 منه ما يفسد الصلوة على رأى المقتدى ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة  
 ولا بالصبي في الصحيح ولا اقتداء العاقل بالمعتوه ولا اقتداء القارى بالامى

٧ واخرج الامام احمد  
 وابونعيم واللفظ له عن  
 ابي سعيد الخدرى قال  
 لقد رايتنى في المنام كأنى  
 اكتب سورة من فاتيت  
 على السجدة فمجد كل  
 فى رأيت اللوح والقلم  
 والدواة فاتيت النبي  
 عليه السلام فاخبرته  
 فامرنا بالسجود فيها  
 فهذا صريح في الامر  
 بها فلا يعارضه المحتمل  
 واما مالك فانه يقول  
 الثلاث الا واخروهى  
 النجم والانشقاق و  
 العلق ليست منها لما  
 روى ابن عباس رضى  
 الله عنهما انه عليه السلام  
 لم يسجد فى فى من  
 الفصل منذ تحول الى  
 المدينة قلنا اسناده  
 ضعيف ضعفه البيهقي  
 فلا يصلح ناسخا لما رواه  
 البخارى والترمذى  
 وصححه عن ابن عباس  
 رضى الله عنهما انه عليه  
 السلام سجد فى النجم  
 وسجد معه المسلمون  
 والشركون والجن  
 والانس ولا يعارض ٧



والامى بالآخرس ومستور العورة بمكشوفها ولاغير المومى بالمومى ولا  
المومى قاعدا بالمومى مستلقيا او على جنبه ولا الطاهر بصاحب العذر ولا  
صاحب عذر بصاحب عذر آخر فان اتحدا في العذر جاز \* ولا يقتدى  
المفترض بالتنقل ولا من يصلى فرضا بمن يصلى فرضا آخر فيجوز اقتداء  
المتنقل بالمفترض ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر الا اذا قال بعد نذر صاحبه  
نذرت تلك المندورة التى نذرها فلان \* ويجوز اقتداء الحالف بالحالف  
وبالناذر دون العكس ومصليا ركعتى الطواف كالناذرين لا يجوز اقتداء  
احدهما بالآخر \* ولو اشتركا في نافلة فافسدها صح اقتداء احدهما  
بالآخر في القضاء بخلاف ما لو افسدها بعد الشروع غير مشتركين حيث  
لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا بالناذر ولو صلوا الظهر ونوى كل واحد  
منهما امامة الآخر صحّت صلوتهما ولو نوى كل اقتداء بالآخر فسدت \*  
ويجوز اقتداء من يصلى السنة بعد الظهر بمن يصلى السنة قبلها وكذا  
سنة العشاء بالتراويح وكذا اقتداء من يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة عن محمد  
ابن الفضل والاولى عدم الجواز \* ويجوز اقتداء الفاسل بالماسح وكذا  
اقتداء المتوضئ بالتيمم والقائم بالقاعد خلافا لمحمد رحمه الله فيهما وكذا  
اقتداء القائم بالاحدب الذى بلغت حد وبته حد الركوع ولو لم تصل الى  
حد الركوع فالاصح الجواز اتفاقا \* ويجوز امامة الخنثى المشكل للنساء  
وكذا امامة المرأة لهن لكن يكره ان يصليهن وحدهن جماعة وان فعلهن  
يكره ان تقدم الامام عليهن بل تقف وسطهن كما اذا ام العارى العراة  
\* ويجوز اقتداء الآخرس بالامى دون العكس \* والآخرس مع الامى  
كالامى مع القارى وفي المحيط ان القارى اذا كان على باب المسجد او  
يجوار المسجد والامى في المسجد يصلى وحده ان صلواته جائزة بلا خلاف  
وكذا اذا كان القارى في صلوة غير صلوة الامى جاز للامى ان  
يصلى وحده ولا ينتظر فراغ القارى بالاتفاق اما اذا صلى القارى في ناحية  
والامى في ناحية وصلواتهما متوافقة فقد ذكر ابو حازم عدم الجواز على  
قول ابى حنيفة رحمه الله وفي رواية الجواز والاول بناء على ما لو اقتدى  
قارى وامى بامى حيث تفسد صلوة الكل عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى  
وعندهما صلوة القارى فقط \* ولا يجوز تقدم المؤتم على امامه خلافا  
لمالك \* والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المقضى اطول من امامه يقع سجوده

٧٤ في الصحيحين عن  
ابى رافع الصانع قال  
صليت خلف ابى هريرة  
العقبة فقرأ اذا السماء  
انفتحت فوجد فيها  
فقلت ما هذه قال  
سجدت بها خلف ابى  
القاسم عليه السلام فما  
زال اسجد فيها حتى  
انقضاء ومارواه الجماعة  
الا البخارى عن ابى  
هريرة انه قال سجدنا مع  
رسول الله عليه السلام  
في الشقة وقرأ باسم  
ربك مع ان الميثب اولى  
من النافى واما اشتراط  
مراائط الصلوة فبا  
لاجماع والتحرمة  
ليست بشرط بل  
التكبيرتان مستحبتان  
حتى لو تركهما صح  
ولذا لا يرفع يديه لانه  
عليه السلام لم يفعله  
ولا تشهد فيها ولا تسليم  
لعدم التحريمة  
(شرح كبير)  
واعلم ان اداء سجدة  
التلاوة بالركوع بما قدم  
فيه القياس على الا  
ستحسان كما ذكره في  
الاصول قال الشيخ ٩

قدام الامام لكن قدمه غير مقدمة عليه يجوز \* والمعتبر في القدم العقب حتى لو كان عقب المقتدى غير مقدم على عقب الامام لكن قدمه اطول تقع اصابعه قدام اصابعه يجوز \* ومن صلى مع واحد يقيم عنه يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليهما وعن محمد رحمه الله ان الواحد يجعل اصابعه عند عقب الامام وعن ابي يوسف رحمه الله انه يتوسط الاثنين فلو اقام الواحد خلفه او عن يساره يكره وقيل لا ولو توسط الاثنين لا يكره ولو توسط الاكثر يكره \* وبصف الرجال ثم الصبيان ثم النساء والخشى المشكل يقوم قدام النساء \* والترتيب بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء ففرض عندنا حتى لو حاذت امرأة اوصية مشتهة رجلا او تقدمت عليه قدر ركن وصلواتهما مطلقة مشتركة تحريمه واداء واتحد المكان والجهة بلا حائل ونويت امامتها فسدت صلوة الرجل \* فشرط المحاذاة المفسدة عشرة على ما قالوا \* الاول كونها بالغة اوصية مشتهة وهي بنت تسع مطلقا او ثمان او سبع اذا كانت عبلة وسجينة فلولم تكن كذلك لاتفسد ولا فرق بين المحرم وغيره \* الثاني كونها تعقل الصلوة فلو كانت لاتعقلها لاتفسد \* الثالث ان تكون المحاذاة قدر ركن عند محمد رحمه الله واداء الركن معها شرط عند ابي يوسف رح \* الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات ركوع وسجود فلا تفسد المحاذاة في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة \* الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان تبني المرأة تحريمها على تحريم الرجل او يبني تحريمها على تحريمه ثالث فلا تفسد المحاذاة فيما اذا صليا صلوة واحدة منفردين او مقتديا احدهما بامام لم يقتد به الآخر \* السادس كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل اماما لها او كان لهما امام فيما يؤديانه تحقيقا كالمقتدين او تقديرا كاللاحقين بعد فراغ الامام فلا تفسد المحاذاة اذا كانا مسبوقين قاما الى قضاء ما سبقا \* السابع اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على دكان قدر قامة والآخر على ارض لاتفسد \* الثامن اتحاد الجهة فلو اختلف بان كان يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الآخر لاتفسد المحاذاة \* التاسع عدم الحائل بينهما حتى لو كانت بينهما اسطوانة ونحوها لاتفسد والفرجة التي تسع انسانا كالحائل \* العاشر ان ينوي الامام امامة النساء فانه ان لم ينوها لا يصح اقتداؤها فلا تفسد

بكمال الدين بن المهام  
فان قلت قد قالوا ان  
تأديها في ضمن الركوع  
هو القياس والا  
ستحسان عدمه والقياس  
مقدم على الاستحسان  
فاسمعي بكشف هذا  
المقام فالجواب ان مراد  
هم من الاستحسان  
ما خفي من المعاني التي  
يناط بها الحكم ومن  
القياس ما كان ظاهرا  
متبادرا فظهر من هذا  
ان الاستحسان لا يقال  
القياس المحدود في الا  
صول بل هو اعم منه  
قد يكن والاستحسان  
بالنص وقد يكون  
بالضرورة وقد يكون  
بالقياس اذا كان قياس  
آخر متبادرا وذلك خفي  
وهو القياس الصحيح  
فيسمى الخفي استحسانا  
بالنسبة الى ذلك المتبادر  
فتثبت به ان معنى الاستحسان  
في بعض الصور هو القياس  
الصحيح ويسمى مقابلة  
قياسا باعتبار الشبه  
وبسبب كون القياس  
المقابل ما ظهر بالنسبة  
الى الاستحسان ظن  
بمحمد بن سلة ان الصليبي  
هي التي تقوم مقام ٩

محاذاتها وقيل محاذاة الامرء مفسدة كالمرأة وهو غير صحيح \* ويشترط  
لحصة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمقتدى حكما فلو كان بينهما حائط  
فان كان قصيرا دون القامة قليلا عرضه غير زائد على ما بين الصفيين لا يمنع  
والا فان كان فيه باب او كوة يمكن الوصول الى الامام وهو مفتوح  
فكذلك لا يمنع وان كان الباب مسدودا او الكوة صغيرة لا يمكن النفوذ منها  
او مشبكة كان لا يشبه عليه حال الامام برؤية او سماع لا يمنع على اختيار  
الخلواتي قال في المحيط وهو الصحيح وان كان الحائط على خلاف ما ذكر  
بان كان عرضا طويلا وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما حائط  
ولكن بينهما وبين المقتدى وبين الصف الذي قد امه بعد فان كان اقل  
بما يمكن فيه صف وتمر فيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قدر ما يقوم  
فيه صف فان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا ان  
يقوم فيه ثلاثة فانهم صف يحل به اتصال من ورائهم بمن قدامهم بالاتفاق  
بخلاف الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما  
خلافا لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلاثة في ذلك وفي حكم انفراد جمعة  
الامام معهما وفي حكم محاذاة النساء وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا  
جدا كمسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصاه  
من غير اتصال الصفوف لا يجوز ولو اقتدى من سطح المسجد بالكلام  
فيه كالمقتدى من وراء الجدار وكذا المؤذنة ولو اقتدى على جدار  
بينه متصلا بالمسجد لا يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما لو قام على سطحه  
حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام \* ولو صلى على دكان  
خارج المسجد ان اتصلت الصفوف جاز والا فلا ولو كان بين الامام  
والمقتدى في الجامع او غيره نهر فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا  
يمنع والصحيح ان الصغير ما لا يمكن فيه سير الزورق وان امكن فهو كبير  
ومصلي العبد كالمسجد في الحكم

### فصل

فما يتابع المقتدى فيه الامام ولما يتابعه \* لاختلاف في لزوم المتابعة  
في الاركان الفعلية واما الركن القولي وهو القراءة فلا يتابعه فيه عندنا  
بل يستمع وينصب سواء كان الامام يجهر بالقراءة او لا وعند الشافعي  
تلزمت المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة وعند مالك واجد  
في المحاذاة دون الجهر \* اما جواز القراءة خلف الامام فقال به محمد في السرية

٩ سجدة التلاوة  
الركوع فكان القياس  
على قوله ان يقوم  
الصليبة وفي الاستحسان  
لا تقوم بل الركوع  
لان سقوط السجدة  
بالسجدة امر ظاهر  
فكان هو القياس وفي  
الاستحسان لا يجوز  
لان هذه السجدة قائمة  
مقام نفسها فلا تقوم  
مقام غيرها كصوم يوم  
من رمضان لا يقوم  
عن نفسه وعن قضاء  
يوم آخر فصح ان القياس  
وهو الامر الظاهر  
هنا مقدم على  
الاستحسان بخلاف  
قيام الركوع مقامها  
فان القياس باي الجواز  
لانه الظاهر وفي  
الاستحسان يجوز وهو  
الحق فكان من تقديم  
الاستحسان يجوز وهو  
لكن عامة المشايخ على  
ان الركوع هو القائم  
مقامها كذا ذكره محمد  
في الكتاب فانه قال قلت  
فان اراد ان يركع بالسجدة  
نفسها هل يجزئ ذلك  
قال اما في القياس فالركوع  
كعة في ذلك والسجدة  
سواء لان كل ذلك ٣

وعندهما تكرر فيها ايضا كراهة تحريم وفيما ماعدا القراءة من الاذكار يتابعه  
يأتي به المقتدى كما يأتي به الامام ويبتنى على لزوم المتابعة في الاركان ان المقتدى  
لورفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصير ذلك  
ركوعين ولورفع الامام رأسه من الركوع او السجود قبل تسليح المقتدى  
ثلاثا فالصحيح انه يتابع الامام اما لوقام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد  
فانه يتم ثم يقوم وان لم يتم وقيام جاز وكذا لو سلم في القعدة الاخيرة قبل ان يتم  
المقتدى التشهد فانه يتم ثم يسلم وان لم يتم جازو لو سلم قبل اتيان المقتدى  
بالصلوة والدعاء يتابعه لانها سنة والتشهد واجب وكذا لو تكلم الامام  
بعد تمام القعدة قبل اتمام المقتدى التشهد يتم ويسلم بخلاف ما لو احدث  
الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتم بل ان كان قعد قدر ما يمكن فيه قراءة  
التشهد صححت صلوته والا فلا \* ولوركع في الوتر قبل ان يتم المقتدى  
القنوت يتابعه ان كان قرأ شيئا منه وان لم يكن قرأ شيئا يقرأ قدر ما لا يفوته  
الركوع معه وفي نظم الزندوستي خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم  
القنوت وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجود التلاوة وسجود السهو  
واربعة اشياء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد على اقوال  
الحكاية في تكبيرات العيدين وكان المقتدى يسمع التكبيرات منه او زاد على الاربع  
في تكبيرات الجنازة او قام الى الخامسة ساهيا فان كان قعد على الرابعة ينتظره  
قاعدا فان زاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدى معه وان قيد الخامسة  
بالسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان ادنا يتابعه المقتدى  
وان قيد الخامسة بالسجدة فسدت صلوتهم جميعا ولا يعيد المقتدى تشهده  
وسلامه \* وتسعة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم رفع اليدين  
في التجرعة والثناء مادام الامام في الفاتحة فان شرع في السورة لا يفعلها  
المقتدى ايضا عند محمد رح خلافا لابي يوسف وتكبير الركوع والسجود  
والتسليم فيهما والتسليم وقراءة التشهد والسلام وتكبير التشريق

### ﴿ فصل في قضاء الفوائت ﴾

من ترك الصلوة لزمه قضاؤها سواء تركها بعذر مسقط او بغير عذر ٩  
ويقدمها على صلوة الوقت لان الترتيب بين الفاتة والوقية وبين الفوائت  
شرط عندنا خلافا للشافعي الا انه يسقط بالنسيان وبضييق الوقت

(وبكثرة)

٣ والسجدة سواء  
لان كل ذلك صلوة واما  
في الاستحسان فينبغي  
له ان يسجد بالقياس  
تأخذ وهذا لفظ محمد  
( فرح كبير )  
٩ لان الاتقاء شركة  
وموافقة فلا بد من الا  
تخاذل وعند الشافعي  
يصح في جميع ذلك لان  
الاتقاء عند اداء على  
سبيل الموافقة وعندنا  
معنى الضمن مرعى فانه  
عليه السلام جعل الا  
ثمة ضمنا اى لصلوة  
المقتدى ولا ضمان في  
الذمة اذ صلوة المقتدى  
لا تصير واجبة على الا  
مام ثبت ان الامام ضامن  
من بصلوة نفسه وصلوة  
المقتدى اى صارت  
صلوة المقتدى في ضمن  
صلوته محبة وفسادا  
واذا ثبت هذا والشيء  
لا يتضمن ما هو فوقه  
ولا ما فيه ثبت ما قلنا  
ولا يقال الفل يفار  
الفرض فكيف يصح  
اتخاذ المتفضل بالفترض  
لانا نقول ممنوع

وبكثرة الفوائت \* فلو صلى فرضا ذا كرا ان عليه فائتة قبله فسد فرضه  
فسادا موقوفا عند ابي حنيفة رح وباتا عندهما معنى الوقت عنده انه ان  
لم يقض الفائتة حتى لو صلى ستا وهو ذا كر لها عاد الكل صحيحا مثاله فاته  
صلوة الفجر فصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني  
وهو ذا كر للفائتة في كل واحدة منها فهذه الخمس فاسدة فسادا موقوفا  
عنده فان صلى الظهر من اليوم الثاني قبل ان يقضى الفائتة صححت الظهر  
والخمس قبلها وان قضى الفائتة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر فساد الخمس  
وهذا معنى قولهم صلوة تصحح خسا و صلوة تفسد خسا فالتى تصحح هي  
ظهر اليوم الثاني اذا ادبت قبل الفائتة والتي تفسد هي الفائتة اذا صليت  
قبل ظهر اليوم الثاني والتذكر في خلال الصلوة كالتذكر في اولها في الحكم  
المذكور وان استمر النسيان الى ان سلم صححت لسقوط الترتيب بالنسيان \*  
وضيق الوقت بان يكون ما بقى منه لا يسع الفائتة الوقتية معابل كان بحيث  
لو صلى الفائتة يخرج الوقت قبل تمام الوقتية فيسقط الترتيب فيقدم الوقتية ولو  
كان الفوائت متعددة والوقت يسع بعضهما مع الوقتية دون كلها فلا بد  
من تقديم ذلك حتى لو فاته العشاء والوتر وقد بقى من وقت الفجر ما لا يسع الا  
خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم يصلى  
الفجر ثم المعتبر حقيقة اتساع الوقت لاجلبة الظن حتى لو ظن من عليه  
العشاء ضيق وقت الفجر فصلها وفي الوقت سعة بكررها الى ان تطلع الشمس  
فرضه ما يلى الطلوع ما قبله تطوع وقيل يشرع في العشاء وان طلعت  
قبل الفراغ صححت فجره والا فلا كذا في شرح الزاهدى ولو قدم الفائتة  
عند ضيق الوقت صحح لكنه ياثم \* ثم المراد تضيق اصل الوقت لا الوقت  
المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل  
بقضائهما يقع العصر في الوقت المكروه يسقط الترتيب عند الحسن بن زياد  
لا عندنا ونحمد رح يوافقه في رواية ولوقى من المستحب ما لا يسع الظهر  
بتامها سقط الترتيب بالاتفاف فيصلى العصر ويؤخر الظهر الى بعد  
الغروب ولو شرع في العصر الشمس حراء ذا كر للظاهر ثم غربت وهو  
فيها اتما وقال ابن ابان يقطعها ثم يرتب ثم العبرة لوقت الافتتاح حتى لو  
افتتح الوقتية اول الوقت وهو ذا كر للفائتة وطال حتى تضيق او خرج  
لا تصح قال الزاهدى وبراى الترتيب وان لم يقدر على اداء الوقتية الا

٦ بل النفل مطلق  
والفرض مقيد والمطلق  
جزء المقيد فلا يفارقه  
فلذا صح اقتداء المشتغل  
بالمفترض وكذا ان افسد  
المشتغل صلوته بعد  
اقتدائه به لعدم المغاير  
فان قيل القراءة فرض  
على المقتدى في الاخرين  
قلنا لما اقتدى به لم يبق  
عليه قراءة لا فرضا  
ولا نفلا وكذا قدمت  
المشتغل على رأس  
الركعتين تصوير نفلا  
لضرورة نقل اربعا  
بالاقتداء لان القعدة  
انما تلزم اذا اراد  
الخروج اما اذا لم يرد  
فلا كذا في الكافي ولا  
يصح اقتداء الناذر  
لمغايرة السبب لان  
في حق كل منهما امر  
يرجع اليه وهو نذره  
وهما متغايران فتغاير  
اسبابهما الا اذا قال بعد  
نذر صاحبه نذرت  
تلك المنذورة التي  
نذرها فلان فتح يجوز  
اقتداء واحد منهما بالآخر  
للاتحاد ويجوز اقتداء  
الحالف بالحالف لان  
الواجب هو البر  
فبقيت ٢

بالتخفيف في قصره القراءة والافعال ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة  
والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوائت ستاخرج وقت السادسة وعن  
محمد رح انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح \* ثم الفوائت نوعان  
قديمة وحديثة فالحديثة تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلف في القديمة  
كن ترك صلوة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوات حتى  
ترك صلوة ثم صلى اخرى ذا كر الفائة الحديثة لم يجوزها البعض وجعل الماضي  
من الفوائت كأن لم يكن وجوزها لا كثرون وعليه الفتوى ولو قضى بعض  
الفوائت حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلوة شهر ثم  
قضاها حتى بقى اقل من ست ثم صلى الوقتية ذا كر المابق لم يجوز عندهؤلاء  
والاصح الجواز لان الساقط لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه  
الصورة مالم يقض جميع الفوائت \* ترك صلوة من صلوات يوم ليلة ونسيها  
ولم يقع تحريمه على شيء يعيد صلوة يوم وليلة ليخرج عما عليه بيقين وان  
ترك صلوتين من يومين ونسيهما يعيد صلوة يومين وكذا لو نسي ثلاث  
صلوات من ثلاثة ايام او اربعة ايام قال عمرو بن ابي عمر وسألت  
محمد بن نسي سجدة صلوتية ولم يدرك من اى صلوة هي قال يعيد الخمس  
قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلوة خمسة ايام \*  
صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزمه اعادتها وهي واقعة بمحمد  
ابن الحسن سألها ابا حنيفة فاجابه بذلك فقضيها \* ومن فاتته صلوة  
في الصحة قضاها في المرض بحسب حاله من يتم او يعود او ايماء فان صح  
بعد ذلك لا يلزمه اعادتها والاولى قضاء الفاتئة في البيت سترًا لذنبه  
شك في صلوته انه صلاها ام لا ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت  
ثم شك فلا شيء عليه \* ومن مات وعليه صلوات فاوصى بمال معين  
يعطى لكفارة صلوته لزمه ويعطى لكل صلاته كالفطرة ولو ترك كذلك  
وكذا لصوم كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث وانما يوصى بقبر  
به بعض الورثة جاز وان كانت الصلوات كثيرة والخطة قليلة يعطى  
ثلاثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلا لفقير ثم يدفعها الفقير  
الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل مرارا حتى يستوعب  
الصلوة ويجوز اعطاؤها الفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار  
والافطار \* ولو فدى عن صلوته في مرضه لا يصح كذا في التاتار خاتمة

٢ الصلواتان فلان في  
نفسهما ولذا اصح اقتداء  
الحالف بالناذر دون  
العكس (شرح كبير)  
٩ خلافا لاجد فان عنده  
اذا تركها عمد ابغى  
غذرا لا يلزمه قضاؤها  
لكونه صار مرتدا  
المرتد لا يؤمر بقضاء  
ما تركه اذا تاب وعند  
الجمهور لا يصير مرتدا  
فتؤمر بالقضاء ويقدمها  
على صلوة الوقت  
لان الترتيب بين  
الفاتية والوقتية  
وبين الفوائت شرط  
عنده به قال الخنفي  
والزهري وربيعة ويحيى  
الانصارى والليث  
ومالك واحدا وصح  
وقال الشافعي مستحب  
وهو قول طاوس  
والحسن وابي ثور لان  
كل فرض اصل بنفسه  
فلا يكون شرطا لغيره  
وهذا هو الاصل الا ما  
اخرجه دليل كالايامان  
فانه اعظم الاصول وهو  
شرط لكل العبادات  
ولنا ان الكتاب مجمل  
في حق اوقات الصلوة



ومن اراد ان يقضى الصلوة التي صلاها فان كان لاجل نقصان دخلها  
فحسن والا فقل بكرة وقيل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لانه نقل

### فصل في صلوة المسافر

٤ مطلقا اداء وقضاء

وانما ثبت الاوقات  
بقوله عليه السلام  
وقوله صلوا كما رأيتموني  
اصلي ولا شك ان بيان  
المجمل المفيد للقرنية  
بخبر الواحد مفيد  
للقرنية ولم يثبت عنه  
عليه السلام تقديم صلوة  
على ما قبلها اداء ولا  
قضاء ففي الصحيحين عن  
جابر انه صلى الله عليه  
وسلم صلى العصري  
يوم الخندق بعدما  
غربت الشمس ثم  
صلى المغرب بعدها  
وعن ابي جعة حبيب  
بن سماع انه عليه السلام  
صلى المغرب عام الا  
حزاب فلما فرغ قال  
هل علم احد منكم  
اني صليت العصر قالوا  
لا يا رسول الله ما صليتها  
فامر المؤذن فاقام  
فصلى العصر ثم اعاد  
المغرب رواه احمد ذكره  
ابو الفرج باسناده قال  
ابو حفص بن شاهين  
يتبعني انه ذكرها وهو  
في الصلوة والا لما  
اعادها واخرج الدار  
قطنى واليهيقي عن  
اسماعيل

اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلاثة ايام من اقصر السنة بالسير المتوسط  
وهو مشى الاقدام والابل في البر او اعتدال الريح في البحر وعن ابي يوسف ررح  
يومان واكثر الثالث وصحح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير بالفراسخ  
لكن قال المرغيناني وطامة المشايخ قدورها بالفراسخ فقبل احد وعشرون  
فرسخا وقبل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال العتابي  
في جوامع الفقه وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يصير فيه  
سيرا وسطا مسافة ثلاثة ايام وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مصره او  
قريبه ناويا للذهاب الى موضع بينه وبين ذلك الموضع المسافة المذكورة  
فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج  
منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير  
مسافرا ما لم يجاوزها وان جاوز العمران من جهة خروجه وكان بخذاته محلة  
من الجانب الاخر يصير مسافرا اما فناء المصر فان كان بينه وبين الفناء  
اقل من غلوة ولم يكن بينهما مزرعة تعتبر مجاوزته ايضا والا فلا \* ثم  
للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كاباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة  
المسح ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية ومن ذلك  
قصر ذوات الاربع من الصلوة فان فرضه في كل منها ركعتان \* والقصر  
عندنا لازم حتى انه يكره الا تمام وان اتم فان قعد في الثانية قدر ان تشهد اجزائه  
والاخرين نافله له ويصير مسيئا لتأخير السلام لكونه بنى النفل على تحريمة  
الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لتركه فرضا كما في الفجر والجمعة  
وكذا لو ترك القراءة في احدى الاولين \* ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى  
يدخل وطنه او ينوي اقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد من مصر او قرية  
غير وطنه ولا يشترط نية الاقامة في دخول وطنه فلونوى في غير وطنه اقل  
من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما  
بموضعين كلكة ومنى الا ان يكون بيتوته في احدهما وان كان يقول غدا اخرج  
او بعد غدا اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا ولو بقى سنين عديدة \*  
وفي الغاية المسافر اذا دخل مصر او على عزم انه متى حصل عرضه خرج



لا يصير مقبلا اذا كان له مقصود يعلم انه لا يحصل في الاقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقبلا وان لم ينو الاقامة \* ولا تصح نية الاقامة من العسكر في دار الحرب بخلاف من دخل اليهم بامان حيث تصح منه \* ولا تصح نية الاقامة في الصحراء الا من اهل الاخبية فانهم لو نزلوا في موضع ونووا عندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم مدتها صاروا مقببين ولو ارتحلوا عنه ونووا الذهاب الى موضع بينه وبين الاول مسافة السفر صاروا مسافرين والا فلا \* الكافر في دار الحرب اذا اسلم فهو على اقامته ولو خاف فقر منهم يريد السفر ثلاثة ايام تعتبر نيته وبصير مسافرا في الصحيح \* والمعتبر في السفر والاقامة نية الاصل دون التبع كالخليفة والامير مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستأجر مع اجاره والاستاذ مع تلميذه ولا فرق في الجندي مع الاميرين ان يكون مرزوقا من الاميرا ومن بيت المال وقدامه السلطان بالتوجه معه وهو الصحيح بخلاف المتطوع بالجهاد \* ومن حل رجلا ظلما ولا يدري المحمول ان يذهب به فان سألته فلم يخبره يتم حتى يسير ثلاثا ثم يقصر وكذا الاسير في يد العدو وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع اذا لم يعلم قصد متبوعه وسألته فلم يخبره فانه يعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامة او سفر حتى يتحقق خلافه وتعذر السؤال بسبب من الاسباب بمنزلة السؤال مع عدم الاخبار \* والمديون ان حبسه غريمه ان كان معسرا يقصر ان لم ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه او لم يعزم شيئا فان عزم ان لا يقضيه يتم لانه بمنزلة نية الاقامة كذا في المحيط وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه ان كان معسرا يتم وكذا ان كان موسرا الا ان يوطن نفسه على ادائه والعبد بين شريكين مقيم ومسافر ان تنهايا خدمته يتم في نوبة المقيم ويقصر في نوبة الآخر وان لم تنهايا يفرض عليه ان يقعد على رأس الركنتين ويتم احتياطا وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم اصلا في الوقت ولا في خارجه والخليفة كغيره في انه ان طاف في ولايته بلا نية السفر يتم وان قصد مسافة السفر فيها يقصر هو الصحيح خلافا لما ذكر في الخلاصة لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضوا الله عنهم كانوا يقصرون اذا ذهبوا من المدينة الى مكة \* كافر خرج قاصدا مدة السفر فاسلم في الطريق وقدم في الطريق اقل من ثلاثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه فبلغ في الطريق وقدم في اقل من ثلاثة ايام لا يقصر والمختار في الكافر انه يقصر

هـ ابن ابراهيم الترجان  
عن سعيد بن عبد الرحمن  
الجمعي عن عبيد الله  
عن نافع عن ابن عمر  
قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من  
نسى صلوة فلم يذكرها  
الا وهو مع الامام فليتم  
صلوته فاذا افرغ من  
صلوته فليعد التي نسي  
ثم ليعد التي صلاها مع  
الامام ورواها مالك عن  
نافع عن ابن عمر موقوفا  
وصحح الدار قطني  
وغیره وقفه فثم من  
نسب الخطاء في رفعه  
الى سعيد بن عبد الرحمن  
ومنهم من نسبته الى  
الترجاني وهذا خارج  
عن القاعدة الجمع  
عليها وهي ان زيادة  
الثقة مقبولة فالرفع  
زيادة وسعيد وثقه ابن  
معين امام الجرح  
والتعديل وذكر الذهبي  
في ميزانه توثيقه عن  
جماعة وكذا قال ابن  
معين وابوداود وواحد  
لا بأس به ولا فرق  
بين ان يكون من يذكر  
الزيادة ارجح ٦

بمخلاف الصبي وقيل يقصران \* والحائض اذا ظهرت وقد بقي الى مقصدها  
اقل من ثلاثة ايام تتم في الصحيح \* ثم اعلم ان الصلوة مادام وقتها باقيا  
فهى قابلة للتغير من صفة الى صفة بتغير حال العيد ما لم تؤد فاذا خرج الوقت  
تقرر في الذمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك  
آخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه قدر ما يسع قوله الله اكبر وصلوة المسافر  
تغير من الركعتين الى الاربعة بنية الإقامة مادام في الوقت وكذلك بالافتداء  
بالمقيم ان تم اقتداء \* فلو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ولزمه  
الانتماء وان اقتدى به خارج الوقت لا يصح لتقرر الصلوة في ذمته ركعتين  
فلا تغير بالافتداء كالاتغير بنية الإقامة فيلزم اقتداء المفترض بالمتنفل في حق  
القعدة ولو اقتدى به في الوقت ثم فسدت صلوته فانه يصلي ركعتين  
لزوال الافتداء \* ولو اقتدى المقيم بالمسافر صح في الوقت وخارجه فاذا  
صلى المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلوته بغير قراءة في الاصح  
وقيل بقراءة \* ويستحب للمسافر اذا سلم ان يقول اتموا صلواتكم فانا قوم  
سفر او انا مسافر \* ومن فاته صلوة وهو مقيم فاسفر قضاها اربعا \*  
ومن فاته صلوة وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لما تقدم \* والوطن  
اما اصلى او وطن اقامة او وطن سفر فالاصلى وهو مولد الانسان او موضع  
تأهله ومن قصده التعيش به لا الارتحال عنه اما لو كان له ابوان ببلد  
غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطنه وفي المبسوط هو الذى  
نشأ فيه او توطن فيه فقوله او توطن يتناول ما عزم القرار فيه او تأهل به  
وعدم الارتحال وان لم يتأهل \* ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به  
فقبل لا يصير مقيما وقيل يصير مقيما وهو الاوجه ولو كان له اهل ببلدين  
فأيهما دخل صار مقيما فان ماتت زوجته في احديهما وبقي له فيها دور  
وعقار قبل لا تبقى وطنه وقيل تبقى \* ووطن الإقامة ما ينو فيه الإقامة  
خسة عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولده ولا له به اهل \* ووطن السفر  
ما ينو فيه إقامة اقل من خسة عشر يوما من ذلك \* ويسمى وطن السكنى  
والحققون على عدم اعتباره وطنا \* ثم الاصلى ينتقض بمثله حتى لو كان له  
وطن اصلى فانتقل عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه حتى  
لودخله بعد ذلك لا يلزمه الانتماء ما لم ينو الإقامة ولا ينتقض بوطن الإقامة  
ولا بالسفر واما وطن الإقامة فينتقض بوطن إقامة آخر وان لم يكن بينهما

ه ممن ذكرها أولا  
فلا يرد ان سعيدا  
لا يقاوم ما كاولو كان  
الترتيب مستحبا لتركه  
عليه السلام مرة او  
اشار الى تركه مرة ولم  
ينقل ولا نقل ايضا  
عن احد من الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم  
قولا ولا فعلا وليس  
هذا كبحر الفاتحة لان  
ذلك ليس ببيان المحمل  
بل هو زيادة على مطلق  
الكتاب وهو بمنزلة  
الواحد غير جائزة  
وبهذا التقرير سقط  
ما يحمله الشيخ كالدين  
بن الهمام وبني عليه  
اولوية قول الشافعي  
ولم ار من تعرض له نعم  
كان ينبغي على هذا ان  
لا يسقط الترتيب  
بالنسيان وضيق  
الوقت وكثرة الفوائد  
الا انه سقط لادلة  
اخرى واما النسيان  
فلقوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم من نام عن  
صلوة ونسيها فليصلها  
اذا ذكرها فان ذلك ٦

٦ وقتها متفق عليه فقد  
قصر وقتها على وقت  
التذكر فلا يكون  
حال النسيان وقتها  
فكان وقتها صلاه  
لعدم المزاحمة ولزم  
منه سقوط الترتيب واما  
ضييق الوقت فلا يجاع  
على حرمة تأخير  
الصلوة عن وقتها قصدا  
ومسنده الكتاب  
والسنة وايد الدليل  
العقلى فرجع على دليل  
اعتراط الترتيب واما  
الكثرة فلان الحرج  
مدفوع بالكتاب وعليه  
الاجماع ايضا واشترط  
الترتيب اذ لا يستلزمه  
وايضار بما افضى  
الاشتغال بالترتيب  
الى تفويت الوقتية وهو  
حرام كالمفسد فقط  
(مرح كبير)  
٩ لانها ثم فلا ينالها  
المستحق للنعم وقياسا  
على عدم جواز صلوة  
الحوف للبقاء وقطاع  
الطريق بالاجاع قلنا  
هذا قياس فى مقابلة  
النصوص من الكتاب  
والسنة قال الله تعالى  
فمن كان منكم

مدة سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطرأ عليه وطن اقامة آخر \* ثم السفر  
ليس بشرط لشبوت الوطن الاصلى بالاجاع وكذا اثبوت وطن الإقامة  
فى ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله انه شرط حتى لو خرج من مصره  
للقصد السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوما لاتصير  
وطن اقامته \* وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير مدته اقام بقريه لاتصير  
وطن اقامته وعلى ظاهر الرواية تصير فى الصورتين \* ويرخص للمسافر ترك  
السنة وقيل لا ولا اعدل ما قاله الهنود وانى ان فعلها افضل حالة النزول \* والترك  
افضل حالة السير الاسنة الفجر والعاصى والمطيع فى سفره فى الرخص سواء  
عندنا وعند الثلاثة ليس للعاصى بسفره كالا بقاء فى سفره \* كقاطع الطريق  
ان يترخص بالرخص المشروعة للمسافر ٩ ولا يجوز الجمع عندنا بين صلوتين  
فى وقت واحد سوى الظاهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة وعند  
الثلاثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فى وقت واحد بعذر  
السفر او المطر تقديما او تأخيرا بان يصلى المتأخرة فى وقت المتقدمة او يؤخر  
المتقدمة فيصلحها فى وقت المتأخرة والدلائل فى جميع ذلك مذكورة فى الشرح

### فصل فى صلوة الجمعة

٧ صلوة الجمعة فرض عين على من استجمع شرائطها \* ولها شروط  
لوجوب زائدة على شروط سائر الصلوات من الاسلام والعقل والبلوغ  
والطهارة عن الحيض والنفاس \* وشروط الاداء زائدة على شروط  
سائر الصلوات من الطهارة وغيرها \* اما شروط الوجوب فستة \* اولها  
الذ كورة فلا تجب على المرأة \* الثانى الإقامة فلا تجب على المسافر \* الثالث  
الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل تجب عليه وقيل يتخير  
والمكاتب تجب عليه كذا معتق البعض دون المأذون وقيل للمستأجر ان يمنع  
الاجير عنها والا صح انه لا يمنعه لكن يسقط عنه من الاجر قدر اشتغاله  
ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شئ \* الرابع الصحة اى عدم المرض  
فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة المرض او بقاء البرء بالذهاب اليها ومثله  
الشيخ الكبير الضعيف عن السعى \* الخامس سلامة العينين فلا تجب على  
الاعمى مطلقا وعندهما ان وجد قائدا تجب عليه \* السادس سلامة الرجلين  
فلا تجب على المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمله \* والمرضى

كالمريض ان يبق المريض ضايعا بذهابه على الاصح فالتمريض من جملة الاعذار  
المبحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر  
والثلج والوجل ونحوها فهو لا الذي لم يستكملوا الشرائط لا تجب عليهم  
الا انهم لو حضروا وصلوها اجزأتهم عن فرض الوقت كالفقير اذا حج  
\* واما شروط الاداء فستة ايضا \* الاول المصر او فناءه فلا تصح في  
القرى عندنا واختلفوا في تفسير المصر والصحيح ما اختاره صاحب الهداية  
انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود والمراد  
القدرة على اقامة الحدود صرح به في تحفة الفقهاء ولا بد من كون  
الموضع المذكور ذاسكك ورسابق صرح به فيها ايضا الا ان صاحب  
الهداية تركه بناء على ان الغالب ان الامير او القاضي شأنه القدرة على  
تنفيذ الاحكام واقامة الحدود ولا يكون الا في بلد له رسابق واسواق  
وسكك \* والمسجد الجامع ليس بشرط فيجوز في فناء المصر وهو ما  
اتصل به معدا لمصالحه من ركض الخيل وجع العساكر والمناضلة  
ودفن الموتى وصلوة الجنائز ونحو ذلك \* وتجوز اقامتها بمعنى في الموسم  
اذا كان هنا خليفة او امير الجواز خلافا لمحمد بخلاف ما اذا لم يكن  
امير الموسم اي امير الحاج فانها بالاتفاق لا تجوز \* ولا يصلي بها العيد  
اتفاقا ايضا للاشتغال فيه بامور الحج \* وانما تجوز اقامة الجمعة في المصر  
في موضع واحد لا اكثر في ظاهر الرواية عن ابى حنيفة رحمه الله وعنه  
كقول محمد رحمه الله تعالى انها تجوز في مواضع متعددة قبل وهو  
الاصح وعن ابى يوسف رحمه الله تجوز بموضعين لا غير وعنه لا تجوز  
بموضعين الا ان يكون بينهما نهر فاصل \* ثم على قول بعدم جواز التعدد  
لو تعدد فالجمعة لمن سبق قبل بالفراغ والصحيح بالافتتاح فان صلوا  
معا ووقع الاشتباه فسدت صلوة الكل وعن هذا وعن الاختلاف في المصر  
قالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلي اربع  
ركعات بنية آخر ظهر ادركت وقته ولم يسقط عنى بعد حتى ان صحت  
الجمعة وكان عليه ظهر يسقط عنه والافضل \* والاولى ان يصلي بعد  
الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية ثم ركعتين بنية سنة الوقت فان  
صحت الجمعة يكون قد ادى سنتها على وجهها والافضل صلى الظهر مع  
سنته \* وينبغي ان يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربع التي صلى بنية آخر

٢ مريض او على سفر  
فعدة من ايام اخر  
الاية واذا ضربتم  
في الارض فليس عليكم  
جناح ان تقصروا من  
الصلوة الاية وان كنتم  
مرضى او على سفر  
الاية قال عليه السلام  
يجمع المقيم يوما وليلة  
والمسافر ثلثة ايام  
ولا فصل في هذه  
النصوص بين مسافر  
ومسافر على ان الله  
تعالم بمنع نعمه عن  
عباده في الدنيا المعصية  
والا لما اباح له التكاثر  
والبيع والشراء وغير  
ذلك من العقود  
الشرعية التي فرعتها  
من نعمه لا يقال ذلك  
للضرورة كاكل الميتة  
ونحوه لانا نقول فينبغي  
ان يقتصر على قدر  
الضرورة ولا يباح  
الزائد كاكل الميتة ولا  
قائل به والقياس على  
عدم جواز صلوة الخوف  
للغاوة وقطاع الطريق  
غير صحيح لان المعصية  
في حقهم في نفس الصلوة  
اذ قصد همهم ح  
محاربة الله ٣

ظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع فرضا فالسورة لا تضر وان وقع نقلا  
 فقرة السورة واجبة \* ومن هو في اطراف المصرايس بينه وبين المصر  
 فرجة بل الابنية متصلة فعليه الجمعة وان كان بينه وبين المصر  
 فرجة من المزارع والمراعى فلا الجمعة عليه وان كان يسمع النداء وعند محمد  
 رح ان يسمع النداء فعليه الجمعة \* وان دخل القروى المصر يوم الجمعة فان  
 نوى المكث الى وقتها لم يضره وان نوى الخروج قبل دخوله لا تلزمه وان  
 نواه بعد دخول وقتها تلزمه وقال الفقيه ابو الليث لا تلزمه وهو مختار  
 قاضيان \* الشرط الثانى كون الامام فيها السلطان او من اذن له  
 السلطان ولو قد العبد ناحية فصلى بهم الجمعة جاز \* والمنقلب  
 الذى لا منشور له اذا كانت سيرته فى الرعية سيرة الامراء يجوز له اقامتها  
 وليس للقاضى ان يصلى بهم اذا لم يؤمر به صريحا او دلالة وكذا  
 صاحب الشرطة وعن ابى يوسف رحمه الله يجوز لصاحب الشرطة ان  
 يصلى بهم دون القاضى فان مات والى المصر فصلى بهم خليفته قبل  
 اتيان وال صم وكذا لو صلى القاضى او صاحب الشرطة وان لم يكن  
 احد من هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصلى بهم جاز ومع وجود واحد  
 لا يجوز الا باذنه للضرورة هناك لاهنا \* ولومات الخليفة وله امراء  
 وولاة على اشياء من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم لم ينزلوا بموته  
 \* ولو شرع المأمور بها ثم حضر آخر مكاه مضى عليها ولو حضر قبل  
 شروعه لا يصح شروعه \* والمرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها  
 باقامتها لا اقامتها وللمأمور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له فى  
 الاستخلاف بخلاف القاضى ٩ ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة  
 والصلوة على ما حققناه فى الشرح \* والاذن فى الخطبة اذن فى الصلوة  
 وبالعكس \* الشرط الثالث الوقت فانها لا تصح بعده بخلاف سائر  
 الصلوات ووقتها وقت الظهر اجاما \* ولا يجوز قبل الزوال الا فى قول  
 احمد بن حنبل ولا بعد دخول وقت العصر خلافا لمالك ولو خرج  
 الوقت وهو فيها يستأنف الظهر ولا يبنه عليها خلافا للشافعى  
 رحمه الله \* الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور وشرطها كونها فى الوقت  
 لا تصح قبله وان تكون بحضرة الجماعة فلو خطب وحده ثم حضرت  
 الجماعة فصلى بهم لا يجوز ولا يشترط الا حضورهم عندها لاسماعهم

٣ ورسوله والمصية  
 فيما نحن فيه فيما تعلق به  
 الصلوة ونحوها من  
 الرخص لافى عينها  
 فصار كالصلوة عند  
 الطلوع ومع الصلوة  
 فى الثوب المنسوب و  
 كالزنا فى حق ثبوت  
 النسب مع الوطى فى  
 الحيض فليتأمل  
 (شرح كبير)  
 ١٧ اعلم ان صلوة الجمعة  
 فرض عين على كل من  
 استكمل شرائط وجوبها  
 دل على فرضيتها  
 الكتاب وهو قوله  
 تعالى فاسعوا الى ذكر  
 الله وذروا البيع فانه امر  
 وهو باطلاق يقتضى  
 الوجوب ونهى عما كان  
 مباحا فيقتضى حرمة  
 وبالسنة وهى كثيرة  
 منها قوله عليه السلام  
 لقد هممت ان آمر  
 رجلا يصلى بالناس ثم  
 احرق على رجال  
 يتخلفون عن الجمعة  
 بيوتهم رواه مسلم  
 واحد وقوله عليه  
 السلام لينتهين اقوام

لها بعد ان تكون جهرا حتى لو بعدوا او ناموا او كانوا صما اجزأت  
 \* وركنهما مطلق ذكر الله بنيتها عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما  
 ذكر طويل يسمى خطبة \* وواجبها كونها مع الطهارة والقيام وستر  
 العورة \* وسنتها كونها خطبتين بجلسة بينهما يشتمل كل منهما على  
 الحمد لله والتشهد والصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والاولى  
 على تلاوة آية الوعظ والثانية على الدماء للمؤمنين والمؤمنات بدل  
 الوعظ وهذه \* كلها فرائض عند الشافعي فلو قال الحمد لله اوسبحان الله  
 اولا اله الا الله ونحو ذلك اجزاء اذا كان على قصد الخطبة عند ابي ح  
 رح بخلاف مالمو عطس فحمد لاجله فانه لا يجزئ عنها ويكره  
 للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا ولو خطب ففر من كانوا  
 حاضرين وجاء آخرون فصلى بها اجزأهم ولو خطب ثم ذهب فتوضأ  
 في منزله ثم جاء فصلى يجوز \* ولو تغدى فيه اوجامع فاغتسل استقبل  
 الخطبة وقيل في التغدى لا يستقبل ولو خطب جنبا فاغتسل استقبل الكل  
 في شرح الهداية للسروجي \* الشرط الخامس الجماعة واقلهم ثلاثة  
 سوى الامام وعند ابي يوسف اثنان سواء وعند الشافعي اربعون  
 وهو ظاهر مذهب احمد وعند مالك من يقرى بهم قرية وفي رواية  
 ثلاثون \* ويشترط ككون الجماعة رجالا عقالا فلا تنفقد بالنساء  
 والصبيان لا كونهم احرارا او مقيمين فتعقد بالعبيد والمسافرين وتصح  
 امامتهم فيها وكذا المرضى ونحوهم من المعذورين خلافا لوزر فعنده  
 لا تصح امامة من لا تجب عليه فيها \* ويشترط بقاء الجماعة الى السجدة  
 الاولى عند ابي حنيفة رحمه الله فلو نفرؤا قبلها او نقصوا يستقبل من  
 بقى الظهر وعندهما يشترط بقاءهم الى التخميمة فلو نفرؤا بعدها يتم  
 من بقى الجمعة وعند زفر يشترط بقاءهم الى القعود قدر التشهد فيها  
 \* الشرط السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان ونحوه اغلق  
 باب قصره وصلى فيه بخشمه لا تجوز جعته وان فتحه واذن للناس  
 بالدخول جازت سواء دخلوا اولا \* ويستحب التذكير الى الجمعة والفصل  
 والتطيب والسواك ولبس احسن اثياب ويجب السعي وترك الاشتغال  
 بالاذان الاول وهو الذي على المنارة بعد دخول الوقت وقيل الذي بين  
 يدي المنبر والاول اصح \* واذا صعد الامام المنبر يجب على الناس ترك  
 الصلوة النافلة \* وترك الكلام عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يباح الكلام

عن ودعهم الجمع  
 اوليتمن الله على قلو  
 بهم ثم ليكون من  
 القائلين رواء البخاري  
 وسلم والنسائي واحد  
 وقوله عليه السلام من  
 ترك ثلاث جمع تهاونا  
 طبع على قلبه رواء  
 الخمسة وقوله عليه  
 السلام رواح الجمعة  
 واجب على كل محتلم  
 رواء النسائي باسناد  
 صحيح على شرط مسلم  
 وغير ذلك من  
 الاحاديث وبأني  
 بعضهما ان شاء الله تعالى  
 واجماع الامة على  
 فرضيتها عينا حكاها ابن  
 المنذر وغيره حتى قال  
 ابو بكر ابن العربي  
 لا يطلب على فرضية  
 الجمعة دليل فان الاجماع  
 من اعظم الادلة  
 ( شرح كبير )  
 ٩ حيث لا يملك  
 الاستخلاف ان لم يؤذن  
 له فيه والفرق ان الجمعة  
 موقته تنقوت بتأخيرها  
 فالامر باقامتها مع العلم  
 بان الأمور غرض  
 للاغراض المؤدية الى  
 التفويت امر بالاستخلاف  
 دلالة بخلاف القاضي  
 لان القضاء غير ٦



حتى يشرع في الخطبة \* ويكره والخطيب يخطب قراءة القرآن ورد السلام وتسميت العاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية فمن ابى حنيفة ومحمد رحمه الله انه ينصت وعن ابى يوسف رحمه الله انه يصلى سرا وبه اخذ بعض المشايخ والاكثر على انه ينصت وفي الجمعة لو سكنت فهو افضل وعن ابى حنيفة رحمه الله اذا عطس يحمده الله تعالى في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح وكذا لو شئت اورد السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار برأسه او عينيه او يديه عند رؤية المنكر ولم يتكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصات الا ان يشرع في مدح الظلة فلا تجب حينئذ ولذا ذهب بعضهم الى ان البعد في زماننا افضل كيلا يسمع مدح الظلة لكن الصحيح ان القرب افضل والبعد يجب عليه الانصات في الصحيح \* وقيل يجوز له القراءة ونحوها وعن ابى يوسف رحمه الله انه كان ينظر في كتابه ويصلحه بالقلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذن بين يديه الاذان الثاني ويستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة لكن الرسم الآن انهم يستقبلون القبلة للمرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروجي \* فاذا فرغ من الخطبة قاموا وصلى بهم ركعتين على ما هو المعروف يقرأ فيهما قدر ما يقرأ في الظهر

### مسائل متفرقة

ومن ادرك الامام فيها صلى معه ما ادرك وبنى عليه الجمعة ولو ادركه في التشهد او سجود السهو وقال محمد رحمه الله ان ادرك مع ركوع الثانية بنى عليها الجمعة وان ادرك فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر \* واذا صعد الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم عندنا خلافا للشافعي واحد \* وكل بلدة قمت بالسيف يخطب فيها بالسيف مككة \* والتي اسلم اهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بلا سيف \* وفي النبايع الجهر في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى \* ويكره اشد الكراهة وصف السلاطين بالمليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهى الكذب \* ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلوة الامام الجمعة ولا عذر له صحت ظهره خلافا لغيره والثلاثة لكنه يكون ماصيا بترك الجمعة \* ثم بداله ان يصلى الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل الفراغ منها بطل ظهره بمجرد السعي

٦ موقت قال فشرح الهداية في كتاب القاضي انما يجوز الاستخلاف في الجمعة بشرط ان يكون المستخلف قد سمع الخطبة اما اذا لم يكن سمعها فلا لانها من شرائط افتتاح الجمعة بخلاف ما لو سبقه الحدث فاستخلف من لم يشهد الخطبة لان الخليفة حبان وليس يفتتح والخطبة شرط الافتتاح وقد وجد في حق الاصل وبخلاف المستعير فانه ان غير لانه يملك المنافع لنفسه فكان له ملكها والقاضي انما اذن له ليعمل لغيره وهذا ما قالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له اقامة غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له اقامة غيره مقام نفسه فهم بعض الفضلاء من هذا ان الاستخلاف انما يجوز في الصلاة بعد الشروع حتى قال في بعض مصنفاته ان الاستخلاف لا يجوز للخطبة اصلا ولا للصلوة ابتداء بل بعد ما حدث الامام ٧



سواء ادركها او لا حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة  
او بدا له ان يرجع فرجع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يبطل ظهره  
مالم يشرع في الجمعة وفي رواية مالم يتم الجمعة \* ولو كان من صلى الظهر  
معذورا كالمسافر ونحوه فسعى اليها قيل لا يبطل ظهره بالسعي اتفاقا  
والصحيح من المذهب عدم الفرق بين المعذور وغيره \* ولو كان في الجامع  
فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا ينتقض والذي ينبغي  
انه لو شرع في الجمعة ينتقض \* ويكره للمعذورين والمعجورين اداء الظهر  
بجماعة في المصير يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده  
\* ويستحب للريض ان يصلى الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء  
البرء في كل ساعة \* والاولى ان لا يصلى الا من خطب ولو صلى غيره  
جاز وان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلى  
الفجر ان كان في الوقت سعة وان فاتته الجمعة صلى الظهر وقال محمد  
رحمه الله ان خاف فوت الجمعة لا يقطعها ومن حضر والمجهد ملاك  
ان تخطى يؤذى الناس لا تخطى وان كان لا يؤذى احدا بان لا يبطأ ثوبا  
ولا جسدا لابس بان تخطى ويدنو من الامام ذكر الفقيه ابو جعفر عن  
اصحابنا لابس بالخطى مالم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ فعلى  
هذا جواز التخطى مشروط بشرطين \* احدهما ان لا يؤذى احدا  
والثاني ان لا يكون الامام في الخطبة لكن ينبغي ان يقيد هذا بما وجد  
مكانا اما اذا لم يجد وفي القدام مكان خال فله ان يخطى اليه للضرورة  
\* ويكره تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طوال  
المفصل لاسيما في ايام الشتاء \* ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة  
قبل ان يصلها ولا يكره قبل الزول هو الصحيح

### ﴿ فصل في صلاة العيد ٩ ﴾

صلاة العيد واجبة على من تقرر عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب  
يشترط لها جميع ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الا الخطبة فانها ليست  
بشرط لها بل هي سنة بعدها \* ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئا  
قبل الصلوة والاولى ان يكون تمرا ان تيسر والافشيئا حلوا ويوم الاضحى  
يؤخر الاكل الى ما بعد الصلوة وقيل هذا في حق من يضحي لافي حق غيره  
والاول اصح والاصح انه لا يكره الاكل قبل الصلوة هنا ولا تركه هناك

١٧ الا اذا كان مأذونا  
من السلطان للاستغلاف  
اعتمادا منه على التقيد  
المذكور وعلى القاعدة  
المذكورة وانت خبير  
بان اطلاقهم وفرقهم  
المذكورين المأذون  
في الجمعة وبين القاضي  
يفيد اطلاق الاستغلاف  
في الخطبة وفي الصلوة  
غاية ما في الباب انه اذا  
خطب واراد الاستغلاف  
لا يجوز ان يستغلف  
من لم يشهد الخطبة الا  
اذا كان بعد الشروع  
وسبق الحدث واما  
القاعدة المذكورة منقول  
بموجبها ولا نسلم ان  
المأذون في الجمعة قام  
مقام غيره لغيره بل  
لنفسه بخلاف القاضي  
وذلك لان القاضي  
انما قام مقام السلطان  
لاجل الرعية خاصة  
ولذا لا يجوز حكمه  
لنفسه بل ولا لمن هو  
عنزلة نفسه عن لا تقبل  
شهادته واما الامور  
بالجمعة فانه ما قام مقام  
السلطان لاجل الناس  
فقط بل ٨

\* ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر \* ويستحب التوجه الى المصلي ماشيا ان قدر ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الاضحى اتفاقا ويوم الفطر لا يجهر به عند ابى حنيفة رحمه الله وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف في الافضلية اما الكراهة فمنفية عن الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوصوله الى المصلي وقيل لا يقطعه مالم يفتح الصلوة \* ويكره التنفيل قبل صلوة العيد وقد تقدم \* واذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخرج وقت الكراهة يصلي الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت سترته ويثنى ثم يكبر ثلاث تكبيرات بفصل بين كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلاث تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهن ويرسلهما في اثنتين ثم يضعهما بعد الثالثة ويتمود ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يتبدى بالقراءة ثم يكبر بعدها ثلاث تكبيرات على هيئة تكبيرات في الاولى ثم يكبر ويركع فالزوائد في كل ركعة ثلاث عندنا والقراءة في الاولى بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى ستا وفي الثانية خسا ويقرأ فيها بعد التكبير وقال الشافعي في الاول سبعا وفي الثانية خسا ويقرأ فيها بعد التكبير ثم يخطب بعد الصلوة خطبتين يدؤ فيهما بالتكبير ويعلم الناس في الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحى احكام الاضحية وتكبير التشريق وهي سنة ويسن فيها ما يسن في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب تكثير الشهود ومن لم يدرك صلوة العيد مع الامام لا يقضيها وان حدث عذر منع الناس عن الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلوا من الغد قبل الزوال وان منع عذر عن الصلوة في اليوم الثاني لم تصل بعد بخلاف الاضحى فانها يصلى في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا ان اخرها بلا عذر الى الثاني او الثالث جاز ولكن مع الاساءة \* ولا تصلان بعد الزوال على كل حال ٤

٨ لاجل نفسه ايضا  
فان الصلوة الامور  
ياقمتها ليست مخصوصة  
بغير بل هي له ايضا فقد  
اقام فيها مقام غيره  
لنفسه ولغيره الا ان  
الغير تابع له ونفسه  
اصل في ذلك المقام  
فكان من القسم الثاني  
وهو من اقام مقام غير  
مقام نفسه فجاز له  
الاستغلاف كما في المستعير  
وعلى هذا عمل الامة  
من غير تكبير قليلا  
والاذن في الخطبة اذن  
في الصلوة وبالعكس  
ففي الواقات احدث  
الامام وقال لواحد  
اخطب ولا تصل بهم  
اجزا ان يخطب ويصلي  
بهم ( شرح كبير )

### فروع

الخروج الى المصلي وهو الجبانة سنة وان كان يسعم الجامع وعليه عامة المشايخ ويجوز اقامتها في المصر وفنائها في موضعين واكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة ويكره \* ادرك الامام راكعا كبر للاحرام ثم للعيدان ظن انه يدركه في الركوع ويكبر برأى نفسه لا برأى الامام وان خاف فوت الركوع

مع الامام ركع وكبر لعمري في ركوعه ومن ابى يوسف رحمه الله بترك التكبير  
ويسجد تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه واذا رفع الامام رأسه  
سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يتمها في الركوع ولا في القومة ويتبع امامه  
في التكبير وان خالف رأيه الا ان جاوز اقوال الصحابة رضى الله عنهم وهو  
يسمع تكبيره فانه لا يتبعه فان لم يسمع تكبيره وانما يسمع المبلغ يتبعه وان جاوز  
الاقوال لكن ينوى بكل تكبيرة الدخول في الصلوة وكذا اللاحق يكبر  
برأى الامام بخلاف المسبوق \* نسي التكبير في الاولى حتى قرأ بعض الفاتحة  
او كلها ثم تذكر يكبر ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد ما قرأ الفاتحة والسورة  
يكبر ولا يعيد القراءة \* سبق بركعة يقرأ في قضاء ماسبق او لا ثم يكبر وقيل  
بالعكس والاول هو ظاهر الرواية \* النساء ان اردن ان يصلين صلوة  
الضحى يصلين بعد ما صلى الامام كذا في الخلاصة \* ويستحب تعجيل  
الصلوة في الاضحى وتأخيرها في الفطر \* وفي القنية تقدم صلوة العيد على  
الجنائز و صلوة الجنائز على الخطبة \* ويندب لمن اراد ان يضحى تأخير تقليم  
الاذفار وحلق الرأس ولا يجب وان استلزم التأخير الكراهة لا يؤخر وهو  
ما زاد على اربعين \* قال في القنية الافضل ان يقلم اظفاره ويقص شاربه  
ويحلق مائه وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع فان لم يفعل ففي خمسة  
عشر يوما ولا عذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع هو افضل \* والخمسة  
عشر الاوسط والاربعين الابد ولا بأس بقول الرجل لغيره يوم العيد  
( تقبل الله منا ومنك ) والتعريف الذي يفعله بعض الناس من الاجتماع  
عشية عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد فيدعون ويتشبهون  
باهل عرفة ليس بشئ \* قيل اى ليس بشئ مندوب ولا مكروه وقيل  
يكره وهو الظاهر \* وتكبير التشريق عقيب الصلوة قبل سنة عندنا  
والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة والحرية والذكورة وكون الصلوة  
فريضة ادبت بجماعة مستحبة في المصر هذا كله عند ابى حنيفة رحمه الله  
نعم على فلا يجب على مسافر ولا على عبد ولا على امرأة الا اذا اقتدوا بمن  
يجب عليه ولا يجب عقيب الواجب كالوتر و صلوة العيد ولا عقب النوافل  
وعلى المنفرد ولا على المعذورين الذى صلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة  
ولا على اهل القرى وعندهما يجب على كل من يصلى المكتوبة \* وابتدأه  
فجر يوم عرفة عندنا وعند مالك ظهر يوم النحر وآخره عصر يوم النحر عند

اعلم صلوة العيد واجبة

على من تجب عليه  
الجمعة هذا هو الصحيح  
من المذهب وتسمية  
محمد اياها سنة في الجامع  
الصفير حيث قال عيد  
ان اجتماع في يوم واحد  
الاولى سنة والثاني  
فريضة لا يترك واحد  
منهما لكونهما وجبت  
بالسنة لا يرى الى قوله  
ولا يترك واحد منهما  
فانه اخبر بعدم الترك والالا  
خيار في عبارات الائمة  
والمشاخ فعيد الوجوب  
والدليل على وجوبها  
اشارة قوله تعالى  
ولتكملوا العدة  
ولتكبروا الله على  
ما هديكم وقوله تعالى  
فصل لربك وانحر فان  
في الاولى اشارة الى  
صلوة عيد الفطر وفي  
الثانية اشارة الى صلوة  
عيد النحر والسنة وهو  
ما ثبت بالنقل المستفيض  
عنه عليه السلام انه  
كان يصلى صلوة العيدين  
من حين شرعتهما الى  
ان توفاه الله تعالى من  
غير ترك وهو دليل  
الوجوب وكذا صلاهما  
انخفا.

ابي حنيفة رحمه الله فيكون ثمان صلوة عصر آخر ايام التشريق عندهما  
فيكون ثلاثا وعشرين صلوة والعمل على قولهما \* وصفته ان يقول  
بعد السلام (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد)  
مرة واحدة فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده \* وعند الشافعي  
قبل التهليل ثلاث تكبيرات \* امام نسي التكبير وقام وذهب فلم يخرج من  
المسجد يعود ويكبر وان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا  
ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده \* ترك صلوة في ايام  
التشريق فقصاها فيها من ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقصى فيها  
او بالعكس لا يكبر وكذا لو ترك فيها فقصى فيها من عام آخر \* احدث عمدا  
سقط التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء ولو اجتمع سجود السهو والتكبير  
والتلبية بدأ بالسهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية ولو قدم التلبية سقط التكبير  
والسهو \* الكل في الكافي الله اعلم

### فصل في الجنائز

يستحب ان يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن \* والايسر ان يوضع  
مستلقيا وقدماه الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة \* ويلقن  
الشهادة بان تذكر عنده لئلا يكون دون ان يؤمر بها واما التلقين بعد الدفن  
فلا يؤمر به ولا ينهى عنه \* فاذا مات غمضت عيناه وشد لحياه بعصابة  
مريضة من فوق رأسه وتمد اطرافه ويقول مغمضا (بسم الله وعلى ملة  
رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بلبقائك  
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه) وتخلع ثيابه ويجعل على سريره  
اولوح ويوضع على بطنه سيف او شئ من حديد ولا يوضع على بطنه  
المصحف \* وتكره القراءة عنده حتى يغسل ويسرع في تجهيزه الكل  
في شرح الهداية للسروجي \* وفي المحيط لابأس بجلوس الحائض والجنب  
عند الميت \* واذا ارادوا غسله يستحب ان يضعوه على سريره اولوح قد  
جهرأى ادير الحجر بالبحر وحوله وترا ثلاثا او خسا او سبعا ويوضع على قفاه  
ورجلاه الى القبلة ان امكن والا فكيف تيسر ويجرد من ثيابه عندنا وعند  
الشافعي انه يغسل في قبضه ٤ وتستمر عورته الغليظة فقط في ظاهر الرواية  
وفي رواية يستركل حورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح المأخوذ به  
ويلف انفاسل على يده خرقة لاستحجائه وقال ابو يوسف رحمه الله

٢ الراشدون والائمة  
المهديون من غير ترك  
وهي من اعلام الدين  
فكانت واجبة وحديث  
الاعرابي الذي قال  
هل على غيرهن لا ينافيه  
لان الاعرابي لا يجب  
عليه اذن فرائطها  
المصر (فرح كبير)  
٤ والاصل فيه ما روى  
ان ركباجاؤا الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يشهدون انهم رأوا  
الهلال بالامس فامرهم  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان يفطروا  
ان يخرجوا الى عيدهم  
من القدر واه ابوداود  
والنسائي وابن ماجه  
والدارقطني وزاد ان  
الركب جاؤا آخر النهار  
قال الدارقطني اسناده  
حسن وصححه عبد  
الحق والبيهقي وروى  
الطحاوي ثنا عبد الله بن  
صالح ثنا هشيم بن بشير  
عن ابي بشر جعفر بن  
اياس عن ابي غير بن  
انس بن مالك اخبرني  
عموتي عن الانصار ٣

لا يستجى اصله بوضوءه فيدو بغسل وجهه ولا بمضمض ولا يستنشق  
 عندنا خلافا للشافعي لكن يمسح اسنانه وشفتيه ومنخره بحرقه يلفها  
 على اصبعه ويمسح رأسه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقيل لا يؤخر  
 غسل رجليه هذا في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة اما الذي  
 لا يعقلها فلا يوضوء على ما قالوا ثم يغسل رأسه وحيته بالخطمي العراقي  
 من غير تسريح ثم يفيض عليه ماء مقل بسدر او خطمي او اشنان قبل  
 طحنه وهو انخرض او بصابون ان تيسر شيء من ذلك والا فمضمض  
 قراح ويفسل ثلاثا يجمع كل مرة على شقه الايسر فيفسل شقه الايمن  
 حتى يصل الماء الى تحته ثم على شقه الايمن فيفسل الايسر كذلك ولا يكب  
 على وجهه ليغسل ظهره ثم يقعد بعد المرة الاولى او بعد المرتين ويسنده  
 الى صدره او يده او ركبته ويمسح بطنه مسحا رقيقا فان خرج منه شيء  
 ازاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وفي البدائع يغسل في المرة الاولى بالماء  
 القراح ليتل بدنه والنجاسة التي عليه وفي الثانية بماء السدر او ماجرى  
 مجراه وفي الثالثة بالقراح وشيء من الكافور \* ولا يؤخذ شيء من شعر الميت  
 ولا من ظفره ولا يحنن وقيل ان انكسر ظفره فلا بأس باخذه وليس في غسله  
 استعمال القطن وقبل يحشى فيه ومسامعه به ويوضع على وجهه وقبل  
 تحشى محارفه كانه وفيه \* وجوزه بعضهم في دبره واستنجمه مشايخنا قاله  
 قاضيان \* واذا تم غسله نشف بثوب وجعل الخنوط على رأسه وحيته  
 ويكره الزعفران والورس في حق الرجال \* ويجعل الكافور على مواضع  
 مجوده وهي جبهته واثفه ويدا وركبته وقدماه \* ثم يغسل الميت  
 وتكفينه والصلوة عليه ودفته فرض كفاية \* ولو ماتت امرأة بين الرجال  
 تتيمم ولا تغسل فمحرمات يتيممها بيده والاجنب بحرقه وكذا الرجل بين النساء  
 يتيمم \* ولا يجزئ الفرق عن الفسل والاولى في الغاسل ان يكون اقرب  
 الناس الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة والورع وينبغي للفاسل  
 ولمن حضر اذا رأى ما يجب من الميت ستره ولا يتحدث به من العيوب  
 الكاثنة قبل الموت او الحادثة بعده كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان  
 مشهورا بدعة فلا بأس بذلك تحذيرا للناس من بدعته وان رأى حسنا  
 من امارات الخير كوضاء الوجه والتبسم ونحو ذلك يستحب اظهاره \*  
 والسنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب قميص وازار ولفافة \* والمرأة

ان الهلال خفي على  
 الناس في آخر ليلة من  
 شهر رمضان في زمن  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاصبحوا  
 صياما فجاء ركب فشهدوا  
 عند رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بعد  
 زوال الشمس انهم  
 رأوا الهلال الليلة الماضية  
 فامر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الناس بالفطر  
 فافطروا تلك الساعة  
 وخرج بهم من الغد  
 وصلى بهم صلوة العيد  
 فدل على عدل جوازها  
 بعد الزوال والا لما  
 اخرها عليه السلام الى  
 الغد والفرق بين الفطر  
 والاضحى ان عيد  
 الفطر الذي اضيف اليه  
 الصلوة يوم واحد  
 وعيد الاضحى الذي  
 اضيف اليه ثلاثة ايام  
 لانها كلها ايام الاضحى  
 بالاجماع فالصلوة فيما  
 سوى ذلك من الايام  
 لا تسمى صلوة العيد  
 الا ان الثفل ورد بها  
 عند العذر في اليوم  
 الذي يلي يوم الفطر  
 مع انه ليس عيد

ابن حنيفة رحمه الله فيكون ثمان صلوة عصر آخر ايام التشريق عندهما  
فيكون ثلاثا وعشرين صلوة والعمل على قولهما \* وصفته ان يقول  
بعد السلام (الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد)  
مرة واحدة فهو تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده \* وعند الشافعي  
قبل التهليل ثلاث تكبيرات \* امام نسي التكبير وقام وذهب فلم يخرج من  
المسجد يعود ويكبر وان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا  
ان كان الامام لا يرى التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده \* ترك صلوة في ايام  
التشريق فقصاها فيها من ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقصى فيها  
او بالعكس لا يكبر وكذا لو ترك فيها فقصى فيها من عام آخر \* احدث عدا  
سقط التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء ولو اجتمع سجود السهو والتكبير  
والتلبية بدأ بالسهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية ولو قدم التلبية سقط التكبير  
والسهو \* الكل في الكافي الله اعلم

### فصل في الجنائز

يستحب ان يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن \* والايسر ان يوضع  
مستلقيا وقدماء الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة \* ويلقن  
الشهادة بان تذكر عنده ليذكر دون ان يؤمر بها واما التلقين بعد الدفن  
فلا يؤمر به ولا ينهى عنه \* فاذا مات غمضت عيناه وشد لحياه بمصاصة  
مریضة من فوق رأسه وتمد اطرافه ويقول نممضه (بسم الله وعلى ملة  
رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بقلائك  
واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ) وتخلع ثيابه ويجعل على سريره  
اولوح ويوضع على بطنه سيف او شئ من حديد ولا يوضع على بطنه  
المصحف \* وتكره القراءة عنده حتى يغسل ويسرع في تجهيزه الكل  
في شرح الهداية للسروجي \* وفي المحيط لابأس بجلوس الحائض والجنب  
عند الميت \* واذا ارادوا غسله يستحب ان يضعوه على سريره اولوح قد  
جراى ادير الجمر بالنحور حوله وترا ثلاثا او خسا او سبعا ويوضع على قفاه  
ورجلاه الى القبلة ان امكن والا فكيف تيسر ويجرد من ثيابه عندنا وعند  
الشافعي انه يغسل في قبضه ٤ وتسترعورته الغليظة فقط في ظاهر الرواية  
وفي رواية يستركل عورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح المأخوذ به  
ويلف انفاسل على يده خرقة لاستنجائه وقال ابو يوسف رحمه الله

٢ الراشدون والائمة  
المهديون من غير ترك  
وهي من اعلام الدين  
فكانت واجبة وحديث  
الاعرابي الذي قال  
هل على غيرهن لا ينافيه  
لان الاعرابي لا تجب  
عليه اذ من فرائطها  
المصر (فرح كبير)  
٤ والاصل فيه ما روى  
ان ركباجاؤ الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
يشهدون انهم رأوا  
الهلال بالامس فامرهم  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان يفطروا  
ان يخرجوا الى عيدهم  
من الفدرواه ابوداود  
والنسائي وابن ماجه  
والدارقطني وزاد ان  
الركب جازوا آخر النهار  
قال الدارقطني اسناده  
حسن وصححه عبد  
الحق والبيهقي وروى  
الطحاوي ثنا عبد الله بن  
صالح شاهنم بن بشير  
عن ابي بشر جعفر بن  
اياس عن ابي عمير بن  
انس بن مالك اخبرني  
عموتي من الانصار ٣



لا يستحبى اصلا ثم يوضؤه فيدو بفسل وجهه ولا يغمض ولا يستنشق  
عندنا خلافا للشافعي لكن يمسح اسنانه وشفتيه ومنخرية بخرقة يلفها  
على اصبغه ويمسح رأسه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقيل لا ولا يؤخر  
غسل رجله هذا في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة اما الذي  
لا يعقلها فلا يوضؤ على ما قالوا ثم يفسل رأسه وحيته بالخطمي العراقي  
من غير تسريح ثم يفيض عليه ماء مغلي بسدر او خطمي او اشنان قبل  
طحنه وهو انخرض او بصابون ان تيسر شيء من ذلك والا فبمخض  
قراح وبفسل ثلاثا يجمع كل مرة على شقه الايسر فيفسل شقه الايمن  
حتى يصل الماء الى تحته ثم على شقه الايمن فيفسل الايسر كذلك ولا يكب  
على وجهه ليفسل ظهره ثم يقعد بعد المرة الاولى او بعد المرتين ويسنده  
الى صدره او يده او ركبته ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً فان خرج منه شيء  
ازاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وفي البدائع يفسل في المرة الاولى بالماء  
القراح ليبتل بدنه والنجاسة التي عليه وفي الثانية بماء الصدر او ماجرى  
مجراه وفي الثالثة بالقراح وشيء من الكافور \* ولا يؤخذ شيء من شعر الميت  
ولا من ظفره ولا يحنن وقيل ان اكسر ظفره فلا بأس باخذه وليس في غسله  
استعمال القطن وقيل يحشى فيه ومسامعه به ويوضع على وجهه وقيل  
تخشى محارفه كأنفه وقده \* وجوزه بعضهم في دبره واستحبوه مشايخنا قاله  
قاضيان \* واذا تم فصله نشف بثوب وجعل الخنوط على رأسه وحيته  
ويكره الزعفران والورس في حق الرجال \* ويجعل الكافور على مواضع  
سجوده وهي جبهته وانه ويدا وركبته وقدماه \* ثم غسل الميت  
وتكفينه والصلوة عليه ودفنه فرض كفاية \* ولومانت امرأة بين الرجال  
تتيم ولا تنفل فحرمها يتيمها يده والاجنبى بخرقة وكذا الرجل بين النساء  
يتيم \* ولا يجوز الفرق عن الفسل والاولى في الفاسل ان يكون اقرب  
الناس الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة والورع وينبغي للفاسل  
ولمن حضر اذا راي ما يجب من الميت ستره ولا يحدث به من العيوب  
الكائنة قبل الموت او الحادثة بعده كسواد وجهه ونحوه الا اذا كان  
مشهورا بدعة فلا بأس بذلك تحذيرا للناس من بدعته وان رأى حسنا  
من امارات الخير كوضاء الوجه والتبسم ونحو ذلك يستحب اظهاره \*  
والسنة ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب قيص وازار ولفافة \* والمرأة

ان الهلال خفي على  
الناس في آخر ليلة من  
شهر رمضان في زمن  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاصبحوا  
صياما فاجازوا فشهدوا  
عند رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بعد  
زوال الشمس انهم  
رأوا الهلال ليلة الماضية  
فامر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الناس بالفطر  
فأفطروا تلك الساعة  
وخرج بهم من الغد  
وصلى بهم صلوة العيد  
فدل على عدل جوازها  
بعد الزوال والا لما  
اخرها عليه السلام الى  
الغد والفرق بين الفطر  
والاضحى ان عيد  
الفطر الذي اضيف اليه  
الصلوة يوم واحد  
وعيد الاضحى الذي  
اضيف اليه ثلاثة ايام  
لأنها كلها ايام الاضحى  
بالاجماع فالصلوة فيما  
سوى ذلك من الايام  
لا تسمى صلوة العيد  
الا ان النفل ورد بها  
عند العذر في اليوم  
الذي يلي يوم الفطر  
مع انه ليس عيد ٤



في خمسة درع وخار وازار ولفافة وخرقة تربط على ثديها \* والكفاية  
في حقه ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقه على ازار وخار ولفافة \*  
والفرض في حقهما ثوب يستر البدن \* واللفافة من القرن الى القدم وكذا  
الازار والقميص من المنكب الى القدم والدرع هو القميص قمته  
على الصدر دون الكتف \* وعرض الخرقة من اصل الثديين الى السرة  
وقيل الى الركبة وهو استر \* وصفة التكفين ان تبسط اللفافة على بساط  
او حصير ونحوه ثم يذر عليها الطيب ثم يبسط الازار عليها ويذر عليه  
الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي نشف فيه فيقمص  
ويحيط ثم يعطف الازار من جهة اليسار ثم من اليمين ثم اللفافة كذلك  
ويربط ان خيف انتشاره \* والمرأة تقمص ثم يجعل شعرها صغيرتين  
على صدرها فوق الدرع ثم يوضع الحمار على رأسها كالقنعة منشورا  
فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار واللفافة كما مر \* ثم تربط الخرقة  
فوق الاكفان وقيل بين الازار واللفافة والامة كالخرة والمراهق والمراهقة  
كالبالغ والبالغة وان لم يراهق يكفن في ازار ولفافة \* وان كفن في ثوب  
واحد اجزاء وقيل الصبي بثوب والصبية بثوبين وقال قاصصنا الاحسن  
ان يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط  
والمولود ميتا يلف في خرقة والخثى المشكل كالانثى ولا يفصل بل يتيم \*  
والجديد في الكفن والغسيل ولو خلقا سواء ويستحب فيه البياض \*  
ويجوز من القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلام مالم تكن  
تمثيل \* ويكره للرجال المزعفر والمعصر والحريز ولا تتركه للنساء وان لم  
يوجد للرجال الا الحريز يجوز الكفن به لا يزداد على ثوب واحد  
للضرورة \* وينبغي ان يكون الكفن في النفاسة مثل ملبوسه في الجمعة  
والعيد والمرأة ما يلبس في زيارة اهلها وقبل يعتبر اوسط ما تلبسه في الحياة  
وفي المرحضاني ان كان في المال كثرة وفي الورثة قلة فكفن السنة اولى  
والا فالكفاية اولى مع جواز كفن السنة \* وتجرم الاكفان قبل ان يدرج  
الميت فيها وترامة او ثلثا او خسا \* والمحرم كفيه عندنا وقال الشافعي  
واحد لا يغطي رأسه ولا يمس طيبا والكفن من جميع المال مقدما على  
الدين والوصية والميراث ان يكون التركة عبدا جانيا او شيئا مرهونا  
فان حق ولي الجناية والمرتهن مقدم على التكفين واذ لم يكن للميت مال

٤ الفطر على خلاف  
القياس فاقصر عليه  
والله سبحانه اعلم  
شرح كبير  
٩ لما روى الجماعة الا  
بخاري انه قال عم  
لقتوا موتاكم شهادة ان  
لا اله الا الله والمراد من  
قرب من الموت كافي  
قوله عم من قتل قتلا  
ولا ينبغي ان يؤمر بها  
بل تذكر عنده ليتذكر  
واما التلقين بعد الدفن  
فقل يفعل الحقيقة ما  
روينا وقيل لا يؤمر  
به ولا ينهى عنه كذا  
ذكره ابن الهمام والذي  
عليه الجمهور ان المراد  
من الحديث مجازة كما  
ذكرنا حتى ان من  
استحب التلقين بعد  
الموت لم يستدل به الا  
على تلقينه عند الاحصار  
مع انهم قائلون بجواز  
الجمع بين الحقيقة والمجاز  
واما لا ينهى عن التلقين  
بعد الدفن لانه لا ضرر  
فيه بل فيه نفع فان الميت  
يستأنس بالذكر على  
ما ورد في الآثار ففي  
صحیح مسلم عن عمرو  
بن العاص قال اذا هـ

فكفنه على من تجب عليه نفقته في حياته ٤ و كفن الزوجة على الزوج  
عند أبي يوسف فرح ان كانت معمرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عنده  
وقال محمد والشافعي رح على من تجب عليه نفقة انها ان لم يترك مالا وهو الاوجه  
على ما حققناه في الشرح \* ولو كفنه من يرثه يرجع به في تركته وان كفنه  
من لا يرثه من اقاربه بغير امر الوارث لا يرجع سواء اشهد بالرجوع اولم  
يشهد ثم الصلوة عليه فرض كفاية كما مر \* و شرط صحتها شرائط  
الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارته ووضع امام المصلي وبهذا القيد  
علم انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول على دابة او غيرها لاختلاف  
المكان ولا موضوع تقدم عليه المصلي وركنهما القيام فلا تجوز قاعدا  
بلا عذر وكذا راكبا \* والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط \* والدعاء  
الا انه يتحمله الامام عن المسبوق اذا خشى ان ترفع فانه يكتفي بالتكبيرات  
ويترك الدعاء والاولى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم  
امام الحى ثم الولي على ترتيب الارث \* وله ان يأذن لغيره اذا انتهى الحق  
اليه وليس لغير المذكورين ان يقدم بلاذنه فان تقدم فله ان يعيد ان شاء  
وان صلى هو فليس لغيره ان يصلى بعده من السلطان فمن دونه وعند  
أبي يوسف فرح هو اولى من الجميع وهو قول الشافعي ورواية عن ابي حنيفة  
رحم الله تعالى وفي فتاوى قاضيخان قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان  
يقدمه الاولياء وان حضر والى المصر والقاضى قالوا الى اولى ان يقدم  
وان لم يخضر الوالى ولا القاضى وحضر امام الحى وصاحب الشرطة  
فصاحب الشرطة اولى ان يقدم وان حضر خليفة والى المصر فهو اولى  
بالقديم من القاضى ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من المذكورين  
وحضر الاولياء وامام الحى ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحى وان لم  
يحضر امام الحى وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر  
الوالى او خليفته والقاضى وصاحب الشرطة وامام الحى والاولياء فابى  
الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا ان يتقدم موفلهم ذلك ولهم ان  
يقدموا من شاءوا ولا يقدم احد من هؤلاء الا باذنهم \* وهذا قياس قول  
أبي حنيفة وأبي يوسف فرح وزفروبه اخذ الحسن انتهى ثم عدم جواز صلوة  
غير الوالى بعده مذهبا وبه قال مالك وقال الشافعي رح لمن لم يصلى ان يصلى  
وله في اعادة من صلى قولان احدهما استحباب عدوها ٩ وهى اربع تكبيرات

ه دفنوني اقبوا عند  
قبرى قدر ما ينجر  
جرورا ويقسم لها حق  
استانس بكم والظر  
ماذا اراجع رسل ربى  
وعن عثمان قال كان  
النبي عليه السلام اذا  
فرغ من دفن الميت  
وقف عليه وقال  
استغفروا لاختكم  
واسألوا له التثبيت فانه  
الا تيسأل رواء ابو  
داود والبيهقى باسناد  
حسن ( شرح كبير )  
٤ لحديث عائشة رض  
ان رسول الله عليه السلام  
غسلوه وعليه قميصه  
يصبون الماء عليه ويد  
لكونه من فوق القميص  
روا ابو داود قلنا ذلك  
مخصوص به عليه السلام  
لما روى ابو داود ايضا  
انهم قالوا انجر دمه كما انجر د  
موتانا من نفسه في ثيابه  
فسمعوا من ناحية البيت  
اغسلوا رسول الله هم  
وعليه ثيابه قال ابن  
عبد البر وروى ذلك عن  
عائشة رض من وجه  
صحيح وروى الهم  
غشيم ٦

يقرؤ دعاء الاستفتاح عقيب الاولى ويصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما بعد التشهد عقيب الثانية ويدعوا لنفسه وللميت ولسائر المؤمنين عقيب الثالثة ويسلم عقيب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة الى آخره وينوي بالتسليتين الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي في التسليمة الاولى فقط وصفة الدعاء بعد الثلاثة ان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثانا اللهم من احييته منا فاحيه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخص هذا الميت بالروح والراحة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا ف تجاوز عنه ولقه الامن والبشرى والكرامة والزلفى برحمتك يا ارحم الراحمين \* ويجوز غيره من الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت \* وان كان الميت غير مكلف يقول بعد قوله ومن توفيته منا فتوفه على الايمان \* اللهم اجعله لنا فرطاً اللهم اجعله لنا اجرا وذخرا اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا ثم يتم الدعاء له وللمؤمنين وفي المفيد ويدعو لوالدي الطفل \* وقيل يقول اللهم نقل به موازينهما واعظم به اجورهما اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحقه بصالح المؤمنين \* والمجنون كالطفل وينبغي ان يقيد بالمجنون الاصل دون العارضى بعد البلوغ ومن لم يحضر عند اول التكبير اذ احضر لا يشرع ما لم يكبر الامام تكبيرة حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيرة سبقة الامام بها فانه لا ينتظر وقال ابو يوسف رحمه الله يكبر المسبوق ايضا كما خضر تكبيرة الافتتاح بقوله نأخذ فمن جاء بعد ما كبر الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعندهما فاته الصلوة وذكر في المحيط ان محمدا مع ابي يوسف في هذه الصورة ويقضى المسبوق ما فاته من التكبيرات متوالية من غير دعاء اثنان ترفع قبل فراغه قبطل صلوته فاذا رفعت على الاكتاف قبل فراغه يقطع التكبير لانها بطلت وقبل وضعها على الاكتاف لا تبطل وان رفعت عن الارض \* ولا ترفع الايدي في صلوة الجنائزة الا في التكبيرة الاولى في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وهو قول الاثمة الثلاثة ويقوم

٦ نعاس وسعواها تقا  
يقول لا تجردوا رسول  
الله وفي رواية اغسلوا  
في قميصه الذي مات فيه  
ذكره ابن دحية في العلم  
المشهور فدل هذا ان  
عادتهم كانت تجرديهم موتا  
هم للفصل في زمنه عليه  
السلام ولان السنة  
في الغسل والتنظيف  
التجريد اشد تمكنا  
من اقامة واعتبار اجمال  
الحياة (مرح كبير)  
٤ وكفن الزوجة على  
الزوج عند ابي يوسف  
وفي مخرج السراجية  
لمصنفها واما المرأة اذا  
لم يكن لها مال فكفنها  
ومؤنتها على الزوج عند  
ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد والشافعي  
ذلك على من تلزمه  
نفقتها من ذوى انسابها  
انتهى فقد ضم قول ابي  
حنيفة الى قول ابي  
يوسف وقيد بما اذا لم  
يكن لها مال وفي  
المنظومة قيد بالاعسار  
ايضا لكن خص الخلاف  
بابي يوسف ولم يذكر  
معه ابا حنيفة وكذا  
في عامة الكتب وفي ٤

الامام بحذاء صدر الميت ذكر اركان اوائى في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يقوم بحذاء وسط المرأة وكذا للرجل في رواية والمختار هو ظاهر الرواية \* ويستحب ان يصفوا ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف وراءه ثلاثة ووراءهم اثنان ثم واحد وافضل صفوف الجنائزة آخرها بخلاف سائر الصلوة \* ولو اخطاوا في الوضع فوضعوا رأسه مما يلي يسار الامام جازت الصلوة \* وان تمددوه فقد اساءوا وجازت \* وتكره الصلوة عليه في مسجد جماعة عندنا وقال الشافعي واحد لابس بها ٩ ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا تتركه ولو وضعت على باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه \* ومن دفن ولم يصل عليه صلى على قبره مالم يغلب على الظن انه تقسح \* ولا يصلى على عضو الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر الميت او النصف ومعه الرأس بخلاف ماله وجد نصفه مشقوقا بالطول \* ولا يصلى على باغ ولا على قطاع طريق اذا قتل حال الحرب ولا يفسلان وان قتل بعد وضع الحرب اوزارها يصلى عليهما \* وحكم المقتولين بالعصية والمكابر في المصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن قتل احد ابويه لا يصلى عليه \* ومن قتل نفسه يصلى عليه خلافا لابى يوسف رحمه الله تعالى ومن علمت حيوته عند ولادته باستهلاله او حرقه غسل وصلى عليه وكذا لو خرج اكثره حيا والاغسل ولا يصلى عليه وان سبي صبي ومات فان لم يسب معه احد ابويه يصلى عليه وان سبي معه احدهما لا يصلى عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم الصبي بنفسه وكان يعقل الاسلام \* والسنة في حل الجنائزة عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربعة خلافا للشافعي \* ويستحب ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من حل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعون كبيرة \* وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على يمينه ثم مؤخرها كذلك ثم بمقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك \* وحل الصبي على الايدي الاولى من حمله على الدابة ولا بأس ان يحمله رجل واحد على يديه او يحمله على يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمله في سفل او طبق \* ويكره حال الميت على الظهر او الدابة

٤ الفتاوى لم يقيد بالا  
عساريل قالوا تجهيزها  
على الزوج وان تركت  
مالا عند ابي يوسف  
وعليه الفتوى انتهى  
والاولى حيث جعل  
الفتوى على قول ابي  
يوسف ان تقيد بما اذا  
كانت معسرة لان وقاية  
ما وجه وابه ان العزم  
بالغنم ولو تركت مالا  
يرثه الزوج فيكون  
غرامة تجهيزها عليه  
ولاشك ان هذه العلة  
لا تخص بل تم سائر  
الورثة ومقتضاها على  
ان يكون الورثة بالحصص  
حال الاعسار ايضا  
فكيف يجب عليه وحده  
فان قيل باعتبار ان  
نفقتها عليه وحده حال  
الحياة يقال كانت في  
مقابلة احتباسها وقد  
زال بالموت بخلاف  
ما يجب على القريب  
للقرابة وهي باقية بعده  
فاذا هـ

ويسرعون في المشي بهادون الخشب وهو ضرب من العدو دون العنق وهو الخطو الفسيح والمراد بالاسراع من غير ان يضطرب ولا يكره المشي قدامها الا ان المشي خلفها افضل عندنا \* والراكب يسير خلفها ولا يتقدمها ان بعد كيلا يؤذي باثارة القبار والمشى افضل ولا يقوم احد للجنازة اذا مرت به الا اذا اراد ان يتبعها \* وما ورد من الاحاديث من القيام منسوخ \* ولا ينبغي ان يرجع حتى يصلي عليها وبعد ماصلى قالوا لا يرجع الا باذن اهله وفي المحيط قبل الرفق ان يسمع الرجوع بغير اذنهم وهو الاوجه والاولى وينبغي لمتبعها ان يكون مخشعا متفكرا في ماله متعظا بالموت وبما يصير اليه الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يضحك وسمع ابن مسعود رضى الله تعالى عنه رجلا يضحك في جنازة فقال له اتضحك وانت في جنازة لا كلمك ابدا \* وينبغي ان يطيل الصمت ويكره رفع الصلاة فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة تحريم وقيل ترك الاولى فليذكر في نفسه وليقرأ في نفسه \* ولا ينبغي للنساء ان يخرجن معها بل يكره كراهة تحريم في زماننا ويحرم النوح وشق الجيوب وحش الحدود ولطمها ونحو ذلك لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( ايس منامن من شق الجيوب وحش الحدود ودما بدعوى الجاهلية ) ولا بأس بالبكاء بارسال الدموع في الجنازة وفي المنزل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم \* ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا \* و اشار الى لسانه او برحم وان كان مع الجنازة صائحة او نائحة تزجر فانام تزجر لا يترك اتباع الجنازة لذلك وينكر بقلبه \* واذا انتهت الجنازة الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت يجلسون ويكره القيام ذكره قاضيان وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة \* والافضل في القبر اللحد ان امكن والا فالشق وذلك بان تكون الارض رخوة واللحد ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفيرة فيوضع فيها الميت وينصب عليه اللبن او غيره \* والشق ان يحفر حفيرة كالنهر ويبنى جانبها باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس السقف الميت قال في المسافع اختاروا الشق في ديارنا للرخاوة الاراضى حتى اجازوا الآجر والخشب واتخاذ الثابوت ولو من حديد ومثله في المبسوط ويكون الثابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية

ه تأملت وجدت التوجيه يرجع قول محمد ( شرح كبير ) ٩ له حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه عليه السلام مر بقبر دفن ليلا فقال متى دفن هذا فقالوا البارحة قال افلا اذ نتقوني قالوا دفن في ظلة الليل فكرهنا ان نوقضك فقام فصففنا خلفه فصلى عليه متفق عليه ولان الصحابة رضى الله تعالى عنهم صلوا على النبي عليه السلام فراد الا يؤمهم احد ورى انه عليه السلام اوصى بذلك ذكره البزار والطبراني لنا انها فرض كفاية وقد سقط بالاولين فاذا صلى بعد سقوطها كان نفلا ولو شرع على قبره عليه السلام الى يوم القيمة لانه لا آن كما وضع لان الارض لا تأكل اجساد الانبياء عليهم السلام ولما اجتمع الامة على تركها

مع كون التابوت في غيرها مكروها في قول العلماء قاطبة\* وينبغي ان يفرش  
التراب وتطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف من يمين الميت  
ويساره ليصير بمنزلة اللحد في المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء  
يعنى ولولم تكن الارض رخوة\* ومقدار عمق القبر قيل قدر نصف قامته  
وفي الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زادوا فهو افضل وان  
عمقوا مقدار قامته فهو احسن فلم ان الادنى نصف القامة والا على تمامها  
وبوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة مستقبل القبلة عند وضعه ولا يسئل  
سلا بان يوضع عند رجل القبر ثم يسئل من قبل رأسه منحدرًا خلافا للشافعي  
واحذر جهما الله تعالى ويقول واضعه (بسم الله وعلى ملة رسول الله ولا تعين  
في مدد الواضعين من وتر او شفيع بل معتبر حصول الكفاية وذو الرحم  
المحرم اولى بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ولا يدخل  
القبر امرأة ولا كافر وان كانا قريبين ذكر اكان الميت اوانثى\* ويستحب تسجدة  
قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يسوى اللبن ونحوه على اللحد ولا تستحب في  
حق الرجل خلافا للشافعي\* ويوجه الميت في القبر الى القبلة على شقه الايمن  
ولا يلقى على ظهره وتحمل القعدة\* وفي السابعة السنة ان يفرش في القبر التراب  
يعنى في الارض الندية قال السروجي وفي كتب الشافعية والحنبلة يجعل تحت  
رأسه لينة او حجر ولم اقف عليه لاصحابنا رضى الله تعالى عنهم انتهى\* ويكره  
ان يوضع تحته مضربة او مخددة ويسند الميت من ورائه بتراب ونحوه ثلاثين  
ويسوى اللبن على اللحد اى يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وتسدد شقوقه  
كيلا ينزل عليه التراب منها ولا بأس بالقصب قال الوبري يستحب اللبن  
والقصب والحشيش في اللحد\* واختلف في وضع البوريا فوق اللبن قيل  
يكروه وقيله لا ويكره الا جرو الحشيش وقيل لا بأس عند رخاوة الارض\* ثم يمال  
التراب ولا يزداد على التراب الذى خرج من القبر وتكره الزيادة وعند محمد لا بأس  
بها ويستحب حتى التراب عليه ثلاثا ولا بأس برش الماء عليه\* ويسمى القبر  
ولا يسطح عندنا ٣ خلافا للشافعي وفي المحيط بسم القبر اربع اصابع  
او شبر وفي البدائع قدر شبرا او اكثر قليلا ويكره تخصيص القبر وتطينه لما  
روى انه عليه السلام نهى عن تخصيص القبر وروان تكتب عليها وان يبنى عليها  
وان توطأ وفي منية المفتي المختار انه لا يكره التطيين وعن ابي حنيفة يكره ان يبنى  
عليه بناء من بيت او قبة او نحو ذلك وكذا يكره وطئه والجلوس عليه

٦ والجواب عن  
الحديث الاول انه  
عليه السلام كان هو  
الولى لانه اولى بالمؤمنين  
من انفسهم وعن الثاني  
بانه مخصوص به للاجماع  
الذى ذكرناه على  
ترك الصحابة رضى الله  
عنهم الذين لم يحضروا  
وقاته عليه السلام  
الصلوة على قبره عليه  
السلام  
(شرح كبير)

٩ لما روى ان سعيد بن  
ابى وقاص رضى الله  
تعالى عنه لما توفي امرت  
عائشة رضى الله تعالى  
عنها بادخل جنازته  
المسجد حتى صلى عليها  
ازواج النبي عليه السلام  
ثم قالت هل عاب الناس  
علينا ما فعلنا فقيل نعم  
فقال ما اسرع ما نسوا  
ما صلى رسول الله عليه  
السلام على جنازة  
سهيل ابي البيضاء الا في  
المسجد ٧



﴿ نوع في الشهد ﴾

والمراد به الحكمى الذى يتعلق به نوع مخصوص من احكام الشرع الجارية على المكلفين فى الدنيا \* اما الشهيد الحقيقى الذى وعد الله الثواب المخصوص فليس مما يتعلق به الاحكام المذكورة غير الاعتقاد انه الذى قتل فى سبيل الله ومن الحق به والله اعلم بمن قتل فى سبيله \* والشهيد الحكمى على قول ابى حنيفة رحمه الله مسلم مكلف طاهر علم انه قتل ظلما فلا لم يجب به مال ولم يرث وعلى قولهما يترك قيد التكلف والطهارة فهذا شامل لمن قتله اهل الحرب او البغى باى شئ كان وبابى سبب كان ولمن قتله غيرهم اذا لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلا كقتل الاسير مثله فى دار الحرب عند ابى حنيفة رح وقتل السيد عبده عد الكل او وجب لعارض كقتل الاب ابنه والصالح عن العمد وشبه وذلك خرج من قتل من البغاة وقطاع الطريق واهل العصية والمقتول بمحد او قصاص لانهم لم يقتلوا ظلما وخرج من وجب بقتله مال كقتل غير العمد وكذا الذى وجب بقتله القسامة وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجبت فيه القسامة او لم يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل بسبب مبيع اقتهله وخرج الصبي والمجنون والجانب والحائض والنفساء على قول ابى حنيفة رح خلافا لهما وخرج من ارث باتفاق اثنتا \* والارثان ان يأكل او يشرب او ينام او يداوى او ينقل من المركبة حيا او يأويه خيمة او نحوها وهو حي او يمضى عليه وقت صلوة وهو يعقل ولو اوصى بشئ فان كان من امور الدنيا فهو ارثان اتفاقا وان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد وقيل الخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرتنا اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما فجواب ابى يوسف رحمه الله فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجواب محمد رحمه الله فيما اذا اوصى بامور الآخرة \* ومن الارثان ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه ان بقى مكانه حيا يوما وليلة فهو مرتث وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضائها فلا يصير مرتنا بشئ مما تقدم \* ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يفسل بل يدفن بدمه وثيابه التى قتل فيها الا ما ليس من جنس الكفن كالقرو والحشو والخف والسلاح وكذا السر او مل فانه

٧ رواء مسلم ولنا رواء ابو داود وابن ماجه عن ابن ذئب عن صالح مولى التوأمة عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله عليه السلام من صل على ميت فى المسجد فلا اجر له وروى فلا شئ له ومولى التوأمة قال ابن معين ثقة لكنه احتلط قبل موته فن سمعه منه ذلك فهو ثبت حجة وكلهم على ان ابن ابى ذئب سمع منه قبل الاختلاط وما استدلت به عائشة رضى الله تعالى عنها به واقعة الحال لا عموم لها لجواز كونه لضرورة ولو سلم عدمها فانكارهم وهم الصحابة والتابعون رضى الله عنهم دليل على انه استقر الامر بذلك على تركه وما قبل لو كان عند ابى هريرة رضى الله تعالى عنه هذا الخبر لرواه ولم يسكت مدفوع بان غاية ما فى سكوته مع علمه ٨





ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن خلافا لمحمد ولو علم ذلك قبل التكفين  
 غسل اتفاقا ولو دفن ثوب او درهم للغير او في ارض مفسومة او اخذت بشفعة  
 يخرج هو ان وقع في القبر متاع فعلم به بعدما هيل التراب نبش واخرج ولا يجوز  
 نبش القبر لغير ما ذكر \* مات ولم يجدوا ماء يتموه وصلوا عليه ثم وجدوا  
 ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لانعاد الصلوة الى اولى بالثوب المشترك  
 بينه وبين الميت او المورث ان كان مضطرا لبرد او سبب يخشى منه التلف  
 والا فالت اولى وكذا الماء ان اضطر اليه للعطش قدم على غسل الميت به والا  
 فلا \* ولا يجوز الجمع بين الاثنين في كفن واحد عندنا وجوز الشافعية والحنابلة  
 عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة  
 وحينئذ يجعل بينهما حاجز من التراب \* اوصى ان يصلى عليه فلان فالوصية  
 باطلة وليس بتقديم الابرضى الاولياء وكذا الوصية بنفسه وادخاله القبر  
 وفي رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلى النساء وحدهن على الجنازة جازت  
 وسقط بها الفرض ويستحب ان يصلين مفردات معا وتجوز جماعة \* ولو  
 اجتمعت الجنازة جاز ان يصلى عليهم صلوة واحدة ويجعلون واحدا خلف  
 واحدا يجعل الرجال تمايلي الامام ويستوى فيه الحر والعبد في ظاهر الرواية  
 ثم الصبيان ثم الخثاني ثم النساء وان شأوا جعلوهم صفوا واحدا وجاز ان يصلى  
 على كل واحدة وهو الافضل ولو كبر جنازة فجئى باخرى يكمل الاولى  
 ويستقبل الاخرى واذا اختلط موتى المسلمين وموتى المشركين فان وجدت  
 علامة عمل بها قبل علامة المسلمين الختان والخضاب وقص الشارب ولبس  
 السواد لكن الختان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود وامالبس السواد  
 فكثير في الكفار من الافرنج وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قص الشارب  
 ينبغي ان لا يكون علامة لانه ندب للغازي توفير الشارب في دار الحرب وان لم  
 توجد علامة وكان المسلمون اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوى المسلمين وان  
 كان الكفار اكثر غسلوا ولم يصل عليهم \* وان كانوا سواء قبل يصلى وقيل  
 لا \* واما الدفن فقيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابر علا  
 حدة وتسوى قبورهم ولا تنسم \* واصل الاختلاف في كتابة تحت مسلم ماتت  
 حبلى لا يصلى عليها بالاجماع \* واختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في دفنها  
 قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر  
 ووائلة بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو احوط \* وفي بعض كتب المالكية

ابوداود وعن القاسم  
 بن محمد قال دخلت على  
 عائشة رضي الله عنها  
 فقلت يا اماء اكشفي لي  
 قبر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وصاحبيه  
 فكشفتي عن ثلاثة  
 قبور لامشرقة ولا  
 لاطية مبطوحة ببطحاء  
 العرصة الحمراء والجمهور  
 ما روى البخاري عن  
 سفيان الثوري انه راى  
 قبر النبي عليه السلام  
 مسما وحديث القاسم  
 لو بلغ درجة هذا في  
 الصحة فليس فيه معارضة  
 له فانه لا تصرع فيه  
 بالتسطيح فان قوله  
 مبطوحة يجوز كونه  
 صفة مؤكدة للاطية  
 اي ليست مشرفة زائدة  
 في الارتفاع ولا لاطية  
 زائدة في الانخفاض  
 بحيث تكون مبطوحة  
 لاصفة بالارض بل هي  
 بين ذلك ويحتمل ان  
 تكون مبطوحة بمعنى  
 مبطحة من قولهم بطح  
 اي المسجد ببطحا اي  
 التي فيه البطحاء اي الحصى  
 الصغار وهو الموافق  
 لقوله ببطحاء العرصة  
 اي التي عليها ببطحاء  
 العرصة

يحمل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال السروجي وهو حسن  
ولو وجد قتيلا في دار الاسلام فان كان عليه سماء مسلم عمل بها والافني رواية  
يفضل ولا يصلي عليه والصحيح انه يصلي عليه تبعا للدار كما لو وجد في دار  
الحرب ولا علامة فالصحيح انه كافر بحكم الدار\* ولو حضرت الجنازة في وقت  
المغرب قدم صلوة المغرب ثم الجنازة ثم سنة المغرب وقيل تقدم السنة ايضا  
على الجنازة ولو حضرت وقت صلوة العيد قدمت صلوة العيد ثم هي على  
الخطبة ولو جهز الميت صبيحة الجمعة بكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليصلي عليه  
جمع عظيم اما لو خاف فوت الجمعة بسبب دفنه اخر وادفنه\* واتباع الجنازة افضل  
من النوافل ان كان لجوار او قرابة او صلاح مشهور والافلناو افل افضل  
ويجوز الاستيجار على حمل الجنازة وحفر القبر ولا يجوز على غسل الميت وبعض  
المشاخ يجوزوا ذلك ايضا\* ويستحب في القتيلا والميت دفنه في مقابر المكان  
الذي مات فيه وان نقل قبل الدفن قدر ميل او ميلين فلا بأس به ٩ ودل هذا  
على ان نقله الى بلد آخر مكروه وقيل يجوز نقله فيما دون السفر وقيل لا يكره  
في مدة السفر ايضا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه الا ان تكون الارض  
حقا للغير وحينئذ ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شاء سوى القبر وزرع  
فوقه وفي القنية مقابر بلغ اليها خطم جيمكون لا يجوز نقلهم الى موضع آخر  
ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا او كبيرا لان ذلك  
خاص بالانبياء عليهم السلام ولا يحفر قبر لدفن آخر مالم يبطل الاول فلم يبق له  
عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد مكان في حينئذ يجمع عظام الاولى ويجعل  
بينه وبين الآخر حاجز من تراب\* ومن مات في سفينة ليس بقبرها ارض غسل  
وكفن وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره قطع النبات الرطب من اعلى القبر  
دون اللباس ولو رأى طريقا وظن انه محدث وان تحته قبرا كره المشي فيه\*  
ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بلى اولا وكل مالم يعهد في السنة  
والمعمود ليس الا زيادتها والدعاء عندها قائما يقول (السلام عليكم  
دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسئل الله لي ولكم العافية  
\* واختلف في اجلاس القارئ عند القبر والمختار عدم الكراهة ويكره  
الدفن ليلا والمستحب النهار\* امرأة مانت واضطرب الولد في بطنها  
وغلب على رأيها انه حي يشق بطنها اما لو ابتلع لؤلؤا ومالا لانسان فقل  
لا يشق وقيل يشق قال ابن الهمام هذا اولى ولا يكره عظام اليهود  
اذا وجدت في قبورهم طالة فاضيقان\* ويستحب زيارة القبور للرجال

ه وليس في شيء من ذلك ما ينافي التسنيم  
كيف وقد روى عن القاسم التصريح بانها  
مسخة روى ابو حفص بن شاهين في كتاب  
الجنائز ثناء عبد الله بن سليمان بن الاشعث ثناء  
عبد الله بن سعيد ثناء عبد الرحمن المحاربي  
عن عمرو بن اشعر عن جابر قال سألت ثلثة  
كلهم له في قبر رسولاه عليه السلام سألت ابا جعفر  
محمد بن علي وسألت القاسم بن محمد بن ابي  
بكرو سألت سالم عبد الله قلت اخبروني  
عن قبور آبائكم في بيت عائشة رضي الله تعالى  
عنها فكلمهم قالوا انها مسخة واما ما روى  
مسلم عن ابي الهيثاج الاسدي قال قال لي علي  
ابن بكير علي ما يعني عليه رسول الله عليه السلام  
ان لا تدع تمثالا الا طمسته والا تبرز اشرفا  
الا سوته فلما رادما كانوا يطمئنون له اي تلبية  
القبور بالثناء الحسن الرفيع وليس بمأخوذ  
فيه فان التسنيم المستحب قدر ما يبدو او يتبرع عن  
الارض (فرح كبير)

وتكره للنساء ويدعو قائما مستقبلا القبلة وقيل يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وكذا الكلام في زيارته عليه السلام وفي القنية قال ابواليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحب ولا نرى به بأسا وقال شرف الأئمة بدعة وفي الأحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لاسنة فيه عنه عليه السلام ولا عن احد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم \* ويجوز الجلوس للصلاة ثلاثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسجد \* ويستحب التعزية ٧ بان يقول ( اعظم الله اجرک واحسن عزاک وغفر لیتک ) ان كان الميت مكلفا والا فلا يقول وغفر لیتک \* ويكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت على ما قالوا ويستحب لجيران الميت والاقرباء الاباعد تهية طعام لهم وان يلح عليهم في الاكل وذكر البزازی انه يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلحاء والقراءة للتميم او لقراءة سورة الانعام او الاخلاص قال والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يتخلو عن نظرة جعل ارضه مقبر فبنى فيها رجل بيتا لوضع النعش والبن ونحوهما ان كان في الارض سعة لا بأس به والا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة \* ولو حفر قبره فاراد آخر دفن ميت فيه ان كانت المقبرة واسعة كره وان كانت ضيقة جاز ويضمن ما تنفق الاول وهذا كن بسط بساطا او مصلى في مسجد او مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزيه والا فلا ومن جهز لنفسه قبرا فلا بأس به ويؤجر عليه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكره تهية نحو الكفن لان الحاجة اليه متحققة غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى \* وما تدرى نفس باى ارض تموت \* وذكر البزازی عن الصغار لو كتب على جبهة الميت او عامته او كفته عهدا منه يرجي ان يغفر الله تعالى للميت وعن بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم رؤى في المنام وسئل عن حاله فقال لما وضعت في القبر جائنى ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهتى وصدرى بسم الله الرحمن الرحيم قالوا أمنت من العذاب والله سبحانه اعلم ﴿ فصل في احكام المسجد ﴾ تجب صيانة المسجد من ادخال الرايحة الكريهة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ( من اكل الثوم والكراث فلا يقربن مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنوا آدم

٩ قيل هذا التقدير من محمد بن علي بن ابي نعيم من بلد الى بلد مكروه ولان مقابر بعض البلدان بما بلغت هذه المسافة ففيه ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك مادون السفر لما روي ان سعد بن ابي وقاص مات في قرية على اربعة فراسخ من المدينة فحمل على اعتاق الرجال اليها وقيل لا يكره مدة السفر ايضا وما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه حتى قالوا لو ان امرأتين ولداهما ودفن ببلد غير بلدها وهي لا تصبر وارادات نبشه ونقله الى بلده لا يباح لها ذلك ولا يباح نبشه بعد الدفن اصلا الا لما تقدم من سقوط فيه ١٦١ كون الارض حق النعير ان شاء ذلك الغير اخرجه وان شاء سوى القبر وزرع فوقه وجوز البعض النقل استدلالا بما نقل ٧

وعن حديث ابن أبي الدنيا عن البيع والشراء وانشاد الاشعار واقامة الحدود  
ونشدان الضالة والمروء فيها لغير ضرورة ورفع الصوت والخصومة وادخال  
المجانين والصبيان لغير الصلوة ونحوها بجميع ذلك ورد الهمي عنه صلى الله  
تعالى عليه وسلم \* وبياح البيع والشراء بقدر الحاجة للمتكف للالتجارة  
والكسب والمراد من انشاد الشعر ما ليس فيه نوع ذكر وعبادة ويكره  
التوضي فيه الا اذا كان فيه موضع اعد لذلك وكذا الخياطة فيه تكره الا اذا  
كان لضرورة حفظه من الصبيان ونحوهم اما الكاتب ومعلم الصبيان فان كان  
باجر يكره وان كان حاسبة فقيل لا يكره والوجه كراهية التعليم ان لم يكن  
ضرورة \* ويحرم السؤال فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يحط الرقاب ولم يمر  
بين يدي مصل لا يكره الاعطاء والاول احوط ولا يترك على حيطان المسجد  
وعلى ارضه ولا على البواري وكذا الحائط لكن يأخذه بطرف ثوبه وبذلك  
بعضه بعض وان اضطر فدفنه تحت الحصير وفوق البواري اخف لانها ليست  
من اجزائه وكذا يكره مسح الرجل ونحوها من الطين بحائط المسجد واسطوانته  
وان مسح بتراب مجموع فيه او خشبة موضوعة فيه فلا بأس به وان مسح  
بقطعة حصير ملفاة فيه لا يصلي عليها فلا بأس ايضا والاولى ان لا يفعل وان  
كان التراب مفروشا فيه كره المسح به \* ولا يحفر في المسجد بثرماء وان كان  
قديمًا ترك ويكره غرس المجر فيه الا ان كانت ارضه نزة لاستقر فيها الاساطين \*  
ولا بأس ان يتخذ فيه بيت لوضع الحصير ومتاعه وان تطرق المسجد بلا عذر  
ثم يندم فليرجع اعدا ما لما جنى ويكره ان يطين بطين نجس او يصح فيه بدهن  
نجس \* والكلام المباح فيه مكروه وكذا النوم فيه لغير المتكف وقيل لا بأس  
للغريب ان ينام فيه \* والاولى ان ينوي الاعتكاف ليخرج من الخلاف ويحترز  
فيه من خروج شيء من ريح ونحوه \* ولا بأس بالجلوس فيه لغير الصلوة  
الا للصلية لانه يكره \* وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا \* وفضل  
المساجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا  
ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم فالاعظم \* وذكر قاضيان وغيره ان الاقدم  
افضل فان استويا في القدم فالأقرب فان استويا وقوم احدهما اكثر فان كان  
فقيها يقتدى به يذهب الى الذي جاءته اقل وغير الفقيه يتخير \* والافضل  
ان يختار الذي امامه اصلح وافقه ومجديحه وان قل جمعه افضل من الجامع  
وان كثر جمعه \* وان فاتته الجماعة في مسجد حيه فان اتى مسجدا

٧ ان يعقوب عليه السلام  
بعد ما مضى عليه زمان  
نقل من مصر الى الشام  
ليكون مع آباءه واصحابه  
الاول لان فرج من  
قبلنا اذا لم يقصه الله  
او رسوله علينا من غير  
تغيير لا يكون فرعا لنا  
فلا يجوز الاستدلال به  
( فرج كبير )  
للرجال والنساء اللاتني  
لا يفتن لقوله عليه السلام  
من غري اخاه بمصيبة  
كساء الله من خلل  
الكرامة يوم القيمة  
رواه ابن ماجه وقوله  
عم من غري مصابفله  
مثل اجره رواه الترمذي  
وابن ماجه والتعزية  
ان يقول اعظم الله  
اجرك واحسن عزاك  
او غفر ليعك ان كان  
الميت مكلفا والا فلا  
يقول وغفر ليعك  
وروى ان الخضر عم  
غري اهل بيت النبي عم  
فقال ان في الله سبحانه  
وتعالى عزاء من كل  
مصيبة وحلفا من  
كل هالك ٣

آخر يدركها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم \* وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا وان لم يدرك الجماعة في مسجد آخر فمسجد حبه اول قضاء لحقه ولهذا لو لم يحضر جماعة يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب الى مسجد آخر فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يقدم احدهم \* وكذا لو قامت احدهم تكبيرة الافتتاح اوركعة اوركعتان ويمكنه ادراكها في غيره لا يذهب اليه وان كان امامه يصلي العشاء قبل غيباب البياض فالافضل ان يصليها وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد استاده لدرسه او لجماع الاخبار افضل بالاتفاق \* وذكر قاضيهان اذا كان امام الحى زانيا او اكل ربوا له ان يحول الى مسجد آخر \* وكذا ينبغي اذا كان فيه خصلة تكره بها امامته \* وان دخل رجل مسجدا واقم في مسجد آخر لا يخرج من الاول حتى يصلي ويكره الخروج من مسجد اذن فيه مالم يصل الصلوة التي اذن لها ٧ الا اذا كان ينظم به امر جماعة اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد آخر وكذا لا يكره ان يخرج بعدما صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء لئلا ينهم بالرفض مع الاقتداء متفلا مباح في هذين الوقتين \* ومضى العيد والجنائز له حكم المسجد عند الفقيه ابى الليث والاصح عدمه عند الدرر خسي \* ووفق قاضيهان بان له حكمه عند اداء الصلوة حتى صبح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور وحرمة دخول الجنب والحائض \* وفناء المسجد له حكمه حتى لو اقتدى منه صبح وان لم تصل الصفوف ولا امتلاء المسجد \* وينبغي ان يختص بهذا الحكم دون حرمة دخول الجنب ونحوه \* وفناؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق \* والمساجد التي على فوارع الطريق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها دار \* فيها مسجدان كانت لو اغلقت كان للمسجد جماعة ممن فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة تثبت فيه جميع الاحكام المقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له جماعة فليس بمسجد وان كانوا لا يمنعون من الصلوة فيه بمعنى يكون بمنزلة مسجد الطريق تثبت فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعا للصلوة فليس له حكم المسجد أصلا ولا بأس بترك مساجد الى ثلاث الليل ولا يلوك \* كذا

٣ وودركا من كل قانت فبالله حقوقا واياهم فارجوا فان المصاب من حرم الثواب رواه الشافعي في الامم وذكره في غيره ايضا وفيه دليل على ان الخطر عمى وهو قول اكثر العلماء ذكره السروجي في شرح الهداية (شرح كبير) ٤ لانه لا دليل على الكراهة الاحديث جرير بن عبد الله المتقدم وانما يدل على كراهة ذلك الموت فقط على انه قد عارضه مارواه الامام احد بسند صحيح وابوداود عن عاصم بن كليب عن ابنه عن رجل من الانصار قال خر جنامع رسول الله في جنازة فراءيت رسول الله عم وهو على القبر يوصي الحافر يقول اوسع من قبل راسه فلارجع استقبله داعي امرائه فجاء وحي بالطعام ووضع يده ووضع القوم فاكلوا ورسول الله عم يلوكه

من ذلك الا اذا شرطه الواقف او كان معتادا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلوة وبعدها مادام الناس يصلون فيه واذالم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة عندنا وعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلاثة يكره التكرار والافلا ومن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذالم يكن على هيئة الاولى لا تكرر ولا تكرر وهو الصحيح وبالعدل من المحراب تختلف الهيئة \* رجل بنى مسجدا في ارض غصب لا بأس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكر في الوقعات رجل بنى مسجدا على سور المدينة لا ينبغي ان يصل في فيه لانه حق العامة فلم يخلص الله تعالى كالبني في ارض مقصوبة \* ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل تؤخذ ارضه بالقيمة جبر اذ ذكره في المحيط رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو احق بمتمته وعمارته وبسط الخصر ونحوها والقناديل والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان اهلا وان لم يكن فالرأى في ذلك اليه وكذا ولد الباني وحشيرة من بعده اولى من غيرهم وان تنازع الباني في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة فان كان من اختاروه اولى من الذي اختاره الباني فاخيارهم وان استسويا فاخيار الباني اولى \* سئل ابو القاسم عن اشترى الدهن او الخصر للمسجد ابهما افضل قال هما سواء قال ابو الليث ان كان المسجد محتاجا الى احدهما فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا سواء في الثواب \* ويكره غلق باب المسجد والاصح عدم الكراهة في زماننا صيانة لمتاعه عن السرقة \* ولا بأس بقش المسجد بالخص والساج وماء الذهب ونحوه كما لا بأس بتخلية المحف لكن تركه اولى لان منهم من كرهه ومحل الكراهة التكلفة بدقايق النقوش ونحوه خصوصا في جدار القبلة هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فلا يجوز ان يفعل من مال الوقف الا ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للنقاء ضمن كذا في الغاية

### ❖ فصل في مسائل شتى من كتاب الصلوة وهي الخاتمة ❖

الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضا وتفلاخا فلما لاك رحمه الله في الفرض فان صلوا بجماعة فاجل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا لو كان وجهه او ظهره الى جنب الامام او وجهه جاز الا انه تكرر المواجهة بلا حائل وان كان ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا لو كان متوجها الى جهة

ه لعمري فيه اتي لم شاة  
اخذت بنيران اهلها فار  
سلت المرأة يقول  
يارسول الله اني ارسلت  
الى البقيع اشترى شاة  
فلم اجد فارسلت الى  
جارلي قد اشترى شاة  
ان يرسل الى ثمنها فلم  
يوجد فارسلت الى  
امرأتها فارسلت بها الى  
فقال عليه السلام اطعميه  
الاسارى فهذا يدل  
على اباحة صنع اهل  
الميث الطعام والدعوة  
اليه ( شرح كبير )  
٧ لقوله عم لا يخرج  
احد من المسجد بعد  
النداء الامتاق الا  
احدا خرجته حاجة  
وهو يرد الرجوع رواء  
ابوداود في المراسيل  
عن سعد بن المسيب الا  
اذا كان يتنظرون امر  
جماعة اخرى بان كان  
اماما ومؤذنا في مسجد  
آخر فلا يكره له الخروج  
لسبق تعلق ذلك الحق  
به قبل تعلق حق هذا  
المسجد وكذا لا يكره  
ان يخرج ابعدا صلى  
تلك الصلوة الا اذا  
شرع في الاقامة في  
الظهر والعشاء لانه



٤ رعايتهم بالمروج  
وقت الامامة بالرفض  
من ان التنفل مقتد  
او مباح في هذين الوقتين  
فيقتدى متنفلا لالة  
للتهمة بخلاف مالو  
كان قد صلى الفجر  
او العصر او المغرب فان  
كراهة التعرض للتهمة  
قد عارضها كراهة  
التنفل مطلقا بعد  
الاوليين ومقتديا بعد  
الاخيرين لافضائه اما الى  
التنفل بوتر او بخالفة  
الامام وكلاهما مكروه  
ولاشك ان كراهة  
التنفل على هذا الوجه  
محققه لتحقيق سببها فتر  
جئت على كراهة  
التعرض للتهمة لعدم  
تحققها ولعدم تحقق  
سببها ( شرح كبير )  
٩ دليلنا ان القبلة هي  
الكعبة عرستها وهوا  
وها الى عنان السماء  
لا البناء لانه ينقل ولذا  
حين ازيل البناء في زمن  
ابن الزبير والحجاج لم  
يترك الصحابة والتابعون  
رضي الله عنهم الصلوة  
ولا نقل عنهم انهم حملوا  
قدامهم ستر فلم ان  
القبلة هي المروة  
والهوا ولذا لو صلى على  
ابى قبيس جاز بلا خلاف  
وان كان لا بناء بين يديه

توجه الامام وهو اقرب الى الجدار منه \* واذا صلى الامام خارج الكعبة في المسجد  
الحرام وتحلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه  
لان كان في جهته \* والصلوة فوقها تجوز عندنا مع الكراهة وقال مالك  
رحمه الله لا تجوز اصلا وعند الشافعي واحد رحمهما الله لا تجوز ما لم يكن  
بين يديه سترة ٩ ذكره الزاهد في شرح القدوري \* السجدة خمس صلبية  
وهي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وهما واجبتان وسجدة نذروهي  
واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة وان لم يقيد بها بالتلاوة لا تجب عند ابى  
حنيفة رحمه الله خلافا لابى يوسف رحمه الله وسجدة شكر ذكر الطحاوي  
عن ابى حنيفة رحمه الله انه قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب  
ولا مسنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد رحمه الله انه كرها قال ولكننا نسحبها  
اذا اتاه ما يسره من حصول نعمة او رفع نقمة وبه قال الشافعي رحمه الله فيكبر  
مستقبل القبلة فيسجد فيحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه اما  
بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه \* وما يفعل عقب الصلوة فمكروه لان  
الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فمكروه انتهى ٤  
والفتوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكروهة \* واما  
ما ذكر في المضمرات ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله عنها  
ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد بسجدة الى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل  
لا اصل له على ما حققناه في الشرح وذكرنا في بيان لابس ان يصلى على البسط  
والفرش والبود والصلوة على الارض وما تنبهت الارض افضل \* اراد ان يصلى  
في بيت غيره فالفضل ان يستأذنه وان لم يستأذن فلا بأس \* ولو صلى في بيت  
رجل يؤم باذن من السكنى \* رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام عاد  
لتزول المخالفة بالمواقعة \* معه ثوب ديباج طاهر وثوب كرباس فيه من النجاسة  
قدر مائع وليس له ما يزيلها به صلى في الديباج \* شرع منفردا في صلوة جهرية  
فقرأ الفاتحة مخافة ثم اقتدى به آخر يجهر بالسورة ان قصد الامامة والا فلا  
يلزمه الجهر جهر المفرد في مواضع المخافة يكون مسيئا ولا يلزمه السهو ولو  
سهوا ويكره له الجهر في نوافل النهار ايضا وفي كفاية الشعبي يخاف الامن عذر  
وهو ان يكون هناك من يتحدث او يغلبه النوم \* ويكره ذب الذباب والبعوض  
الا عند الحاجة بعمل قليل وفي الحجة الصلوة في التعلين تفضل على صلوة الخافي  
اضعا فامخالفة لليهود \* سها الامام فخافت بالفاتحة ثم تذكر بجهر بالسورة ولا يعيد

ولو خافت بأية او اكثر يتما جهرا ولا يعيد \* خاف ان يخرج الوقت  
 جاز ان يقتصر على ادنى الفرض وخص فخر الاسلام هذا بالفجر وقيل تراعى  
 سنة القراءة في الفجر وان خرج الوقت والظاهر ان براعى قدر الواجب في غيرها  
 \* امام قرأ فانتقل الى موضع آخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحو ان قرأ مكان  
 لعلكم تشكرون قليلا ماتشكرون يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان آية او  
 اكثر ان انتقل الى فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قراءته على كل حاله كذا  
 في القنية \* اصابه وجع سن لا يطيقه الا بامساك شئ في فمه وضيق الوقت  
 يقتدى بغيره فان لم يجد صلى بغير قراء ويعذر ( شك انه قرأ الفاتحة ام لا  
 ان كان قبل السورة يقرأها ثم السورة وان بعد السورة يقرأها لان الظاهر  
 انه قرأها وان كان له رأى عليه \* تلا سجدة وسجدة فظن المؤمنون انه ركع  
 فركعوا وسجدوا لم تفسد صلواتهم وان سجدوا اخرى فسدت \* الاشتغال  
 بالجماعة لثلاث نقفوته ركعة افضل من ابلاغ الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اولى  
 من ادراك التكبيرة الاولى \* شرع في فائنة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن  
 صاحب ترتيب \* امام لا يأتي بالطمأنينة لا يعذر في الاقتداء به ويقتدى بمن  
 يأتي بها \* نسي الفوت فركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقت وركع وتابعوه  
 فسدت صلواتهم \* ادرك الامام راكعا ان قام في الصف الاخير يدرك الركعة  
 وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشى وان كان بحيث لو مشى الى الصف فاته  
 الركعة وان قام وحده لا تقوت يمشى ولا يقوم وحده وفي القنية امام ترك  
 الامامة لزيارة اقاربه في الرستاق اسبوا او نحوه او لمصيبة او لاستراحة  
 لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى \* والظاهر ان المراد به وقوع  
 ذلك في السنة مرة \* تين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر  
 الممكن وقيل لا يجب \* خاف ان صلى سنة الفجر على وجهها فتوته الجماعة وان  
 اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله ان يقتصر  
 وكذا ترك الثناء والتعوذ ومثلها سنة الظهر \* اقام المؤذن ولم يصل الامام  
 سنة الفجر يصلها ولا تعاد الاقامة \* شرع في النفل على ظن سعة في الوقت  
 ثم ظهر انه ان اتم شفع يفوت الفرض لا يقطع كالوشرع في النفل ثم خرج  
 الخطيب \* افتتح التطوع قائما ثم افسد فقضاها قاعدا جاز ولو افسد قيل القعود  
 لم يحز \* قام التطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كانت سنة الظهر  
 وعن البرزوى انه لا يعود قيل هذا قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى والاول قول  
 محمد رحمه الله ويسجد للسهو على كل حال وان لم يكن نوى اربعا يعود اتفاقا

ه والكرهه لما فيه من ترك التظيم ولقوله عليه السلام سيع موطين لا تجوز الصلوة فيها فلهي الله والمقبرة والمزلة والمجزرة والحام وعطن الابل ومحجة الطريق رواه ابن ماجه والمراد بعدم الجواز الكراهة في غير ظهر البيت بالاجاع فكذا فيه والله سبحانه اعلم (شرح كبير)  
 ٤ وفي الحجة قال ابو ح لان النعم كثيرة لا يمكن ان يسجد لكل نعمة فيؤدي الى تكليف مالا يطاق ومحمد يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الحجة عندي ان قوله ابى حنيفة محمول على الانجاب وقول محمد محمول على الجواز والاستحباب فيعمل بهما لا يجب بكل نعمة سجدة كما قال ابو ح ولكن يجوز ان يسجد سجدة الشكر في وقت بشر بنعمة او ذكر نعمة فمشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستحباب وقد ٦

وردت روايات كثيرة  
عن النبي عليه السلام فلا  
يمنع العباد عن سجدة  
الشكر لما فيه من  
الخشوع والتعبد وعليه  
الفتوى انتهى وفي المصنف  
في قول صاحب المنظومة  
وليس للسجود فكر  
غير قليل لم يرد به نفي  
مشروعية قرينة بل اراد  
نفي وجوبه فكر وقال  
الاكثر وانها ليست  
بقرينة عنده بل هو  
مكروه لا يثاب عليه  
وتركه اولى وقال هو  
قرينة يثاب عليه وعليه  
يدل ظاهر النظم ونمرة  
الاختلاف تطهر في  
انتقاض الطهارة اذا  
نام في سجود السهو وفيما  
اذا تيم لسجدة الشكر  
هل تجوز الصلوة به  
انتهى فقد علم من  
الاختلاف في سجدة  
الشكر وما صرح به  
الزاهد في كراهة السجود  
بعد الصلوة بغير سبب  
واما ما ذكر في التاتار  
خاتمة عن المضرب ان  
النبي عليه السلام قال  
لغاطمة رضي الله تعالى  
عنها ٧

وان لم يعد لم تقسدا كذا في القبة \* اذ لم يتم الركوع والسجود يؤثر بالقضاء  
الوقت لا بعده وقيل مطلقا وهو الاصح \* صلى خلف امام لم يكن ينبغي ان يصلي  
\* لم يجد الاجلد ميتة غير مدبوغ لا يستتر به للنجاسة الاصلية بخلاف الثوب  
النجس \* يجوز حمل نعله في الصلوة ان خاف ضياعه ما لم يكن فيه نجاسة والا فاض  
ان يضعه قدما له لئلا يشتغل قلبه به \* شرع في الصلوة بالاخلاص ثم خالطه الروح  
فالعبارة للسابق \* امكنه النظر في العلم نهارا والصلوة في الليل فعل والافان كان  
ذهن ويعرف الزيادة من نفسه فالنظر في العلم افضل \* الصلوة لارضاء الخصوص  
لا يفيد بل يصلي لوجه الله تعالى فاذا لم يعف خصمه يؤخذ من حسناته جاء  
في بعض الكتب انه يؤخذ له انق ثواب سبعمائة صلوة بالجماعة الكل في البرازية  
\* ترك تكبيرة القنوت قيل يجب سجود السهو وقيل لا \* الاشتغال بقضاء الفوائت  
اولى واهم من النوافل الا السنن المعروفة و صلوة الضحى و صلوة التسبيح  
والصلوات التي رويت فيها الاخبار فثلاث تصلي بنية النفل وغيرها بنية القضاء  
كذا في فتاوى الحجة \* تلامن اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف  
الذي فيه السجدة لم تسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما قبله  
او ما بعده اكثر من نصف الآية تجب والا فلا وقال الفقيه ابو جعفر ان قرأ  
حرف السجدة ومعهما غيرها قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجدة يسجد  
وان كان دون ذلك لا يسجد وهذا اقرب \* وفي الملتقط تأخير سجدة التلاوة  
يجوز وان طال المدة والاثم عليه وذكر الطحاوي مطلقا ان تأخيرها مكروه  
\* وفي الحجة يستحب للتالي والسامع اذ لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا و اطعنا  
غفرانك ربنا واليك المصير \* واذا صلى من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة  
بالسجدة ثم اقيمت الجماعة و احب ان يجعل ماصلا نقله و يؤدى الفرض بالجماعة  
فالخيلة ان يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويضم اليها سادسة او يصلي  
الاربعة قاعدا ثم قلب صلوة نقله عند ابى حنيفة رجه الله و ابى يوسف رجه الله  
\* نذر ان يصلي ركعتين بغير طهارة فنذر به باطل عند محمد رجه الله تعالى وقال ابو  
يوسف رجه الله تعالى يلزمه ان يصليهما بالطهارة ولو نذر ان يصليهما بغير قراءة  
لزمنه بالقراءة عندنا وقال زفر لا يلزمه شيء \* ولو نذر ان يصلي ركعة واحدة لزمنه  
شفع عندنا وقال زفر لا شيء عليه ولو نذر ان يصلي ثلاثا لزمنه ان يصلي اربعا عندنا  
وعنده يلزمه ركعتان ولو قال لله على ان اصلي كذا في المسجد الحرام جاز ان يصلي  
في اى مكان شاء وقال زفر يلزمه ان يصلي فيه \* ولو نذرت امرأة ان تصلي غذا

كذا وان تصوم غدا فحاضت فيه لزوما قضاء ذلك اذا ظهرت خلافا لغير  
ويؤمر الصبي بالصلوة اذا بلغ سبعاً ويضرب عليها اذا بلغ عشرة به ورد  
الحديث وكذا من في حيمه يتيمه ان يضربه اذا بلغ عشرة على ترك الصلوة  
\* وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلوة والغسل في الاصح  
كان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها او الاجابة الى فراشه اذا دماها  
والخروج بغير اذنه وان لم تنته عن تركها بالضرب يطاقتها ولو لم يكن قادرا  
على مهرها ولان يلقى الله سبحانه ومهرها في ذمته خير له من ان يطأ امرأة  
لا تصلي قال الله تعالى \* وأمر اهالك بالصلوة واصطبر عليها لانسئلك  
رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى \* ونسأل الله تعالى حسن العاقبة لنا  
ولو الدنيا ولاخواننا ولا حباثا ولجميع المسلمين انه خير مسئول واكم مأمول  
\* وله الحمد اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وسرا وعلاية على كل حال \*

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم دائما  
متصلا الى يوم الحشر والمآل \* وصلى الله تعالى على

جميع الانبياء والمرسلين وعلى الملائكة

والمقربين وعلى آلهم واصحابهم

اجمعين والحمد لله

رب العالمين

٢٢

٢

الحمد لله الذي منح علينا بطبع هذا الكتاب الحافل بحقايق العبادات \* الكافل  
بشرائط افضل الطاعات \* في يمن عصر حضرت السلطان ابن  
السلطان السلطان الغازي عبد الحميد خان ادام المولى ظلال  
حياته على مفارق الانام في مطبعة الشركة الصحافية عثمانية  
\* وقد تصافى ختامه في اوائل ربيع الاخر  
لسنة ثلاث عشرة وثلثمائة

والف

٢

٨ مامن مؤمن ولا  
مؤمنة ان يسجد سجدة  
يقول في سجوده خمس  
مرات سبح قدوس  
رب الملائكة والروح  
ثم يرفع رأسه يقرأ الآية  
الكرسى مرة ثم يسجد  
ويقول خمس مرات  
سبح قدوس رب  
الملائكة والروح والذي  
نفس محمد بيده انه  
لا يقوم من مقامه حتى  
يفغر الله له واعطاء ثواب  
مائة حجة ومائة عمرة  
واعطاء ثواب الشهداء  
وبعث اليه القسائم  
يكتبون له الحسنات  
وكأنما اعتق مائة رقبة  
واستجاب الله دعاه  
ويشفع يوم القيمة  
في ستين من اهل النار  
اذا مات مات شهيدا  
فحديث موضوع باطل  
لا اصل له ولا يجوز  
العمل به ولا نقله الا  
ليبان بطلانه كما هو شأن  
الاحاديث الموضوعة  
ويدل على وضعه  
ركاكنه والمبالغة الغير  
الموافقة للشرع والعقل  
لان الاجر على قدر  
المسقة شرعا وعقلا  
وافضل ٨

٨ الاعمال اجزها وانما قصد بعض المحدين بمثل هذا الحديث افساد الدين  
 واضلال الخلق واغراءهم بالفسق وتبسيطهم عن الجهد في العبادة فيفتريه  
 بعض من ليس له خبرة بعلوم الحديث او طرفه ولا ملكة يميز بها صحيحه  
 وسقيه قال الربيع بن خيثم ان الحديث ضوء مثل ضوء النهار يعرفه من يعرفه  
 وظلمة كظلمة الليل ينكره من ينكره وقال ابن الجوزي ان الحديث  
 المنكر يقشعر منه جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب  
 انتهى ومن لم يجعل الله له نورا فلاه من نور \* والله  
 سبحانه هو ولي العصمة والتوفيق  
 (شرح كبير)